# العلامة

## تحليل المفهوم وتاريخه

أمبرتو إيكو




المركز الثقافي العربي




يتضمن هذا الكتاب ترجمة عن النص الفرنسي لكتاب

Le Signe

Umberto Eco

# العلامة

## تحليل المفهوم وتاريخه

## لـ أُمبرتو إيكو

ترجمة: سعيد بنكراد

راجع النص: سعيد الغانمي






المركز الثقافي العربي
Arab Cultural Center

الكتاب

العلامة

تأليف

أمبرتو إيكو

ترجمة

سعيد بنكراد

الطبعة

الثانية، 2010

عدد الصفحات: 288

القياس: 17 x 24

الترقيم الدولي:

ISBN: 978-9953-68-193-7



الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء - المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 303339-522 - 307651-522

فاكس: 305726 - 522 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت - لبنان

ص.ب: 5158 - 113 الحمراء

شارع جاندا

هاتف: 507

فاكس: 1

on.com

dition.com



## الفهرس







# تقديم المترجم

يعد هذا الكتاب ثالث عمل في مسيرة أمبيرتو إيكو، الباحث السيميائي والروائي الإيطالي الشهير، فقد نشر سنة 1962 كتابه الأول «Opera Operta» الذي ترجم إلى الفرنسية سنة 1965 تحت عنوان (L'oeuvre ouverte العمل المفتوح)، ونشر بعد ذلك، أي سنة 1968 كتابه الثاني « la struttura assenté» الذي ترجم إلى الفرنسية سنة 1972 تحت عنوان (La structure absente البنية الغائبة )، وهو كتاب اعتبر في حينه مساهمة نوعية في تحديد موضوع السيميائيات وإبراز قدرتها على وصف كل الوقائع المنتمية إلى التجربة الإنسانية كيفما كانت مادة تجليها. وسينشر بعد ذلك كتابه الثالث الذي يحمل عنوان segno سنة 1973، وهو الكتاب الذي نقدم ترجمته إلى العربية اعتمادا على الترجمة الفرنسية. ولم يترجم إلى الفرنسية إلا سنة 1988 وصدر عن منشورات Labor ببروكسيل، وأنجز الترجمة أحد الأسماء اللامعة في ميدان الدراسات السيميائية في بلجيكا وهو جان ماري كلينكنبيرغ. وللتذكير فإن كلينكنبيرغ هذا هو أحد أبرز الأسماء المكونة لـ«جماعة مو» البلجيكية، وتضم هذه الجماعة فريقا من الباحثين اشتهروا بدراساتهم في ميدان البلاغة، وهو بالإضافة إلى ذلك معروف

كأحد أبرز الباحثين الفرنكوفونيين المتخصصين في ميدان الدراسات السيميائية الخاصة بالحقول البصرية.

ولهذا الكتاب طابع خاص، فهو لا يقدم لنا تاريخا خاصا بالنظريات السيميائية التي عرفتها الأزمنة المعاصرة، ولا يحدثنا عن المردودية التحليلية للمنهج السيميائي - إن كان هناك حقا منهج سيميائي-، ولا يحدثنا عن الأسماء الكبيرة التي صنعت مجد السيميائيات الحديثة وشهرتها، وإنما يكتفي بتأمل تجربة إنسانية شاملة، يتأمل محاولات الإنسان المضنية من أجل التخلص من براثن طبيعة هوجاء لا ترحم لكي يحتمي بعالم ثقافي (رمزي) يمنحه الدفء والطمأنينة ويوفر له التفاسير الممكنة للظواهر الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. وبعبارة أخرى، إنه يبحث في التراث السلوكي والذهني الذي خلفه الإنسان عن الأسس الفلسفية التي تحدد كنه العلامة باعتبارها اللبنة الأساس في سيرورة السميوز (السيرورة المنتجة للدلالات وتداولها).

ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار هذا الكتاب تأريخا لرحلة الإنسان مع الرموز وأشكالها المتعددة، أو هو، نتيجة لهذه الرحلة، تأريخ للرؤى الدينية والفلسفية التي رأت في الطبيعة رموزا تنوب عن قوى أخرى غير مرئية، أو «هي الصوت الذي يحدثنا الله عبره عن قدرته» كما هو شائع في كل الديانات السماوية المعروفة. ولهذا فإن التاريخ لا يحضر في هذا الكتاب باعتباره تسييجا لمحطات مرئية ومثبتة في التاريخ العام، بل يمثل أمامنا باعتباره كمًّا زمنيا نقيس من خلاله درجة نمو الأشكال الرمزية وتطورها وتعقيداتها المتصاعدة.

يفتتح الكتاب بمدخل يروي فيه أمبيرتو إيكو قصة مواطن إيطالي (السيد سيغما) كان في زيارة إلى باريس، فبدأ يحس فجأة بألم في معدته. فقرر البحث عن طبيب يشخِّص له المرض ويمده بدواء يسكن

آلامه. وفي رحلته هاته، كما يصفها إيكو بأسلوبه الممتع، نكتشف أن الإنسان، وليس السيد سيغما وحده، لا يمكن أن يخطو خطوة واحدة في الحياة دون الاستناد إلى سنن وشفراتٍ تمكنه من فهم وتصنيف ما يحيط به، وتساعده على تحديد موقعه من نفسه ومن الآخرين. فالتسمية والتعرف والتمييز بين الأشياء والكائنات عمليات لا يمكن أن تتم إلا استنادا إلى نسق، صريح أو ضمني، هو الذي يمنح هذه الأحكام التصنيفية معناها، فـ «العلامة توجد كلما استعمل الإنسان شيئا ما محل شيء آخر» كما يقول إيكو في هذا الكتاب نفسه. وتلك هي الأسس التي انبنى عليها المجتمع ذاته، فهذا المجتمع «رهين في وجوده بوجود تجارة للعلامات»، فالمجتمع لا يمكن أن تقوم له قائمة إذا لم يخلق سننه وشفراته الخاصة التي يعتمدها الأفراد المنتمون إليه للتواصل فيما بينهم، وهي التي تسمح لهم بتبادل الدلالات واستهلاكها.

استنادا إلى هذا، فإن العلامة هي الشكل الرمزي الأمثل الذي يقوم بدور الوسيط بين الإنسان وعالمه الخارجي، وهي الأداة التي يستعملها في تنظيم تجربته بعيدا عن الإكراهات التي يفرضها الاحتكاك المباشر مع معطيات الطبيعة الخام. بل يمكن القول، استنادا إلى مثال إيكو نفسه، إن العلامة هي الأداة التي من خلالها تأنسن الإنسان وانفلت من ربقة الطبيعة ليلج عالم الثقافة الرحب الذي سيهبه طاقات تعبيرية هائلة.

فالإنسان كما يقول إيكو حيوان رمزي (وهو تصور قال به إرنست كاسيرر منذ العشرينيات من القرن الماضي) والرمزية ليست ميزة «لغوية فحسب، بل تشمل ثقافة الإنسان كلها. فالمواقع والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والملابس هي أشكال رمزية أودعها الإنسان تجربته لتصبح قابلة للإبلاغ». إنه كذلك لأن علاقته

بالعالم الخارجي ليست علاقة مباشرة. فالإنسان لا يأتي إلى الكون «مغمض العينين» و«خالي الذهن»، إنه يحتك بالطبيعة مسلحا بالمفاهيم، ومن خلالها فقط يستطيع الإمساك بالكائنات والأشياء والحالات، ليقوم بتصنيفها والحكم عليها. والمفهمة ذاتها هي أول وأرقى أشكال الترميز، أو هي حالة رمزية نستعيض بها عن الوجه المادي للوقائع. ولهذا السبب، فإن الثقافة ذاتها ارتبطت - حسب إيكو - بالفعل الإنساني الهادف إلى اشتقاق ما يؤثر في الطبيعة من خلال الطبيعة ذاتها: اكتشاف الأداة. والأداة هي انفصال الإنسان عن الموضوع، كما أن الرمز هو انفصال عن العالم وتمثل له خارج الإكراهات اللحظية كما يقول جان مولينو.

وعلى هذا الأساس، فإن التوسط السيميائي هو الحالة الرمزية المثلى التي مكنت الإنسان من اكتشاف نفسه ووعيها خارج حدود التطابق الوجودي بينه وبين محيطه، وهو ما مكنه من الانفلات من الطبيعة بإيقاعها المكرور للولوج إلى الملكوت الحي الذي تقدمه الثقافة احتفاء به وتمييزا له عن الكائنات الأخرى.

ولقد قادت مغامرات الإنسان الأولى مع الرمز ووظائفه إلى تقديم تصورات موغلة في التطرف والمثالية عن تأويل حالة الترميز هاته، فقد أصبحت الطبيعة بأشيائها وكائناتها عند اللاهوتيين وبعض الفلاسفة علامات يحدثنا من خلالها الله عن ملكوت لا نرى منه سوى هذه الصور الرمزية المجسدة في الطبيعة كلها (لقد كانت نظرية أفلاطون أول محاولة في هذا الاتجاه). «فمنذ «طبيعة» بودلير، تلك الغابة من الرموز( ...) إلى الفكر الهايدغري، كان الهدف واحدا: ليس الإنسان هو من يصوغ اللغة من أجل السيطرة على الأشياء، بل الأشياء (الطبيعة أو الكائن) هي التي تتبدى من خلال اللغة: إن اللغة

هي صوت الكينونة، والحقيقة ليست شيئا آخر سوى الكشف عن الكينونة من خلال اللغة. وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فلا مكان للسيميائيات أو نظرية للعلامات» .

إلا أن الأمور ليست بهذه البساطة فنظرة من هذا النوع ستؤدي إلى نفي كلي للزمنية الإنسانية ذاتها مادام كل شيء معطى بشكل سابق على الممارسة الإنسانية. ذلك أن السنن الثقافية (الأشكال الرمزية) لا تنمو خارج ملكوت الممارسة الإنسانية، فالعلامات هي إفراز للفعل المفرد والجماعي، وليست كما سلوكيا مودعا في ذاكرة الإنسان خارج تفاعله الحي مع محيطه الطبيعي والإنساني.

ودليلنا في ذلك ما وقع للسيد سيغما. فهذا المواطن العادي «الذي واجه مشكلا عضويا وطبيعيا ك «ألم في البطن» وجد نفسه فجأة منغمسا داخل شبكة من أنساق العلامات: بعضها مرتبط بإمكانية القيام بأفعال عملية، ويعود البعض الآخر مباشرة إلى مواقف نسميها «إيديولوجية» بشكل مباشر. وفي جميع الحالات، فإن هذه الأنساق مجتمعة تعد رمزا أساسيا داخل التبادل الاجتماعي إلى الحد الذي يمكن أن نتساءل معه هل العلامات هي التي تسمح لهذا المواطن بالعيش داخل المجتمع، أم أن المجتمع الذي يعيش داخله هذا المواطن باعتباره كائنا إنسانيا ليس سوى نسق واسع ومركب من العلامات؟ وهل يعي سيغما بشكل عقلاني آلامه؟ هل كان من الممكن لسيغما التفكير في هذه الآلام وتصنيفها، لو لم يؤنسنْه المجتمع والثقافة ويجعلا منه حيوانا قادرا على بلورة علامات وإبلاغها؟».

وعلى هذا الأساس، فإن «السيرورة الإبلاغية التي لا تستند إلى سنن والخالية من كل دلالة ستكون مجرد مثير - استجابة. فالمثيرات ليست كافية لمنح العلامة أبسط التعريفات، فهي في أحسن الحالات

تختصر العلامة في «شيء يوضع محل شيء آخر». والحال أن المثير لا يعوض شيئا آخر ولا يحل محله، بل يثير هذا الشيء بشكل مباشر». وهو ما يتنافى مع وضع العلامة ووظيفتها ودورها في تحويل الفعل من حالته الخام إلى حالة ثقافية تلغي «ميتافيزيقا المرجع» بتعبير إيكو، وتستعيض عنه بنسخة ثقافية مشتقة منه.

وهذا ما سيغير من نظرتنا إلى السيميائيات ويدفعنا إلى إعادة النظر في بعض تعريفاتها. إن السيميائيات ليست علما للعلامات كما شاع ذلك وانتشر، وكما تصور ذلك سوسير أيضا، إن العلامة المعزولة والمفصولة عن أي سياق لا يمكن أن تكون منطلقا صلبا لفهم المعاني التي ينتجها الإنسان عبر لغته وسلوكه وجسده وأشيائه. إن السيميائيات، على العكس من ذلك، هي ذلك العلم الذي يهتم بتمفصل الدلالات وأشكال تداولها، أو هي العلم الذي يرصد تشكل الأنساق الدلالية ونمط إنتاجها وطرق اشتغالها.

وهذا ما حاولت فصول الكتاب الخمسة أن تجيب عنه: فالكتاب يحاول في مرحلة أولى وصف السيرورة المنتجة للعلامات والمحددة لنموها، لينتقل بعد ذلك إلى تحديد المعايير التي تصنف وفقها مجمل العلامات الموضوعة للتداول داخل مجتمع ما، ليقدم لنا في مرحلة ثالثة إسهامات البنيوية في تحديد نمط اشتغال الوقائع وطرق إنتاجها لدلالاتها، ليرصد في مرحلة رابعة نمط إنتاج العلامات وطرق تلقيها، لينتهي بفصل يحدد مجمل القضايا الفلسفية التي أثارتها السيميائيات منذ القدم، والفصل عبارة عن سلسلة من التأملات الفلسفية في النشاط السيميائي ذاته باعتباره حالة وعي معرفي رافق الإنسان منذ أن استشعر ضرورة التحكم في التجربة من خلال الكشف عن وحدتها في التنافر الحسي.

إن الأمر يتعلق في جميع الحالات بوصف السيرورة التي من خلالها تدل الكلمات والأشياء والوقائع الاجتماعية وتتحول إلى علامات ضمن أنساق ثقافية بعينها. فالتعرف على مضمون السيرورة والكشف عن حدودها وعناصرها أمران بالغا الأهمية. فلا يمكن فهم أي سلوك سيميائي إذا لم نحدد في البداية طبيعة السيرورة التي توجد في أساس كل معنى. فالدلالة كما هو معروف لا تكترث للمادة الحاملة لها، فما هو أساس في السيموز ليس الكم الدلالي المدرج للتداول داخل الممارسة الإنسانية، بل العلاقات الممكنة بين عناصر كل واقعة.

وبناء عليه فالدلالة ليست كلا مكتفيا بذاته وليست معطى سابقا في الوجود على الممارسة الإنسانية، إن الدلالة هي سيرورة في المقام الأول، فالعناصر دالة لوجود علاقات فيما بينها، وهي مستويات في المقام الثاني لأنها محكومة في وجودها بالسياقات التي تخلقها هذه الممارسة.

استنادا إلى هذا، فإن «العلامة التي تستخدم من أجل نقل معلومات أو قول شيء أو الإشارة إلى شيء ما يعرفه شخص ما يريد أن يشاطره الآخر هذه المعرفة تعد جزءا من سيرورة إبلاغية». إلا أن هذه السيرورة ذاتها لا يمكن أن تدرك إلا في حدود وجود تسنينات ثقافية تندرج ضمنها مجمل السيرورات الخاصة بالسلوك والوقائع والأشياء. فلا يمكن أن أفهم كلمة إذا كنت أجهل اللغة التي تنتمي إليها هذه الكلمة، ولا يمكن أن أستوعب المعطيات الحسية (المتعدد الحدسي) التي تمثل أمامي إذا لم أكن قادرا على ردها إلى «وحدة المفهوم». «فنحن ننظر إلى الأشياء والكائنات كما علمتنا الثقافة أن نفعل ذلك دائماً»[1]. إلا أن وصف وتصنيف هذه التجربة رهين بخروجها من دائرة «الفعل الخام» لكي تصبح كيانات ثقافية، أي

سلسلة من العلامات المندرجة ضمن سنن هي عماد التواصل الاجتماعي وهي أساس بناء المجتمع ذاته.

وليس غريبا أن يشتد الخلاف بين كل الذين شُغلوا بحياة العلامة واشتغالها في شأن العناصر المكونة لهذه العلامة: هل تتكون العلامة من عنصرين (دال ومدلول)؟ أم تتكون من ثلاثة عناصر (دال ومدلول ومرجع)؟ وما هي طبيعة كل عنصر على حدة؟ وما موقع المعطيات الخارجية داخل العلامة؟ وهل تعريف العلامة يستدعي المرجع كمكون من مكوناتها، أم أن المرجع لا علاقة له بوضع العلامة كعلامة؟ تشكل هذه التساؤلات في واقع الأمر محاولة لتحديد كنه المعنى وتحديد علاقته بمصادره الأولى، أي أساسه المادي الذي منه تشتق كل الحالات الثقافية التي تغطي الوجود الإنساني.

ويتعلق في مرحلة ثانية بتصنيف العلامات. والتصنيف معناه تحديد ما يشكل فعلا علامة وما لا يمكن النظر إليه باعتباره كذلك. وبعبارة أخرى، إننا نروم من وراء التصنيف تحديد ما ينتمي إلى السيميائيات وما يوجد خارجها، أي ما يشكل حقا علامات أي ما يشكل حالات ثقافية، وما يعتبر جزءا من السلوك العرضي البيولوجي أو الطبيعي المعطى خارج الذات وخارج ملكوتها الثقافي.

وبطبيعة الحال ستكون الإحالة في البداية على التمييز الكبير بين العلامات الطبيعية والعلامات الاصطناعية، أي بين ما ينتمي إلى نشاط عفوي خال من أية قصدية «مثل البراقع على جسم الإنسان التي تمكن الطبيب من تشخيص بعض الاضطرابات الكبدية، أو صوت أقدام منذرة بقدوم شخص ما، أو الغيوم التي تعلن عن قرب هطول الأمطار الخ». فما تقوله الطبيعة من خلال ظواهرها المتعددة لا يقصد منه تبليغ دلالة أو توصيل إرسالية ما. إن الطبيعة تعبر عن نفسها وعن حالاتها

المتعددة بشكل عفوي، والإنسان وحده يمتلك القدرة على تحويل تلك الظواهر إلى خزان لدلالات لها علاقة بنمط عيشه ولها علاقة بالمناخ الذي يعيش وسطه. وبين ما يشكل علامات «حقيقية» تعد جزءا من نشاط أُنتج بغاية محددة هي إنتاج الدلالات وخلق حالات للتواصل (حالة اللسان والسلوك الإنساني والإيماءات والطقوس الاجتماعية ).

إلا أن هذا التمييز، رغم مركزيته، لا يستوعب مجمل الوقائع الإنسانية ولا يمكن أن يقودنا إلى التعرف على كل ممكنات السلوك الإنساني في مجال الإبلاغ والتواصل. فبالإضافة إلى أن هذا التمييز ذاته ليس نهائيا ولا قطعيا، فالظواهر الطبيعية بحصر المعنى ليست علامات إذا نظرنا إليها من زاوية القصدية، أي من زاوية المصدر المنبثقة عنه، إلا أنها كذلك من خلال موقعها داخل الفعل الإنساني وإنتاجه للدلالات، فالمعنى ليس محايثا للشيء، ولكنه الفائض الذي تفرزه الممارسة ويجعل الشيء جزءا من نسق ثقافي. وكما عبر عن ذلك شارل موريس فإن «الشيء لن يكون علامة إلا إذا تم تأويله باعتباره علامة على شيء من لدن مؤول»، وتبعا لذلك، «فإن السيميائيات لا تهتم بدراسة نوع خاص من الموضوعات، بل تهتم بالموضوعات العادية في حدود اندراجها ضمن فعل تدليلي (وفي هذه الحدود فقط)». وهو ما يصدق على العلامات الاصطناعية ذاتها. فالنظر إلى متوالية صوتية باعتبارها حاملا لمضمون فكري، أو فهم فحوى سلوك ما باعتباره علامة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعرف على اللسان الذي يتم داخله التأليف الصوتي، أو الانتماء إلى الثقافة التي تنتج داخلها هذه الوقائع السلوكية.

وعلى هذا الأساس، فإن التصنيف لا يقف عند هذه الحدود ولا يمكن أن يختصر فيما هو طبيعي عفوي. وفيما هو اصطناعي وليد

قصدية صريحة، وكما يقول إيكو فـ«التظاهر» بسلوك ما يصبح علامة رغم ظهوره بمظهر الطبيعي العفوي.

ولتوضيح مجمل التصنيفات يقدم لنا إيكو مجموعة من المعايير التي تصنف بموجبها الوقائع باعتبارها علامات أو باعتبارها حوادث عرضية تنتهي بانتهاء الشروط التي أنتجتها. ولقد قام بذلك استنادا إلى سلسلة من التعريفات التي تزخر بها الأدبيات السيميائية، منها ما ورد عند دعاة سميولوجيا الإبلاغ (بيوسنس، بريتو، مونان بالأساس) الذين رفضوا أن يتعاملوا مع ما تنتجه الطبيعة من ظواهر باعتبارها علامات، فالقصدية عندهم هي المعيار الأساس الذي تصنف على أساسه الظواهر باعتبارها علامات أو باعتبارها معطى بيولوجيا أو طبيعيا خاليا من أية دلالة. ومنها تلك التي ربطت العلامة بظواهر الاستنتاج المنطقي بحيث يُنظر إلى العلامة باعتبارها» هي اللاحق الضمني للسابق الصريح» كما يقول ليفياتان أو هي «الكائن الذي نستنتج منه حضور أو وجود السالف والآتي لكائن ما» كما يقول وورف، أو هي: «القضية التي تتكون من رابط صحيح وكاشفة عن رابط سابق» كما تصور ذلك الرواقيون.

وعلى هذا الأساس، علينا، من أجل تصنيف العلامات، أن نأخذ في الحسبان ما يعود إلى مصدر العلامة ذاتها، وهو الذي قادنا إلى التمييز الذي أشرنا إليه سابقا بين معطيات الطبيعة اللاقصدية وبين ما ينتجه السلوك الإنساني بشكل قصدي.

ويجب أن نأخذ في الحسبان أيضا الخصوصية السيميائية. فالشيء الوظيفي يتحول إلى دال يحيل على مدلول يتجاوز الوظيفة ليحيل على دلالات لها علاقة بالوضع الاجتماعي أو الثقافي لمستعمل هذا الشيء، فالمعطف كما يقول بارث يقي من البرد، ولكننا لا يمكن

أن نفصله عن حالة طقسية معينة، كما لا يمكن أن نفصله عن الوضع الاجتماعي لصاحبه.

ويجب أن نأخذ في الحسبان ما يعود إلى درجة وعي الباث لقصديته. فكما أن الباث قد لا يعي بشكل كلي قصدية سلوكه، فإن المتلقي هو الآخر قد لا يؤول سلوكا ما باعتباره دالا على قصدية ما، والعكس صحيح أيضا. فقد أنقر على الطاولة بأصابعي بشكل عفوي ويتوهم المتلقي أنني ضجر وأريد منه أن ينصرف. وقد أنقر بأصابعي على الطاولة لأعبر عن ضجري من محدثي في حين لا يعي هو ذلك باعتباره دعوة إلى الانصراف، وينظر إليه باعتباره حركات عفوية بلا دلالة.

وعلى هذا الأساس، تعد درجة وعي الباث لقصديته ودرجة وعي المتلقي لهذه القصدية معيارا أساسا في تصنيف الظواهر والتعامل معها باعتبارها علامات أو باعتبارها سلوكا عفويا عرضيا ولا معنى له.

وقد يستند التصنيف إلى معيار مادية العلامة ذاتها، فالعلامة قد تستعمل جزءا من مرجعها باعتباره دالا. وفي هذا المجال يحيل إيكو على تصنيفات بيرس الخاصة بالماثول حيث تتحول نوعية ما إلى علامة استنادا إلى مادة تكونها، (قد ألوح لصديقي بعلبة سجائر لأعبر فقط عن رغبتي في سيجارة واحدة».

ويشير إيكو أيضا إلى التعدد المضموني للمدلول الواحد. وفي هذا الإطار يستنتج إيكو إمكانية وجود تصنيفات تستند إلى قدرة المدلول على التخلص من دلالته الأولى لكي ينشر شبكته التدليلية في اتجاهات متعددة تغطي مجمل المناطق المشكلة للوجود الإنساني.

وإذا كان هناك من غاية من تحديد معايير التصنيف هذه، فإن الأمر يتجاوز حدود إعطاء صنافة عامة وشاملة للعلامات، بل يهدف إلى تبيان الطابع المركب والمتحرك والمتغير لوضع العلامات. فقد

تشتغل هذه الواقعة باعتبارها علامة ضمن سياق بعينه، إلا أنها لن تكون كذلك في سياق آخر.

وليس غريبا أن ينتهي هذا الفصل أيضا ببسط لمقترحات بيرس في ميدان تصنيف العلامات (سينتهي الفصل الخامس أيضا ببسط لتصور بيرس للقضايا الفلسفية الخاصة بالعلامة). فتصنيف بيرس يعد من أكثر التصنيفات دقة وشمولية، فهو لا يكتفي بتقديم صنافة عامة ونهائية للعلامات، بل يشير في الآن نفسه إلى إمكان وجود سلسلة من التأليفات بين العلامات المختلفة، وكل تأليف ينتج عنه علامة تغطي منطقة من المعيش النفسي أو الاجتماعي أو السلوك العملي، أي ما يسميه بيرس في كتاباته بالعادة التي نؤول وفقها الوقائع. فنحن نؤول دائما وفق غايات نفعية.

وبناء عليه، فإن هذا التصنيف هو في واقع الأمر إطلالة على أنماط إنتاج العلامات وأنماط اشتغالها، وهي القضايا التي سيخصص لها إيكو الفصل الرابع من هذا الكتاب. ففي هذا الفصل سيناقش بشكل مستفيض الطريقة التي تتجسد من خلالها العلامات في وقائع وتصبح كيانات دالة.

وفي هذا السياق يستحضر إيكو النموذج اللساني باعتباره أرقى النماذج وأكثرها شمولية وانسجاما من جهة، وباعتباره النسق الذي تتم من خلاله عملية تأويل كل الأنساق الأخرى، فاللسان هو أرقى الأنساق التواصلية كما يقول سوسير. ولقد كان استحضار هذا النموذج مرتبطا بالتساؤل عن قدرة هذا النموذج (أو عجزه) عن إضاءة نمط اشتغال العلامات غير اللسانية. وبعبارة أخرى هل يمكن إسقاط قوانين النموذج اللساني على أنساق من طبيعة أخرى. وفي هذا المجال يشير إيكو إلى محاولات دعاة سميولوجيا الإبلاغ الذين قدموا في الستينيات

من القرن الماضي سلسلة من الدراسات الخاصة بأنساق التواصل كأرقام غرف الفنادق أو أرقام الحافلات أو اللوحات التوجيهية الخاصة بالقانون المنظم للسير. ولكن هذه الدراسات لم يكن لها أية مردودية في مجال المعرفة العلمية الخاصة بهذه الأنساق. فالموضوعات التي عالجتها موضوعات محدودة العدد والقيمة، وتتميز بالثبات وضحالة التأليف.

ولقد اتضح فيما بعد أن التطبيق الحرفي للنموذج اللساني لا يمكن أن يقود إلى معرفة مثلى لهذه الأنساق ولا يمكن أن يزودنا بمعرفة تتجاوز تلك التي نملكها بشكل عفوي عن هذه الأنساق. وبدل ذلك يجب القيام بشيء آخر . فعوض البحث عن النموذج اللساني في هذه الأنساق، يجب البحث عن خصوصية هذه الأنساق من خلال عناصر تكوينها ذاتها، أي البحث عما يجعل هذه الأنساق قادرة على خلق وحداتها التدليلية الخاصة بها. فأسطورة التمفصل المزدوج مثلا برهنت على قصورها في إدراك نمط وجود أنساق من قبيل العلامات الأيقونية مثلا. فصورة مسدس مثلاً كما يقول بارث لا تقابلها على الإطلاق كلمة مسدس. إن ما يقابلها حقا هو ملفوظ تتحدد أبسط تحققاته من خلال العبارة التالية: «هذا مسدس» .

وعلى هذا الأساس «يمكن التأكيد أن النظرية السيميائية تتجاوز النموذج اللساني باستعمالها لنمذجة من هذا النوع. إن أنماط الإنتاج المدروسة هنا ليست في ذاتها لا لسانية ولا غير لسانية، فالفئات السيميائية المستعملة هي التي تحدد الظواهر السميوزية المستخدمة في مختلف أنساق العلامات، وهي القادرة على كشف السيرورة اللسانية والسيرورات غير اللسانية».

وسيقف إيكو في هذا الكتاب مطولا عند قضيتين هامتين: ما

يعود إلى التراث البنيوي ودوره في تشكل السميولوجيا (السيميائيات) كعلم مستقل بذاته، وهو تراث لساني في المقام الأول كما سنرى ذلك. وما يعود إلى القضايا الفلسفية الخاصة بتشكل العلامة ودورها في تحول الإنسان من مجرد حيوان يصارع من أجل البقاء، إلى كائن «يبتكر تاريخه الخاص مبتعدا عن الأجناس الأخرى التي خلفها وراءه بلا تاريخ مستسلمة لآلية الطبيعة» على حد تعبير فراس السواح[2].

فعلى الرغم من أن السيميائيات عرفت النور «ضمن سياقات فلسفية وعقدية بالغة التنوع والاختلاف»، فإن البنيوية لعبت دورا حاسما في تحديد الأسس الأولى التي انبنت عليها السيميائيات (سنترك جانبا وضع بيرس، فهو يشكل حالة فريدة، فتصوراته السيميائية ولدت ونمت خارج التقليد اللساني الأوروبي الذي أرسى دعائمه سوسير). ولنتذكر في هذا المجال أن البدايات الأولى للسميولوجيا في أوروبا استمدت مفاهيمها الأولى من اللسانيات السوسيرية. فالسميولوجيا، على حد تعبير بارث، ما كان لها أن تخطو خطوة واحدة إلى الأمام دون الاستعانة بالمعرفة اللسانية. وهذا ما يتضح من خلال المفاهيم الرائجة في الدراسات السيميائية. فالعلامة والبنية والدال والمدلول والمركب والاستبدال والسانكرونية والدياكرونية ومفهوم القيمة وكذا شكل المضمون والتحليل الدلالي المستند إلى التقابل بين السيمات الدلالية (المعانم) كلها مفاهيم مستقاة من اللسانيات البنيوية. بل إن طرق وصف الوقائع ذاتها مستوحى من الدراسات البنيوية.

وليس غريبا أن تتردد في الأدبيات السيميائية مفاهيم من قبيل النسق والسنن والتماسك الداخلي للواقعة والشبكة العلائقية إلى غير ذلك من المفاهيم التي تحيل جميعها على طريقة في بناء الواقعة وطريقة في وصفها. وبطبيعة الحال، فإن البنية هي المفهوم المركزي

في البنيوية (وفي السيميائيات أيضا) والبنية حسب إيكو هي: «نموذج تمت بلورته استنادا إلى قواعد تبسيطية تسمح لنا باستيعاب مجموعة من الظواهر من جهة نظر معينة». والتركيز على البنية هو الذي سيقود إيكو من جديد إلى تحديد مفهومي النسق والسنن، وهو تمييز بالغ الأهمية كما سنرى ذلك. فإذا كانت البنية هي المرادف للنسق (لم يستعمل سوسير أبدا مفهوم البنية، لكنه أشار مرارا إلى أن اللسان نسق من العلامات) فإن السنن يحيل على شيء آخر، والخلط بينه وبين النسق مثلا قد يؤدي إلى كثير من الارتباك النظري والتطبيقي. فالنسق هو مجموعة من الاختلافات التي تقابل بين وحدات من نفس الطبيعة ومن نفس الوضع. وهذا ما يجعل من النسق كيانا يحتاج إلى وحدتين على الأقل لكي يوجد، مثال ذلك التقابل بين اللونين الأحمر والأخضر خارج كل السياقات الممكنة.

أما السنن فهو، على الرغم من ارتباطه بالنسق، من طبيعة مختلفة، إنه على خلاف النسق يقوم بالربط بين نسقين مختلفين: نسق المدلولات ونسق الدوال. ففي المثال السابق، يشير تقابل الدالين: أحمر (م)[3] أخضر إلى تقابل آخر على مستوى المدلولات في نسق القانون المنظم للسير أي مرور ممنوع (م) مرور مسموح به[4]. وقد يشير إلى تقابل آخر في سياق آخر». وهذا يعني أن النسق ينتظم وفق أسباب موضوعية (التقابل بين /p/ و /b/ يستند إلى أسباب نطقية، والتقابل بين /مرور/ ولا مرور، يمكن أن يحكمه مقام ملموس يشتمل على اختيار الذات هذا الحل دون ذاك، كما وقع لموسى عندما وصل إلى ساحل البحر الأحمر). وبالمقابل، فإن السنن يتأسس بشكل اعتباطي (حتى وإن كان هناك من يقول بأن هناك أسبابا موضوعية تعود إلى الإدراك أو إلى قابلية رد الفعل، تدفعنا إلى الربط بين الأحمر وبين

المنع، وهي أسباب ستنهار إذا وضعنا علما أحمر يرفرف على واجهة حزب يساري)».

استنادا إلى هذه التمييزات ستتضح كل القضايا الخاصة بتحليل الوقائع وطريقة الإمساك بدلالاتها المتعددة. فالمعنى ليس مرئيا من خلال ما تقدمه العناصر المشكلة للوقائع، إن المعنى كيان مبني استنادا إلى أنساق. وبعبارة أخرى، لا يمكن للمعنى أن يصبح مرئيا وقابلا للإدراك إلا إذا تم الكشف عن النسق المولد له. فلا وجود لدلالة معطاة بشكل كلي وتام ونهائي قبل تدخل الذات القارئة التي تقوم بإعادة بناء القصديات الضمنية المتحكمة في العلاقات غير المرئية من خلال التجلي المباشر للنص.

وعلى هذا الأساس إذا كان حلم البنيوي في مرحلة من مراحل تطور الدراسات البنيوية هو الوصول إلى تحديد البنية التي تنتهي عندها كل المتناقضات (تحديد «سنن الأسنن» بتعبير إيكو)، أي الرغبة في الوصول إلى الإمساك ببنية تنصهر داخلها كل العناصر ضمن انسجام كلي ونهائي استنادا إلى عمليات التبسيط المتتالية (المثال الذي يقدمه إيكو من أجل الربط بين بنية الإنسان وبنية شجرة ضمن نموذج مثالي يحيل على الإنسان وعلى الشجرة في الآن نفسه)، فإن السيميائيات على العكس من ذلك، تسير في اتجاه معاكس. إنها تبحث عن دينامية البناء الدلالي للواقعة من خلال إدراجها ضمن ما يسميه أمبيرتو إيكو الموسوعة. والموسوعة، على خلاف البنية المعزولة والثابتة، متفتحة ومتجددة ولا يمكن وصفها وصفا كليا. إن الموسوعة بناء ثقافي يشتمل على كل عناصر المعرفة الخاصة بالإنسان ومحيطه، ولهذا السبب فهي في تبنين وتجدد دائمين.

وكل الأمثلة التي يقدمها إيكو تؤكد هذا المنحى، سواء تعلق

الأمر بالطريقة التي تصف بها اللغة المعطيات المنتمية إلى العالم الحسي (التقطيع المفهومي لمعطيات الطبيعة) أو تعلق الأمر بالوصف الخاص بالوحدات الدلالية المشكلة لما يسمى بشكل المضمون (النموذج الأصلي الذي قدمه هالمسليف والنماذج اللاحقة: نموذج بوتيي ونموذج كريماص ونموذج كاتز وفودور)، أو ما يتعلق بالمستويات الدلالية التي تؤكد استحالة الإحالة الواحدة، وهو ما يفتح الواقعة الدلالية على الموسوعة التي تنتمي إليها، أو على الموسوعات التي تحدد أطرا ثقافية مغايرة (مستوى التقرير باعتباره يعين الحد الأدنى الدلالي، ومستوى الإيحاء باعتباره يحيل على كل الممكنات الدلالية التي تشتمل عليها الواقعة بشكل ضمني أو صريح).

وهذا ما يميز السيميائيات عن البنيوية. فإدراج النص (الواقعة) ضمن الموسوعة معناه استعادة ذاكرة النص الخفية التي تشكل الأساس الذي تنبني عليه كل الوقائع التي تفرزها الممارسة الإنسانية. ذلك أن «الموسوعة هي مسلمة سيميائية، أي فرضية إبستمولوجية يجب أن تستثير الاكتشافات والتمثلات الجزئية والمحلية للكون الموسوعي. (...) ولا فرق داخلها بين المعرفة اللسانية ومعرفة العالم. ففي الحالتين معا يتعلق الأمر بمعرفة ثقافية يتم داخلها شرح كل واقعة استنادا إلى الوقائع الموسوعية»، ورغم طابعها الشمولي هذا فإنها «لا تدرج ضمنها كل المعارف المخصوصة الممكنة التي يتوفر عليها فرد معزول، إنها تشتمل فقط على تلك التي تدرجها الثقافة ضمن الإرث المعرفي الجماعي».

وعلى الأساس، فإن السيميائيات لا تبحث في النص عن بنية دلالية كلية وثابتة (من قبيل فكرة التناظر الدلالي التي قال بها كريماص، وهي فكرة لم تعد تقنع أحدا)، ولا تبحث عن معنى معطى ومكتف بذاته، إنها على العكس من ذلك تحاول الكشف عن السيرورات الممكنة

داخل الواقعة. فالوقائع ليست سوى سيرورات ضمنية يعيد المحلل بناءها وفق فرضياته التأويلية المعلنة أو الضمنية. فلا شيء ثابت داخل هذه الوقائع، ولاشيء يحمل دلالاته في ذاته في انفصال عن السيرورة التي يولدها التلقي. وكما يعبر عن ذلك إيكو بطريقته الخاصة فإن «المحاور الدلالية في تبنين مستمر وفق المقامات، ولكن من الضروري أن توجد هذه المحاور من أجل إقامة صرح الدلالة. وعلى كل دراسة سيميائية أن تنظم أكبر قدر من هذه التقابلات غير المتطابقة ظاهريا داخل نماذج بعينها، حيث تتخذ العلاقات شكل قواعد للتحويل أكثر عمومية. وفي حالات كثيرة، وفي مناطق شاسعة من الحقل الدلالي الشامل، سيكون ذلك ممكنا، بحيث سيكون في مقدورنا بناء حقول دلالية هامة وبالغة البنينة. إلا أن السيميائيات لا تدعي لنفسها أمل عزل ووصف هذا النسق الدلالي الشامل. وإذا حصل أن تم هذا الوصف، فإن تلك الحركة الإبداعية الدائمة التي تستدعيها حياة السميوز ستتوقف».

وسر ذلك نجده في تحديد فحوى المعنى ذاته، فالمعنى ليس جوهرا ولا مادة، إنه واقعة ثقافية، وككل الوقائع لا يمكن أن ينفلت من التحديد الثقافي المسبق، «ذلك أن الثقافة تقوم بتجزئة المضمون وتثبت في وحدات ثقافية تلك الأجزاء الواسعة من المضمون الذي نطلق عليه الإيديولوجيا».

وعلى هذا الأساس فإن السيميائيات (السيرورات السميوزية) ارتبطت تاريخيا برغبة الإنسان في الإمساك بوحدة التجربة من خلال البحث عن القواعد الضمنية التي تحكم هذه التجربة وتجعلها كيانا قابلا للفهم والاستيعاب والتبادل. فالسلوك السيميائي بدأ في التبلور حين أحس الإنسان تميزه وانفصاله التدريجي عن الكائنات الأخرى. وهذا ما يميز السلوك السيميائي عن ردود الفعل الطبيعية. إن السلوك السيميائي

هو الحالات الثقافية التي تمنح الأشياء والأعضاء بعدا جديدا يحولها إلى شكل رمزي، أي وسيط بين الإنسان وإدراكه لعالمه الخارجي.

و«لهذه الأسباب، وأسباب أخرى، فإن السيميائيات ليست نظرية فحسب، وإنما هي ممارسة دائمة. إنها كذلك لأن النسق الدلالي في تطور مستمر، وهي لا تستطيع وصفه إلا جزئيا استناداً إلى وقائع إبلاغية ملموسة ومحددة. وهي كذلك أيضا لأن التحليل السيميائي يغير من النسق الذي يولده. وهي كذلك، في الختام، لأن الممارسة الاجتماعية ذاتها لا تجد تعبيرها إلا في السيميوز. إن العلامات تشكل فعلا قوى اجتماعية، وليست فقط أدوات تعكس هذه القوى».

تلك هي بعض القضايا التي يشتمل عليها الكتاب بشكل صريح أو ضمني، وقد حاولنا من خلال هذه المقدمة أن نلقي بعض الأضواء على الغايات التي تحكم هذا الكتاب، وهي غايات ليست مفصولة عن الأسس المعرفية التي يستند إليها المؤلف في صياغة فرضياته النظرية والتحليلية.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل الأصدقاء الذين ساعدوني على إنجاز هذه الترجمة، وأخص بالذكر الأستاذين أحمد الفوحي ومحمود ميري.

وتجدر الإشارة إلى أن العنوان الأصلي للكتاب كما ورد في الترجمة الفرنسية هو :

**Le signe**

Histoire et analyse d'un concept

في الختام، أهدي هذه الترجمة إلى الذي ذهب وفي قلبه كثير من الحب والحسرة، إلى صديقي عبد العلي اليزمي.

**سعيد بنگراد**

**الهوامش:**

(1) Umberto Eco: Kant et l'ornithorynque, éd Grasset, 1999, p 70.

(2) فراس السواح: لغز عشتار، الألوهة المؤنثة وأصل الدين والأسطورة، دار علاء الدين، الطبعة السابعة، 2000، ص 13.

(3) (م) = تعني هنا (مقابل).

(4) Jean-Marie Klinkenberg: Précis de sémiotique generale, éd De Boeck Université, 1996 pp . 139 -140.

# مدخل

**«المهم هو الكلمات، أما الباقي فمجرد لغو» يونيسكو**

لنفترض أن السيد سيغما[1]، وهو مواطن إيطالي يقضي عطلته في باريس، بدأ يحس بـ «ألم في بطنه». ولقد استعملت لفظا عاما، لأن السيد سيغما لا يشعر سوى بإحساس لم يتبين كنهه بعد. وسيحاول بعد ذلك تحديد طبيعة هذا الاضطراب: هل يتعلق الأمر بقرحة المعدة؟ أم بانقباض أم بمغص؟ إنه يحاول أن يعطي اسما لمثيرات غير محددة بعد. فعندما يصل إلى تسميتها، فإنه سيمنحها بعدا ثقافيا، أي أنه سيصنف ما يبدو لحد الآن باعتباره مجموعة من الظواهر الطبيعية في خانات محددة و«مسننة». إنه يحاول بذلك ربط تجربته الشخصية بسمة تجعلها قابلة لأن تقارن بتجارب أخرى سبق أن منحتها كتب الطب أو المقالات الصحفية اسما.

والآن فقط عثر على الكلمة التي تبدو أنها تصدق على حالته. وتمثل هذه الكلمة - أو تحل محل- الاختلالات الجسمية التي يحس بها. وبما أن غايته هي إبلاغ هذه الاختلالات إلى طبيب ما، فإنه يعرف بأنه يستطيع استعمال الكلمة (كلمة يستطيع الطبيب فهمها) محل

الأحاسيس التي يشعر بها (وهي أحاسيس لا يحس بها الطبيب وربما لم يحس بها أبدا في حياته). ويتفق الجميع على أن الكلمة التي كشف عنها السيد سيغما هي علامة. إلا أن القضية التي نحاول دراستها أعقد بكثير من هذا الأمر.

لقد قرر السيد سيغما زيارة الطبيب، سيبحث في دليل الهاتف عن «منطقة باريس»، وهناك علامات طباعية تميز الطبيب عن غيره وتبين له كيفية الاتصال به.

سيخرج وسيبحث عن علامة يعرفها جيدا، وهي العلامة الدالة على حانة. فلو تعلق الأمر بمقهى إيطالي فسيبحث عن الهاتف في الركن الأيسر القريب من الصندوق حيث يوجد جهاز هاتف من لون رصاصي. وبما أنه في حانة فرنسية، فإن هناك قواعد تأويلية أخرى خاصة بتنظيم المحيط الداخلي للحانة، لهذا سيبحث عن سلم يؤدي إلى القبو، وهناك، كما هو الحال مع أية حانة تحترم نفسها، سيجد المراحيض والهاتف. إن المحيط يَمْثُل أمامه باعتباره نسقا من العلامات يقوم بتوجيهه. وفي هذه الحالة، فإنه سيعين له المكان الذي يستطيع فيه إجراء مكالمته.

نزل السيد سيغما السلم ووجد نفسه أمام ثلاث مقصورات صغيرات. وهناك نسق آخر من العلامات سيمكنه من معرفة الكيفية التي سيستعمل بها الفيشة التي في جيبه ( الفيشات ليست صالحة كلها للاستعمال في كل الهواتف، عليه إذن أن يقرأ الفيشة «س» باعتبارها «تستعمل في الهاتف «ي»). وفي النهاية سيعرف من خلال الإشارة الصوتية أن الخط مفتوح. وهذه الإشارة تختلف عن تلك التي تستعمل في إيطاليا، فعليه إذن أن يكون مطلعا على قاعدة أخرى لكي يفك رموزها. إن هذا الطنين هو المعادل للعبارة اللفظية «الخط مشغول»،

أمامه الآن أسطوانة كتبت عليها حروف وأرقام. إنه يعرف أن الطبيب الذي يريد الاتصال به يُرمز له بـ dan 0019[2]. إن هذا المقطع المتكون من حروف وأرقام يتطابق مع اسم الطبيب، أو يدل على «منزل لفلان». إلا أن إدخال السبابة في الأسطوانة وجعلها تدور وفق المقاطع الرقمية والحرفية المراد الحصول عليها له دلالة أخرى: فهذا الفعل يقول لنا إن الطبيب سينتبه إلا أن السيد سيغما يناديه. والأمر يتعلق هنا بنظامين متمايزين للأشياء: قد أتعرف على رقم هاتفي، وأعرف إلى ماذا يرمز، ولكني لن أكلم هذا الشخص أبدا، وقد أكوِّن رقما كيفما اتفق وأنا أجهل صاحبه، وأنا أعرف أنني مع ذلك أكلم أحدا.

فالدال الهاتفي يسير وفق سنن قائم الذات: فالحروف مثلا تعين منطقة خاصة من المدينة، ولكنها ترمز في الآن نفسه إلى أرقام بعينها: فإذا نادينا نفس المركز في باريس من مدينة تقع خارج فرنسا، ميلانو مثلا، فعلينا أن نترجم DAN إلى عبارة رقمية تتطابق معها، ذلك أن الهاتف الإيطالي يحكمه سنن آخر.

ولنعد الآن إلى سيغما الذي يكون رقمه: هناك صوت جديد يقول له إن الموقع الذي يريد مكالمته مفتوح. وأخيرا سيسمع صوتا: إن هذا الصوت يكلمه باللغة الفرنسية، وهي ليست لغة سيغما. ومن أجل الاتفاق على موعد مع الطبيب، على سيغما أن يمر من سنن إلى آخر ويترجم إلى الفرنسية ما يفكر فيه بالإيطالية (من أجل شرح المغص للطبيب فيما بعد). وبهذا سيحدد له الطبيب موعدا وعنوانا. إن هذا العنوان علامة تحيل على موقع محدد داخل المدينة، وعلى طابق محدد وعمارة محددة، وباب محدد في هذا الطابق. والموعد، من جهته، قائم على قدرة الطبيب وسيغما على الإحالة على نسق من

العلامات لها استعمال كوني: ميناء عداد الساعة.

ولنختصر العمليات التي على سيغما القيام بها من أجل إمداد سائق التاكسي بالمعلومات وكذا الطريقة التي سيؤول بها هذا السائق الإشارات الطرقية (الاتجاهات الممنوعة، يُمنع الانحراف يمينا أو يسارا)، ويقارن بين الإشارات التي تعطى له شفهيا وبين تلك التي تقولها الإشارات الطرقية، وسنترك جانبا أيضا العمليات التي يقوم بها سيغما من أجل التعرف على المصعد والزر الموافق للطابق الذي يريد الوصول إليه، والتعرف في النهاية على الشقة التي فيها الطبيب كما هو مثبت في اللوحة المعلقة على الباب. وعلى سيغما أيضا أن يميز بين زرين يوجدان قرب باب الطبيب: ما يشير إلى الجرس وما يشير إلى زر نور العمارة: يمكن أن نتعرف عليهما من خلال بعض الجزئيات كشكلهما وموقعهما القريب أو البعيد من الباب، أو بفضل وجود رسم على الزر (جرس صغير في الحالة الأولى ومصباح في الحالة الثانية). والخلاصة أن على سيغما من أجل الدخول عند الطبيب أن يكون ملما بمجموعة كبيرة من القواعد تجعل من شكل ما متطابقا مع وظيفة ما، أو تطابق العلامات الطباعية مع وحدات معينة.

وفي النهاية ها هو بطلنا أمام الطبيب، يحاول أن يشرح له ما حدث له هذا الصباح: «معدتي تؤلمني».

إن الطبيب يفهم بالتأكيد هذه الكلمات، ولكنه لا يثق بها. فهو ليس متأكدا أن سيغما حدد بالضبط موطن الداء بعبارات مناسبة. سيضع عليه أسئلة، ومن خلال الحوار سيحدد سيغما بطريقة أفضل نوع الألم الذي يحسه، وموقعه بالضبط. سيقوم الطبيب من جهته بجس بطن سيغما وكبده: فالتجارب علمته أن بعض اللمسات لها دلالة خاصة (فلقد قرأ كتبا شرحت له أن بعض التجارب اللمسية يقابلها

ضرر عضوي). إنه يقوم بتأويل أحاسيس سيغما (أحاسيس لا يشعر بها هو) ويقابل بينها وبين أحاسيسه اللمسية الخاصة. فإذا كانت سُنن السميولوجيا الطبية صحيحة، فإن الإحساسين معا يجب أن يكونا متطابقين. إلا أن أحاسيس سيغما تأتيه عبر أصوات اللغة الفرنسية. وعلى الطبيب أن يتأكد حينها ما إذا كانت الكلمات التي تتجلى من خلال شكل صوتي تتطابق مع الأحاسيس التي يشعر بها في الاستعمال اللساني. ولكنه متشكك في الأمر: فسيغما قد يستعمل كلمات غير دقيقة، لا لأن هذه الأحاسيس غير دقيقة، ولكن لأن المريض قد لا يترجم بشكل جيد الإيطالية إلى الفرنسية: إنه يقول «بطن»، ولكنه يريد أن يتحدث عن الكبد (قد يكون سيغما جاهلا، ولذلك فإن بطن وكبد تعنيان عنده حتى في اللغة الإيطالية نفس الشيء).

سيأخذ الطبيب كفي سيغما: هناك لطخات حمراء، غير منتظمة. «علامات لا تبشر بخير» همهم الطبيب: «ألا تشرب كثيرا مثلا؟ اعترف سيغما، «وكيف عرفتم ذلك؟» سؤال ساذج: فالطبيب يمكنه أن يؤول بعض الأعراض كما لو كانت فصيحة بشكل كبير (فهو يعرف على ماذا تدل بعض اللطخات وعلى ماذا يدل الانتفاخ). ولكنه لا يعي ذلك بشكل أكيد: فمن خلال كلمات سيغما ومن خلال تجاربه اللمسية والبصرية تعرف على بعض الأعراض وحددها من خلال مفاهيم علمية تتطابق مع ما درسه في الجامعة؛ ولكنه يعرف أيضا أن تعفنات عديدة تشير إليها نفس المجموعة من الأعراض. فعليه الآن أن ينتقل من العرض إلى المرض الذي يدل عليه هذا العرض، وهذا الأمر من اختصاصه. ونتمنى فقط أن لا يستدعي الأمر القيام بأشعة، ففي هذه الحالة سيضطر إلى الانتقال من علامات البيانات الصورية (الگرافيكو فوتوغرافيا) إلى الأعراض البادية عليه، ومن العرض إلى الضرر

العضوي، حينها لن يقف عند حدود نسق واحد من الأعراف السيميائية بل سيشمل عمله أنساقا أخرى، وهي صعوبة قد تؤدي إلى الخطأ التشخيصي.

ولن نهتم بهذا الأمر، ويمكننا أن نترك سيغما يواجه مصيره وحده، ونتمنى له الشفاء: إذا استطاع قراءة الوصفة الطبية (وهو أمر صعب، فعادة ما تكون الكتابة الخطية للأطباء صعبة القراءة)، ويمكن أن يشفى ويستمتع بالعطلة الباريسية.

قد يكون سيغما غريرا وعنيدا، وعندئذ، سيرد على النصيحة التي يقدمها له الطبيب «إما أن تتوقف عن الشرب وإما أن أعفي نفسي من أية مسؤولية تخص كبدك» قائلا: «خير لي أن أستمتع بالحياة دون الاهتمام بالصحة، من أن أتحول إلى شخص تأكله الوساوس ويقضي حياته في وزن الطعام والشراب في ميزان صيدلي». وفي هذه الحالة فإن سيغما سيقيم تقابلا بين قيمتين: حياة جميلة في مقابل صحة جيدة، وهو تقابل لا يشبه ذلك الذي نقيمه عادة بين حياة (م) موت: فأن يحيا الحياة دون الاكتراث بمخاطرها الدائمة التي هي الموت، تبدو له وكأنها نفس الوجه لقيمة أساسية، وهي «عدم الاكتراث»، وهو ما يتقابل من جهة أخرى مع الثنائية: صحة - اكتراث، وهي ثنائية مليئة بالملل.

وفي هذه الحالة سيكون لسيغما نسق فكري خاص (من نفس طبيعة النسق السياسي أو الجمالي) يتخذ شكل تنظيم خاص للقيم، أو المضامين. وبما أن هذه المضامين تتخذ شكل مقولات ذهنية، فإنها ستكون أيضا بدائل «استعملت» محل شيء آخر: إنها كذلك بالنسبة لما يترتب عنها من قرارات، وبالنسبة للتجارب التي تدعمها. وبنفس المعنى، فإن هذه المضامين تبدو كعلامات داخل الحياة الشخصية

وداخل الشخصية لسيغيما. وإذا كانت الأشياء كذلك فهذا أمر يدعو إلى التأمل، ولكن هناك من يعتقد في صحة هذا الأمر.

وما يهمنا الآن هو التركيز على أن شخصا سويا واجه مشكلا عضويا وطبيعيا كـ «ألم في البطن» سيجد نفسه منغمسا داخل شبكة من أنساق العلامات: بعضها مرتبط بإمكانية القيام بأفعال عملية، وأخرى تعود مباشرة إلى مواقف نسميها «إيديولوجية». وفي جميع الحالات، فإن هذه الأنساق مجتمعة تعد رمزا أساسيا داخل التبادل الاجتماعي، إلى الحد الذي يمكن أن نتساءل معه هل العلامات هي التي تسمح لسيغما بالعيش داخل المجتمع، أم إن المجتمع الذي يعيش داخله سيغما باعتباره كائنا إنسانيا ليس سوى نسق واسع ومركب من العلامات؟ وفي الختام، هل يعي سيغما بشكل عقلاني آلامه؟، هل كان من الممكن لسيغما التفكير في هذه الآلام وتصنيفها، لو لم يؤنْسنْه المجتمع والثقافة ويجعلا منه حيوانا قادرا على بلورة علامات وإبلاغها؟

ومع ذلك قد يوحي المثال الذي سقناه بأن هذا الغزو الشامل للعلامات لا يتعلق سوى بحضارة صناعية، ولن يتجلى سوى داخل مدينة تغطيها الأضواء والمصابيح، مدينة مليئة بالألواح التوجيهية، ومليئة بالأصوات والإشارات من كل الأنواع. إننا ننظر إلى المسألة، وكأن وجود العلامات مرتبط بوجود الحضارة، بالمعنى العادي للكلمة.

إن الأمر ليس كذلك، فحتى لو كان السيد سيغما فلاحا معزولا عن العالم، فإنه سيعيش أيضا وسط العلامات. سيجوب أطراف الريف منذ طلوع الفجر تحت رحمة الغيوم الممتدة في الأفق، سيكون بإمكانه التكهن بالزمن، وستطمئنه ألوان الأوراق على مآل الموسم الفلاحي،

وستخبره سلسلة الأخاديد المحفورة على أديم الأرض وفوق الهضاب عن نوعية الفلاحة التي تصلح لها هذه التربة. ويخبره برعم وسط الحشائش عن انتشار نوعية معينة من الحبوب في هذا المكان، وسيكون بإمكانه التمييز بين الفطريات السامة وتلك الصالحة للاستهلاك، وستحدد له الفقاعات التي تفرزها الأشجار الضخمة جهة الشمال، إذا لم يكن قد استنتج موقعه ذاك من خلال مدار الشمس. وبما أنه لا يملك ساعة، فسيستعين بالشمس لمعرفة الوقت، وهبوب ريح تقول له أشياء كثيرة لا يستطيع الحضري أبداً معرفة كنهها. وهكذا فإن رائحة ما كافية لتحدثه، هو الذي يعرف أين تنبت بعض الورود، ومن أين تهب الريح . وإذا كان صيادا، فإن أثرا على الأرض، أو كومة من الشعر معلقة على فنن فيه أشواك، وبعض الآثار الطفيفة ستكشف له عن هوية الطريدة التي مرت من هنا، ومتى مرت. والخلاصة أن السيد سيغما، حتى ولو كان غارقا وسط عالم طبيعي فإنه سيعيش وسط العلامات.

إن هذه العلامات ليست ظواهر طبيعية، فالظواهر الطبيعية في ذاتها لا تقول أي شيء، إنها لا تحدث السيد سيغما إلا إذا كانت هناك تقاليد علمته كيف يقرأ هذه الظواهر. إن سيغما يعيش إذن وسط عالم من العلامات، لا لأنه يعيش وسط الطبيعة، بل لأنه يعيش وسط مجتمع حتى وهو يعيش وحده: فما كان لهذا المجتمع الريفي، أن تقوم له قائمة لو لم يبلور سُننه الخاصة في تأويل المعطيات الطبيعية (التي ستتحول حينها إلى معطيات ثقافية). وهذه المعطيات هي التي تسمح لنا بفهم ماذا يعني كتاب مخصص لدراسة مفهوم العلامة: إنه سيهتم بكل شيء.

وبطبيعة الحال من حق اللساني أن يلاحظ أننا إذا كنا سنطلق

اسم علامة على كل ما يتوسط ذاتين بما فيها الترجمات المنفردة التي يقوم بها سيغما بينه وبين نفسه، فلن تكون هناك أية حدود لمفهوم العلامة. سيقول لنا هناك بالتأكيد أدوات تعد علامات بالمعنى الخاص كالكلمات وبعض العلامات، وبعض الأعراف الإشارية، ولكن الباقي، الذي لا يعد علامة هو تجربة إدراكية، أو قدرة على صياغة الفرضيات والتوقعات استنادا إلى التجارب.

إن هذا المقترح يستجيب فعلا للحس السليم. وسنحاول تفنيده في الصفحات الآتية. ولكن القارئ لم يصل بعد إلى هذه المرحلة. لنأخذ بعجالة ظاهرتين ستؤكدان لنا أن الاعتراض اللساني لا يقود سوى إلى الابتسار.

من جهة، استعمل مفهوم العلامة، طوال تاريخ الفكر الفلسفي بالمعنى الواسع للكلمة إلى الحد الذي أصبح ينطبق فيه على عدد كبير من التجارب التي وصفناها من خلال مثالنا السابق، ومن جهة ثانية، لقد عودنا الاستعمال العادي - ما تقدمه القواميس بشكل خاص - على استعمال كلمة «علامة» بشكل فضفاض لكي يشير إلى معناها العام.

II ـ لقد استعان الفلاسفة ب «العلامة» واستعان بها رجل الشارع على حد سواء، فرجل الشارع يستعمل تعابير يومية مثل «علامة سيئة»، «اعطنا علامة عندما تكون جاهزا»، «ولدت تحت أية علامة». إن الفلاسفة، في نظر المتعلمين، يستعملون كلمة علامة بدقة، ويعطونها معنى منسجما، أما في الاستعمال اليومي، كما هو الحال في الجمل السابقة، فإن «علامة» هو لفظ متعدد المعاني، أي لفظ يستعمل في ظروف متنوعة، وبمعاني مختلفة، وغالبا بطريقة ميتافيزيقية وعامة. وسنرى فيما بعد، كيف يمكن للاستعمال الفلسفي لكلمة علامة

أن يكون هو الآخر عاما، إلا أننا في هذه المرحلة سنقتصر على اللغة اليومية: سنرى أن «علامة» ستستعمل استعمالات خاصة وصحيحة ومقبولة من الناحية التقنية. ونعني بالتقنية زاوية نظر متخصصة تدرس كل أنواع العلامات، وهي التي نطلق عليها السيميائيات أو السميولوجيا.

فلنأخذ الاستعمال العادي باعتباره إحالة على مصدر مأذون، ولنتأمله كما يقدمه قاموس في اللغة. ولكي نتجنب الانحياز لقاموس بعينه، سنبني مدخلا مثالا لـ «علامة» استنادا إلى كل التصورات كما أثبتتها أربعة قواميس مشهود لها بالرزانة : معجم روبير الكبير يخصص لها 11 مادة أو مدخلاً. معجم لاروس الكبير للغة الفرنسية يخصص لها 11 مادة أو مدخلاً. معجم مفردات لاروس يخصص لها 7 مواد أو مداخل. معجم لتري 15 مادة أو مدخلاً[3].

العلامة (من اللاتينية **signum**، سمة، تمثال، إشارة دليل).

أ -1- أمارة، سمة، عرض، وبصفة عامة شيء مدرك يمكن أن نستخلص منها توقعات واستنتاجات وإشارات خاصة بشيء آخر غائب ومرتبط به. آثار مرض ما بادية على محيا المريض، أو يعبر المريض عن هذا المرض (علامات فيزيقية، علامات وظيفية)[4].

2- سمات فيزيقية مثل لطخة، ندبة تسهل التعرف على شيء آخر، أو على شخص (ويمكن في هذه الحالة إثبات ذلك في أوراق التعريف كعلامات خاصة).

3- إيماءات وأفعال تحيل على طريقة في الوجود والفعل والإحساس (مثل التعابير «إعطاء علامات على الفرح» «علامات خارجية دالة على الغنى»).

ب - 4: حركة إرادية نعبر من خلالها عن شيء أو نخبر عنه،

مثال ذلك: الأمر أو الرغبة أو الخبر: «لم تصدر عنه علامات تثبت أنه حي»، «انقطعت أخباره».

5- سمة تمييزية مطبوعة أو مختومة على شيء أو شخص من أجل التعرف عليه.

6- شكل طباعي بسيط (نقطة، خط مستقيم، خط مائل) يحيل عرفيا على موضوع مجرد، أو كيان طباعي مركب له نفس الوظيفة (أرقام، تركيبة كيميائية، علامات نباتية، علامات الاختصار، علامات فلكية، علامات عرفية تحيل على وحدات عسكرية ). ملاحظة: يطلق على هذه العلامات أحيانا رموز (يجب ألا نخلط بينها وبين مجانساتها في 10 و11).

7- التمثيل المادي لموضوعات محسوسة: مثال ذلك رسم حيوان يلائم موضوعا أو مفهوما يتطابق معه.

8- (لسانيات) إجراء يتم من خلاله تمثيل مفهوم أو موضوع من خلال صورة سمعية (كلمة مثلا ). كل عنصر يعد جزءا داخل سيرورة.

9- كل عنصر داخل فعل بصري يحيل على صورة سمعية أو على كلمة أو مفهوم أو موضوع مثال: حروف الأبجدية، العلامات الصَوَرية (السينوغرافية)، المختصرات، الكتابة الصورية (سينوغرافيا)، علامات الضبط، النوطات الموسيقية، أبجدية المورس، أبجدية براي مثال: حروف الطباعة.

10- الرمز، كيان تصويري أو غير تصويري يمثل، من خلال خصائصه الشكلية أو من خلال طابعه العرفي، حدثا أو قيمة، أو حدسا أو هدفا، مثلا: الصليب («علامة الصليب»)، المنجل والمطرقة، جمجمة ميت «علامات شعارية»، «علامات البحرية» (شراع، شهب، مربع منحرف)

11- الرمز، كيان تصويري أو غير تصويري يحيل بطريقة فضفاضة أو إيحائية أو غير دقيقة على حدث أو قيمة.

ج-12- (لاتينية نادرة) علم.

13- تشاكلات فلكية، علامات البروج (أو علامات كوكبية، علامات الحظ).

14- ضمن علامة، تحت تأثير شيء ما، تحت أحضان، في مناخ ما، في ظل شروط أحدثها شيء ما

15- (قديم) seing

16- (نادرة) أموال وضعت بين يدي عرافة مغامرة.

17- ظاهرة طبيعية، حدث ينظر إليه كتجل لإرادة مستترة، أو قصدية إلهية، أو قدرة سحرية، أو توضيح لنظرية، فأل (معجزة).

ويجب أن ننبه على أن القواميس التي اطلعنا عليها قامت، من أجل التعرف على الاستعمال اليومي، بتصنيف مختلف التصورات الموصوفة هنا في خانات غير ممنهجة، ومن جهتنا سنعمل على تنظيم هذه التصورات وذلك من أجل :

1- أن نصنف ضمن (أ) العلامات غير القصدية التي تشكل، بطريقة ما، أحداثا طبيعية نستعملها من أجل التعرف على شيء ما أو استنباط وجودها (وهكذا فمن خليط دخان في أعلى الجبل نستنتج وجود نار)، ونصنف ضمن (ب) العلامات الاصطناعية التي يستعملها الإنسان من أجل التواصل مع أخيه الإنسان استنادا إلى وجود أعراف.

2- التمييز بين التصورات الأساسية والتصورات المشتقة (استعاريا أو من خلال الامتداد)، فالتصورات الثانية تصنف بعد الأولى ضمن نفس الخانات.

3- إدراج ضمن (ج) تعابير مركبة وبعض التصورات الأدبية أو

التعابير المهملة، حتى وإن كانت مشتقة من خلال الامتداد، من معاني موصوفة في (أ) و(ب). وهكذا فإن التصور (15) مرتبط بالتصور (5) (3). أما التصور (14) المعزول، فهو مثبت في كل القواميس باعتباره تعبيرا مستقلا، ويشير إلى نقطة سنناقش فحواها فيما سيأتي: إن بعض الألفاظ لا تكتسب بعض القيم المحددة إلا ضمن سياق ما، وهي حالتنا هنا، رغم أن «علامة» هذا التعبير مرتبطة بالتصور (13). وفي الختام فإن التصور (17) الذي تقف عنده كل القواميس إلى حد أنها تخصص له خانة مستقلة ليس سوى امتداد لـ (1) و(4) و(8)، وذلك تبعا للفرضية الميتافيزيقية والدينية والسحرية التي تتحكم في التعرف على هذه العلامات: يمكن أن نرى فيها أعراضا وأوامر وأمارات أو كلمات أصيلة في لغة إلهية.

وفي جميع الحالات نلاحظ، ونحن نقرأ هذه التعريفات، من جهة وجود سمات مشتركة بين كل أنواع هذه العلامات، ومن جهة ثانية وجود خصائص تسمح لنا بتمييز مجموعات متعددة من هذه الأنواع. فلقد تبلورت منذ القدم، استنادا إلى لعبة الخصائص المشتركة والمختلفة، مجموعة من التعريفات الخاصة بالعلامات. إن هذه التعريفات والتصنيفات، حتى وإن كان اللسانيون أو الفلاسفة هم الذين اقترحوها، فإنها تشترك فيما بينها من خلال خصائص بارزة: إنها قائمة على الاستعمال المشترك. إما لأن هؤلاء الفلاسفة واللسانيين يكررون تعاريف وتصنيفات صاغتها الذوات المتكلمة (والقواميس)، وإما لأنهم يبلورون تعاريف جديدة ستسقط، بمجرد اقتراحها في الميدان العمومي للحس السليم.

يجب أن ننطلق من التعديل الذي يعد ثمرة للحس السليم (المشترك أو العام )، لأننا أولا في حاجة لنقطة ارتكاز ما، ولأن

اطلاعنا على لائحة هذه التصنيفات وتاريخها سيمكننا من بناء فينومينولوجيا حقيقية للعلامة. إن التصرف بهذه الطريقة قد يبدو تافها وبيزنطيا. وبالمقابل إذا لم نفعل ذلك، فهذا معناه أن خطابنا سيظل غامضا ومطلقا واستعاريا. إن كون مجموعة من الفلاسفة قبلوا الحل الثاني لا يشكل بأي حال من الأحوال عذرا: بل على العكس من ذلك يجب أن يدفعنا إلى الدقة والتقنية. فلم يشعر لا أرسطو ولا أفلاطون بأي حرج وهما يمزجان فلسفة اللغة باعتبارات ذات طبيعة لسانية ونحوية.

وعلى العكس من ذلك ظهرت في أيامنا هذه فلسفة أكاديمية تتقزز من التحليل التقني الخالص للغة، لا لوجود تخصص لا يني يتقوى في هذا المبحث (وهو تخصص يشعرهم أنهم ليسوا مؤهلين للاقتراب من ميدان يحتاج إلى معرفة دقيقة ومتخصصة)، بل لأن الفلسفة تنظر إلى نفسها باعتبارها خطابا نظريا شاملا، تتحدى التحليلات التقنية الدقيقة. وبهذا المعنى، فالفكرة القائلة إن الإنسان «حيوان رمزي»، وبصفته تلك فهو تواق إلى التواصل، هي فكرة من طبيعة فلسفية. وبالمقابل فإن وصف الطريقة التي يتم بها هذا التواصل والآليات التي تحكم الروابط الدلالية ليس من الفلسفة في شيء، بل هو أمر يعود إلى اللسانيات أو إلى شيء آخر. وهكذا فإن بعض الفلاسفة المشهورين، هايدغر مثلا، سمحوا لأنفسهم بالمحاججة فلسفيا استنادا إلى اشتقاقات تجعل متخصصا في اللسانيات التاريخية يشمئز مما يسمع، ولكنه حجاج لا يجعل إيزودور دو سيفيي يتحرك في قبره. والحال أن بيرس الذي قضى حياته في تصنيف وبنينة كل آليات اشتغال الدلالة- وهو السبب الذي جعل الفلاسفة ينظرون إليه نظرة مريبة - مازال يُنظر إليه باعتباره فيلسوفا بفضل صفحاته التي كتبها عن

الميتافيزيقا والأخلاق (أو بفضل ما كتبه عن المنطق)، لا بفضل إسهاماته السيميائية (وبدون هذه الإسهامات لا نعرف بالضبط ماذا يريد قوله عندما يتحدث عن الله والعالم والذهن البشري). وبالتأكيد لا يمكن التشكيك في ضرورة اهتمام الفلسفة بالقضايا التي لا تعيرها العلوم اهتماما نظرا لاستغراقها في التخصص الأعمى، ولكن الاهتمام بالقضايا الكبرى لا يعني تجاهل النتائج المكتسبة في ميادين خاصة: وهذا يعني، على العكس من ذلك، أخذ هذه النتائج بعين الاعتبار وتأويلها (عندما يتم الحصول عليها خارج ميدان النشاط الفلسفي)، إن لم نقل إثارتها عندما تغامر الفلسفة في حقل لم تصل فيها التخصصات الدقيقة إلى نتائج يمكن الاستفادة منها.

وتلك مسألة تعرفها الفلسفة جيدا: فمن المستحيل حاليا تأسيس فلسفة للغة دون الأخذ بعين الاعتبار كل ما أنتجته اللسانيات في القرنين الماضيين؛ ومن جهة ثانية، سيكون من المفيد جدا بناء سيميائيات من أجل تمديد الإشكالية اللسانية إلى إشكالية الدلالة (كما تتجلى في جميع المستويات بما في ذلك المستوى غير اللفظي).

إلى هذا الحد لا يمكن التساؤل: هل السيميائيات هي فقط الشكل التقني الذي تتخذه فلسفة الدلالة؟ (التي تقوم بتفكيك الفلسفات العامة للغة) أم يتعلق الأمر بتقنية للبحث تتبناها فلسفة اللغة من أجل الحديث عن العلامات؟

ومع ذلك هناك أمران لا يمكن إنكارهما :

أ- إن الإنجازات الأكثر أهمية في ميدان اللسانيات كانت - شأنها شأن إنجازات الفيزياء وعلم النفس - ثمرة مجهود التقنيين في التخصصين معا، لا من إنجاز الفلاسفة وحدهم. (إنشتاين وهايزنبرغ في الفيزياء، وسوسير وهلمسليف في اللسانيات).

ب- تعد السيميائيات حاليا تقنية في البحث نجحت في وصف اشتغال سيرورة الإبلاغ والدلالة.

وما دام الأمر كذلك، فإننا سنتصرف، في جزء هام من هذا الكتاب، بطريقة لا تذكر بالخطاب الفلسفي الأكاديمي، لأن السائد هو الاعتقاد بأنه من الأجدى لنا الحديث عن العلامة بلغة فلسفية. سنحاول أن نقدم وصفا تقنيا لظاهرة عملية التوليد الدلالي (السميوز)، سنحلل اشتغالها الملموس، وسنجازف بتقديم تعاريف جزئية. وبدون هذه الطريقة لا يمكن تأسيس فلسفة للعلامة. وإذا حدث وتأسست هذه الفلسفة، فإنها ستكون فلسفة رديئة. وبالمقابل، وبفضل هذه الفلسفة سنقوم بما قامت به فلسفة العلامة. فعلى هذه الفلسفة أن تأخذ بعين الاعتبار حالات مثل تلك التي يكشف عنها موريس: «السؤال الخاص بمعرفة هل بنية اللغة وبنية الطبيعة لا يمكن مناقشتهما بشكل صحيح إلا إذا تم توضيح لفظي «بنية اللغة» و«بنية الطبيعة»؟ (موريس 1938 - 22).

وتبعا لذلك، فإن فلسفة العلامة يجب أن تنظر إلى أساليب تحليلها باعتبارها قادرة على تمكين كل خطاب فلسفي من مراقبة حدوده الخاصة: «تعدنا السيميائيات بإنجاز إحدى المهام التي نُظر إليها عادة باعتبارها من طبيعة فلسفية، ولقد أخطأت الفلسفة عندما خلطت في لغتها الخاصة بين مختلف الوظائف التي تقوم بها العلامات. ولكن الأمر يتعلق بتقليد قديم يريد من الفلسفة أن تدرس بعمق الأشكال المميزة للنشاط الإنساني وتناضل من أجل معرفة عامة وممنهجة. وهذا التقليد يتخذ شكلا عصريا في تماهي الفلسفة مع نظرية للعلامات وتوحيد العلم، أي المظهر الأكثر عمومية والأكثر نسقية لسيميائيات خالصة ووصفية» (موريس 1938، 58 - 59).

سيدرك القارئ وهو يتفحص فهرس هذا الكتاب أننا حاولنا القيام بالعمليات التالية أحسن قيام :

قدمنا في الفصل الأول تعريفا تقريبيا للعلامة، وهو تعريف تقريبي ومؤقت، لأنه «تعريف متوسط» وإن جاز التعبير، فإنه تعريف يأخذ في الاعتبار مختلف التعريفات السابقة عليه. وهذا التعريف كاف من أجل تناول الفصل الثاني حيث حاولنا أن نقدم وصفا لمجمل التصنيفات الخاصة بالعلامة قديما وحديثا. إن هذين الفصلين من طبيعة متسامحة، فهما لا يدعيان تأسيس أفق نظري موحد، بل يقدمان فقط بانوراما للآراء.

أما الفصل الثالث فهو أكثر انسجاما، على الرغم من أنه يقدم بانوراما لمختلف النظريات. إنه يدرس البنية الداخلية للعلامة بدءا من المقاربة البنيوية في اللسانيات. ولقد بدا لنا من المفيد أن نخصص فصلا كاملا لهذه المقاربة لسببين على الأقل: أولا لأن هذا التيار هو الذي مارس في هذا القرن تأثيرا حاسما على تطور السيميائيات. وثانيا لأن هذا التحليل يقدم لنا توجيهات ثمينة وأساسا نظريا من أجل التفكير في العلامات غير اللسانية، على الرغم من أننا لا نستطيع تطبيقه بشكل جاهز على الأنساق الأخرى للعلامات.

ولهذا السبب، فإن الفصل الرابع الذي يصف مجمل أنماط الإنتاج وتأويل العلامات، سيتجاوز النموذج اللساني الذي ناقشناه في الفصل الثالث. ولكنه يقوم بذلك باستعمال مفاهيم مصدرها هذا النموذج. وهذا الفصل هو أقل تسامحا من الفصول الثلاثة السابقة: فهو يقدم مقاربة نظرية واحدة ووحيدة.

وخصصنا الفصل الخامس للقضايا الفلسفية للعلامة. إنه الفصل الأكثر تعقيدا. ولكنه لا يريد لنفسه أن يكون - ولن يكون- تاريخا

لفلسفة العلامة. إنه يتناول قضية أخرى. وربما سيبدو متسامحا كالفصول الثلاثة الأولى، ولكن ليس عبثا أن ينتهي مع فلسفة بيرس[5]، فإذا كنت قد تركت الكلمة الأخيرة لهذا السيميائي، فلأنني أنوي أن أقترح على القارئ رأيا يتخذ شكل خاتمة.

وفي جميع الحالات فإن هذا الكتاب هو من طبيعة إخبارية وتعميمية. فهو لا يشكل عرضا لنظرية موحدة. إلا أنه يتبع سبيلا متصاعدا: الفصول الثلاثة أسهل من الفصلين الرابع والخامس.

وقبل أن أختم علي أن أقدم بعض الملاحظات. إن هذا الكتاب يعالج مفهوم العلامة. والسيميائيات تقدم نفسها في أغلب الأحيان على أساس أنها العلم الذي يدرس العلامات: ولكن هذه العلامات هي المادة الأساس التي تستعملها كل الكائنات من أجل التواصل مع كائنات أخرى استنادا إلى السيرورة التي يؤسسها نسق إبلاغي يطلق عليه بيرس السميوز أو عملية التوليد السيميائي[6]. فلا يمكن أبدا أن يكون هناك تواصل استنادا إلى علامات معزولة، وحتى في الحالة التي نستعمل فيها علامة معزولة- كلمة، إشارة مرور، إيماءة يدوية - فإننا نستند إلى سياق (يمكن أن أقول /فطيرة/، ولكنني إذا نطقت هذه الكلمة في مطعم، فهذا يعني/ أعطني فطيرة/). إن العلامات تنتظم داخل أكوان السميوز في ملفوظات وإثباتات وأوامر وتساؤلات. وتنتظم الملفوظات في نصوص، أي ضمن خطاب. ويمكن القول حينها لا وجود لسيميائيات للعلامة دون سيميائيات للخطاب. إن نظرية للعلامة كوحدة معزولة ستكون عاجزة عن شرح الاستعمال الجمالي للعلامات، ولهذا فإن تأسيس سيميائيات للفن هو تأسيس بالضرورة لسيميائيات للخطاب والنص.

وعلى هذا الأساس، فإن حدود هذا الكتاب واضحة. وعلى

الرغم من هذه المحدودية، فإننا سنحاول تبيين أننا قادرون على إقامة نظرية واسعة للسميوز (أو التوليد السيميائي) استنادا إلى تعريف العلامة ذاتها. إن مهمتنا، بالإضافة إلى تعريف العلامة، هي تبيين كيف يستعمل مجتمع ما هذه العلامات من أجل الإخبار أو الكذب أو السيطرة أو التحرر. وبهذا، فإن الخطاب ينفتح على فضاء يتجاوز الحدود التي يرسمها هذا الكتاب.

ولهذا يجب أن تكون الأمور واضحة، فالسيميائيات هي التخصص الذي يدرس حياة السميوز. فعند حديثنا عن السيد سيغما، قمنا بوصف السيرورة المحسوسة للسميوز. إن سيغما والطبيب وكل الممثلين في حكايتنا الصغيرة يمارسون السيميوز تماما كما كان السيد جوردان يمارس النثر دون أن يعرف ذلك. وبطبيعة الحال، إنهم لا يمارسون السيميوز كما سنفعل - نحن العارفين بخباياها- على امتداد صفحات هذا الكتاب، إنهم لا يقدمون تأملا نقديا لطبيعة العلامة، وهي المحرك الأساس للسيميوز.

## الهوامش:

(1) يحمل اسم السيد «سيغما» دلالته السيميائية حتى في اشتقاق اسمه من (العلامة)، ولنتخيّل مثيله العربي في اسم السيد «علّام» ـ (س.غ.).

(2) إن سفر السيد سيغما ينتمي إلى التاريخ القديم للاتصالات الفرنسية. فالأرقام المصحوبة بالحروف اختفت منذ زمان، وازداد عدد الأرقام.

(3) إن المدخل «علامة» في النص الأصلي (الإيطالي) يسجل 20 تصورا، البعض منها لا يتوفر على مقابلات في اللغة الفرنسية، اعتمادا على بحث في ثلاثة قواميس: le Devoto-Oli de Le Monnier (10 مداخل) و le Zanicheli (17 مدخلاً) و le Garzanti (9 مداخل).

ولقد أنجزت المقارنة انطلاقا من أصول فرنسية بغاية الوصول إلى تحديد منظومة تقترب ما أمكن من الأصل الإيطالي. ومع ذلك كان من الممكن الوصول إلى تنظيم مختلف لا لأن اللغتين تستخدمان كلمتين مختلفتين (الإيطالي يستعمل signe بدل marque في جملة من قبيل «ضع علامة على فرشاة أسنانك حتى لا تختلط بفرشاتي»)، ولكن لأن تنظيم المداخل ضمن قاموس ما محكوم، كما يشير إلى ذلك المؤلف نفسه، بجهة النظر الدلالية والمعايير المعتمدة في المعجماتية. ولهذا فإن عدد المداخل لا أهمية له «فالأسس ل 15 خانة التي يضمها Littré بشكل فضفاض توزع بشكل مختلف في 7 خانات يشتمل عليها Lexis (ملاحظة من المترجم الفرنسي).

(4) في النص الأصلي، المدخل «عينة من البول للتحليل» المدرجة في C لأنها تعبير مهمل، استعملت بالمعنى (1) ذلك أن الهدف من التحليل هو البحث في البول عن أعراض (علامات فيزيقية) لانفعال ما (ملاحظة من المترجم الفرنسي).

(5) تشارلزساندرز بيرس (1839 ـ 1914)، فيلسوف ومنطقي وعالم ورياضي أمريكي، أسس النظرية السيميائية الحديثة (1867)، والبراغماتية (1878)، ومنطق العلاقات والتكميم (1870) ـ (س.غ.).

(6) يطلق على عملية التوليد السيميائي في اللغات الأوروبية اسم (semiosis). ويُقصد بها ـ كما تشير موسوعة المصطلحات الأدبية الصادرة عن جامعة تورنتو ـ القدرة الفطرية لدى الكائنات الإنسانية على توليد العلامات من جميع الأنواع وفهمها، حيث المكون الأول في أي عملية تصور هو العلامة ـ (س.غ.).

# الفصل الأول

# السيرورة السيميائية

## 1.1. العلامة باعتبارها عنصرا داخل السيرورة التواصلية

1.1.1. تستخدم العلامة من أجل نقل معلومات، ومن أجل قول شيء ما، أو الإشارة إلى شيء ما يعرفه شخص ما يريد أن يشاطره الآخر هذه المعرفة. إنها بذلك جزء من سيرورة تواصلية من نوع :

مصدر- باث- قناة- إرسالية- مرسل إليه

إن هذه الخطاطة تستعيد بشكل مبسط تلك التي بلورها مهندسو الاتصالات عندما استشعروا ضرورة تحديد الشروط الأساسية لتبليغ معلومات. وفي جميع الحالات، فإن هذه الخطاطة تصدق على مجموعة كبيرة من السيرورات التواصلية. ولنفترض مثلا أن زلزالا دمر الفيليبين، وأن مراسلا محليا لجريدة نقل هذا الخبر عبر التلكس. إن الحدث الذي وقع في الفليبين سيكون هو المصدر، وسيكون المرسل هو الباث، ونظام التلكس سيكون هو القناة، أما الخبر فيشكل الإرسالية، في حين يعد المحرر الذي يتلقى الخبر مرسلا إليه.

سنترك جانبا هنا بعض التعقيدات التقنية (هناك إشارة كهربائية وآلة للبث، وأخرى للاستقبال) وكذلك إمكانات تبسيط النموذج (في حالة الكاتب فإن المصدر والباث شخص واحد). وسنترك جانبا أيضا

كون الزلزال والنبأ المقروء في جريدة ما يستدعيان عددا كبيرا من السيرورات (المراسل - المحرر- المحرر المدير - المدير - المصفف، الطابع الخ وانتهاء بقارئ الجريدة).

1 . 1 . 2. إن الإرسالية، في التصور الذي تبنيناه، تعادل العلامة. فالإرسالية يمكن أن تكون متكونة من التنظيم المعقد لمجموعة من العلامات (وهذا ما يحدث في جميع الحالات). ولكننا سنأخذ في الاعتبار سيرورة إبلاغية شديدة البساطة. مثال ذلك إذا ما رفعت عقيرتي بالصراخ / سآتي حالا/ استجابة لنداء صديقي، فإنني أكون في هذه الحالة باثا، وهذا الباث يمتزج مع المصدر، أما النبرة التي صاحبت صراخي فإنها تشكل القناة، و/ سآتي حالا/ تشكل الإرسالية التي تتطابق هذه المرة مع ما يمكن اعتباره علامة معزولة.

من الواضح أن الخطاطة المقترحة هي خطاطة مبسطة جدا، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك. فهي لا تجيب عن قضايا من نوع: هل تشكل الإرسالية البث الصوتي ذاته أم مدلول هذا البث؟ هل تتشكل الإرسالية من كلمات مكتوبة أم تتشكل من كلمات يمكن قراءتها بصوت مرتفع ويُنظر إليها باعتبارها بثا صوتيا لا آثارا للكتابة؟ سنتطرق إلى هذه القضايا في فصل آت من هذا الكتاب.

1 . 1 . 3. علينا في جميع الحالات أن نضيف شيئا آخر إلى خطاطتنا: إن صديقي لن يفهم العلامة/ سآتي حالا/ إلا إذا كان يتكلم العربية. أما إذا كان يجهلها، فإنه لن يدرك من العلامة سوى كيان صوتي لا شكل له ولن يستوعب دلالتها. وبناء عليه، يجب أن يتوفر الباث والمتلقي على سنن مشترك، والسنن في هذه الحالة هو مجموعة من القواعد التي تمكننا من إعطاء معنى للعلامة.

بإلحاحنا على هذا الشرط نكون قد انتقلنا إلى جهة نظر أخرى:

إن العلامة ليست عنصرا مدمجا داخل سيرورة إبلاغية فحسب (بإمكاني أن أبعث مجموعة من الأصوات الخالية من أي معنى)، إنها كيان داخل سيرورة دلالية.

فعندما نقول إن السنن يرسي قاعدة، فإننا نود القول بأن هذه القاعدة تستند إلى عرف. إلا أن العرف ليس مرادفا للاعتباطية. فبالإمكان العثور على أسباب متعددة تسمح لنا بربط الأحمر بفكرة الخطر، وربط مجموعة من الخطوط على وجه ورقة بجسم الإنسان. ومع ذلك، فإن الصيغ الخاصة بالرابط الدلالي، هي في جميع الحالات عرفية.

وتقع الأعراض هي الأخرى تحت طائلة هذا التعريف. قد تكون هذه الأعراض معللة، لكن العرف الثقافي هو الذي يدفعنا إلى اعتبار بعض البقع على جسم الإنسان دالة على اضطراب في عمل الكبد. فإذا غيرنا العرف، فإن القدرة الكاشفة الممنوحة إلى هذه القرائن تتغير.

إن السُّنن هي الشروط الأساسية والكافية للعلامة: إن عَرَضا مرضيا يعد علامة في حدود وجود سنن (الذي يشكل السيميولوجيا الطبية)، وذلك في استقلال عن قصدية المريض.

إن السَّنَن موجود حتى وإن كان وجوده غير محدد المعالم (يكون موضوعا لتبنيات سريعة) أو غير تام (إذا كان يربط مجموعة من الدوال فقط مع أجزاء من مضامين عامة وقابلة للتجزئة) أو عرضيا (إذا كان بالإمكان استبداله بسرعة بسنن آخر) أو متناقضا (إذا كان يعد جزءا من نسق فرعي يمنح لدال ما مدلولا يفنده مدلول آخر مصدره سنن آخر من نفس النسق الفرعي).

وعلى هذا الأساس، فإن نسق الموضة جدير بهذا الاسم، تماما كما أن اللسان جدير به أيضا، حتى وإن كانت الموضة غير دقيقة

وضعيفة وغير تامة وعرضية.

والطابع الفضفاض والناقص والعرضي والمتناقض للأسنن لا يبطل تعريف العلامة: ففي أسوأ الحالات يجعل الدلالة غامضة، ويجعل إبلاغها أمرا صعبا. سيكون الإبلاغ صعبا لا لأن العلامات لا تشتغل باعتبارها كذلك، بل لأننا عندما نتعرف على العلامات تكون السُّنن الخاصة بهذه العلامات ضعيفة.

1.1.4. إن السيرورة الإبلاغية التي لا تستند إلى سُنن وخالية من كل دلالة ستكون مجرد مثير-إستجابة. والمثيرات ليست كافية لمنح العلامة أبسط التعريفات، فهذه التعريفات تختصر العلامة في شيء يوضع محل شيء آخر. إن المثير لا يعوض شيئا آخر، ولكنه يثير هذا الشيء بشكل مباشر. والضوء القوي الذي يجبرني على إغماض عيني مختلف عن أمر يجبرني على إغماضهما. ففي الحالة الأولى أغمض عيني دون تفكير، أما في الثانية علي أن أفهم الأمر أولا، أي أن أفك التسنين (سيرورة سيميائية)، وبعد ذلك أقرر عصيان الأمر أو طاعته (سيرورة إرادية تخرج من دائرة الأهلية السيميائية). وبهذا المعنى، فإن رنين الجرس الذي يقود كلب بافلوف إلى إخراج لعابه هو مثير: وللضجيج نفس الأثر الذي يحدثه الطعام الذي ارتبط طوال التجربة بالرنين. إلا أن هذا الجرس لم يوضع أبدا محل الطعام، وفي هذه الحالة نتحدث عن الفعل المنعكس الشرطي. أما حالة الكائن الإنساني الذي قد يكون فهم أن رنين الجرس يسبق حضور الطعام، فهي من طبيعة أخرى: إن الرنين سيكون في هذه الحالة أمارة على طعام أو على الدعوة إلى تناول «الحساء» في حالة الجرس العسكري، أي علامة مصطنعة لها نفس وضع الإعلان المكتوب. إن المتخصصين في سيميائيات الحيوانات (سيبوك 1968 - 1972) يعتقدون أن

الحيوانات أيضا يمكن أن تنخرط ضمن سيرورة سيميائية. وفي هذه الحالة نقول إن رنين الجرس يعد عند الحيوان علامة إذا كان هذا الأخير يتصرف كالكلب الذي وردت حكايته في نكتة، فهذا الكلب كان إذا أراد الحصول على طعام يقصد معهد بافلوف ويطلق العنان للعابه، إلى أن يقوم «عالم نفس» بدق الجرس ويعطيه لقمة.

ولقد سقنا هذا المثال لكي نقول إن السيرورات السيميائية ليست كذلك إلا إذا كانت قابلة لسلك السبيل المعاكس، كما هو الشأن مع كل السيرورات الفكرية (بياجي 1968)، فبالإمكان الانتقال من العلامة إلى مرجعها عندما نكون قادرين على العودة من جديد إلى العلامة: كلما كان هناك دخان كانت هناك نار، وأيضا كلما كانت هناك نار كان هناك دخان.

**1.2. العلامة باعتبارها عنصرا داخل سيرورة دلالية**

1.2.1. إن وجهة النظر هذه، وهي وجهة نظر خاصة بتصنيف العلامات، لا تملك نفس بداهة وجهة النظر الأولى. ومثال الحضارات البدائية معروف في هذا المجال، وكذلك السلوك المشتق منها حيث التمييزات التي سنقدم لاحقا ليست واضحة على الإطلاق. وهذا ما ألمحنا إليه عندما قلنا إن الكلمات تتماهى، في بعض السياقات، مع الأشياء. إن هذا التمييز رغم حضوره في الفكر اليوناني، في عصوره الذهبية عند أفلاطون وأرسطو، لم يكن واضحا بشكل صريح إلا مع الرواقيين. فهؤلاء ميزوا داخل كل سيرورة سيميائية بين :

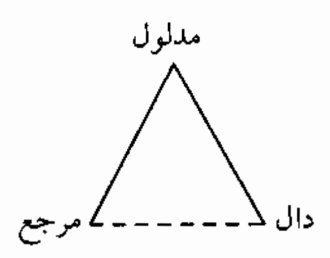
seimainon أو الدال، أو التعبير بصفته كيانا ماديا.

semainomenon ما يتم التعبير عنه، أو المدلول، أو

المضمون، وهو ليس من طبيعة مادية.

tynchanon الموضوع الذي تحيل عليه العلامة، وهو من طبيعة مادية أو هو حدث أو فعل.

1.2.2. لقد عُبر عن هذا التمييز من خلال مفاهيم متنوعة عبر تاريخ الفلسفة واللغة واللسانيات. وسننطلق من هذا التمييز فيما سيأتي لكي نقدم بشكل نهائي مفاهيمنا الخاصة. ويمكن أن نمثل لهذه الخطاطة في المثلث التالي، وهو مثلث مشهور[1]:




ولنأخذ مثال الفرس. إن الدال /فرس/ لا معنى له عند رجل من الإسكيمو لا يعرف العربية (أي أنه لا يملك سننا)، وإذا أردت أن أشرح له مدلول /فرس/ فسأقوم بترجمة الكلمة إلى لغته، أو أن أعطي تعريفا كافيا للفرس كما يقوم بذلك القاموس أو الموسوعة، أو أرسم على ورقة فرسا. وكما سنرى ذلك لاحقا، فإن كل هذه الحلول تهدف إلى إعطاء دوال أخرى عوض شرح المدلول الخاص بالفرس (دوال لفظية أو بصرية الخ نطلق عليها مؤولات للعلامة): وفي جميع الحالات فإن التجربة تعلمنا أن هذا الرجل سيصل إلى فهم ما تدل عليه كلمة/ فرس/. قد يعتقد البعض أن فكرة أو مفهوما يكونان قد تبلورا في ذهن هذا الإسكيمو، وسيقول آخرون إننا أثرنا لديه «استعدادا للاستجابة»، وقد يمكنه هذا الاستعداد من استحضار حصان

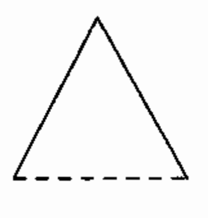
فعلي، أو يدفعه ذلك إلى الصهيل لكي يبرهن لنا أنه فهم معنى الكلمة. وفي جميع الحالات فإنه، بمجرد امتلاكه لسنن (وبالتدقيق امتلاكه لقاعدة أولية للدلالة)، سيطابق بين الدال/ فرس/ - سيفعل ذلك تجاه نفسه وتجاهي أنا أيضا - وبين كيان لم تتحدد معالمه بعد: أي المدلول. وسنكتب هذا المدلول بين مزدوجتين «فرس» (من بين الصعوبات التي تطرحها اللغة المنطوقة هو أننا من أجل الإحالة على مدلول، فإننا نستعمل نفس المادة التي يشتق منها الدال، وسيكون من الصواب أن نقول: مقابل الدال/ فرس/ هناك المدلول «س»).(2)

ويمكن لهذه السيرورة أن تتم في غياب أي فرس. فالفرس الحاضر، أو كل الأفراس الموجودة، أو التي وجدت أو التي ستوجد في العالم كلها ستشتغل كمرجع للدال /فرس/. فالذي يتوفر على حد أدنى من الحس السليم سيقول إن مقولة المرجع هذه مقولة غامضة، ولكن نفس الشخص يمكن أن يتفق معنا على أن هذه المقولة تعد في الوقت الراهن المقولة الوحيدة التي قد توضح لنا واقعة نختبرها يوميا: عندما ننطق بعلامات فنحن نعتقد في قرارة أنفسنا أننا نتعامل مع أشياء. فالمثلث السابق، كما سبق أن رأينا، يربط بين الدال والمرجع من خلال خط متقطع: والسبب في ذلك أن العلاقة بين المقولتين علاقة بالغة الغموض. فهذه العلاقة هي في المقام الأول علاقة اعتباطية، وذلك لعدم وجود أي سبب يجعلني أطلق اسم فرس على الفرس عوض horse بالانجليزية. وثانيا لأن بإمكاننا أن نستعمل الدال /فرس/ في غياب أي فرس، وحتى ولو لم يوجد أي فرس أيضا. ومن هذه الزاوية، فإن الدال /قارن/ (licorne) موجود، والدليل على ذلك أنني كتبته على وجه هذه الصفحة. إن المدلول «قارن» واضح عند من تعود على قراءة الميتولوجيا والهِرَلدية

والخرافات القروسطية[3]. ومع ذلك فإن المرجع قارن لم يوجد أبدا.

1.2.3. إن الاعتراضات التي يمكن أن تقدم في هذا المجال تتجاوز الحس السليم، لذلك فإننا نتركها الآن جانبا، ونكتفي بتقديم صيغة جديدة للمثلث نضع على أضلاعه مجموعة من المقولات التي استعملت من أجل التصنيف :

المؤول (بيرس)
المرجعية (رتشارد -أوغدن)
القصدية (كارناب)
المعنى (فريجه)
القسم (موريس)
المدلول (موريس)
التصور (سوسير)
إيحاء (س. ميل)
صورة ذهنية (سوسير، بيرس)
المضمون (هلمسليف)
حالة وعي (بويسنس)



علامة (بيرس)
رمز (رتشارد وأوغدن)
حامل العلامة (موريس)
تعبير (هالمسليف)
ماثول (بيرس)
دال (سوسير)

موضوع (بيرس)
المعين (موريس)
المعنى (فريجه)
تقرير (روسل)
ماصدق (كارناب)
معنم (بيوسنس)

وكما هو واضح، فإن الحس السليم- الشيء الذي يتقاسمه الناس جميعا - يتفق مع التوزيع الثلاثي، ولا يستعمل نفس المفاهيم. فالبعض ذهب إلى حد اعتبار / المدلول/ مرجعا، واعتبر / المعنى/ ما نطلق عليه نحن المدلول. ومثلا فإن bedeuteng عند فريجه ترجم إلى

«مدلول» أو «معنى» عند البعض، وترجم إلى مرجعية عند البعض الآخر. إن هذه الاختلافات قد تكون منهجية محضاً، وقد تخفي أحيانا أخرى اختلافات حقيقية في المنطلقات. إن مناقشة اختيار كل هذه الصنافات معناه كتابة تاريخ شامل وواسع وسجالي لعلم الدلالة. ولهذا فإننا في الصفحات الآتية لن نناقش سوى بعض هذه القضايا. إلا أن هناك أمرا محيرا على كل حال: ما هو مضمون العلامة داخل هذا التصنيف؟ هل هو ما يوجد على يسار المثلث؟ فإذا بقينا في حدود تصور سوسير، فإننا سنقول إن العلامة هي كيان بوجهين تتكون من دال ومدلول (المرجع الذي يوجد في يسار المثلث لا موقع له في اللسانيات). إلا أن موقف سوسير أعمق بكثير من هذا. فبالإضافة إلى هذا، فأن يحيل الدال (كما سنرى لاحقا) على مدلولات متعددة، فإن هذا معناه أن الوحدة المفترضة التي هي العلامة تتحول إلى كيان بالغ التعقيد، وتنحل داخل شبكة من الترابطات المتغيرة باستمرار. ومن جهة ثانية فإن /العلامة/، داخل الخطاب الفلسفي ذاته، تستعمل في الغالب الأعم كمرادف لـ «الدال»، أي «كشيء يحل محل شيء آخر». وبناء عليه، فإننا إذا لم نحدد بالتدقيق معنى العلامة، فإننا سنستعمل كلمة «علامة» كمرادف للدال. ولسنا مضطرين، نظريا، لاستعمال لفظ «علامة»، نظرا لغموضه وطابعه المضلل. إلا أن التعريف الذي يقدمه القاموس، والذي لا يقوم إلا باستعادة الغموض المرافق للاستعمال العادي لهذه الكلمة، يوحي أن وراء هذا الغموض متواليات سيميائية نطلق عيها اسم /علامة/.

### 3.1. ثلاث نظرات في تصور العلامة: الدلالة والتركيب والتداول

لقد اقترح موريس (1946) ثلاثة سبل في التعامل مع العلامة،

وهو تمييز كان له صدى كبير في الأوساط العلمية. فالعلامة يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة أبعاد :

- البعد الدلالي: ينظر إلى العلامة في هذا المجال باعتبار علاقتها بما تدل عليه.

- بعد تركيبي: ينظر إلى العلامة باعتبار قدرتها على الانضواء داخل مقاطع من علامات أخرى وفق قواعد تأليفية بعينها. ونعني بـ«التركيب» أيضا دراسة البنية الداخلية للوجه الدال للعلامة في استقلال عن المدلول الذي تحيل عليه العلامة حتى في الحالة التي نفترض فيها أن العلامة لا تشتمل على أي مدلول (مثلا تفكيك العلامة إلى وحدات صوتية دنيا).

- البعد التداولي: إن العلامة في هذه الحالة تتحدد من خلال وظيفتها الأصلية والآثار التي تحدثها عند المتلقين، أي الطريقة التي يستعمل من خلالها المتلقي هذه العلامة.

### 4.1. الوحدة السيميائية الدنيا

1 . 4 . 1 . يبدو أنه من الصعب تحديد فحوى الوحدة الدنيا داخل العلامة. فنحن نقول إن ما نطلق عليه «كلمات» هي علامات، والحروف التي تتشكل منها الأبجدية هي أيضا علامات: وفي هذه الحالة هل يمكن أن نرى في الأصوات التي تحيل عليها الحروف علامات؟ فإذا كنا سنعتبر نقطة أو خطا منحنيا علامة، فهل تشكل لوحة التصويب (تتشكل هذه اللوحة من منحنيات بنقطة مركزية واحدة) علامة واحدة أو تأليفا لعلامات متعددة؟ وماذا تعني الدوائر المتحدة إذا نظر إلي كل دائرة على حدة؟ وإذا كان اللفظ /علامة/ هو علامة فماذا يمكن أن نقول عن العبارة التالية: / علامة الصليب/ ؟ وأيضا إذا كان

التعبير التالي / هنا/ يعد علامة تدل تقريبيا على ما يلي: «المكان الذي أوجد فيه»؟ إن الأمر يتعلق بحالة من يتكلم، أما عند الذي يستمع، فإن العبارة تحيل لديه على «المكان الذي يوجد فيه الذي يتكلم». ومن نفس المنظور سأفهمها أنا إذا تحركت قليلا لأنفذ أمرا. وفي النهاية ألا يمكن اعتبار هذه العبارة علامة وحيدة، بما أن العلامة في التعريف (3)، يمكن أن تترجم من خلال علامة واحدة في التعريف (4) أي من خلال إيماءة؟

1 . 4 . 2. لقد تنبه النحويون القدامى إلى هذا المشكل. فأرسطو مثلا يميز بين :

onoma أي العلامة التي تدل عرفيا على شيء ما مثل / فيلون/ أو / باخرة/.

rema علامة تستدعي مرجعية زمنية مثل / هو (أو يكون) في صحة جيدة / (فالخبر هو دائما onoma في حين أن onoma ليست بالضرورة rema).[4]

- اللوغوس أو العلامة المركبة التي تتخذ حجم خطاب بأكمله.

1 . 4 . 3. وقد سبق لأرسطو أن كشف، بالإضافة إلى هذا التمييز (وهو تمييز نعثر عليه في كتبه: «في التأويل» و «فن الشعر» و «البلاغة»)، عن وجود ما يسميه بالروابط التي تتطابق تقريبا مع الحرف والجملة، ومجموعة من الأدوات والظروف، وكل علامة يكون فيها المدلول غير مستقل ويتم الكشف عنه من خلال السياق (أنا لا أعرف على ماذا تدل /à/ [أو الحرف «في»] ما عدا أنني أراها منضوية داخل عبارات من قبيل /je vais à la maison/ ، /donne cette chose à / untel/ أو /metttre à feu et à sang/). ولقد أشار الرواقيون أيضا إلى هذه الملاحظات، كما أشار إليها من بعدهم نحويو القرون

الوسطى بشكل جلي. فهؤلاء ميزوا بين العلامات التابعة تركيبيا (categorématique) والعلامات الضوابط : (syncatégorématique) ففي هذا التصنيف تعد الكلمة / منزل/ تابعا تركيبيا (كما هو الحال مع الفعل (/aller/ في حين أن /à/ هي ضابط. وهذا التعريف لا ينطبق على العلامات اللسانية فحسب بل ينطبق أيضا على الأدوات المنطقية/ الرياضية (من قبيل: +، x,).

1 . 4 . 4. ولا فائدة من إضافة أن النحويين اليونان قد حددوا أيضا علامات دالة على الإعراب، فالإعراب يضيف دائما مدلولا إلى الكلمة. ففي اللاتينية تعد الكلمة / luptus/ علامة عرفية أي onoma، إلا أن اللاحقتين/ us/ و/ i/ هي أيضا علامات: إنها تسمح لنا بتحديد ما إذا كنت أنا المنهمك في إنجاز فعل ما، أم الذئب هو الذي يقوم بذلك.

1 . 4 . 5. إن هذه التقسيمات الفرعية موجودة في التصنيفات التي قدمها موريس (انظر الفقرة 2 . 9). ولنكتف الآن بتسجيل أن القدماء أنفسهم سبق أن تحدثوا عن وضع الوحدة السيميائية الدنيا، وخلصوا إلى نفس النتائج معتبرين كل هذه العناصر علامات، بشكل من الأشكال.

ويكمن الموقف السليم تجاه هذه المشاكل في الاعتراف بوجود علامات بسيطة وأخرى مركبة. فالعلامات المركبة هي تلك التي تتكون من مجموعة من العلامات البسيطة، إلا أن القضية ستظل مفتوحة حول ما إذا كان مدلول علامة مركبة هو مجرد تجميع لمدلولات العلامات التي تكونه.

ولقد حاول بيوسنس التدقيق في هذه التمييزات عندما تحدث عن علامات وعن وحدات. فالوحدة الحاملة لمدلول ما تعد معنما، أي

عبارة تبلغ لشخص ما حالة وعي الباث: /تعال هنا/ هي معنم ولها مدلول؛ أما /هنا/ معزولة فلا مدلول لها ولها فقط قيمة: وبعبارة دقيقة، إن العلامة لا دلالة لها؛ فإشارة اتجاه معزولة عن اللوحات التي تشير إلى التنظيم المروري قد تحيل على معانم كثيرة خاصة بالاتجاه الذي ستتبعه السيارات، أما الإشارة في ذاتها فإنها لا تسمح بتجسيد حالة وعي، ولكي يكون في مقدورها فعل ذلك، عليها أن تكون حاملا للون ما أو وجهة ما ومجسدة في لوحة مثبتة في مكان ما. والأمر يصدق أيضا على الكلمة: فمثلا كلمة طاولة: إنها تبدو لنا باعتبارها عضوا ممكنا لجمل متنوعة حيث يتعلق الأمر بشيء ما؛ أما إذا نُظر إليها في ذاتها، فإنها لا تسمح لنا بإعادة بناء حالة وعي الذي يتكلم (بيوسنس 1943: 3/-38).

ومع ذلك فإننا سنكتفي في المرحلة الراهنة بتعريف /العلامة/ بقولنا إنها كل كيان يملك مدلولا. صحيح أن /هنا/ المنضوية في الجملة /تعال هنا/، لا قيمة لها إذا عزلت، ولا يمكن أن يكون لها مدلول واضح، ولكن صحيح أيضا أن الجواب /هنا/ على سؤال من نوع /أين أنت ؟/ تملك معناها من افتراضها لسؤال (لأن الأمر يتعلق بمعنم مقتضب يتشكل على الشكل التالي /أنا هنا /). وسيكون الأمر صحيحا أيضا إذا طلبنا من طفل في مدرسة أن يميز بين /هنا/ و/هناك/، فالطفل قادر على توضيح ذلك من خلال تعريف معين يتضمن المدلول /هنا/. إنه مدلول فضفاض، ذو استعمالات متعددة، ولكنه يشكل مع ذلك مدلولا.

ويصنف بيرس (2 . 243) ضمن مقولة العلامات :

- الخبر الذي يعرف أحيانا باعتباره لفظا معزولا أو وصفا أو وظيفةَ قضيةٍ بالمعني الذي يعطيه المنطق المعاصر للقضية.

- التصديق أي قضية من نوع / سقراط فان.

-الحجة التي تشكل برهنة معقدة من نوع القياس المنطقي.

إنه لمن الجرأة بمكان أن نعتبر علامة ما خطابا في كليته كما هو الشأن مع القياس المنطقي، ولكن الأمر لن يكون كذلك، أو على الأقل في ظروف بعينها، إذا ما نظرنا إلى التصديق باعتباره علامة وحيدة: مثلا علامة بصرية كصورة فوتوغرافية لرجل لها وظيفة دلالية موحدة (إنها تمثل فلانا)، ويمكن أن تترجم في الوقت نفسه إلى ألفاظ داخل جملة من نوع: «فلان له نظارات ومعطف أسود وهو الآن يبتسم» الخ . وفي مكان آخر اعتقد بيرس، وهو يعرف العلامة اللسانية من النوع الاعتباطي (التي يطلق عليها الرمز)، أن الرمز يمكن أن يكون كلمة أو كتابا بأكمله.

ولكي لا نوسع من دائرة العلامة، فإننا سنميز في الصفحات الآتية (إلا إذا أشرنا إلى عكس ذلك صراحة) بين العلامات - البسيطة والمركبة - وبين الملفوظات. إن الكلمة: /فنجان/ علامة بسيطة، أما الجملة: /فنجان قهوة/ ، فإنها علامة مركبة. ويقول المناطقة إن العلامة الأولى هي اسم، أما الثانية فهي وصف، ولا يشكلان معا إثباتات لوقائع يمكن أن تكون صحيحة أو خاطئة، ولكنهما يعينان فقط شيئا ما. وبالمقابل فإن الجملة: /هذا الفنجان مكسور/ تشكل ملفوظا يتكون من عدة علامات، إنه ملفوظ يشير إلى شيء صحيح أو خاطئ. وفي هذا الاتجاه، فإن كتابا ما، يحتوي على إثباتات لا حصر لها، لا يمكن اعتباره رمزا (كما اعتقد ذلك بيرس) إلا تجاوزا: إنه يتشكل من تسلسل كبير من العلامات المؤتلفة فيما بينها بطرق متعددة.

## الهوامش

(1) عرف هذا المثلث تقليدياً باسم مثلث أوغدن وريتشاردز. وفي كتاب (نظرية في السيمياء)، يقارنه إيكو، في سياق ما يسمّيه بالمغالطة المرجعية، بمثلثين آخرين لبيرس وفريغة. وسيعود هنا في الفقرة التالية إلى اعتباره موجوداً ضمناً في أية عملية تصنيف سيمياني يقوم بها باحث ـ (س.غ.).

(2) الدال هنا هو علامة لغوية، أو صورة صوتية كما يعبر دي سوسير، أمّا المدلول، وتلك هي النقطة الجوهرية، فربما يشير إلى المرجع الخارجي، وهذه هي المغالطة المرجعية، أو يشير إلى التصور الفكري. ولذلك يعطيه إيكو هنا القيمة الرمزية المجهولة «س». وقد اعتبر دي سوسير العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية، وأشار إليها أوغدن وريتشاردز في مثلثهما بصورة خط متقطع ـ (س.غ.).

(3) وحتى لو لم توجد «العنقاء»، كطائر خرافي ومرجع، فإن الدال /العنقاء/ موجود ومستعمل كدلالة لغوية ـ (س.غ.).

(4) يتابع أرسطو أفلاطون، في محاورة «قراطيلوس»، في تمييزه بين الاسم، وهو القول الدال على شيء مجرداً عن الزمان، والفعل، وهو القول الدال على حدث في الزمان. وتقع الأفعال المساعدة وأفعال الكينونة تحت مقولة الفعل. ومعروف أن العربية لا توجد فيها أفعال كينونة ولذلك تقدر بصيغة (هو) أو (يكون) ـ (س.غ.).



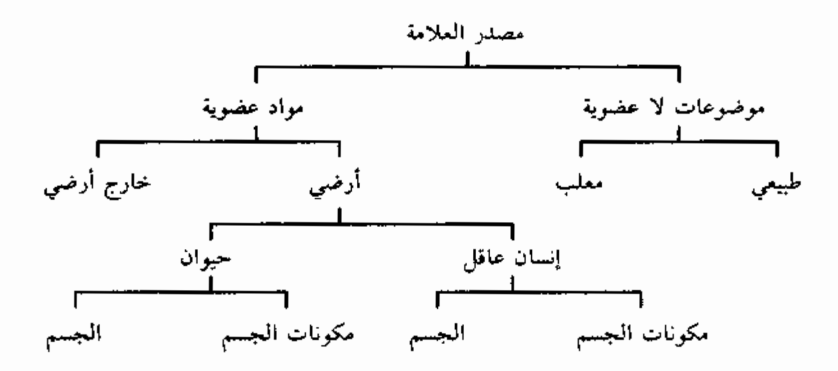
## الفصل الثاني

# تصنيف العلامات

### 1.2. المعيار الأول في تصنيف العلامات: مصدر العلامة

حاولت التيارات الحديثة في السيميائيات أن تدرج ضمن موضوع دراستها كل أنواع الإشارات التواصلية التي يستقبلها الإنسان من الكائنات الأخرى، بل من المواد اللاعضوية أيضا: وهكذا سنصنف ضمن العلامات كل شيء، بما في ذلك المعلومات التي تمنح للشفرة الجينية والتواصلات المحتملة بين الخلايا. وضمن هذا النشاط تدخل سيميائية التواصل الحيواني ( zoosémiotique سيبوك 1968)، (حاول سيبيوك أن يرصد كل الأنماط التي يقوم عليها هذا التواصل بما فيها الكيميائي والشمي)، والسيميائيات الداخلية التي تدرس التواصل داخل الجسم الإنساني أو الحيواني.

ولن ندرس كل هذه القضايا في الصفحات الآتية، بل سنكتفي بدراسة ما يتعلق بتصنيف العلامات التي يُنظر إليها باعتبارها تتمتع بهذا الوضع، وهي العلامات التي تلعب دورا في العلاقات الإنسانية ومع ذلك لا بأس أن نتعرف على التصنيف الذي يقترحه سيبيوك:




### 2.2. دلالة والاستنتاج

2 . 2 . 1. هناك تمييز قديم يفصل العلامات الاصطناعية عن العلامات الطبيعية. الأولى ينتجها كائن ما (إنسان أو حيوان) بشكل واع استنادا إلى أعراف بعينها من أجل تبليغ شيء ما إلى شخص ما (وهو ما يصدق على الكلمات والرموز الطباعية والرسوم ونوتات الموسيقي الخ). ولهذا فإن هذه العلامات مرتبطة دائما بمصدر ما. في حين أن العلامات الثانية ليست من إنتاج أحد، وهي غير قصدية ومصدرها الطبيعة، ونحن من يقوم بتأويلها كأعراض أو قرائن (مثل البراقع على جسم الإنسان التي تمكن الطبيب من تشخيص بعض الاضطرابات الكبدية، أو صوت أقدام منذرة بقدوم شخص ما، أو الغيوم التي تعلن عن قرب هطول الأمطار الخ). ومع ذلك فإننا نطلق أيضا على العلامات الطبيعية صفة التعبيرية عندما تتحول إلى أعراض تحدثنا عن الاستعدادات النفسية، من قبيل العلامات اللاإرادية الدالة على الفرح: وعلى الرغم من ذلك فإن إمكانية التظاهر تشير بما فيه الكفاية إلى أن العلامات التعبيرية ذاتها هي عنصر داخل لغة اتخذت طابعا اجتماعيا، وهي بذلك قابلة للتحليل والاستعمال بهذه الصفة.

2.2.2. أما العلامات الطبيعية الأصلية فأمرها مختلف. فقد صنفها باحثون كثيرون ضمن العلامات، إلا أن باحثين آخرين (بيوسنس وسيغر 1970) رغم اعترافهما بوجودها، رفضا أن يمنحاها وضع علامة. وهناك موقف مخالف عبر عنه گريماص (1968) من خلال حديثه عن سيميائيات للعالم الطبيعي. فقد ألح على أن كل حدث من طبيعة مادية - العلامة الطقسية، طريقة المشي الخ - هو ظاهرة دلالية نؤول من خلالها الكون، استنادا إلى تجارب سابقة علمتنا قراءة هذه الأحداث باعتبارها عناصر تكشف عن شيء ما.

3.2.2. فإذا قبلنا التعريف الذي يقدمه بيوسنس للعلامة (والعلامة عنده أداة يستخدمها الإنسان من أجل تبليغ حالة وعي إلى كائن إنساني آخر)، فلن يكون من باب الاستعارة أن نطلق اسم علامة على أمارة تصدر عن إنسان بشكل لا إرادي، أو الأثر الذي تتركه الكأس على الطاولة. ولكن ليس من الصدفة أيضا أن تتحدث اللغة اليومية عن العلامة في الحالتين معا. ونحن نفضل أن نقول، كما فعل ذلك موريس، إن «الشيء لن يكون علامة إلا إذا تم تأويله باعتباره علامة على شيء من لدن مؤول»، وتبعا لذلك، «فإن السيميائيات لا تهتم بدراسة نوع خاص من الموضوعات، بل تهتم بالموضوعات العادية في حدود (وفي هذه الحدود فقط) اندراجها ضمن فعل تدليلي» (1938 ترجمة فرنسية 1974: 17).

4.2.2. إن المعترض على هذه المواقف قد يأخذ علينا أننا نعتبر علامة كل ظاهرة نستنتج منها ظاهرة أخرى لا أقل ولا أكثر. والحال أن الاستنتاج سيرورة منطقية-فكرية ولا يشكل بالضرورة ظاهرة إبلاغية. فلنتأمل الأمثلة التالية :

«علي الذهاب إلى محطة القطار لانتظار صديقي»

الفرضية الأولى: أرى صديقا آخر ينزل من القطار، ويقول لي: «فلان في العربة الموالية، وأعتقد أنه سينزل بعد لحظات». في هذه الفرضية هناك علامات لسانية حقيقية تحل محل إدراكي الخاص.

الفرضية الثانية: لقد قال لي صديقي: «عند وصولي سألوح من النافذة بجريدة لوموند». رأيت الجريدة وعلمت أن صديقي في القطار. إن الجريدة قد لا تكون سوى عرض، ولكن في حالتنا هاته، فإن التلويح بها هو نتاج عرف صريح.

الفرضية الثالثة: رأيت حمالا يخرج من القطار وفي يده حقيبة جلدية روسية الصنع مغطاة بعلامات تعود إلى فنادق شرقية، ومن عادة صديقي أن يحمل معه هذه الحقيبة في أسفاره. عندها سأتأكد من حضور صديقي رغم أنه لم ينزل من القطار بعد. إن الحقيبة هي مؤشر، أربط بينها وبين صديقي نتيجة تجربة سابقة، ذات بعد اجتماعي واسع لدرجة أنها أصبحت مزحة في الأوساط التي أعيش داخلها: «فلان هو الشخص الوحيد الذي له الشجاعة في أن يسافر وفي يده حقيبة من هذا النوع».

الفرضية الرابعة. رأيت زوجة صديقي تنزل من القطار. وبما أنهما يسافران دائما معا، استنتجت أن صديقي لا بد وأن يكون في القطار هو أيضا.

إن الحالة الأخيرة حالة بالغة الإزعاج. وبكل تدقيق، فإن زوجة صديقي لا يمكن أن تكون علامة. ومن الواضح أنني استعملها كما لو أنها «مؤشر» على سمة عرض، وبصفة عامة فهي شيء أدركه وأستنتج من وجوده استنباطات وإشارات حول شيء غائب هي مرتبطة به» (إن هذا التعريف يتطابق مع التصور رقم 1 من قاموسنا النموذجي). إلا أن المشكل هو كالتالي: إذا دفعنا بالتصور الذي نملكه عن «المؤشر» إلى

حدوده القصوى، فهل سيكون من المعقول أن نعتبر هذه المؤشرات علامات؟

إن القضية لا تعود إلى طبيعة المؤشر (دخان، آثار، امرأة من لحم ودم) بل تعود إلى قوة العلاقة العرفية القائمة بين صديقي وزوجته، كما هو الحال مع الحقيبة. وبعبارة أخرى، فإن وضع العلامة رهين بوجود سنن.

2 . 2 . 5. ويمكن في جميع الحالات أن نقدم بعض التعاريف التي صاغها بعض المفكرين القدماء؛ وهذه التعاريف هي التي تبيح لنا إدراج ظواهر الاستنتاج ذاتها ضمن الحقل السيميائي. ولنأخذ كمثال على ذلك تصور هوبز الذي مفاده: «إن العلامة هي السابق الصريح للاحق، ولاحق السابق هو كذلك عندما تكون هناك نتائج مشابهة تمت ملاحظتها، وكلما قلت ملاحظة هذه النتائج تم التشكيك في وجود العلامة» . (Leviathan, 1,3) ولنأخذ تلك الجملة التي وردت عند وورف الذي يعتبر العلامة: «كائنا نستنتج منه حضور أو وجود السالف والآتي لكائن ما (ontologie , 952)» ولن نتحدث عن الرواقيين الذين عرفوا العلامة باعتبارها: «قضية تتكون من رابط صحيح وكاشفة عن رابط سابق» (Sextus Empricus, Adversus Mathematicos, VIII ,245)

ومن هذه الزاوية، فإن تعريف العلامة الأكثر شيوعا هو التعريف الذي يقدمه قاموس الفلسفة ل أباغنانو (dictionnaire de philosophie d'Abbagnano)، حيث نُعرف العلامة بأنها: «كل شيء أو حدث، يحيل على شيء ما أو حدث ما». إن هذا التعريف - وهو التعريف الذي تبنته الفلسفات القديمة والحديثة على حد سواء- هو تعريف بالغ العمومية، ويسمح بتضمين مقولة العلامة كل ممكنات الإحالة، ما

يتعلق مثلا بالسبب والنتيجة (والعكس صحيح)، الشرط والنتيجة (والعكس صحيح)، المثير الذي يستثير ذكريات، للكلمة ومدلولها، إيماءة، الإشارة والشيء المشار إليه. من الأمارة أو العرض إلى وضع هذا المقام.

6.2.2. ويمكن أن نلاحظ أن هناك فرقا بين الانتقال من حالة السبب والنتيجة إلى حالة كلمة /فرس/ وإحالتها على المدلول «فرس». إن الحركة الأولى تتكون فيما يبدو من عمل مركب للعقل، في حين أن الثانية تتوفر على كل مظاهر الفعل المنعكس الشرطي. هناك فرق بين الاستنتاج والتداعي، إلى درجة أن المستعمل العادي للغة قد لا يفكر أبدا أن هناك فرقا بين /فرس/ والمدلول الذي يحيل عليه الدال (وهو ما يبرر ما قاله سوسير من أن العلامة كيان بوجهين). وسنجيب عن هذه التساؤلات من خلال مثالين. ولنتأمل أداة لغوية لا أحد يحرمها من وضع علامة، ونعني بذلك المقوم البلاغي الذي هو المجاز. فإذا كنت، من أجل الحديث عن أسطول كريستوف كولومب أقول: «أشرعة مكتشف أمريكا»، فمن الواضح أن الشيئين المعينين في هذه العبارة يشار إليهما بطريقة غير مباشرة. ف /شراع/ هو نوع خاص من المجاز الذي يعين الكل من خلال جزء من أجزائه؛ /مكتشف أمريكا/ هي كناية تعين شخصا من خلال فعل من أفعاله/ (وهذا المحسن يعد أيضا كناية: يشار إلى كولومب باعتباره مكتشف أمريكا بامتياز).[4]

إن هاتين الصورتين تتكاملان وتستمدان دلالتيهما من رابط يجعلنا، بأقل جهد من التفكير، نمر من كيان إلى آخر مجاور، وتمكننا من فهم «سفينة» في مكان «شراع» و«كولومب» بدل «المكتشف». فهل هذه السيرورة مختلفة عن تلك التي تجعلني أنتقل من السبب إلى النتيجة؟

يمكن القول إن الصور البلاغية هي علامات بالغة التركيب، وتستدعي جهدا ثقافيا على عكس العلامات العادية مثل / فرس/ التي لا تستدعي جهدا خاصا للاستنتاج.

ولنأخذ معنى كلمة «فرس» (cheval) بالفرنسية في السياق التالي[2]: / (cet aviateur est trés à cheval sur les reglements du club) هذا الربان متشدد في تطبيق القوانين في النادي.

و(celà ne l'a pas empeché de faire un cheval de bois hier هذا لم يمنعه بالأمس من صنع فرس من خشب)

في المثالين معا لا تعين كلمة / cheval/ أو / فرس/ الفرس الذي نعرف. ومع ذلك لا يتعلق الأمر بمجرد صورة جناسية، كما يحدث عندما نستعمل /son/ بمعنى «إحساس سمعي»، أو بالمعنى الذي نستعمل به «النخالة» . علي أن أقارن هذه العلامة بالعلامات المندرجة ضمن نفس السياق لأختار منهما المعنى الممكن (انظر مثلا 8.3)، وأكون بذلك قد قمتُ بعملية تأويلية. ربما يكون المثال مبالغا فيه، ومع ذلك بالإمكان أن نأتي بأمثلة أكثر تركيبا، حيث تكون العبارة بالغة التعقيد ومتعددة الدلالات (يمكن أن نستحضر الألعاب الذهنية من نوع الألغاز أو لعبة أو فك بعض الأحاجي التقنية.

وفي حالات من هذا النوع، فإن السيرورة الدلالية تكون قريبة جدا من الاستنتاج الذي يطلق عليه بيرس الافتراض (abduction).

## 3.2. المعيار الثالث: درجة الخصوصية السيميائية (أو: علامات يستعمل دالها لغايات غير سيميائية)

2 . 3 . 1 . لقد نبهنا التمييز السابق على وجود علامات طبيعية وأخرى اصطناعية، الأولى يمكن اعتبارها علامات لأننا يمكن أن

نؤولها باعتبارها كذلك على أساس وجود نسق من الأعراف. ولكننا إذا سلمنا بأن كل الأحداث الطبيعية يمكن تأويلها كعلامات، فهل يمكن أن نؤول كل الموضوعات الاصطناعية باعتبارها علامات؟ يمكن الاتفاق على أن الغاية من بعض هذه الموضوعات الاصطناعية هي غاية دلالية (وهي حالة الكلام ولوحات الإشارات المرورية)، وهناك موضوعات أخرى (وإن كانت اصطناعية بشكل كبير) لا يبدو أنها وضعت في مكان ما من أجل الإبلاغ (سيارة، شوكة، لباس، منبه). فسوسير لم يكن يفكر، وهو يبلور مشروع علمه العام الذي سيأخذ على عاتقه دراسة «حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية»، في العلامات غير اللسانية المنظور إليها كعلامات، من قبيل المنبهات العسكرية وأشكال الآداب وأبجدية الصم والبكم.

2 . 3 . 2. ومع ذلك فإن التيارات الحديثة للسيميائيات تدرج ضمن أقسام العلامات كل المظاهر الثقافية للحياة الاجتماعية، بما في ذلك الموضوعات: «الوظيفة يتخللها المعنى، وهذا التدليل بالغ القوة، فبمجرد ما يكون هناك مجتمع يتحول كل استعمال إلى علامة لهذا الاستعمال: إن استعمال المعطف الواقي من المطر هو من أجل اتقاء المطر، إلا أن هذا المعطف لا يمكن فصله عن وضعية مناخية؛ ومجتمعنا لا ينتج سوى الموضوعات المنمطة، وهذه الموضوعات هي تحققات لنماذج، إنها كلمات لسان، مواد لشكل دال (بارث، 1946 . 39).

ولقد أصبحت الوظيفة -علامة إحدى الثيمات الرئيسة في السيميائيات المعاصرة. فالإبلاغ الحيزي (la proxémique ) هال 1966 (يفسر لنا كيف يدل الاختلاف بين شخصين - مسافة محسوبة بالأمتار والسنتمترات- على موقف اجتماعي. وعلى هذا الأساس، فإن

بناء أثاث مكتب يتضمن مسافات معدودة (مثلا من خلال إجبار محدثي على الجلوس بعيدا عني بمتر إلى ثلاثة أمتار) يشكل فعلا دالا: إن المكتب يقول لي هل أتحدث مع المدير العام أم مع موظف بسيط.

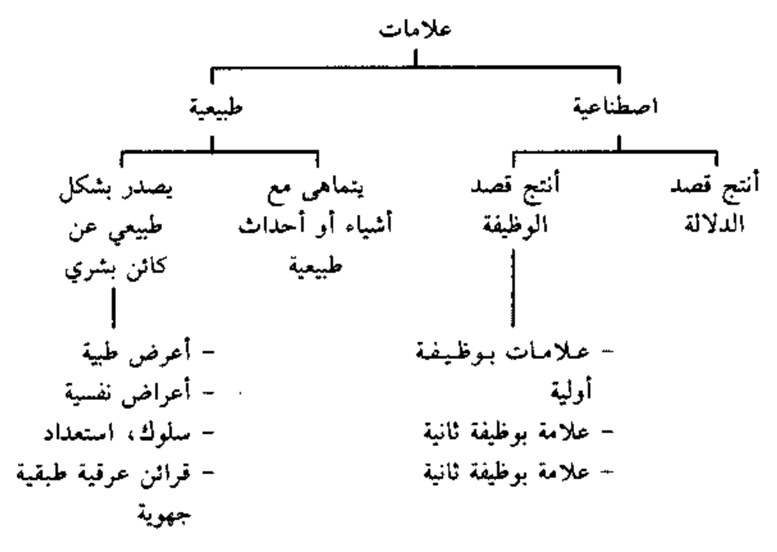
2 . 3 . 3. ولقد سلم الكثير من الباحثين بوجود سيميائيات لموضوعات المجتمع الاستهلاكي (مولز 1969 -بودريار 1968). وتُدرس الهندسة المعمارية حاليا باعتبارها نسقا تواصليا (إيكو 1968، دو فيسكو 1969، كوينغ 1970). فموضوع معزول (سلم أو باب) يدل عند البعض على الوظيفة التي سيقوم بها، ولكنه يخبر في نفس الآن أن هذه الوظيفة لم تنجز بعد (إذا رأيت بابا مغلقا فإنني، عوض أن اصطدم به، أقرر عدم الدخول).

وقد لوحظ في حالة الهندسة المعمارية، أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون دالة من زاويتين (إيكو 1968): فالموضوع المعماري يحيل على وظيفة أولى (المرور، الجلوس الخروج، الدخول)، يمكن تأويلها باعتبارها دلالة غير قصدية بالمعنى الذي يعطى للعلامات الطبيعية، ذلك أن القصدية الأولى للذي يقوم بالتشييد هي إنجاز هذه الوظيفة، لا الدلالة عليها (ويمكن أن نشكك في هذا الرأي). وفي مرحلة ثانية، فإن الموضوع المعماري له دائما وظيفة ثانية. ومن هذه الزواية، فإن الخصائص السيميائية للموضوع شديدة الوضوح، كما هو الشأن مع السلم الذي يبنى باعتباره درابزين فخمة ومنحوتة، أو في حالة الكرسي الذي يرصع وتضخم بعض خصائصه كالمرفقين والمسند من أجل الإحالة على عظمة العرش (إلى درجة أن الكرسي يفقد وظيفته الأولى التي هي أداة للجلوس). وفي بعض الحالات تأخذ الوظيفة الثانية أهمية تتجاوز تلك التي تقدمها الوظيفة الأولى وقد تلغيها.

ونفس الشيء يصدق على اللباس والسيارات، وكل موضوعات

الاستعمال اليومي. فثوب الراهب له وظيفة أولية (إنه يغطي الجسم ويقيه من البرد)، إلا أن استعماله في المراسيم الدينية يمنحه وظائف ثانية: فهو يمكننا من التمييز بين راهب دومينيكي وآخر بنيدكتي. ولباس راقصة البالي له وظائف أولية محدودة جدا وربما سلبية (إنه يستخدم للإخفاء كما للكشف)، إلا أنه يكشف عن وظائف ثانية بالغة الغلو.

2 . 3 . 4. خلاصة الفقرتين السابقتين تقودنا إلى تصنيف جديد للعلامات:




**4.2. المعيار الرابع: القصدية ودرجة وعي الباث.**

2 . 4 . 1. يمكن لشخص ما أن يكشف عن علامات دالة على فحولته الحربية (البزة العسكرية، السلاح، الفرس: فهذه العلامات هي وظائف وتستعمل كدلالة على وظائف ثانوية)، ولكن فائض الهرمونات الأنثوية عنده لا يكشف عنه بل يتم/ التعبير عنه أو تتم خيانته/. وبنفس الطريقة يمكن لشخص أن يدعي أنه سليل البانتاجنيين، ويحكي لنا عن

حفلات العشاء التي حضرها في القصر البريطاني مستعملا في حديثه كلمات رقيقة، وفي نفس الآن يكشف لنا عن جذوره العامية من خلال نطق شعبي (انظر بيوزنس 1943، 11 - 12). ولهذا السبب فإن هناك من ميز بين علامات إبلاغية (منتجة قصديا قبل أن تكون أدوات اصطناعية)، وعلامات تعبيرية (تنتج عفويا دون أن يكون هناك قصد للإبلاغ)، ووحدها العلامات الأولى تتمتع بتسنين (أي أن هناك قواعد تقيم روابط عرفية بين الدال والمدلول). أما العلامات الثانية فلا يمكن فهمها إلا من خلال الحدس، وهي بذلك بعيدة عن كل تسنين.

ومع ذلك يمكن أن نستحضر حالة الممثل الذي يقلد متخنثا، أو أرستقراطيا أو فصيحا أو رجل دين، لكي يتضح لنا أن هذه العلامات مسننة بشكل من الأشكال: فبالإمكان إنتاجها قصديا كما لو كانت أدوات اصطناعية الغاية منها نقل معلومات، أي توصيل شيء ما. ومع ذلك، فإن أشخاصا كثيرين في الحياة اليومية ينتجون إشارات من هذا النوع دون وعي منهم ليؤولها الآخرون بصفتها الإشارية تلك. وهذا ما يسمح لنا بتصنيف الحوادث التي ينظر إليها كعلامات ضمن خانة الإشارات، من قبيل الأعراض الطبية، حتى وإن كانت الوظيفة الإبلاغية لهذه الأعراض قابلة للتزييف. وهذا ما يعرفه الشبان الذين يبحثون عن إعاقة تعفيهم من التجنيد الإجباري.

ومع ذلك هناك واقعة مثيرة: عندما ينفد صبري وتصدر عني حركة مشينة، هناك من سيقرأ هذه الحركة على أنها علامة على نفاد الصبر.

2.4.2. إذا اعتبرنا أن العلامات تصدر عن الباث (أ) أو المرسل إليه (ب) بشكل إرادي (+) أو لاإرادي (-)، وإذا اعتبرنا أن المتلقي يمكن أن يسند للباث قصدية ما (أب) بشكل إرادي أو

لاإرادي، فإننا سنحصل على سلسلة من التأليفات كما يبدو في الخطاطة التالية:

| | أ | ب | أب |
|---|---|---|---|
| 1 | + | + | + |
| 2 | + | + | – |
| 3 | + | – | (+) |
| 4 | + | – | (-) |
| 5 | – | + | + |
| 6 | – | + | – |
| 7 | – | – | (+) |
| 8 | – | – | (–) |

ورغم الوضع المجرد لهذه المصفوفة، فإن كل حالة من هذه الحالات تتطابق مع مقام دلالي أو إبلاغي ممكن:

1 – ممثل يقلد مريضا يشكو من التهاب المفاصل، ويعلم المتفرج جيدا أن هناك تمثيلا إراديا لشخص مريض بالمفاصل.

2 – متظاهر يقلد شخصا يشكو من ألم المفاصل، الضحية يعتقد أنه مريض فعلا بالتهاب المفاصل وهو يخون مرضه بشكل لاإرادي.

3 – من أجل التخلص من شخص غير مرغوب فيه، أنقر بأصابعي بشكل عصبي على الطاولة، وهذا الشخص لا يدرك فحوى العلامة (ولذلك فإنه لا يدري هل أنني أقوم بهذا الفعل بشكل إرادي أم لا) ولكنه يحس بضيق ويعرف أن الوقت متأخر. ففي الحالة التي يتم فيها تأويل العلامات بشكل إرادي، يصعب فيها حسم ما إذا كان

فهمها يجب أن يكون «لاإراديا» أو «يتم في مستوى لاشعوري». ولا تختلف هذه الحالة عن تلك التي أسمع فيها كلمة، دون أن أصغي إليها ولكنني لا أتجنب المثير الدلالي، والحال أنني لا أتأكد من فحواها إلا بشكل متأخر. وهذه الحالة معروفة في التحليل النفسي. وبناء عليه يمكن القول إن الطابع الإرادي للتلقي، وهو أمر بالغ الأهمية في علم النفس، لا تأثير له على تعريف العلامة بصفتها تلك مادامت العلامة هنا من أجل الدلالة على شيء بعينه. وهذا التصور لا يستبعد أن يكون الشخص غير المرغوب فيه الذي تحدثنا عنه سابقا سيدرك لاحقا أنه تلقى إرسالية وسيؤول ذلك باعتباره أمرا إراديا.

4- إن هذه الحالة شبيهة بالحالة السابقة، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يلي: بما أن المرسل إليه لا يتلقى بشكل إرادي الإرسالية، فإنه لن يتساءل عن قصديتي (إلا إذا صدرت عني لاحقا بشكل لاإرادي بعض الأعراض الخاصة بنفاد الصبر).

5- وأنا أتحدث إلى هذا الشخص غير المرغوب فيه، لا أعي أني أخون صبري وأنا أنقر على الطاولة بأصابعي. ومع ذلك، فإن هذا الشخص سيدرك إرساليتي، وسيعرف أن الأمر مقصود وينصرف بعد ذلك. إننا في وضعية عرضية (مدلول يربط بحدث). هذا إذا استثنينا أن المخاطب قد يتعرف على قصدية لا وجود لها.

6- تصدر عن المريض الممدد على سرير المحلل النفسي فلتة ما، يقوم المحلل بتأويل هذه الفلتة باعتبارها علامة لها مدلول (التجربة هي التي تمنح المحلل النفسي السنن: يمكن لهذا السنن أن يمنح مدلولات عديدة لدال واحد، إلا أن المحلل سيفك تسنينه استنادا إلى مرجعية سياقية)، مع علمه أن المريض لم يكن يود التعبير عن هذه الدلالة. وهناك حالة أخرى خاصة بالتحليل النفسي أيضا، وهي حالة

تخص المريض الذي يحكي حلما، وهو يعتقد أن هذا الحلم له دلالة ما، في حين يؤوله المحلل باعتباره علامة على وضعية أخرى. فإذا استبعدنا خطأ الباث، فإن هذه الوضعية شبيهة بالوضعية السابقة، فالعلامة في هذه الحالة أيضا يمكن أن تكون متعددة المعاني وتأويلها مرتبط بالسياق، بحيث إن المحلل يقوم بنفس العمل الذي يقوم به الهرمسي. وفي حقيقة الأمر فإن تخصصه يمنحه سُنناً قادرة على توقع مختلف الحالات الغامضة، وتكون هذه السُّنن دقيقة لتمكنه من استيعابها جميعا. «قد يحدث أن يستعمل شخص ما رمزا ومع ذلك لا يعي مدلوله». فإذا تركنا جانبا الحالات التي لا يشتغل فيها شيء ما كعلامة عند الشخص الذي ينتج هذا الشيء، بل يكون علامة تعبيرية عند شخص آخر لا يقوم سوى بتأويله، فقد يحدث أن الشخص الذي يشتغل عنده الشيء كعلامة فلا يعي أن الأمر يتعلق بعلامة، ولا يدل على أنه علامة، وليس بمقدوره أن يقدم أية دلالة تخص هذه العلامة. ومن المقبول في حالات مثل هاته القول إن للعلامة مدلولا، ولكن «الشخص لا يعرف» ذلك، وأن تعابير من قبيل «علامة لاواعية»، أو «مدلول لاشعوري» أو «سيرورة ذهنية لاواعية» يمكن تأويلها بشكل فضفاض. إن ما قامت به الفرويدية يكمن في اقتراح نظرية حول الأسباب التي تجعل شخصا ما عاجزا عن صياغة دلالات لبعض العلامات الصادرة عنه هو نفسه، ويرفض في الآن نفسه أن يكون هو صاحب هذه الصياغات أو شخص آخر. فالرموز الفرويدية هي بالأساس أيقونات وهي قادرة بذلك على تعيين موضوعات تشبهها من بعض الجوانب فقط (إن حلم المرء بأنه يحلق في السماء يرمز إلى القضيب المنتصب، أما حلم شخص وهو مستلق على كتب مفتوحة فيرمز إلى الأعضاء الجنسية النسوية)، وتقدم لنا هذه الأيقونات حالة

خاصة بالعلامات الاستعارية التي تتحقق كلما كانت هناك سيرورات تعوق تحرر الفرد، أو تجعل التعرف صعبا على أن ما تقدمه الدلالة الاستعارية للذات هو إشباع جزئي لرغبة لم تتحقق.

7- هناك حالة شبيهة بالحالة التي قدمناها في 3. ففي حديثي مع شخص مزعج، ينفد صبري وأنقر على الطاولة، ليدرك الآخر الإشارة و يغادر المكان. بعد ذلك، سيدرك، وهو يستعيد أطوار الحوار، أنه فهم الإرسالية وأنها كانت قصدية. في الحالة 3 كان على حق، أما في هذه فهو مخطئ.

8- حالة شبيهة بالحالة 4، أو بالحالة السابقة، مع اختلاف واحد هو أن الشخص المزعج وهو يفكر في الحوار سيعتقد أنني فقدت السيطرة على أعصابي بشكل لاإرادي ويؤول سلوكي باعتباره عرضا. في الحالة 4 يكون مخطئا، أما هنا فهو على حق. ومع ذلك، فإن هذه النقطة يمكن أن تؤول تأويلا مغايرا: أفقد أعصابي، يشعر الشخص المزعج بالضيق ويغادر المكان، ولن أدرك أي شيء الآن وبعده. إن وضعية من هذا النوع، وهي وضعية شائعة في العلاقات السيكولوجية اليومية، لا علاقة لها بخطاب حول العلامة، لأننا لا نعرف هل الأمر يتعلق بوضعية سيميائية أم لا؟ وهل يتعلق الأمر فقط برابط بسيط بين مثير وجواب، أو حدث شيء ما يمكن للسيكولوجيا أن تهتم به ولا علاقة له بالسيميائيات.

إن العلاقات البينشخصيّة تتغذى باستمرار من هذا النوع من التبادل الدلالي. ودليل جدوى هذه المصفوفة هو إمكانية استعمالها عن وعي من أجل ابتكار وضعيات درامية بالغة التنوع مبنية على المتعدد واللافهم. إنها وضعيات يمكن أن تدخل في هذا التأليف أو ذاك أو في كل التأليفات. وإذا قارنا بين هذه المصفوفة وبين كل مجموع

الكوميديات الملتبسة، فسنرى أنها توفر لنا جردا شاملا لمختلف الوضعيات الدرامية -الكوميدية، وهي تعبر بطريقة تجريدية عن التوقعات الأساس التي تثيرها هذه الوضعيات في العلاقات البينشخصيّة، سواء كان الفضل في ذلك يعود إلى فلوبير أو أنطونيوني. ويمكن الاطلاع في هذا الشأن على دراسات إرفين غوفمان (غوفمان 1963 - 1967) وهي دراسات تقع بين السيميائيات والسيكولوجيا وعلم الاجتماع.

2 . 4 . 3 . 2. إذا تأملنا من جديد الحالة 2، اتضح لنا أن المتظاهر يوهمنا بوجود وضعية ما وأن الضحية تعتقد أن هذا المتظاهر يعاني بالفعل من التهاب المفاصل، من خلال منحه سلوكا لاإراديا. ويمكن أيضا أن يقوم الممثل بتقليد هذا العرض لدفع المتفرج إلى تأويل هذا السلوك باعتباره محاولة إيهام، مع العلم أن هذا المتفرج يعتقد أن الممثل يعاني فعلا من التهاب المفاصل. ويمكن استخلاص أنه في مقابل القصدية التي يمنحها المرسل إليه إلى الباث، يجب إيجاد موقع للقصدية التي يريد الباث أن يمنحها إياه المرسل إليه (ق ب م). وستتعقد المصفوفة وتأخذ الشكل التالي:

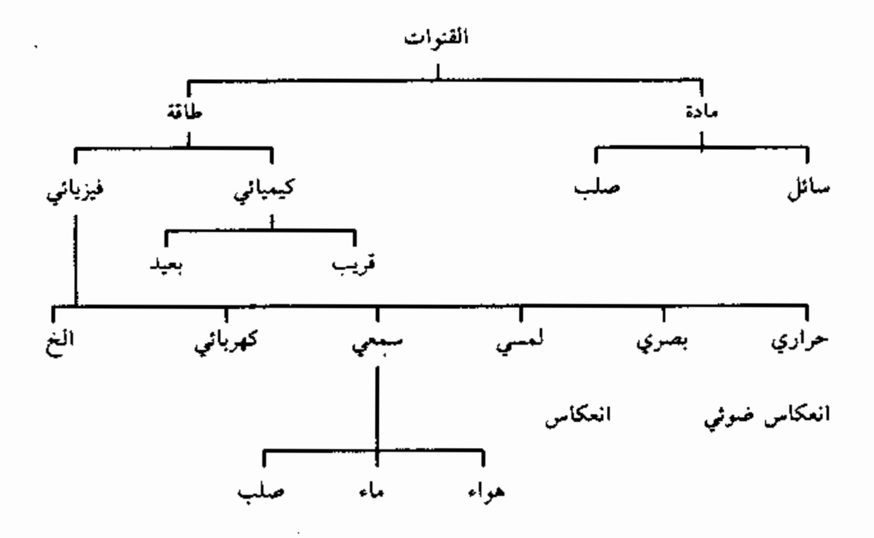
| ق ب م | ب | م | قب |
| --- | --- | --- | --- |
| + | + | + | + |
| + | + | + | – |

وهكذا دواليك. ويمكن أن نتصور تأليفات أخرى ممكنة: مثلا -+++ ستكون هي الخطاطة الخاصة بالمتظاهر الذي افتضح أمره، - ++-، هي خطاطة المتظاهر الذي نجح في مهمته. ولكن حسابا من هذا النوع لا علاقة له بالقضية الخاصة بالطابع الإرادي أو اللاإرادي

للعلامات، فهو مشكل من طبيعة تداولية، أو مشكل يعود إلى سيميائيات التظاهر. بالفعل فنحن هنا في مواجهة القصدية التي يريد الباث أن يصدقها المرسل إليه، وهذا أمر يتعلق بالوقع العملي للعلامات وطريقة استخدامها من لدن الباث من أجل غايات إقناعية. إن الأمر إذن من طبيعة بلاغية، والبلاغة لا موقع لها في سيميائيات العلامة، بل تعود إلى سيميائيات الخطاب. ولهذا السبب يمكن القول إن هذا النوع من الروابط لا يغير من طبيعة العلامة، بل يقلص دائرة البحث ويجعله مقصورا على العلامات الإرادية والاصطناعية: وفي هذه الحالة، فإن كل التأليفات من نوع +-++ (تلك التي تحتوي على واحد - في موقع ثانوي) لا معنى لها، ذلك أنه إذا كان الباث ينتج عرضا لاإراديا، فإنه لن يرغب في أن يبادر المتلقي ويمنح هذا العرض قصدية ما. وبطبيعة الحال، إذا كان هذا المشكل غير ملائم من أجل منح العلامة تعريفا، فإنه كذلك في تعريف الخطاب الإقناعي كما هو الشأن مع الخطاب السياسي والديني والبلاغي في الصحافة والتلفزيون، أو التكتيك العاشق الخ. مثال ذلك الوضعية المعروفة تحت صيغة «الفائز في الحب هو الذي يهرب»، فهذه الصيغة تبنى وفق النموذج -++-، وتحيل على التظاهر الناجح.

**5.2. المعيار الخامس: القناة الطبيعية وجهاز الالتقاط الإنساني**

2 . 5 . 1 . لقد ركز سيبوك، أكثر من أي شخص آخر، على أنساق الإشارة الأكثر هامشية، وبلور في هذا المجال تصنيفا مركبا مميزا بين العلامات وفق القناة المادية التي تستخدم في بث هذه العلامات:




2.5.2. هناك مؤلفون آخرون يفضلون التمييز بين وسائل الإبلاغ والاكتفاء بالقنوات الحسية، أي الطريقة التي يلتقط من خلالها الإنسان العلامات. وفي هذه الحالة سنحصل على تصنيف يرتكز على الجهاز الفسيولوجي الذي يستخدمه المرسل الإنساني من أجل استقبال الإشارات الصادرة عن القنوات المحددة أعلاه وتحويلها إلى إرساليات:

– الشم: تعود إلى هذه الفئة مختلف الأعراض والأمارات (رائحة الطعام، كدليل على وجود الطعام) بعض العلامات المصطنعة والقصدية (العطور التي تستعمل من أجل الإشارة إلى النقاء الجسدي والوضع الاجتماعي والاستعداد الجنسي)، وكذلك الروائح التي تستخدمها الحيوانات من أجل الجذب أو الإقصاء (إنها المقابل للإيماءات الأمرية من نوع «تعال هنا» أو «ابتعد من هنا»).

– اللمس: علامات أبجدية براي، تعود إيماءات الأصابع التي

يستعملها العميان والصم البكم من أجل التواصل إلى هذه الفئة من العلامات.

- الذوق: كثيرا ما يشار إلى أن المطبخ هو وسيلة من وسائل التواصل (ليفي شتروس 1964). فنكهة نوعية من الأطعمة يمكن أن تكون أمارة على الهوية الوطنية للوجبة. بل أكثر هناك ما هو أكثر من ذلك، لا شيء يمنع أن نستعمل في بعض المقامات المخصوصة طعاما حلوا أو مالحا، عذبا أو مرا من أجل توصيل إرسالية ما بشكل قصدي.

- البصر: وتدخل ضمن هذه الفئة أنواع كثيرة من العلامات، من الصور إلى حروف الأبجدية، ومن الرموز العلمية إلى البيانات.

- السمع: وتدخل ضمنها العلامات السمعية من جميع الأنواع وأهمها على الإطلاق ما يعود إلى اللغة اللفظية.

2 . 5 . 3. ولقد لاحظ إريك بيوسنس، الذي درس العلامات وأطلق عليها اسم الوحدات، أن العلامات السمعية لها امتياز واضح، لأنها لا تستدعي القرب من المصدر (كما هو الحال مع العلامات اللمسية والذوقية)، ولا تشترط النور (كما هو الشأن مع العلامات البصرية) وتتمتع بقدر كبير من التمفصل (على خلاف العلامات الشمية). وفي مرحلة ثانية تأتي العلامات البصرية، التي تمتلك القدرة على الاستمرار في الوجود. فليس صدفة إذن إذا كانت الحضارة تطورت باستعمالها أولا العلامات السمعية وبعد ذلك العلامات البصرية. ولقد عرف السكولائيون السمع والبصر باعتبارهما أرقى الحواس إطلاقا، وكان من الممكن أن يضيفوا الحواس الأكثر قدرة على التواصل. ولقد لاحظ بعض المؤلفين (هال 1966) أن حياتنا الاجتماعية قائمة في عصرنا الراهن على كمية كبيرة من العلامات لا

يعترف بوضعها كعلامات مثل العلامات الحرارية (نتعرف على الاستعدادات الانفعالية للشخص الذي نراقصه من خلال تغيرات حرارة جسده)، والعلامات الشمية (ما يميز سلوك المواطن المتوسطي عن المواطن الأمريكي هو التوجه بالنفس أولا نحو مخاطبه، الكشف عن الرائحة أو إخفاؤها أمر يتوقف عليه الانضمام إلى جماعة الهيبي أو إلى نادي خاص برجال الأعمال). وهناك العديد من المجتمعات السرية التي ابتكرت علامات للتعرف قد تكون لمسية أو بصرية. ومن جهة ثانية، هناك في الوحدات البصرية والسمعية مناطق لم تقم السيميائيات باستكشافها إلا في الفترة الأخيرة: لقد نظر القدماء إلى الإشارات المرسومة بقلم الرصاص والكلمات المنفصلة باعتبارها علامات، ولكنهم رفضوا أن تكون الإيماءات أو نبرة الصوت علامة.

أما في العصر الراهن فهناك تخصص علمي جديد هو الكنيزيك (سيبيوك، باتسون، هاياز 1964) وهو علم يصنف ويحلل عددا هائلا من اللغات الإيمائية، البعض منها مسنن عرفيا إلى حد كبير (كما هو الشأن مع اللغة الإيمائية التي استعملها الكهنة الترابيون)، وهناك علامات أخرى عفوية. وضمن هذه الفئة الأخيرة نصنف الإيمائية المتوسطية. ولنتذكر الدقة المتناهية التي يمكن أن يعبر بها نابوليتاني، من خلال الإيماءات، عن حيرته، وعن غضبه الشديد، وعن رغبته الجنسية، وكيف يعبر عن ازدرائه وعن الاستفهام والانصياع، ولنتذكر أيضا كم هي مختلفة اللغة الإيمائية من سويدي إلى هندي.

ومن جهة ثانية تقوم بعض التخصصات القريبة من اللسانيات (تراغر 1964) بتصنيف النبرات الصوتية والمتغيرات النغمية والنبرية. فهذه الأدوات لا تمتلك قيمة حاسمة في تأويل الملفوظات فحسب (النبرة وحدها هي التي تحدد لملفوظ مثل / تعال هنا/ أهي أمر أم

توسل)، بل قد تكون سمات مستقلة تستخدم من أجل تمييز بث لفظي: ما نعتقد أنه صوت منطوق من خلال مستويات متعددة، يمثل في بعض اللغات الشرقية «كلمتين» مختلفتين.

2. 5. 4. وفي الأخير يمكن أن نضيف أنه داخل نفس الحامل الحسي يمكن أن تتعايش وحدات مختلفة: الإيماءات والحروف المكتوبة، وفي مستوى الحروف ذاتها يمكن أن ننظر إلى /a/ أحيانا كمعادل لبث صوتي[3] (يشتغل مثلا في تمفصل الكلمة ( /ane/ وأحيانا كرمز جبري (مثلا في العبارة المكتوبة: /a=b/ التي تدل على كيان رياضي). ويمكن حينها القول إن /a/ تنتمي من زوايا مختلفة إلى وحدتين أو إلى سننين متمايزين.

**6.2. المعيار السادس: العلاقة مع المدلول.**

2. 6. 1. لقد تنبه القدماء إلى أن مدلول علامة قد يكون واحدا أو متعددا، أي أن الكلمة الواحدة قد تدل على أشياء مختلفة. ووصلوا إلى التصنيف التالي:

- علامات وحيدة المعنى، وهي علامات لا يمكن أن تحيل إلا على مدلول واحد ووحيد، كما هو الحال مع العلامات الجبرية. إن درجة الأحادية تنتهي إلى الترادف الذي يقع عندما تحيل علامتان على المدلول نفسه.

- علامات ملتبسة، وهي علامات يمكن أن تكون لها مدلولات متعددة، وهي كلها مدلولات أساسية، نموذج ذلك هو الجناس، حيث إن العلامة الواحدة تشتمل على مدلولات مختلفة.

- علامات متعددة المعنى وهي علامات تستمد تعددها من الإيحاءات (مدلول ثان يستند إلى وجود مدلول أول) أو من المقومات

البلاغية كما هو الحال في الاستعارات، وخاصة المحسنات والمعاني المزدوجة.

- علامات فضفاضة، ويطلق عليها أيضا علامات رمزية ترتبط ارتباطا غامضا مع سلسلة غير محددة من المدلولات.

2 . 6 . 2. وهذه التمييزات نعثر عليها في بعض التصنيفات الدلالية (مثال ذلك ما تقدمه القواميس): فالقول إن «grenade»[4] قد تدل على نوعية معينة من الفواكه أو على أداة عسكرية هجومية (رمانة أو قنبلة)، معناه الإحالة على حالة من حالات الجناس. ومع ذلك، فإننا في حالة كهذه لا نكون أمام علامة بمدلولين، بل أمام مدلولين يعبر عنهما من خلال نفس الشكل الدال. وإذا عرفنا العلامة بأنها ما يجمع دالا بمدلول، فإننا سنكون أمام علامتين متمايزتين يشتركان في خاصة واحدة. إن الجناس هو أكبر من مجرد اختلاف في التصور، مثال ذلك كلمة / علامة/ التي تتوفر على عدة معاني ممكنة. ومع ذلك، علينا أن نتساءل هل كل علامة يمكن أن يكون لها معان متعددة. وفي هذه الحالة لن تكون هناك علامات أحادية المعنى.

3 . 6 . 2. يمكن القول لا وجود لمرادفات، فعندما يُعبر عن نفس المدلول من خلال دالين مختلفين تكون هناك في الواقع تمييزات دقيقة بين هذين المدلولين: revolver ليس مرادفا لـ pistolet، ولا يمكن أن نستعمل الكلمتين للإحالة على نفس المعنى و /Aeroplane/ ليست مرادفا لـ /avion/ إلا عند من لا يعير اهتماما للإيحاءات الأسلوبية الضمنية في اللفظ الأول (الذي مازال يوحي بغزو الفضاء).[5]

4 . 6 . 2. هناك علامات تبدو وكأنها أحادية المعنى، كما هو الحال مع بعض الأدوات الرياضية أو الأعداد والرموز الجبرية: وفي

الواقع، فإن هذه الرموز ليست أحادية إلا من الناحية التركيبية وضمن عرف بعينه (عمليات بين جزئيات أو أعداد تامة). أما من الناحية الدلالية فهي مفتوحة على جميع الدلالات الممكنة، وتعد في المنطق الرمزي متغيرات حرة. وتتطابق أقصى درجات الأحادية مع أقصى درجات الانفتاح. وبنفس الطريقة يجب التعامل مع أسماء الأعلام، فهي بالغة الأحادية، في مقابل عمومية الأسماء المشتركة. إلا أن اسم «جاك» يمكن أن يطلق (وهو كذلك فعلا) على أشخاص لا حصر لهم، وهو ما يمثل حالة من حالات الجناس، ويصبح بذلك علامة ملتبسة.

2. 6. 5. أما العلامات الفضفاضة أو الرمزية (بالمعنى الشعري) فقد حددت طوال مسيرة تاريخ الفكر بطريقة غامضة وغير قارة، الشيء الذي جعل التعرف عليها بدقة أمرا مستحيلا.

ويقول جوته : (Sprucche in prosa : 742) «إن الرمزية تحول التجربة إلى فكرة، وتحول الفكرة إلى صورة، بحيث إن الفكرة التي تحتويها الصورة ستظل حية ويصعب الوصول إليها، وحتى إذا عُبر عنها من خلال كل اللغات، فإنها ستظل مستعصية على التعبير». إن هذا التعريف يفترض بكل صراحة أن ما يطلق عليه الرموز لا يشكل علامات حقيقية بل مميزات تدعو إلى مشاركة خلاقة من لدن المتلقي.

وفي الواقع، فإن الرمز، أو على الأقل الرمز الشعري، لا يشكل علامة من نوع خاص: إن الأمر يتعلق بوقع ناتج عن استراتيجية نصية: فمن الممكن أن يكون لكل علامة - كلمة، جملة، لوحة مرور، صورة - وقع رمزي في نص ما. وبناء عليه، فإن الرمز الشعري يجب أن يدرس ضمن نظرية للفن، وهو أمر يصدق أيضا على كل الصور البلاغية كالاستعارة والمجاز.... وهذا أمر يتجاوز حدود هذا الكتاب (انظر الفقرة الخاصة بالرمز في إيكو 1984).

أما إذا كنا نعني بالرمز بعض الشعارات كزهرة اللوتس أو الصليب، أو الماندالا[6] فإن الأمر يتعلق بإيقونوغرامات تكون أحيانا بالغة التسنين، وأحيانا تكون متعددة المعاني لوجودها ضمن سُنن متعددة. ويتعلق الأمر أحيانا أخرى بالعلامات الطبيعية التي يحاول المتكلم الاستعانة بها ضمن سنن دون أن يعني ذلك أنها ستتحول إلى علامة قارة.

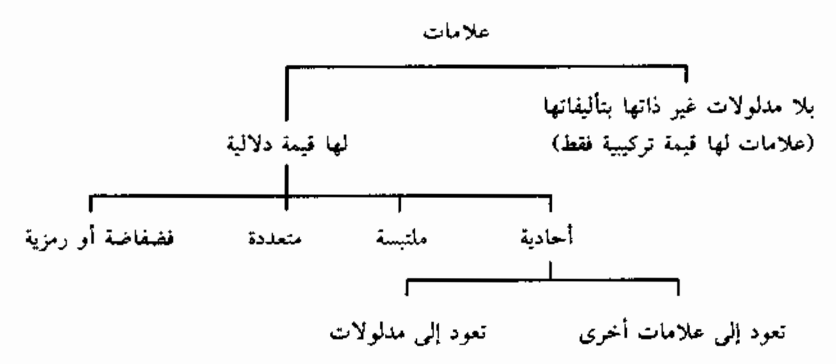
2 . 6 . 6. يجب أن نحدد، ضمن هذه التصنيف، موقعا للعلامات التي تحيل على علامات أخرى، وفي هذه الحالة فإننا نتحدث عن وحدات استبدالية.

إن الحس السليم يدرك أن هناك فرقا بين النطق اللفظي / فرس/ وبين الكلمة المكتوبة / فرس/ وبين الإشارة التي تعين في لغة المورس / فرس/. والكلام الشفهي وحده هو الذي يحيل على مدلول «ذهني» أو على «شيء»، فالكلمة المكتوبة تحيل على كلمة فرس، أما حالة الإشارة في المورس، فإنها لا تحيل بشكل مباشر على الكلمة المكتوبة. ففي هذه الحالة، العلامات المعزولة (الخطوط والنقاط) هي التي تدل على حروف الأبجدية المكتوبة، وهذه الحروف تأتلف فيما بينها لاحقا وفق قوانين سنن اللغة المكتوبة. إلا أن السنن اللغوي المكتوب يتوقع قواعد التأليف بين الحروف التي ليست جميعها من نفس طبيعة قواعد التأليف بين أصوات الكلمة المكتوبة. مثال ذلك أنه بإمكان اللغة المكتوبة التمثيل لصوت واحد /e/ من حرفين أو ثلاثة أحرف من الأبجدية ( ein, ain, in الخ) أو تمثيل صوتين مختلفين من خلال نفس الحرف. وهكذا، فإن الصوت /z/ يمكن كتابته صوتيا أحياناً /S/ وأحيانا أخرى (Case) /z/ و ./ Zut/ أما الحرف /C/ فله قيمة في /cent/ وله قيمة أخرى في /racle/.[7]

وهذا ما يسمح لنا بالقول إن المورس نسق طفيلي في علاقته باللغة المكتوبة، وهذا النسق الأخير هو أيضا طفيلي، وإن من زاوية أخرى، في علاقته باللغة المنطوقة (لنترك جانبا حالة الخطاب الذي يحتوي على قوة إيحائية، حيث إن اختيار النمط الكتابي عوض الشفهي يفرض اختيارات خاصة).

وتعد لغة النوطات الموسيقية طفيلية في علاقتها بالموسيقى. ولا يجب خلط ما يسميه بيوسنس بالوحدات الاستبدالية باللغة الواصفة التي لا تستعمل من أجل الدلالة على عناصر لغة أخرى، بل من أجل تحليل القوانين المكونة للغة/موضوع.

2. 6. 7. ويمكن اختصار كل التصنيفات السابقة في الخطاطة التالية:




(من أجل حل آخر انظر الفصل الرابع)

## 7.2. المعيار السابع إنتاجية الدوال

2. 7. 1. سنحاول في التصنيف الآتي التعرف على العلامات الجوهرية التي تستعمل جزءا من مرجعها بصفته دالا. ومن الممكن عزل علامات لا تكون دوالها مرجعا (جزءا من المرجع)، بل على

العكس من ذلك، تكون الدوال هي المشكلة للمرجع: مثال ذلك قطعة نقدية من ذهب تدل على «س غرام من الذهب». إننا لا ننفي أن هذه القطعة هي علامة لأن قيمتها هي مجموع المنتوجات التي يمكن الحصول عليها في مقابل قطعة النقد هاته. إلا أن قيمتها هي قيمة المادة التي صنعت منها. وفي المقابل هناك الكلمة، التي تستعمل بشكل غير محدود دون التساؤل عن كمية الكلمات المتوفرة.

2.7.2. إن هذا التمييز يطرح مشكلا من نوع آخر: هناك علامات نميز داخلها بين نوع مجرد، لم يسبق لأحد أن رآه، وبين النسخ المادية، وهي وحدها القابلة للاستعمال (وهي حالة العلامات اللفظية). فهذه النسخ لا قيمة تبادلية لها. وهناك بالإضافة إلى ذلك علامات تكون فيها للنسخة قيمة تبادلية (وهي حالة القطع النقدية)، والعلامات التي يتطابق فيها النوع المجرد الأصلي مع النسخة (زواج العذراء لرافائيل هو بدون شك علامات مركبة، فهي من جهة تُبلغ شيئا ما، ومن جهة ثانية لا وجود سوى لنسخة واحدة).

3.7.2. وهذا التمييز الأخير يقودنا إلى قضايا العلامات الجمالية التي تندرج (وفق تصنيف جاكوبسون، انظر 2.10.3) ضمن العلامات المنعكسة ذاتيا، أي أنها تدل أساسا (أو أيضا، أو بالإضافة إلى ذلك) على تنظيمها المادي الخاص: إذا كان من المستحيل استنساخ لوحة رافائيل لأنها لا تدل فقط على «حفل زفاف عِبري يتم أمام معبد يقوم أثناءه بعض الذين أصابتهم خيبة أمل بتكسير قضبان على ركابهم»، بل لأنها تشد انتباه المتفرج إلى المادة الخاصة بالصباغة، وعلى التدرجات الأولية للألوان (تدرجات تم استنساخها بشكل سيئ من لدن بعض التجار)، وعلى حضور اللوحة بنسيجها الخاص الخ. إن الأثر الفني هو علامة تُبلغ أيضا الطريقة التي بنيت بها.

2. 7 . 4 . هناك تمييزان موازيان اقترحهما بيرس (2 . 244245 - و 4 . 537) يمكن أن يعينانا على الخروج من هذه الورطة:

- العلامة النوعية qualisigne أو ton والأمر يتعلق ب«نوعية تشتغل كعلامة»، طابع دال مثل نبرة الصوت، لون لباس وقماشه الخ.

- العلامة المفردة sinsigne أو token حيث إن sin تمثل smel في اللاتينية: «شيء أو حدث يتمتع بوجود حقيقي، ويشتغل كعلامة». إنها نسخة داخل نموذج مجرد أو علامة معيارية legisigne التي من الممكن أن تستدعي علامة نوعية. إن الأمر يتعلق بتحقق ملموس، وهي حالة الكلمات المطبوعة على هذه الصفحة، وهي كلمات يمكن استنساخها إلى ما لا نهاية شريطة أن نتوفر على الحبر الكافي. إن وجود هذا الحبر يشكل النبرة، ولكن هذه النبرة لا علاقة لها بالتحقق، ذلك أن الكلمات يمكن كتابتها بالحبر الأحمر دون أن يؤثر ذلك على دلالاتها. ومع ذلك، فإن الأمر في الملصق الإشهاري الذي يطمح إلى أن يمتلك بعدا جماليا، فإن شكل هذه الكلمات ولونها يمكن أن يكون لهما أهمية خاصة. والعلامة المفردة تشتغل أيضا كعلامة نوعية.

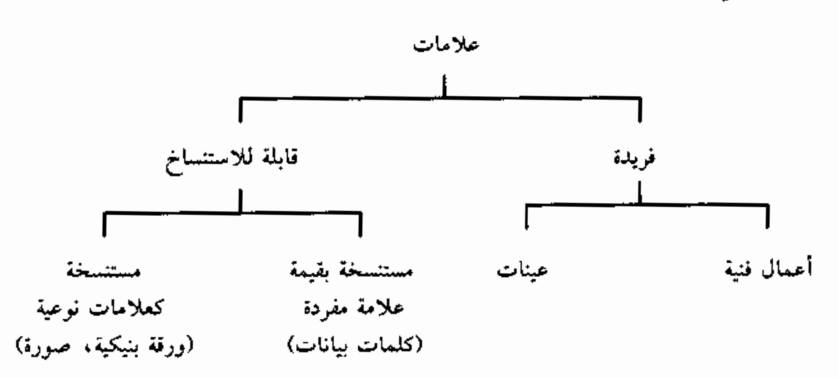
- العلامة المعيارية (أو النوع) إنه النموذج المجرد للعلامة النوعية، «قانون هو علامة» الكلمة كما يتم تعريفها بقيمتها الدلالية في القواميس. إننا نتعرف على الأنواع من خلال النسخ، «إلا أن النسخة لا يمكن أن تكون دالة دون قانون يمنحها دلالتها» (بيرس 1978 . 139).

2 . 7 . 5. إلى هذا الحد، يمكن أن نعرف العلامة الفنية بأنها علامة مفردة تشتغل أيضا كعلامة نوعية، وباعتبارها كذلك، فهي تتمتع بدلالة حتى وإن كانت تستعمل علامات معيارية مادة لها.

- قطعة نقدية هي علامة مفردة مبنية على عرف معياري، ولكنها تتمتع بقيمة باعتبارها علامة نوعية (فالعلامة المعيارية تجعل من مدلول العلامة المفردة علامة نوعية لها).

- ورقة بنكية هي علامة مفردة تقيم داخلها العلامة المعيارية معادلة بين كمية ما من الذهب، ولكن بمجرد ما نستحضر هذا الاستنساخ بخصائصه النوعية (علامات مائية، الرقم التتابعي)، فإنها تتحول هي ذاتها إلى علامة نوعية لتصبح بهذه الصفة غير قابلة للاستنساخ. ويمكن أن نقول إن الذهب هو علامة نوعية بسبب ندرته، في حين أن الورقة البنكية لا قيمة لها إلا من خلال علامة معيارية اعتباطية: ولكن هذه الورقة البنكية هي أيضا علامة نوعية بفضل ندرتها، والذهب ذاته اختير عرفيا باعتباره معيارا على هذه القيمة (يمكن استبداله بالأورانيوم).

2 . 7 . 6 . ويمكن أن نختصر هذه التمييزات التي أشرنا إليها أعلاه في الخطاطة التالية:




## 8.2. المعيار الثامن نوعية العلاقة المفترضة مع المرجع

2 . 8 . 1. للعلامة عند بيرس روابط عدة مع الموضوع الذي

تحيل عليه، ولهذا فهو يميز بين مؤشر index وأيقونة icon ورمز symbol[8]:

- المؤشر علامة لها رابط فيزيقي مع الموضوع الذي تحيل عليه، وهي حالة الأصبع الذي يشير إلى موضوع ما، وحالة دوارة الهواء المحددة لاتجاه الريح، أو الدخان كدليل على وجود النار. ويمكن أن نذهب إلى حد تصنيف أسماء الإشارة مثل /هذا/ ضمن المؤشرات، وأيضا أسماء الأعلام والأسماء المشتركة، إذا كانت تستعمل من أجل الإشارة إلى شيء محدد.

- الأيقونة هي علامة تحيل على موضوعها وفق تشابه يستند إلى تطابق خصائصها الجوهرية مع بعض خصائص هذا الموضوع. إن العلامة تمتلك خاصيتها الأيقونية، كما سيقول ذلك موريس لاحقا (1946 ـ 362) من كونها تمتلك بعض خصائص المعيَن (Dénotatum). وهكذا فإن الصورة الفوتوغرافية هي علامة أيقونية، وكذلك الرسم والرسم البياني، وكذلك الأمر مع الصيغة المنطقية وخاصة الصورة الذهنية.

- الرمز علامة اعتباطية، تستند في ارتباطها مع موضوعها إلى عرف: أبرز مثال على ذلك هو العلامة اللسانية.

ولقد استعمل هذا التمييز الثلاثي في أعمال كثيرة أفقدته المعنى الذي يعطيه إياه بيرس. ويعود انتشار هذا التوزيع إلى كونه يستجيب لمتطلبات الحس السليم. إلا أننا إذا أخضعناه للتحليل، سنكتشف أنه قابل للنقد لأنه يطرح مشاكل من الصعب تجاوزها.

2 . 8 . 2. فماذا يعني المؤشر إذن؟ هل هو علامة لها رابط من طبيعة تجاورية مع موضوعها (الأصبع الموجه) أم يرتبط معه سببيا (الدخان الذي تبعثه النار)؟ وهذا الرابط السببي هل هو رابط مباشر

(دخان-نار) أم يتطلب زمنا (آثار - مرور شخص ما)؟ فلندقق النظر في الفرضية التي تقول إن العرض يختلف عن العلامات الأخرى، لأن العلامة اللفظية مثلا تساوي الشيء الذي تمثله، في حين أن الدخان لا يساوي النار، ولكنه يولد منها (لالاند - قاموس الفلسفة). ويمكن أن نرد على هذه الفرضية أن الدخان لا يمكن أن يكون علامة إلا إذا كانت النار غير مرئية (إذا كانت النار أمامنا فلسنا في حاجة لاستنتاج وجودها انطلاقا من الدخان)، وحينها فإن الدخان/ علامة لا وجود له إلا في غياب النار؛ وبنفس الطريقة، فإن آثار الأقدام لا تساوي القدم إلا إذا غابت هذه القدم. إن الاستثناء الوحيد لقاعدة غياب الشيء هو العلامات الموجهة بالمعنى الحصري للكلمة (ما نسميه الموجهات) كالأصبع الممدود: إن هذه الموجهات لا ترتبط مع موضوعها ارتباطا سببيا بل تشتغل فقط في حضور الموضوع المشار إليه.

إن الأساس في العلامات التي يطلق عليها بيرس العلامات المفردة الأمارية الخبرية (فئة تصنف ضمنها أسماء الإشارة) لا تحيل إلا نادرا على الظروف الملموسة التي تعد الأصبع الممدودة مؤولها. إنها تشكل بالأحرى مؤشرات سياقية (ما يسميه بيرس المؤشر المنحل) التي يشتغل مؤولها كتعريف: «اللفظ الذي تم تعيينه فيما قبل والمرتبط بهذه العلامة من خلال رابط دلالي صحيح». وهكذا فإن المكون الواصف /هذا/ في الملفوظ التالي /أنت تأكل كثيرا، وهذا أمر لا يعجبني/، لا يشير إلى شيء محسوس، بل يحيل على /تأكل كثيرا/.

هناك حالة واحدة شبيهة بالإصبع الممدودة. وهي تلك الخاصة بأسماء الضمائر التصريفية. فالعبارة التي تدخل ضمنها أسماء الإشارة لها إحالة ضمنية تكوينية. ولقد أطلق اللسانيون على هذه الضمائر التصريفية الواصلات ( les schifers)، ومدلولها يتغير كلما تغيرت

الذات أو ظروف المقام التلفظي. ف /أنا/ هي ضمير يشتغل كفاعل ويحيل على ذات ملموسة وخاصة لملفوظ ما. أما التعبير /أنا أرغب في تفاحة/ فلها مدلول يدل داخله /أنا/ على «الذات الخاصة بهذا الملفوظ»، ويدل في مرحلة ثانية، على ذات التلفظ. إن /أنا/ لها مرجعية هي ذات التلفظ التي تتغير وفق تغير الذات التي أنتجت هذه الجملة. إن الضمير التصريفي ليس له نفس الوضع السيميائي كما هو الشأن مع إصبع ممدودة، ذلك أن هذه الإصبع قد لا تحيل على موضوع (يمكن أن أمد إصبعي في الفراغ)، في حين أن /أنا/ تحيل دائما على الشخص الذي ينطق بالجملة. وهذا لن يبطله مثال الرواية التي تتحدث داخلها الشخصية المحرومة من أي وجود واقعي وتقول /أنا/ : ففي حالة مثل هذه نكون أمام مؤشر سياقي يحيل على اسم تعرفنا عليه في سياق سابق.

هناك اختلاف آخر: إن الضمير التصريفي يتمتع بمدلول، حتى في حالة المرجعيات الضمنية التكوينية، (مثلا /أنا/ تدل على «ذات الملفوظ هي ذات التلفظ»). إن الأصبع الممدودة من جهتها لها مدلول هو «موضوع المرجعية الذي يشكل الامتداد الخ». وهو ما يجعل منه علامة. ولكن كوننا نستعمله من أجل تعيين موضوع مرجعية ضمنية يشكل من جهته فعلا مرجعيا تتمتع السميوز (أو عملية التوليد السيميائي) داخله بوظيفة توجد خارج مدار هذه السميوز.

نطلق على الموجهات الانتباهية **(vecteurs d'attention)** العلامات مثل السبابة الموجهة، أو /أنا/و/أنت/ و/هذا/ ، التي يتم التلفظ بها في ظروف محددة حيث تلعب نفس الأدوار التي تقوم بها الإصبع الممدودة. إنها علامات ميتالغوية تحدد الاستعمال الصحيح للعلامات الأخرى التي يتم التلفظ بها فعليا. إن الموجِّه الانتباهي له

دائما مدلول (بحيث يمكن استعماله في سياقات تكون فيها المرجعية وهمية)، ولكنه يلعب دورا أساسا في فعل المرجعية، الضمنية أو الصريحة. وهذا الدور يكمن في الإعلان أن انتباه المتلقي يجب أن يكون مركزا على موضوع أو مقام خاصين. إن الفعل المعني، الذي يقود إلى مرجعية ما مصدره وقائع الانتباه والإرادة التي تقوم ببلورة إدراك ما. والحال أن الإدراك هو في ذاته خارجسيميائي (إلا إذا كان لا يحتاج، من أجل بلورته، إلى الاستعانة بالسيرورة الموصوفة في 4.3.5). وفي جميع الحالات، فإن الموجهات، وفي استقلال عن فعل المرجعية تظل دائما علامات: إنها تتوفر على مدلول، وهذا المدلول هو الذي يبلور القواعد التي تسمح باستعماله في فعل المرجعية.

وبهذا، فإن الموجهات هي مُعرفات إشارية بالمعنى الذي يعطيه موريس لهذه العلامات (انظر 3.9.2)، فهو يصنف الأصبع الموجهة نحو موضوع ما ضمن هذه الفئة. وينتج عن هذا أن المعرف «ليس مجرد وسيلة لتركيز اهتمام شخص ما على شيء ما، كما يتم ذلك من خلال توجيه الإصبع في اتجاه بعينه، بل له وضع علامة، إنه علامة أصيلة وإن كانت ضعيفة» (1946 110). والموجه ليس علامة إذا «كان مجرد مثير تمهيدي»: ففي تصورنا، إن توجيه الرأس هو سلوك خالص، أما الإشارة إلى شيء ما فإنها تشكل أداة ميتالغوية[9].

أما فيما يتعلق بالأعراض مثل الدخان أو القدم، فإنها لا تساوي موضوع النار أو موضوع القدم، بل تساوي المدلولات «نار» و«قدم» التي تتطابق معها. وهذا ما دفع بيرس إلى حد اعتبار الأثر رمزا اعتباطيا لأنه يساوي «الكائن الإنساني».

وفي الختام، فإن بيرس يصنف ضمن المؤشرات تلك الصور

الفوتوغرافية التي يضعها الحس السليم ضمن الأيقونات. وفي الواقع فإن الصورة لا تكتفي بتمثيل موضوع ما كما يمكن أن يقوم بذلك رسم ما، بل تشكل ضمنيا أثرا وتشتغل إذن كسمة «لقاع كأس» ظلت آثارها باقية فوق الطاولة شاهدة على الحضور الماضي لهذه الكأس (حول القيمة المؤشرية للصور السينمائية تجب العودة مثلا إلى بيتيتيني Bettetini ( 1971).

إن هذه الملاحظة الخاصة بالمؤشرات ستساعدنا على فهم مشكلة خاصة بكل العلامات التي نتحدث عنها في هذه الفقرة، وهي أن هذه العلامات يمكن النظر إليها أحيانا باعتبارها مؤشراتٍ، وأحيانا أخرى باعتبارها أيقونات، وأحيانا رموزا، وذلك وفق الظروف التي تتبدى فيها، وكذا الاستعمال الذي تمنحه إياه الدلالة. وهكذا بإمكاني أن أستعمل الصورة التاريخية التي تمثل لرجال الكومونة الذين تم إعدامهم إما باعتبارها تمثل رمزا اعتباطيا «للشهداء الثوريين»، أو باعتبارها أيقونة، أو باعتبارها مؤشراً، بمعنى الأثر، الشاهد على صدقية حدث تاريخي.

ومن جهة ثانية، فإن وضع الشاهد يطرح مشكلا؛ فهو، بكل تأكيد، قابل للتزييف بوسائل تقنية مختلفة، وهذا يشير إلى أن ارتباط الأمارة بموضوعها ليس بسيطا كما يبدو لأول وهلة.

2 . 8 . 3. إن تعريف الأيقونة أكثر غموضا مما سبق. أولا وقبل كل شيء لأن العلامة الأيقونية لا تملك خصائص الشيء الذي تحيل عليه، وإلا كان هناك تداخل بين الأيقونة وموضوعها. علينا إذن أن نتحدث عن درجات للأيقونية (مولز 1972) تنطلق من الطابع الخطاطي لخريطة إلى الحركات التقليدية التامة لقناع جنائزي. ويميز بيرس في قسم الأيقونات بين الصور التي تشبه الموضوع من بعض

الجوانب، وبين الرسوم البيانية التي تعيد إنتاج بعض العلاقات بين أجزاء الموضوع، وبين الاستعارات التي لا ندرك داخلها سوى تواز عام. أما ما يطلق عليه الصور، فبإمكاننا التمييز بين الأيقونية الضعيفة، استنساخ خطي لهرم خوفو (pyramide de Chéops) وبين «الواقعية» المحاكاتية لفنان موغل في الواقعية. أما فيما يتعلق بالتوازي الخاص بالاستعارات، فإنه يؤدي إلى أيقونية ملتبسة للرموز الصوفية حيث يصبح البجع داخلها أيقونة للمسيح، لأن هذا الطائر يغذي أطفاله من لحمه. ولكن يمكن أن نتفق بسهولة على أن الأمر يتعلق بتعريف خاص للمسيح المضحي وبين تعريف آخر، خرافي، للبجع.

والغريب أن التعريف الأكثر مقبولية للأيقونة هو ذاك الذي ينفي عنها صفة العلامة: فالأيقونية عند موريس هي تامة عندما تتطابق العلامة مع موضوعها (أنا أملك كل خصائصي، أكثر ما تتوفر عليه صورتي). إن الحجة ليست مفارقة كما يبدو في الظاهر، ذلك أنه علينا أن نقبل، ويمكن أن نفعل ذلك، أن كل الموضوعات التي نحيل عليها من خلال الدلالة تتحول إلى علامات. وبهذا نصل إلى سميأة(10) للمرجع.

2 . 8 . 4. هناك حالة مثالية في هذا المجال وهي ما تقدمه العلامات المادية: من أجل طلب علبة سجائر (أو من أجل الرد على سؤال يستدعي جوابا من نوع/ علبة سجائر/ ) ألوح بعلبة السجائر. لقد تم في هذه الحالة اختيار الموضوع عرفيا باعتباره دالا على قسم يعد هذا الموضوع عنصرا داخله. فإذا تركنا جانبا كون العلامة، في هذه الحالة، ليست أيقونية بشكل كلي: فقد يحدث فعلا ألا أختار سوى بعض المظاهر لتصبح العلامة ممثلة للمدلول الذي أحيل عليه. فعندما ألوح بعلبة السجائر من نوع «غولواز»، فإنني لا أريد التدليل على نوعية

السجائر غولواز بل لكي أحيل على السجائر بصفة عامة، إنني أقصي من حظيرة الملاءمة السيميائية بعض خصائص الموضوع التي لا تتطابق مع تلك التي هي غاية مدلول هذا الموضوع.

2.8.5. وفي هذه الحالة يمكن القول إن جل العلامات الأيقونية، إن لم تكن كلها، هي علامات جوهرية أو تجاورية (انظر إكمان وفريزن، 1969؛ وفيرون، 1970؛ وإيكو، 1971). إن الأمر يتعلق بعلامات تحيل على موضوع من خلال الكشف عن جزء من أجزائه. ولنأخذ حالة الطفل الذي يلهو بمسدس وهمي. يمكنه أن يوجه سبابته مع إبهامه ويستجمع الأصابع الأخرى: نكون حينها أمام علامة أيقونية مفبركة تقلد السبابة داخلها فوهة المسدس ويمثل الإبهام قاعدته والأصابع الأخرى تمثل لمقبضه. ويمكن لنفس الطفل أن يجمع أصابع اليد ويضمها إلى راحة الكف كما لو أن بيده مسدسا، ويحرك السبابة كما لو أنه يضغط على الزناد. في هذه الحالة لا يقلد الطفل المسدس، ولكنه يقلد يدا تحمل مسدسا وتضغط على الزناد. فلا وجود لمسدس ولكن هناك يد فعلية تقوم بحركات هي نفسها التي ستقوم بها لو كان بها مسدس. وبنفس الطريقة إذا هددت شخصا ولوحت بقبضة يدي، فإن القبضة ستكون أيقونة أو رمزا. أما إذا أوهمته أنني أعطي لكمات وأوقف القبضة على بعد سنتمترات من وجه مخاطبي، فإنني أبلغه أن الأمر يتعلق بـ «لكمة» (أو بتعبير دقيق: «سأعطيك لكمة») وذلك باستعمالي كعلامة جزءا من سلوكي الذي تعينه هذه العلامة. ولقد قدم كل من القديس أوغسطين (de magistro) وفتغنشتاين (1953) وصفا لهذا النوع من العلامات.

2.8.6. إن العلامات الجوهرية مثلها مثل العلامات المادية لا تحتاج إلى معايير المرجع لكي تتحدد. فالأمر يتعلق بعلامات عرفية

يتشكل الدال، ظرفيا، من مادة، هي ذاتها الموضوع الذي قد يستعان به إذا ما استعملت هذه العلامات في فعل مرجعي ملموس (5.3.5). إنها علامات عرفية: إذا لوحت للنادل في مطعم ما بزجاجة خمر، فسيفهم أنني أطلب زجاجة أخرى (كما لو أنني قلت له أريد خمرا)، وقد تمثل هذه الحركة، في ثقافة أخرى، دعوة لتناول الخمر. إن الأمر يتعلق بعلامات تتكون لتستجيب لمناسبة من نفس مادة المرجع الممكن، ذلك أنني يمكن أن أدل على «السجائر» بالتلويح بعلبة سجائر من البلاستيك أو برسم يمثل للسجائر.

ومع الرسم نكون أمام نوع من العلامات يمكن تحديدها كعلامات أيقونية. ولكن إلى هذا الحد، يبدو واضحا أن بلورة علامة أيقونية يحتاج إلى بعض الشروط:

أ- على الثقافة أن تحدد الموضوعات التي يمكن التعرف عليها استنادا إلى خصائص أو سمات للتعرف. لا يمكننا خلق علامة أيقونية من موضوع غير معروف: يجب أولا أن تحدد الثقافة الحمار الوحشي باعتباره رباعي الأقدام وشبيها بحمار، شعره أبيض مخطط بالأسود، لكي يتم بعد ذلك إنجاز رسم نتعرف من خلاله على هذا الحيوان.

ب- يجب أن يكون هناك عرف ثان (من نوع طباعي) يقيم تطابقا بين بعض الأدوات الطباعية وبين بعض الخصائص، وبعض خصائص التعرف على الموضوع يجب أن يتم استنساخها بالضرورة لكي يصبح الموضوع قابلا للتعرف (بإمكاني ألا أستنسخ الذيل أو سنابك الحمار الوحشي، ولكن لكي يتم التعرف عليه لا بد من استنساخ الخطوط السوداء).

ج- ويجب أن يقوم هذا العرف أيضا بإقامة صيغ لاستنساخ التطابقات المدركة بين سمات التعرف والسمات الطباعية. عندما أرسم

مزهرية وفق قوانين المنظور، فإنني أعود إلى بعض القواعد التي أرساها عصر النهضة ( la portula optica لدورير، ونموذج الغرفة المظلمة لدالا بورتا) من أجل إسقاط بعض السمات الملائمة للهيكل العام للموضوع في بعض الأماكن من الصفحة. فالعرف يقول إن متغيرات المسافة الثلاثية الأبعاد تستعاد من خلال متغيرات المسافة الثنائية الأبعاد، ومتغيرات الحجم والكثافة لكل نقطة أو سمة طباعية. فإذا قرر طفل أن يمثل لفرس من خلال امتطائه لمكنسة، فإنه يقرر ألا يعيد استنساخ سوى سمتين من سمات التعرف على الفرس، سمة من طبيعة فضائية (البعدية) والثانية من طبيعة وظيفية (الفروسية). فأن يستعمل جسد الطفل للتعبير عن الفروسية، فهذا يدفعنا إلى تصنيف هذه العلامة ضمن العلامات الجوهرية (كومبريش 1963). وإذا قررت أن أمثل لعلم أحمر من خلال وضع قطعة صغيرة من القماش التي صنع منها العلم ضمن «كولاج»، فإنني أقوم في هذه الحالة بنقل مادة مركبة من خلال عملية إسقاط (لأنني أختصر أبعاد الموضوع مع المحافظة على شكله في الوقت نفسه).

وبالإمكان أن نأتي في هذا المجال بأمثلة لا حصر لها ولا عد. إن مقولة العلامة الأيقونية تغطي عمليات متنوعة للاستنساخ القائمة على أعراف وعمليات بعينها؛ وتصنيف وتحليل هذه العمليات هي مهمة نظرية تكون أكثر تطورا من تلك المتوفرة حاليا.

2 . 8 . 7. استنادا إلى الملاحظات السابقة يمكن أن نقدم الخلاصة التالية: لا يمكننا التمييز بين علامات معللة (كالمؤشرات والأيقونات التي لها علاقة تشابه أو تجاور مع المرجع) والعلامات العرفية أو الرمزية. إن الأيقونات ذاتها وكذا المؤشرات تشتغل وفق عرف يحكم صيغ إنتاجها. فالأيقونة ليست علامة شبيهة بالموضوع

الذي تعينه لأنها تعيد إنتاجه، إنها كذلك لأنها قائمة على صيغ خاصة لإسقاط انطباعات إدراكية (بروز، استعمال لجزء من الموضوع، نقل الخ) من خلال التذكير بتجربة (لمسية وسمعية الخ)، أو من خلال لعبة سيرورة حسية مركبة هي التي تفرض النظر إليها باعتبارها شبيهة بتلك التي أحس بها في حضور الموضوع. وفي هذه الحالة، فإن مقولات التشابه والتماثل والتناسب ليست تفسيرا لخصوصية العلامات الأيقونية، بل تشكل مرادفات للأيقونية، وهذه المرادفات لا يمكن تمييزها إلا من خلال تحليل مختلف الصيغ المنتجة للعلامات (انظر الفصل الرابع).

وفي الواقع، فإن بيرس لم يقرر أبدا ما إذا كانت العلامة يمكن أن تكون أيقونة أو مؤشراً أو رمزا. وكما سنرى ذلك في 2 . 11، فإن تصنيفه أعقد مما يبدو ويبرهن على أن العلامات التي نمسك بها باعتبارها تعابير ملموسة هي في واقع الأمر تأليفات «لأنواع عامة ومجردة». فالمؤشر والأيقونة والرمز ليست أنواعا من العلامات، بل مقولات سيميائية. وعندما يعالج بيرس الصور التي نطلق عليها «علامات أيقونية» فإنه يسميها «أيقونات عليا» أو «أيقونات تمثيلية».

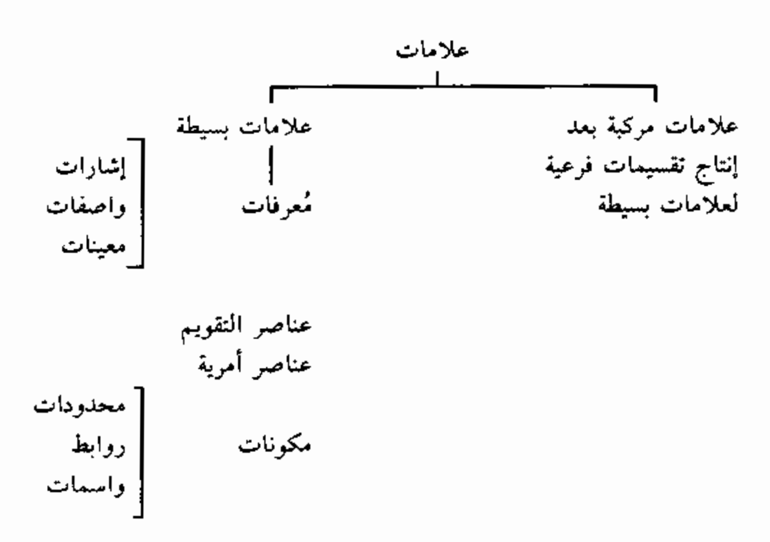
فالرسم البياني يمكن أن يكون عند بيرس أيقونة (لأنه يمثل مظاهر أيقونية ملحوظة) ولكنه يشير أيضا إلى مظاهر رمزية ومؤشرية هامة. إن خريطة ميترو لندن تشكل أداة أيقونية تحاكي نظام الخطوط وترابطاتها، ولكنها أيضا نتاج عرف رمزي يحول الخطوط الفعلية - حتى عندما تكون متعرجة ومهشمة- إلى خطوط مستقيمة، وبنفس الطريقة يترجم متاهة السراديب في كل محطة من خلال قرص ملون بسيط.

**9.2. المعيار التاسع: السلوك الذي تثيره العلامة عند المتلقي.**

2. 9. 1. لقد حاول موريس (1946 ص 89) إقامة تصنيف اعتمادا على معايير سلوكية معرفا العلامة بأنها «شيء يثير سلوكا خاصا بموضوع لا يشكل في هذه اللحظة مثيرا، وبالتحديد، إذا كان «أ» هو مثير تمهيدي يحدث- في غياب الموضوع المسؤول عن إثارة جواب/ مقطع يعود إلى قسم من السلوكات - في جهاز ما استعدادا من خلال أجوبة -مقاطع من هذه الفصيلة من السلوكات، في هذه الحالة فإن أ- يعتبر علامة» .

إن الانشغالات السلوكية عند موريس ورغبته في عدم تعريف العلامة استنادا إلى مدلول استيهامي أو مفهوم (فالمفهوم له حياة ذهنية وهو بذلك غير قابل للمعاينة)، قادته إلى الخلط الخطير بين العلامة والمثير. فالقول بأن العلامة هي مثير تمهيدي يشتغل في غياب مثير فعلي، معناه أن العلامة هي مثير يحل محل مثير آخر، محدثا نفس الآثار. وهكذا، إذا أصبت، لأسباب غريبة، بغثيان حاد كلما رأيت فتاة جميلة، فإن شراء مثير للقيء سيكون هو علامة على الفتاة. بالتأكيد لم يكن موريس يقصد هذا، إلا أن التعريف الضيق للعلامة قد يحيل على هذا المعنى.

2. 9. 2. ومع ذلك، فإن التصنيف الذي قدمه لنا، رغم اعتماده على الجواب السلوكي باعتباره المعيار الأساس، يمتلك قيمة حقيقية ويعد من أكثر التصنيفات قيمة.




تحاول هذه الخطاطة الصغيرة توحيد المميزات الحاضرة في الخطاب التحليلي الواسع لموريس وهو ما سنحاول تجميعه هنا من خلال خانات واسعة.

2 . 9 . 3. إن أدوات التعرف (identificateurs) شبيهة بمؤشرات موريس، فهي تستخدم من أجل توجيه جواب المؤول نحو منطقة زمكانية معينة. إنها محددات مرتبطة بثلاثة أنواع من العلامات من أجل ضبط الشيء المعين أو تقويمه أو النهي عنه. إنها علامات في حالتها الدنيا أي مثيرات تمهيدية: الموجهات (indicateurs) هي أدوات غير لفظية للتعرف مثل الإصبع الذي يشير إلى شيء ما. أما الواصفات (descripteurs) فهي أدوات لسانية للتعرف (موريس يقدم المثال التالي / هذا المساء على الساعة العاشرة/ ، ويمكن أن تدخل أيضا / هناك/ ). وهناك المعينات (nominateurs)، وهي أدوات للتعرف من طبيعة لسانية تحل محل العلامات اللسانية الأخرى التي ترتبط معها من خلال علاقات ترادفية: نستنتج من المثال الذي يقدمه موريس، أن الأمر

يتعلق بالضمائر الإشارية مثل /هذا/ (يتحد مع موجه)، أسماء الأعلام (الاسم /جوزيف/ يحيل على مقام زمكاني يتم التركيز عليه). إن مدلول المعرف هو تحديد وضع ما.

2. 9. 4. إن المعينات هي علامات تحيل على خصائص زمكانية. إن مدلول معين ما هو مدلول إقصائي: إننا نعين وضعية ما من خلال التركيز على بعض الخصائص الأساس التي تفيدنا في التعرف. /أسود/ ، /فوق/ ، /أكثر/ هي معينات. ويمكن تصنيف المعينات وفق عدد أدوات التعرف التي تشترطها عملية بناء العلامة المركبة التي تتجلى من خلالها: /أسود/ أحادي (يكفي أن نقول «س أسود»، أما «إنه يضرب» فهي ثنائية (س يضرب ح)، /أعطى/ ثلاثية (س أعطى ب لـ ك). إن المعينات لا تحيل بالضرورة على موضوع ما (يمكن أن تحيل على موضوع لا وجود له). إنها تحيل على ما ينتج الدلالة.

2. 9. 5. عناصر التقويم، وهي عناصر تقدم لنا شيئا يتمتع بوضع مرجعي خاص بسلوك يجب بلورته. إن مدلول هذه المقومات هو تحديد قيمة ما، ويمكن أن تكون هذه العناصر إيجابية (/نزيه/)، أو سلبية (/نذل/)، أو تكون كائنات أدواتية أو خاصة بالاستعمال، (عندما تقود إلى استعمال وسيلة ما)، أو منجز أو مستهدف (عندما يقود إلى إنجاز هدف).

إن الأمثلة الأكثر إقناعا التي يقدمها موريس هي تلك الخاصة بالعلامات المركبة أو الواصفات من نوع /«أ» أفضل من «ب»/ ، ويشير موريس إلى أن التعريف /«أ» جيد/ التي تتم صياغته ضمن مقام ما حيث لا وجود لأي اختيار، يجعل من /جيد/ معينا. أما إذا قمنا بالاختيار بين «أ» و «ب» فإنه يصبح مقوما.

2. 9. 6. العناصر الأمرية، وهذه العناصر لا تكتفي بالإشارة

إلى سلوك ما، بل تجعل من هذا السلوك أمرا إجباريا، أما مدلولها فهو الإجبارية، وقد تكون شرطية (/إذا دعوتك، عليك أن تأتي)، أو قطعية (/ تعال هنا/)، أو تمهيدية (تعال هنا، سأعطيك الجريدة/).

2 . 9 . 7. المكونات (formateurs)، وهي علامات صعبة التحديد، ويخصها موريس بفصل كامل (VI- 1946)، والسبب في ذلك واضح. فهي علامات تستعمل كروابط تغير من بنية العلامات المركبة أو الواصفة رغم أنها محرومة من أي مدلول. ولقد أطلق عليها القدماء «علامات الضبط». وباختصار، إذا قلت /غدا ستمطر السماء، أو سيكون الجو جميلا/، فغدا ستمطر السماء/ و /غدا سيكون الجو جميلا/ تعد واصفات معينة، ومدلولها هو التمييز بين وضعيتين. وبالمقابل فإن العبارة /أو/ لا يبدو أن لها مدلولا، ولكنها مع ذلك تتحكم بالكامل في فهم الجملة، إنها تضع الإثبات بين احتمالين. ويصنف موريس ضمن هذه المكونات ما يطلق عليه عادة ب «العلامات المنطقية «أو» العلامات الشكلية «أو» علامات الضبط»، وهي حدود يطبقها كتاب كثيرون على ظواهر لسانية من قبيل /و/، /لا/ /بعض/ /كان/ / + / /ك /، ونظام الكلمات واللواحق، وأجزاء الخطاب والبنية النحوية، وأدوات الضبط. إن هذا التصنيف بالغ الأهمية، لأنه يمكننا أن ندرج ضمن هذه الخانة:

أ- بعض الأدوات التي كان القدماء يطلقون عليها «أجزاء الخطاب»، وهو مفهوم وصل إلينا عبر النحو التقليدي، ويتعلق الأمر مثلا بالظروف والضمائر (ويطلق عليها موريس المحددات).

ب: الإعراب، مثل الحركات التي ندرسها في الصرف الإعرابي اللاتيني مثل: /Ibus/ تشير إلى مفعول عنه أو إلى إضافة، و /um/ تشير إلى المفعولية (وهنا أيضا يتعلق الأمر بالمحددات).

ج- كل الأدوات المنطقية والجبرية (وهي روابط كما هو الشأن مع الروابط، الفواصل، والقوسين).

د- الأصوات التي نتردد في البداية في اعتبارها علامات، مثل النبر الاستفهامي. ويسوق موريس حالة الصوت الروسي الذي ينتهي، في ارتباطه بعلامات أخرى، إلى منح الواصف قيمة استفهامية. ولا نتوفر نحن على علامة نوعية، ولكننا نستعمل الوحدات النبرية، التي تتحدد وظيفتها في الرفع تدريجيا من النبرة التي يعبر عنها من خلال علامة الاستفهام / ؟ / في اللغة المكتوبة. ولقد درست اللسانيات هذه الأشكال وأطلقت عليها العلامات فوق المقطعية. ويطلق عليها موريس المصوغات.

هـ - نسق ترتيب الكلمات والبنية النحوية. هناك فرق في المدلولات بين /حكيم هذا العالم النفسي/، وبين / هذا العالم النفسي حكيم/. فما الذي يجعل كلمة /حكيم/ في الحالة الأولى اسما، وفي الحالة الثانية صفة؟ إن هذه الدلالة وليدة موقع الكلمة داخل الخطاب، وهو موقع ينظر إليه باعتباره علامة. وهناك لغات تتحدد المواقع داخلها بشكل دقيق وتشتغل بطريقة أحادية، وهناك لغات (كاللاتينية مثلا)[11] تتغير فيها المواقع مما يطرح الكثير من مشاكل التأويل التركيبي، والسبب في ذلك يعود إلى التباس المكونات الموقعية، فالموقع على هذا الأساس هو مكون محدد.

2.9.8. معين ما يتطابق مع لفظ من نوع /أسود/ فإن الواصف يتطابق مع ملفوظ من نوع /هذا الكلب أسود/. ويمكن أن تكون الواصفات معينات أو مقومات أو آمرات أو مكونات، لأنها تستعيد بشكل متمفصل خصائص العلامات البسيطة. إن الأهمية التي يوليها موريس لهذه الواصفات آتية من كونه يعتقد، شأنه في ذلك شأن باحثين

آخرين، أن الملفوظات سابقة في الوجود على العلامات البسيطة التي تمنحها مدلولات (رغم أنها تمنح لهذه العلامات البسيطة مدلولا وتوفر -كما رأينا ذلك سابقا - أمثلة متعددة من أجل تأكيد أطروحته).

ولتوضيح الواصفات يقدم ما يلي:

/ إنه أيل/ واصف معين.

/ إنه رجل جميل/ واصف تقويمي.

/ أغلق النافذة/ واصف آمر.

/ سأذهب إلى باريس/ أو لن أذهب/ واصف مكون.

**10.2. وظائف الخطاب**

2. 10. 1. لقد أكدنا أن ما ندرسه في هذا الكتاب هو العلامة لا الخطاب الذي تندرج ضمنه العلامة. ومع ذلك هناك تمييزات خاصة بالخطاب (موريس يميز بين الواصفات) تساعدنا على فهم مختلف الاستعمالات والوظائف الإبلاغية للعلامة.

وفي هذا المجال يميز بيوسنس (1943-74-82) بين ثلاث صيغ خطابية.

1- خطاب الفعل الذي يعبر عن نية في التأثير على المخاطب أو على وقائع بطريقة أمرية (أمر) أو اختيارية (آه لو يكون الجو جميلا) أو من خلال نصائح أو اقتراحات.

2- الخطاب الإثباتي (/ سيأتي/)

3- الخطاب الاستفهامي (/ هل جاء/ ؟)

إن الخطابين الإثباتي والاستفهامي يندرجان ضمن الخطاب الإخباري الذي يتناقض مع خطاب الفعل.

2. 10. 2. أما عند كتاب آخرين فإن الخطاب الاستفهامي

يمكن دمجه في الخطاب الإثباتي وذلك لأن الجملة / هل جاء/ ؟ تترجم إلى / أرغب في مجيئه./ إن هذا التحويل يوحي بوجود نوع آخر من الخطابات، أي الخطاب الإنجازي (أوستن 1958) الذي يقوم داخله المتحدث بإنجاز فعل ما.

وضمن هذا الخطاب تصنف ملفوظات من قبيل / أستسمح/ ، / أسميك..../ أو / أنصحك بالقيام بكذا./ وتتقابل الخطابات الإنجازية مع الخطابات التقريرية (أو الإثباتية) وذلك، لأنها لا يمكن أن تكون، في تصور البعض، موضوعا للصدق أو الكذب.

2 . 10 . 3. ويميز جاكبسون (1963) من زاوية لسانية بين ست وظائف لغوية:

1- وظيفة مرجعية: العلامة تحيل على شيء ما (/ فرس/ أو / القطار ينطلق في السادسة/ ).

2- وظيفة انفعالية: العلامة تثير رد فعل انفعالي (/ حذار/ أو / يا حبيب/ أو / وقع/ ).

3- وظيفة لغوية: لا غاية إبلاغية للعلامة، بل فقط تؤكد أننا في حالة تواصل (لنتذكر / نعم/ / تماما/ ، التي ننطق بها ونحن نستمع إلى شخص في الهاتف: فهذه / نعم/ لا تعبر عن إجماع بل إفهام المتحدث أننا نتتبع كلامه).

4- وظيفة أمرية: العلامة تخبر عن أمر (/ اخرج من هنا/ أحضر الكتاب/ ) والغاية هي إثارة سلوك ما.

5- وظيفة ميتا لغوية: العلامة تستخدم من أجل تعيين علامات أخرى، والأمر لا يتعلق هنا بوحدتين استبداليتين كما هو الحال مع العلاقة بين المورس واللغة المنطوقة، بل يتعلق بلغة حقيقية تستعمل من أجل تحديد خصائص لغات أخرى (كما هو الشأن في المنطق)،

أو استعمال نفس اللغة ضمن لغة واصفة حيث تصف اللغة ذاتها. والكتاب الذي بين يدي القارئ مثال على خطاب ميتالغوي.

6- الوظيفة الشعرية: تستعمل العلامات من أجل إثارة الانتباه إلى الطريقة التي تستعمل بها هذه العلامات بعيدا عن قواعد اللغة المشتركة.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الوظائف متشابكة وتتداخل ضمن السيرورة الإبلاغية. وهكذا فإن علامة مرورية من قبيل / قف/ لها وظيفة مرجعية لأنها تعلن عن وجود مفترق طرق، ووظيفة أمرية لأنها تبلغ أمرا، وهي انفعالية لأنها تشد انتباه المستعمل. ولا يمكن القول إن لها وظيفة لغوية، هذا إذا استثنينا كونها تذكرنا أننا مازلنا في المنطقة المنظمة بهذه الإشارات، وليس لها وظيفة شعرية، إلا إذا كانت مرسومة بطريقة أصيلة وشكلها الغريب يثير الإعجاب (ولكن في هذه الحالة قد تحول بين المستعمل وبين الوظيفة الأمرية الأولى للإشارة).

## 11.2. من أجل تصنيف عام للعلامات

2 . 11 . 1. تعود كل التصنيفات التي قدمناها إلى جهات نظر خاصة، بما في ذلك تصنيف بيرس الذي يقدمه لنا باعتباره تصنيفا شاملا، ولعل بيرس هو المفكر الوحيد الذي حاول تقديم تصنيف عام آخذا بعين الاعتبار كل جهات النظر ومع ذلك ظل تصنيفه ناقصا.

لقد ميز بيرس بين ثلاثة تقسيمات فرعية ثلاثية، وثلاثيات ويتولد عن تأليفات هذه التقسيمات عشرة أقسام للعلامات. وبهذا سيكون هناك (344.8) عشرة توزيعات ثلاثية (أي ثلاثون فئة). ويتحدث بيرس في موضع آخر عن إمكانية نظرية لتوليد 59049 تأليفا منها ستون يمكن أن تكون ذات قيمة.

ويمكن القول إن فهم هذه التصنيفات يتطلب معرفة صلبة بالأسس الفلسفية التي يستند إليها في رؤيته للعلامة، وبدون ذلك لن نفهم مثلا لماذا تيكون الأيقونة صورة فوتوغرافية وصورة ذهنية وصيغة جبرية. وبدون هذه الأسس الفلسفية أيضا لن نفهم لماذا يكون اسم ما مؤشر ورمزا في الوقت ذاته. وسنحاول توضيح بعض هذه القضايا في الفقرة 5-3-4 . ومع ذلك سندرج هنا التصنيف العام للعلامات. والملاحظ أن هذه التمييزات تستعمل حاليا على نطاق واسع في انفصال عن أسسها الفلسفية وهو ما يثير بعض المشاكل. استنادا إلى هذا، وفي الوقت الذي تستعصي فيه على الفهم العادي، فإنها تُقدم لنا باعتبارها نوعا من التصنيفات المحسوسة للعلامات المستندة في تكونها على الاستعمال العادي لها.

2. 11 . 2. إن العلامات عند بيرس (243.2) تتوزع على تسع فئات، هي نتاج توزيع ثلاثي ينطلق من ثلاث زوايا نظر: العلامة في ذاتها، العلامة في علاقتها بموضوعها، والعلامة في علاقتها بالمؤول، وإليكم الفئات التسع:

- العلامة في ذاتها: علامة نوعية، علامة مفردة، علامة معيارية (نوع) انظر الفقرة 2-7-4

- العلامة في علاقتها بموضوعها: أيقونة، مؤشر، رمز، انظر الفقرة 2-8

- العلامة في علاقتها بالمؤول[12]: خبر، تصديق، حجة، انظر الفقرة 1-4-5

2. 11. 3. وتتولد عن تأليفات الفئات التسع عشرة أقسام من العلامات (وهي لا تستنفد بشكل كلي كل ممكنات التأليف).

- علامة نوعية أيقونية خبرية: إدراك لون أحمر باعتباره علامة

على الجوهر التوليدي ل «الأحمر» . إن هذه العلامة تشتغل بصفتها أيقونة ولها أبعاد العلامة الخبرية (خاصة في الحالة التي تستعمل فيها درجة من درجات الأحمر من أجل الإحالة على مفهوم «أصلي»).

- علامة مفردة أيقونية خبرية: استنساخ تخطيطي لعلامة تحيل على جوهر (حالة مثلث منظورا إليه باعتباره تمثيلا لكيان هندسي: مثلث).

- علامة مفردة مؤشرية خبرية: صرخة عفوية تثير الانتباه إلى موضوع هو السبب في الصرخة، وتشتغل باعتبارها خبرا (حالة صرخة/إنها سيارة/ تستعمل للتنبيه على وصول سيارة لحظة اجتياز الطريق).

- علامة مؤشرية تصديقية: علم يرفرف فوق برج تفيد: «إن الريح تهب من الشمال» وذلك بفعل وجود رابط شبيه مع الظاهرة الفيزيقية.

- علامة معيارية أيقونية خبرية: حرف إشارة من قبيل /هذا/، وتشترط علامة من هذا النوع وجود الشيء قريبا من الموضوع مما يمنح الشيء وجودا معياريا للموضوع المجرد الذي هو الخبر. ومن هنا جاء استعمال /هذا/ مع اسم، وهو ربط ينتج ملفوظات من نوع /هذا الخط./ إن إعادة إنتاج علامة من هذا النوع يدخل ضمن العلامة المفردة الأمارية الخبرية.

- علامة معيارية مؤشرية تصديقية: وفي هذه الحالة يعطي بيرس أمثلة تختلف عن بعضها البعض: صراخ بائع، أو البراح، النداء /يا هذا/ (باعتباره نوعا مجردا) «الرد» /إنه الكسندر/ على سؤال/ من يمثل هذا البورترية؟/ . إن الأمر يتعلق بنموذج مجرد لعلامة وظيفتها تمييز الحضور الفعلي لموضوع يشار إليه عادة وبشكل مجرد، من

خلال خبر. ومن هنا تأتي الصرخة التي تعلن عن «إنه الملك» .

- الرمز الخبري المعياري: اسم مشترك، لفظ عام ينظر إليه باعتباره نوعا. والغريب ألا تكون نسخة علامة من هذا النوع علامة مفردة رمزية خبرية، وتصنف ضمن علامة مفردة مؤشرية خبرية (يريد بيرس القول إن نسخة لفظ مجرد /كلب/ هي دائما /هذا الكلب/ الذي كنا نتحدث عنه في هذه اللحظة بالذات). إلا أن هناك علامة مؤشرية خبرية تعد استنساخا للعلامات المعيارية المؤشؤيقية الخبرية، مثل النسخة المجسدة /eh là/ بمعنى / أنت الذي أنادي عليه.

- الرمز التصديقي المعياري: قضية عادية لها وجود مجرد مثل /القط أسود/ الذي يفترض وجود رمز خبري تصديقي هو علامة معيارية مؤشريقية خبرية. إن نسخته هي علامة مفردة رمزية تصديقية (وهو ما لم يشر إليه بيرس بشكل صريح في تصنيفه)، إلا أنها تستدعي علامة معيارية مؤشرية خبرية (/ إن هذا القط أسود/ ).

- الحجة الرمزية المعيارية: إنها الشكل المجرد للقياس وتتشكل نسخته، وفق بيرس، من علامة مفردة تصديقية رمزية. ولكن علينا، استنادا إلى قواعد التأليف، أن نعرض لها باعتبارها علامة مفردة رمزية حجاجية.

2 . 11 . 4. والواقع، كما يقول بيرس، «إن الأمر يتعلق بمشكل يتطلب شيئا أكبر من مجرد تحديد إلى أي صنف تنتمي هذه العلامة أوتلك» (265.2؛ 1978 : 185). وهذا معناه أن العلامات يمكن أن تَمْثُل أمامنا من خلال خصائص مختلفة وذلك وفق الحالات والظروف التي تستعمل داخلها، وهذا يعود بالتأكيد إلى أنها تمتلك طابعا أساسيا مشتركا وهو ما يشكل موضوع نظرية موحدة للعلامة تتجاوز كل هذه التصنيفات.

**الهوامش:**

(1) يطلق على استبدال اسم شيء بشيء آخر لعلاقة مشابهة بين الاثنين مصطلح «الاستعارة»، ولعلاقة مجاورة بينهما مصطلح «الكناية»، ويطلق على استبدال اسم الكل بالبعض أو البعض بالكل مصطلح «المجاز المرسل». وفي عبارة (أشرعة مكتشف أمريكا)، حل المجاز المرسل (أشرعة) محلّ السفن، لأن الأشرعة جزء من السفن، وحل (مكتشف أمريكا) محل (كولومبس) ـ (س.غ.).

(2) «إن هذا الطيار حريص على تطبيق القوانين، لكن هذا لم يمنعه بالأمس من صنع فرس من خشب»، فالعبارة الفرنسية تستعمل كلمة فرس لكي تحيل على التشدد وتستعمل كلمة فرس الثانية لتدل على الفرس (المترجم العربي).

(3) يصحّ هذا أيضاً على حرف الجر العربي (في)، الذي يمكن استخدامه كدال مستقل، أو كجزء من دال مثل (ينفي) أو (يستوفي) ـ (س.غ.).

(4) تعني كلمة (grenade): رمانة، كما تعني قنبلة يدوية، ولذلك فالاستعمال الإنجليزي للكلمة مشابه تماماً للاستعمال العربي لها، حيث تشير إلى فاكهة الرمان أو القنبلة اليدوية ـ (س.غ.).

(5) تعني كلمة (revolver) المسدس ذا البكرة من الطراز القديم، وكلمة (pistolet) البندقية الصغيرة. أما كلمة (aeroplane) فهي الطيارة، و(avion) الطائرة الشراعية. والمقصود من أمثلة المؤلف نفي وجود الترادف في اللغة، حيث تختلف المفردات المتماثلة من ناحية المعنى في امتداد دلالاتها الإيحائية ـ (س.غ.).

(6) mandala وهي تمثيل رمزي عند البراهمية والبودية.

(7) لا توجد قوانين دقيقة لتمثيل الأصوات، بل كثيراً ما يكون التفاوت كبيراً بين ما يُكتب وما يُنطق. على سبيل المثال، يُكتب حرف النون دائماً في العربية بصورة واحدة، لكنه قد يُقرأ ياءً كما (من يقول) أو ميماً من الأسنان كما في (ينفي) أو قريباً من الشين كما في (إن شاء الله) أو ميماً شفوية كما في (ينبوع)..إلخ. وبالرغم من أن هذه الألوفونات هي تنوعات لفونيم النون في العربية، فإنها يمكن أن تكون فونيمات أو أصواتاً مستقلة فيها أيضاً ـ (س.غ.).

(8) مصطلحات بيرس الأساسية في الإنجليزية هي: المؤشر (index)، والأيقونة

(icon) والرمز (symbol).

(9) وظيفة ميتالغويّة: يستخدمها البعض كالتالي: وظيفة لغويّة شارحة، ولكن فضّلنا تركها ميتالغوية لأنها هكذا أدقّ، وسبق تكريس هذا الاستخدام بالعربية (ميتافيزيقي مثلاً).

(10) سميأة للمرجع: أي «عملية صياغة سيميائية للمرجع»، وكان يمكن استخدام هذه الجملة، ولكن فضّلنا استخدام «سميأة» لتكريس مصطلح مؤلف من كلمة واحدة ومعبّر حتى أكثر من جملة. وهذه الاستخدامات تكون لها أهميّة في فتح النقاش حول أي مصطلح جديد بحيث نصل إلى تكريس هذا ومنحه أبعاده المطلوبة لجهة المعنى والاستخدام. (الناشر)

(11) يصح القول نفسه على اللغة العربية، لأنها لغة إعرابية كاللاتينية ـ (س.غ.)

(12) إن التعبير singne dicent ينظر إليه عادة باعتباره مرادفا لـ dicisigne. سنستعمل إذن النعت dicent لترجمة النعت الذي يتطابق حرفيا مع المقابل الفرنسي( dicisigne ملاحظة من المترجم الفرنسي).



# الفصل الثالث

# المقاربة البنيوية

## 1.3. اللسان باعتباره سننا وبنية

لقد ولدت النظريات الخاصة بالعلامة ضمن سياقات فلسفية وعقدية بالغة التنوع والاختلاف، وهذا ما سنوضحه أكثر في الفصل الخامس. وبناء عليه سيكون من الخطأ خلق تطابق بين السيميائيات والبنيوية كما حدث ذلك من قبل. فبيرس وموريس يصنفان باعتبارهما من أهم السيميائيين، ولكنهما ليسا بنيويين على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، هناك الكثير من اللسانيين البنيويين الذين لم يهتموا أبدا بالسيميائيات باعتبارها علما.

ولكننا لا يمكن أن ننكر أن التيار البنيوي هو الذي وفر في القرن العشرين الشروط الأساسية لدراسة العلامات. ولقد كان لهذا التأثير نتائج هامة: فبما أن المنهجية البنيوية تبلورت أساسا في الميدان اللساني، فقد ساد الاعتقاد أنه من الضروري تطبيق النموذج اللساني على كل أنواع العلامات. وسنبين خطر هذا النقل الذي لم ينته عند حد بعينه في الفقرة 4.

على أن هذا لن يمنعنا من تدقيق بعض المفاهيم التي رأت النور في ميدان اللسانيات وتم توسيعها لكي تشمل كل أنساق العلامات،

ويتعلق الأمر بمفاهيم من قبيل: بنية، إبدال، مركب، تقابل الخ. ولن نقف، ونحن نحاول تحديد هذه المفاهيم، عند أبعادها اللسانية الخالصة، بل سننظر إليها باعتبارها نماذج (محتملة) قابلة للامتداد لكي تشمل كل الظواهر السيميائية. وسنرى ما هي الطريقة التي يجب اتباعها من أجل تحديد عملية نقلها وتكييفها مع الظواهر الجديدة.

إن المفهوم الأساس في البنيوية هو بطبيعة الحال البنية. وهو مفهوم ولد مع تعريف اللسان عند سوسير (1916): لقد ميز سوسير بين اللسان، الذي يعتبره سجلا من القواعد التي تستند إليها الذات المتكلمة، وبين الكلام، وهو الفعل الفردي الذي تستعمل من خلاله هذه الذات اللسان من أجل التواصل مع الآخرين. إن الزوج لسان/ كلام، شأنه في ذلك شأن الزوج سنن/ إرسالية، يحدد نوعا من التقابل بين النسق النظري (ليس للسان وجود فيزيقي، إنه تجريد، أي نموذج يخلقه اللساني) وبين الظاهرة المحسوسة (الإرسالية التي أصوغها الآن، وتلك التي تصوغها أنت كجواب الخ). واللسان هو «في ذات الوقت منتوج اجتماعي للملكة اللغوية وسلسلة من الأعراف الضرورية التي يتبناها الجسم الاجتماعي من أجل ممارسة هذه الملكة من لدن الأفراد» (سوسير، 1916، ص 25). اللسان نسق - أي بنية - قابل للوصف التجريدي، وتحكمه مجموعة من العلاقات.

لقد كان النظر إلى اللسان باعتباره بنية تصورا معروفا في أوساط اللسانيين قبل سوسير. فلقد كان همبلوت يؤكد قبل ذلك أننا «لا يمكن أن نقبل بالتصور الذي يرى أصل اللسان مرتبطا بتعيين الأشياء من خلال كلمات، ولا ذاك الذي يرى فيه سلسلة من الكلمات. وفي الواقع، فإن الخطاب ليس مصنوعا من الكلمات السابقة عليه: إن أصل الكلمات موجود في الخطاب ذاته» (Gesammelte Werke , VII, 1).

ومن زاوية نظر سوسير، فإن «اللسان هو نسق من العلامات، ويجب النظر إلى أجزائه باعتبارها متضافرة تزامنياً. إن التغيرات التي تلحقه لا تتم أبدا على مستوى النسق، بل تلحق بهذا العنصر أو ذاك، فهذه التغيرات لا يمكن دراستها إلا خارج هذا النسق. وسيكون لهذه التغيرات، دون شك، تأثيرات على النسق، إلا أن الواقعة البدئية لا تتعلق سوى بعنصر واحد فقط، ولا علاقة داخلية لها مع النتائج الخاصة بالمجموع. إن هذا الاختلاف الأساس بين الحدود التتابعية وبين الحدود التي تتعايش فيما بينها، بين الوقائع الجزئية والوقائع التي تمس النسق، تمنعنا من جعل هذين البعدين مادة واحدة للعلم» (سوسير، 1916، ص 124).

إن المثال النموذجي الذي يقدمه سوسير في هذا المجال هو لعبة الشطرنج. ونسق العلامات الخاص بالقطع يتغير في كل عملية. فكل مس بالنسق ينتج عنه تغيير في قيمة القطع الأخرى. فكل تغيير تعاقبي ينتج عنه ميلاد علاقة تزامنية جديدة بين العناصر. وما نعنيه بالدراسة التزامنية لنسق ما هو تحليل عناصر هذا النسق من زاوية غير تطورية؛ أما الدراسة التعاقبية، فتأخذ في الحسبان تطور النسق ونموه. وبطبيعة الحال، فإن التقابل بين الدراستين ليس مطلقا، فالمستويان متكاملان. إلا أن وصف بنية - سنن- يقتضي، وهميا، تجميد لعبة التقابلات بين الدال والمدلول، ويقتضي أيضا تجميد قواعد تأليفاتهما، كما لو أن هذه العلاقات ثابتة إلى الأبد. فعندما يتم تحديد النسق، تصبح معاينة التحولات أمرا ممكنا، من قبيل تحديد أسباب ونتائج هذه التحولات. إن التحولات التعاقبية لنسق / سنن تتحقق، كما سنرى ذلك لاحقا، من خلال أفعال الكلام التي تؤزم اللسان. (رغم أن سوسير يصرح بأن الذات المتكلمة لا تستطيع وحدها التأثير في النسق والحفاظ على

توازنه). وفي نهاية الأمر، فإن النسق هو الذي يحدد الذات المتكلمة: إنه يفرض عليها قواعد التأليفات التي يجب اتباعها.

إن السنن في حالة اللسان يعرف اتساعا نتيجة التثبيت الاجتماعي. ويتعلق الأمر بمعدل الاستعمال. فبمجرد ما يستقيم هذا السنن، يتحتم على كل الذوات المتكلمة استعمال نفس العلامات للإحالة على نفس المفاهيم، والتأليف بينها وفق نفس القواعد. ويمكن فرض بعض السُّنن على مجموعة من الذوات لتستعملها بشكل واع بعد ذلك والاعتراف بها كسُنن وشفرات (حالة المورس مثلا). إن سُنناً أخرى، ومن بينها اللسان، تستعملها الذوات بشكل لا شعوري، رغم طابعها القسري: وهذه الذوات تخضع لها دون أن تدري أنها تخضع لنسق علائقي مفروض.

ولقد وقفت تيارات اللسانيات الحديثة طويلا عند قضية السنن: هل يجب وصف السنن باعتباره نسقا مغلقا أم باعتباره نسقا مفتوحا؟ وبعبارة أخرى، هل يقتصر المستعملون على نسق من العلامات المثبتة بشكل نهائي ومودع فيهم، أم أنهم يستندون إلى أهلية طبيعية، أهلية تمكنهم من توليد مقاطع لسانية (تنفيذ إرسالية) متكونة من تأليفات بسيطة وأساسية، وقابلة للتركيب لكي تصل إلى أكثر العلاقات تعقيدا؟ إن هذا التصور الأخير هو التصور الذي قال به تشومسكي. ومن زاوية النظر هذه، فإن وضع النسق والسنن - واللسان واحد من هذه الأسنن - سيكون خاصا بالبنيات السطحية، المتولدة عن بنيات عميقة (وتشكل هذه الأخيرة نسقا من القواعد قد لا تكون قابلة للتمفصل في تقابلات كما هو الشأن مع البنيات الأخرى).

### 2.3. الإبدال والمركب: التمفصلات[1]

تستند فكرة السنن إلى كون الشخص الذي يتواصل يمتلك سجلا من الرموز، يختار من بينها تلك التي سيؤلف بينها وفق قواعد بعينها. وبهذا يمكن أن نرسم هيكل كل سنن، من خلال التمثيل له بالاستناد إلى محورين أحدهما عمودي والثاني أفقي: إن الأمر يتعلق بمحور الاستبدال ومحور المركب. إن المحور الاستبدالي يقوم بتنظيم سجل الرموز والقواعد، ويطلق عليه أيضا محور الاختيار. أما المحور المركبي فهو محور تأليف الرموز التي تقودنا، من خلال تنظيمها في مقاطع مركبة، إلى تشكيل خطاب قائم الذات. وسنرى فيما بعد كيف يمكن لهذا التنظيم أن يكشف عن قوانين خاصة بتمفصل السُّنن غير اللفظية. ونكتفي الآن بتقديم مثال لساني. فمن أجل تشكيل الجملة التالية: «الفرس يعدو»، علي أن أنتقل من الإبدال إلى المركب استنادا إلى المستويين التاليين:

- أختار في إبدال الفونيم بعض الفونيمات التي أدرجها في المحور المركبي الذي سيقود إلى تحقيق المونيم «le cheval court». .
- أما في إبدال المونيمات فإنني أختار أربع وحدات دلالية وأقوم بالتأليف بينها داخل مركب جملي وفق: le chev-al court .

إن اضطرابات الكلام تكشف، من خلال نوعي الحبسة، عن المحورين الموصوفين أعلاه (جاكبسون، 1963). إن المصاب بالحبسة يشكو من اضطرابات على مستوى الاختيار ويفشل في عزل الألفاظ الصحيحة لخطاب ما: فإذا وضعنا أمامه سكينا، فإنه لا يجد الاسم، ولكنه يستطيع استعمال المركب البديل «يستعمل للأكل». وعلى العكس من ذلك، فإن الذي يشكو من اضطرابات في التأليف، لا يقوم إلا بتصفيف كلمات دون أن يتمكن من الربط بينها داخل جملة

تتمتع بمعنى كامل.

إن مقولتي الاستبدال والمركب يمكن توسيع مجالهما لكي تشكلا كيانات من أحجام كبيرة. ونحن نقصد مثلا خطابا تتخلله جمل مسكوكة من نوع:

- إذا كان هناك شيء لا أستطيع تحمله، فهو الجمل المسكوكة.
- أنتظرك منذ زمن طويل.
- إن الأذواق والألوان لا تناقش.

يمكن اعتبار كل جملة من هذه الجمل وحدة تم استخراجها من سجل معروف، وبإمكانها الانضواء داخل تأليفات أكثر اتساعا. ويمكن بنفس الطريقة وصف بعض التأليفات الأسلوبية (أو بعض الملصقات البصرية التي تتآلف، مثلا، مع عناصر تم استخراجها من صور إشهارية). وهناك، في مستوى سيميائي أعلى، وحدات لا يمكن النظر إليها باعتبارها علامات، بل تشتغل كوظائف سردية (بروب، 1928، گريماص 1966، الخ) من نوع المنع، خرق المنع، الإغراء، الضرر، وهي وحدات قابلة للتأليف فيما بينها لكي تنتج الجزء الأول من قصة «ذات القبعة الحمراء» (إذا استعملنا مثلا الوظائف الأربع المشار إليها).

إن التأليف هو الربط بين عناصر الإبدال من أجل إنتاج مركب. وهناك تيارات لسانية كثيرة تعترف بوجود تمفصل مزدوج للغة:

- يتعلق التمفصل الأول بالوحدات التي تتمتع بمدلول. ويطلق عليها في بعض المدارس «المونيمات»، أما المدرسة الأمريكية فتسميها «المورفيمات»[2] (وللاختصار يمكن القول إن «الكلمات المليئة» تشكل عادة هذه الوحدات). وتتآلف هذه الوحدات فيما بينها من أجل إنتاج وحدات أكبر: المركبات.

- إن وحدات التمفصل الأول، (وهي بأعداد كثيرة في لغة ما، و تعطينا القواميس فكرة عن هذه الوحدات)، تبنى استنادا إلى تأليفات الوحدات التي تنتمي إلى التمفصل الثاني: ويتعلق الأمر بالفونيمات. إنها تمتلك قيمة تميزها عن بعضها البعض، ولكنها بلا مدلول. هكذا، استنادا إلى عدد محدود من الفونيمات (أربعون كحد أقصى)، يمكن للسان ما أن يشكل عددا لامحدودا من المونيمات.

إن الفونيم هو وحدة صغرى، تتميز بخصائص صوتية مميزة. وتستمد قيمتها من موقعها واختلافها عن العناصر الأخرى. وقد تعرف هذه التقابلات الفونولوجية صيغا حرة أو اختيارية تتغير بتغير الذوات المتكلمة، إلا أنها لا تلغي الاختلاف الأساس الذي يسمح بالتعرف على المدلول.

إن الفونيمات تشكل نسقا من الاختلافات، أو خطاطة مجردة يمكن العثور عليها في ألسنة متعددة، رغم أن القيم الصوتية- الطبيعة الفيزيقية للأصوات- مختلفة.

### 3.3. التقابل والاختلاف

علينا أن نبحث عن مثال يمكن أن يجمع بين المستويات الاستبدالية الثلاثة وبين المستويات المركبية المتطابقة معها. (ليونز 1968 و3.3.6 وبعدها). فلنعتبر في اللغة الإنجليزية مجموعة من الكيانات التي تتمتع بمدلولات (مونيمات) مثل (pet, bet, pit, pot, pen, peck) التي تكتب صوتيا pek، ذلك أن صوتا واحدا في هذا المثال يتم تمثيله من خلال حرفين).

يمكن لهذه العلامات السبع أن تتآلف في مركب من حجم أعلى (من نظام الجملة) مثلا[3]: I bet you let your pet out the pot التي

تعني: «أراهن على أنك نسيت دويبتك تخرج من الإناء» (ولا نعرف هل يتعلق الأمر في هذا الملفوظ بسمكة صغيرة أو بكلب صيد، وهذا يدل على أن السياق له تأثير كبير في منح مدلول ما إلى العلامة عندما تكون هذه الأخيرة مرتبطة بدلالات متعددة، كما هو الحال مع pet وهو لفظ مولد). إن هذا المركب يعود إلى التمفصل الأول.

ولكن كان علينا من أجل تشكيل هذه الكلمات السبع الاستعانة بسجل من الفونيمات وهي:

p e t

B i n

I o k

ويبدو أننا إذا قمنا بالتأليف بين هذه الفونيمات التسعة مع فونيمات أخرى، فإننا سنحصل على الكلمات التي نريد؛ وستظل هناك تأليفات أخرى لم تستعمل (مثلا كان بإمكاننا إنتاج تأليفات من نوع: bin; bit; li(i)k; lo(c)k، وبالإمكان أيضا إنتاج: bik وlon التي لا وجود لها في اللغة الأنجليزية).

وسنلاحظ أيضا أن العلامة /pet/ والعلامة /bet/ لا تختلفان سوى من خلال الصوت الأول. إن غنى وتمفصل الاستبدال آتيان من كوننا نحصل على تغيير المعنى من خلال استبدال صوت واحد.

إن حصولنا على تغيير في المعنى من خلال الانتقال من/b/ إلى /p/ هو الذي يدفعنا إلى القول إن الفونيمات تشكل، داخل الإبدال، نسقا من التقابلات. إن كل تواصل (وتبعا لذلك كل دلالة) يستند إلى تقابلات منظمة في أنساق. فإذا قررت أن أبلغ إلى ملاحظ خارجي وجود شخص في منزلي من خلال وضع مصباح في نافذتي، فإن / مصباح مضيء/ سيصبح عنصرا دالا، لأنه يتقابل مع / غياب مصباح/.

وإذا قررت أن أبعث بإرساليتين (مثلا «شخص مقبل» و» شخص يغادر») بواسطة إشارتين يمكن أن تكونا مصباحا أحمر وآخر أخضر، فإن التقابل يصبح بين الأحمر والأخضر. وعليه، فإننا في كل سيرورة إبلاغية، وفي كل لحظة، حتى في حالات الإستبدالات الأكثر تعقيدا، سنختار بين حضور وغياب، وبين نعم أو لا، بين + و-.

إن مقولة التقابل مقولة أساس في اللسانيات البنيوية (تروبتسكوي، 1939، جاكبسون 1956)، ولقد تم تطبيقها على أنساق أخرى غير اللغة.

مع ذلك علينا أن نتوقف قليلا للتساؤل لماذا تتقابل /p/ مع /b/؟ إن هذين الصوتين يتقابلان صوتياً أو فوتيمياً من زاوية خصائصهما التمفصلية i d) هي الطريقة التي ننتج بها هذه الحروف من خلال لساننا، أو شفاهنا أو اللثة) مع بعضها البعض من حيث إن الأول مهموس والثاني مجهور وكلاهما شفويان[4].

ولنأخذ كمثال على ذلك مجموعة أخرى من الأصوات استنادا إلى خمس خصائص تمفصلية (اللهوية والشفهية والأسنانية والجهرية والغنية):

| | p | b | n | m | k | g |
|---|---|---|---|---|---|---|
| - اللهوية | - | - | - | - | + | + |
| - الشفاهية | + | + | - | + | - | - |
| - الأسنانية | - | - | + | - | - | - |
| - الجهرية | - | + | + | + | - | - |
| - الغنية | - | - | + | + | - | - |

إن هذه الخصائص التمفصلية هي خصائص نطقية في المقام

الأول. إلا أن بعض هذه الخصائص التمفصلية لا تعتبر، من زاوية استبدالية (إبداع مجرد ينظم اشتغال اللسان)، ملائمة في تمييز هذا الفونيم عن ذاك. ولا يجب، من نفس الزاوية، أن نأخذ بعين الاعتبار التأليفات: /bik/ و /lon/، في دراسة معجمية للإنجليزية، لأنها لا تشكل وحدات معجمية لها معنى (فعلى الرغم من أنها وحدات تم الحصول عليها من خلال تأليفات مركبية لعناصر تنتمي إلى التمفصل الثاني، فإنها لا تدخل في نطاق الاستبدال الخاص بالتمفصل الأول).

هناك في جوهر الخصائص التمفصلية سمات غير وظيفية: فالتقابل / مجهور/ (م) / مهموس/ تقابل مميز في الانجليزية، لأنه يسمح لنا بمقابلة /pet/ ب /bet/. أما القول بأن n هو حرف أنفيٌّ أو أسناني أو مجهور، فإنه يقدم لنا معلومة إضافية. وبالفعل فإن /m/، مثله مثل /n/، هو أنفي ومجهور (وهو غير أسناني)[5]، ولكن لا وجود لأية كلمة إنجليزية تتميز عن أخرى من خلال التقابل / أنفي لا مجهور/ (م) / أنفي مجهور /. ومن هنا بالإمكان ألا نأخذ بعين الاعتبار السمة مجهور ل /n/ و /m/ في دراسة اقتصاد السمات المميزة. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن السمات المميزة هي شيء آخر غير الخصائص التمفصلية: فالسمات المميزة تستعيد من هذه الخصائص تلك التي تدخل ضمن نسق من التقابلات التي تشتغل في إبدال لغة ما من أجل إنتاج تأليفات مركبية للوحدات الدالة. وبإمكان عالم الصوت أن يدرس مجهورية /n/، لأن الأمر يتعلق بواقعة فيزيقية قابلة للمعاينة من خلال أدوات. إلا أن الفونولوجي الذي لا يدرس قوانين الأصوات، بل قوانين اللسان باعتبارها نسقا من القواعد، لن يهتم بهذه الخاصية الفيزيقية، وذلك لأنها لا تشكل سمة مميزة. وقد اتفق اللسانيون على إطلاق اسم «الحاف» (emique) على كل الفونيمات المدروسة (أو المبنية) بصفتها

عنصرا مجردا لنموذج نسقي، وتمت صياغة اللفظ قياسا على اللفظ فونيميك، المرادف لفونولوجيا، وأطلقوا اسم «مستل» étique على كل الفونيمات التي ينظر إليها باعتبارها حوادث مادية مخصوصة، كما هو الشأن مع النطق بصوت ما (وقد صيغ هذا اللفظ استنادا إلى فونيتيك، وهي التخصص الذي يدرس الفونيمات الممفصلة الملموسة).

إن الوحدات التي تشكل هذا النسق المجرد من التقابلات الصوتية هي أصوات اللسان. مثال ذلك أن علم الأصوات يعترف بوجود صوتين نكتبهما عادة: /i/ و/i:/ . الأول هو ذاك الذي نعثر عليه في الكلمة الانجليزية /ship/ (الباخرة)، والثاني هو الذي نعثر عليه في الكلمة /sheep/ (الخروف)[6]. ففي الإنجليزية يشكل هذان الصوتان فونيمين (يمكن كتابتهما بطرق متعددة). ولكن بإمكان الفرونكوفوني أن ينطق الحرف «i» في كلمة livre باعتباره /i/ أو باعتباره /i:/، فالمعنى لن يلحق به أي تغيير. إن النظام الفونولوجي (أو الفونوتيكي) الفرنسي هو نظام مجرد من التقابلات الذي لا يميز بين هذين الفونيمين الفونوتيكيين.

إن البنية، من الناحية المبدئية، هي نسق متكون من تقابلات واختلافات، فهناك ما هو ملائم ولكنه لا يعود إلى طبيعة العنصر، بل يتعلق بغيابه أو حضوره، إن الأمر يتعلق بنسق الغياب والحضور اللذين ينظر إليهما باعتبارهما قيما ممتلئة أو فارغة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المادية للعناصر المسؤولة عن ميلاد هذه القيم. وهذا ما يفسر إمكانية تطبيق بنية نسقية على فونيمات تواصلية غير لسانية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار المصفوفة الأولية التالية:

| | |
|---|---|
| + | − |
| − | + |

أمكن القول مثلا إنها تشير إلى علاقات نسقية موجودة بين وحدتين غير دالتين مثل /n/ و/p/:

| | n | p |
|---|---|---|
| - لهوية | - | + |
| - جهرية | + | - |

ولكنها قد تشير إلى الاختلافات بين إشارتين، مثل «قرص أحمر» - الذي يشير إلى منع المرور- وبين «راية خضراء» التي تسمح بالمرور:

| | أخضر | أحمر |
|---|---|---|
| قرص | - | + |
| راية | + | - |

إلا أن هذه المصفوفة لا تعود إلا إلى العناصر الشكلية للدال. فهل بإمكانها أن تحدد خصائص الرابط بين الدال والمدلول؟ إن هذا الأمر بديهي:

| | مرور | لا مرور |
|---|---|---|
| قرص أحمر | - | + |
| علم أخضر | + | - |

وما يمكن تأكيده هو أن هذه المصفوفة لا تمكننا من تحديد المدلولات المرتبطة بهذا الدال فحسب، بل تمكننا أيضا من بنينة المدلولات داخل نسق من التقابلات (مرور (م) لامرور) وتجعل من تقابلات المدلولات شبيهة بتقابلات الدال.

إن هذا المثال سيسمح لنا بالتشديد على الاختلاف بين النسق والسنن. فهناك من يسمي خطأ النسق الفونولوجي «سننا فونولوجيا». ولكن سيكون بديهيا عند شخص يتعامل مع المصفوفة السابقة أن ينظر

إليها باعتبارها تحتوي على نسقين: النسق الذي يقابل بين الأحمر والأخضر، وذاك الذي يقابل بين المرور وعدم المرور، وسيبدو له أيضا أن هذين النسقين مستقلان عن بعضهما البعض. ومع ذلك، هناك سنن وظيفته هي الربط، دلاليا، بين قيم النسق الأول وقيم النسق الثاني، بحيث يمكن لـ: / حضور القرص الأحمر/ أن يدل على «لا مرور».

ولكن لماذا يتم باستمرار الخلط بين النسق والسنن؟ إن الأمر يعود إلى أسباب كنائية: فالنسق، كذاك الذي تشتمل عليه اللغة، ينتظم من أجل الحصول على الدلالة، ولهذا فإنه لا يمكن أن يوجد إلا في علاقته بسنن. ولكن هذا السبب هو سبب تجريبي خالص.

يمكن، نظريا، انطلاقا من المثال السابق، ملاحظة أن النسق الدال (أحمر/ أخضر) منفصل عن النسق المدلولي (أو النسق الدلالي). إن الأمر كذلك بحيث نستطيع ألا نمس النسق الدلالي لكي نربطه بنسق دلالي آخر (مثلا مرور (م) العودة إلى الخلف، أو مرور سهل (م) مرور صعب كما هو الحال في المباريات التنافسية التي يتبارى فيها الأغنياء مع الجمال من أجل الدخول إلى مملكة السماء عبر المرور من عين الإبرة حيث يدل الأحمر على «مرور صعب» والأخضر على مرور سهل).

وهذا يعني أن النسق ينتظم وفق أسباب موضوعية (التقابل بين /p/ و /b/ تستند إلى أسباب نطقية، والتقابل بين /مرور / ولا مرور، يمكن أن يحكمه مقام ملموس يشتمل على اختيار الذات هذا الحل دون ذاك، كما وقع لموسى عندما وصل إلى ساحل البحر الأحمر). وبالمقابل، فإن السنن يتأسس بشكل اعتباطي (حتى وإن كان هناك من يقول بأن هناك أسبابا موضوعية تعود إلى الإدراك أو إلى قابلية رد

الفعل، تدفعنا إلى الربط بين الأحمر وبين المنع، وهي أسباب ستنهار إذا نحن وضعنا علما أحمر يرفرف على واجهة حزب يساري).

استنادا إلى هذا، يمكن القول إن السنن يقيم معادلات دلالية بين عناصر تنتمي إلى نسق الدوال وبين عناصر تنتمي إلى نسق المدلولات. إلا أن هذا التعريف يطرح مشكلة: لماذا تنتظم المدلولات دائما انطلاقا من النموذج الذي تقدمه الدوال؟ وبالفعل، فإن الكلمة، في إطار سنن ما، يتحدد مدلولها بفعل غياب كلمة أخرى تحتمل مدلولا مشابها ولكنه مختلف. ففي الفرنسية يدلّ الدال /ثلج/ على مدلولات متعددة (ثلج نقي، ثلج رخو، الثلج المتساقط، والثلج الذي يكون طبقة على الأرض، والثلج المتجمد، والثلج في حالة الذوبان). والحال أن الضمانة على وجود هذه المعاني المتعددة عند الإسكيمو هي وجود كلمات مختلفة. وبناء عليه، فإن النسق هو الذي يؤسس بنية علائقية بين الألفاظ، وهي التي تميز بين قيمها الدالة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى دراسة دقيقة ومنهجية تقوم بتصنيف المدلولات دون الاستعانة بالرابط بين الدال والمدلول.

إن تطبيق الإجراء البنيوي على المستوى الدلالي، معناه عند هلمسليف (1957)، دراسة القيم الموقعية للعلامة، لا المدلول في ذاته. فالمدلول يتجلى بفضل صيغ الاستبدال (تغيير الدال يؤدي إلى تغيير المدلول) والاستعاضة (تغيير الدال لا يؤدي إلى تغيير في المدلول). إن النوع الأول من التحكم يكشف عن ثوابت النسق، أما الثاني فيكشف عن المتغيرات السياقية.

وسنرى في الخطاطة الآتية كيف أن الكلمة الفرنسية: /arbre/ تغطي نفس الحقل الذي تغطيه الكلمة الألمانية /baum/. إن الكلمة الفرنسية /bois/ تتطابق أحيانا مع الإيطالية ( /legno/ الحطب كمادة)،

وأحيانا مع ( /bosco/ الحطب باعتباره مجموعة من الأشجار)، في حين تستخدم /foret/ من أجل تمييز مجموعة من الأشجار أكثر شساعة وكثافة. ومن جهة أخرى، فإن الكلمة الألمانية /holz/ تتطابق مع /lengo/ ولا تتطابق مع /boscio/، والكلمة /wald/ هي التي تحيل في الوقت نفسه على المفهوم وعلى ما هو معين من خلال الكلمة.

<table>
<tr><th>الفرنسية</th><th>الألمانية</th><th>الدنماركية</th><th>الإيطالية</th><th>الإنكليزية</th></tr>
<tr><td>arbre</td><td>Baum</td><td rowspan="2">trae</td><td>alblero</td><td>tree</td></tr>
<tr><td rowspan="2">bois</td><td>Holz</td><td>legno</td><td rowspan="2">timber<br>wood</td></tr>
<tr><td rowspan="2">Wald</td><td rowspan="2">skov</td><td>bosco</td></tr>
<tr><td>forêt</td><td>foresta</td><td>forest</td></tr>
</table>

إن هذه الخطاطة لا تضعنا أمام «أفكار»، بل أمام قيم منبثقة عن نسق. وتتطابق هذه القيم مع ما يمكن أن يطلق عليه مفاهيم، وهي مفاهيم لا تولد ولا يمكن الإمساك بها إلا باعتبارها اختلافات: إنها لا تتحدد من خلال مضامينها، بل من خلال الطريقة التي تتقابل بها مع العناصر الأخرى المكونة للنسق.

وهنا أيضا نتوفر على اختيارات اختلافية متعددة يمكن أن نصفها اعتمادا على النمط البنيوي. فليس من الضروري معرفة فحوى المدلول (سواء نظرنا إلى الأمر من زاوية فيزيقية أو نظرنا إليه من زاوية وجودية): يكفي أن تكون لنا القدرة على التأكيد أن المدلولات مرتبطة، داخل سنن معين، بدوال بعينها. فأن تكون هذه المدلولات

محددة عادة باعتبارها «مفاهيم» أو باعتبارها «أفكارا»، فإن ذلك ليس من الطبيعي في شيء؛ أو أن الحصول عليها يتم من خلال استعمال وسائط، فإن ذلك أمر مشروع. ولكن بمجرد ما تقيم السيميائيات سننا ما، فإن المدلول يكف عن أن يكون كيانا نفسيا أو وجوديا أو سوسيولوجيا: إنه ظاهرة ثقافية قابلة للوصف بفضل نسق من العلاقات يكشف عنها السنن باعتباره ما تتلقاه مجموعة معينة في لحظة ما.

### 4.3. البنية بصفتها نموذجا

يحيل كلود ليفي شتروس أيضا على التصور السوسيري للبنية عندما يتناول بالدراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها تواصلات. إنه يحدد البنية باعتبارها تشاكلا يجيب عن شرطين:

- الشرط الأول: أن تشكل نسقا خاضعا لمبدأ التماسك الداخلي.

- الشرط الثاني: أن يظل هذا التماسك غير مرئي عند ذاك الذي يتأمل نسقا معزولا، لكي لا يظهر إلا لحظة حدوث التحولات التي تمكن بعض الخصائص المتماثلة من الانتماء إلى أنساق مختلفة ظاهريا. (ليفي شتراوس، 1960).

وإذا دققنا النظر في هذا الأمر، فإن هذا التأكيد يستدعي مقولتين متساويتين في الأهمية:

1- إن البنية نسق يحكمه تماسك داخلي.

2- إن البنية وليدة المقارنة بين ظواهر متعددة من أجل ردها إلى نفس النسق العلائقي.

وعلينا أن ندقق النظر في هاتين النقطتين، لأن ذلك سيمكننا من تحديد مقولة البنية التي تتماهى، كما سنرى، مع مقولة السنن.

ولننطلق من مثال بسيط سيمكننا من التعرف على العمليات التي نقوم بها عندما نتعرف على البنيات في ميادين أكثر بلورة.

ولنأخذ الكائنات البشرية. فمن أجل تحديد الخصائص المشتركة فيما بينها (وهو ما يسمح لي بالتعاطي مع ظواهر مختلفة من خلال استعمال أدوات منسجمة)، علي أن أقوم بعمليات تبسيطية. بإمكاني أن أختصر جسم الإنسان في خطاطة ستتماهى مع الهيكل العام وأعطي بعد ذلك لهذا الهيكل تمثيلا مبسطا. وهكذا أكون قد تعرفت على بنية مشتركة لمجموعة من الكائنات البشرية، أي على نسق من العلاقات والمواقع والاختلافات بين عناصر منفصلة، قابلة للتمثيل من خلال خطوط ومواقع طولية محددة. ومن الواضح أن هذه البنية تشكل أيضا سننا: أي نسقا من القواعد التي يجب أن يخضع لها الجسم، كيفما كانت خصائصه الفردية، لكي نتعرف عليه باعتباره جسما إنسانيا.

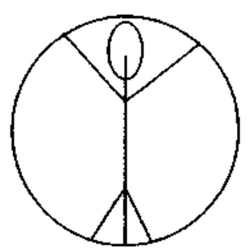
ومن الواضح أيضا أن هذه البنية ليست فقط تبسيطا، أي إفقارا للواقع. إن هذا التبسيط ينظر إليه باعتباره يشكل جهة نظر بعينها. إنني أختصر الجسم الإنساني في بنية هيكله، لأنني أروم دراسة الجسم الإنساني من زاوية نظر هذه البنية، أو من خلال تلك التي تجعله «حيوانا واقفا» أو ذا قائمتين ويمتلك رجلين إحداهما فوقية والأخرى سفلية. أما إذا قررت دراسة الجسم الإنساني من زاوية نظر تكون الخلايا، فإنني سأستند إلى نماذج من طبيعة أخرى. وعلى هذا الأساس فإن البنية هي نموذج تمت بلورته استنادا إلى قواعد تبسيطية تسمح لنا باستيعاب مجموعة من الظواهر من جهة نظر معينة.

وبهذه الطريقة يستطيع مثلا سنن صوتي استيعاب الاختلافات الفيزيقية للتجليات الصوتية (phonématique)، من زاوية نظر بث مجموعة من الأنساق الخاصة بالمدلول. فمن أجل إقامة هذا السنن،

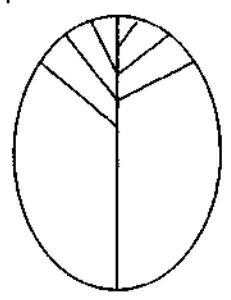
أقوم ببلورة مجموعة من العلاقات ذات الطبيعة الفونمية، وأعتبر المتغيرات النبرية متغيرات حرة (والحال أن الأمر مختلف في سنن آخر، في اللغة الصينية مثلا، فهذه المتغيرات ستكون لها قيمة اختلافية وستطابق حينها مع اختلافات المدلول).

فإذا أردت أن أتحدث عن الإنسان وعن الشجرة استنادا إلى نفس الزاوية (لأنني أريد مثلا مقارنة وضعية كل منهما بالنسبة إلى الآخر ضمن دراسة لأطرافهما وحجمهما في منطقة بعينها) فعلي أن أقوم بتبسيطات بنيوية إضافية. سيكون بإمكاني مثلا اختصار الهيكل الإنساني في بنية أكثر بساطة يمكن التمثيل لها من خلال العلامة التالية:

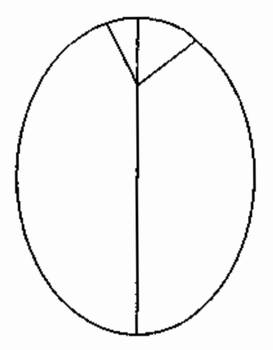
وبإمكاني أن أواجه هذا الرسم بنمذجة خاصة بالشجرة، التي يتم تمثيلها من خلال العلامة التالية:



وبإمكاني مواجهة هذا الرسم بآخر للشجرة



وسنقوم باختصارهما في نموذج مشترك يمكن التمثيل له على الشكل التالي:



وبهذا أكون قد تعرفت، اعتمادا على سلسلة من التجريدات والنمذجات المتتالية، على سنن مشترك بين الشجرة والإنسان، أي على بنية تناظرية، مشتركة بينهما.

إن ما اقترحته هو نموذج نطلق عليه «نموذجا تناظريا». ومع ذلك، فإن موضوع الرهان داخل هذا النموذج هو مواقع، وتقابلات واختلافات: مثلا التقابلات: عمودي (م) مائل، يمين (م) يسار، أعلى (م) أسفل. إن الذي سبق له أن استعمل حاسوبا يعرف أن بإمكانه الحصول على معلومات يمكن صياغتها على الشكل التالي: + و0 و -، أو 1 (م) 0، أو نعم ولا، لتختصر هذه الصيغ في بنيات تناظرية.

وهنا نكون أمام موضوع فلسفي بالغ الأهمية: هل البنية شيء (مثل ذلك الذي يقدمه النموذج التناظري الذي أشرنا إليه)؟ هل هي موجودة في استقلال عن ملاحظاتنا؟ من الواضح أن البنية كما تم الكشف عنها لا وجود لها في ذاتها: إنها حاصل العمليات التي قمت أنا بتوجيهها. إن البنية هي نموذج قمت ببلورته لكي أتمكن من تعيين الأشياء المختلفة بطريقة منسجمة. ومع ذلك ألا نقوم، من أجل بلورة

هذه البنيات، بعمليات ذهنية تتميز بكونها متناظرة مع العلاقات التي تنسجها الأشياء فيما بينها في الواقع. وهنا سيلوح التقابل بين بنيوية وجودية وبنيوية منهجية.

لقد رأينا كيف أننا انتقلنا من بنية-سنن صالحة لعدد من الكائنات البشرية إلى بنية-سنن صالحة لعدد من الكائنات البشرية وعدد من الأشجار. وفي الحالتين معا، يتعلق الأمر ببنيات، إلا أن البنية الثانية ناتجة عن تبسيط للأولى. وهكذا، علي، كلما تعرفت على بنية للتناظر داخل حقل معين من الظواهر، أن أتساءل ألا توجد بنية لهذه البنية، سنن لهذا السنن يسمح لي بتطبيق سلطته المحمولية على حقل أوسع من الظواهر؟

وهذا ما قام به الفونولوجيون واللسانيون، فبعدما عزلوا نسق العلاقات الموجودة في لسان معين، تساءلوا ألا يمكن مقارنة هذا النسق بنسق العلاقات الموجودة في لسان آخر، بواسطة سنن يأخذ في الحسبان، في الوقت نفسه، النسقين معا. وتبعا لذلك ألا يوجد سنن يسمح لنا بمقارنة العلاقات الداخلية للسان ما مع تلك التي تحكم نسق القرابة، ومقارنة هذا النسق الأخير بالنسق الذي يحكم بنية أكواخ القرية موضوع الدرس. وهي العمليات التي قامت بها بنجاح الأنتروبولوجيا البنيوية.

من تبسيط إلى تبسيط ذاك هو حلم البنيوي، إنها الرغبة في الوصول في الحدود القصوى، إلى سنن السُّنن، سنن يمكننا من الوصول إلى نفس الإيقاعات ونفس الروابط (نفس العمليات ونفس العلاقات الأولية) داخل كل سلوك إنساني، سواء كان ثقافيا أو بيولوجيا. إن هذا النسق الأصلي يكمن في آليات الفكر الإنساني نفسه الذي يتشابه مع الآلية الضمنية للسيرورات العضوية. ويتعلق الأمر، في

العمق، باختصار كل السلوكات الإنسانية، وكل الأحداث العضوية في التواصل، واختصار كل السيرورات التواصلية في نفس النموذج البنيوي.

ومع ذلك، فإن هذا الأمر لا يعني أننا نصل إلى تكثيف هذه النماذج البنيوية من خلال تبسيط متتال للشيء الذي نعرفه. إن الأمر أبعد من ذلك، والمنهجية البنيوية لا تكمن عادة في الحصول على بنية (لأن هذا يعني دورانا بلا نهاية): إننا على العكس من ذلك نقوم بتصورها، ونخترعها من خلال منحها وضع فرضيات، أو نماذج نظرية تقودنا إلى التسليم بأن الظواهر المدروسة تخضع للبنية كما تمت بلورتها. وتأتي بعد ذلك عملية المراقبة. ولا تكمن مهمة الباحث في وضع كل الظواهر على سرير بروكوست، بل عليه أن يتفتح على كل العناصر التي لا تستقيم داخل النموذج، والاستعداد لتصحيحه. ولقد أثبت هذا الإجراء خصوبته في ميادين متعددة، مما سمح بعدم تكرار البحوث التجريبية التي قد تكون لامتناهية، من خلال طرح فرضيات بنيوية تكون قابلة للمراقبة المباشرة وتحديد نقط ضعفها.

إن التعرف على سنن ما يقتضي، كما رأينا ذلك، اتخاذ موقف نظري، وهو موقف شبيه بصياغة فرضية. وبالتأكيد، على اللساني قبل أن يتعرف على قوانين اللغة، أن يأخذ في الحسبان مجموعة من السلوكات اللسانية الصحيحة. ولكنه لن يكون بمقدوره الإمساك بشكل شمولي بكل نسخ هذا السلوك، وبكل أفعال الكلام الممكنة، وبكل الإرساليات التي تبثها الذات المتكلمة. عليه في لحظة ما أن يقوم، من خلال قفزة نوعية، بالخروج من حقل تراكم الوقائع لكي يلج عالما آخر: عالم بناء النسق اللغوي.

وتلك هي الطريقة التي نستعملها كلما كنا أمام سنن محدد.

فالسنن هو نموذج لسلسة من الأعراف التواصلية، هو نموذج يتمتع بوجود نظري، ونحن نفترضه للكشف عن إمكانية بث إرساليات.

### 5.3. الوظيفة السيميائية

لقد كان هلمسليف أول من اقترح أكثر التحليلات دقة حول بنية العلامة أو الرابط الدلالي، (1943). فله يرجع الفضل في صياغة العبارة: «الوظيفة السيميائية». فهو يعرف طبيعة وبنية العلامة، وفي الآن نفسه يقدم لنا تعريفا للطبيعة التنظيمية للسُّنن التي تتحكم في استعمال العلامات على الشكل التالي:

| | |
|---|---|
| مضمون | مادة |
| | شكل |
| تعبير | شكل |
| | مادة |

فداخل كل سيرورة سيميائية، نكون أمام عنصر يعود إلى التعبير (سنسمّيه دائما دالا) وهو كيان حامل لعنصر ينتمي إلى المضمون (المدلول). فعندما نتكلم، فإننا ننتج مجموعة من الفونيمات الصوتية. ولكننا عندما نقوم بتقطيع الأصوات المتصلة، فإن النسق التركيبي للتعبير لا يحتفظ سوى ببعض ما تم التلفظ به (وهكذا فإن ما تستعمله اللغات من فونيمات لا يتجاوز الأربعين، وغالبا ما يكون أقل من ذلك). فبإمكاني أن أنطق في اللغة الفرنسية /i/ الواردة في كلمة /rire/ على هيئة النمط المختصر أو النمط الطويل: ففي الحالتين معا، فإن المستمع سيتعرف على نفس الكلمة. وبعبارة أخرى، أنا حر في أن

أنطق /i/ أو /i:/ وعلى النقيض من ذلك، فإن الأمر مختلف في اللغة الانجليزية. فلقد رأينا أن هذه اللغة تقيم تقابلا بين/ʃip/ و /ʃi:p/ (وهما تكتبان « /ship/ الباخرة» و «sheep الخروف»). وبناء عليه، فإن التقابل بين /i/ و /i:/ لايشكل في الفرنسية جزءا من شكل التعبير (حتى وإن كان يشكل بلا ريب جزءا من المادة الصوتية)[7].

إن هذا التعريف يحتاج، بالتأكيد، إلى تعميق، لا لأنه يلقي الكثير من الأضواء على كون العلامة كيانا بوجهين (كما يقول سوسير)، بل لأنه يشدد على الاستقلال المتبادل بين التعبير والمضمون.

فالعلامة عند هلمسليف ليست شيئا يحل محل شيء آخر كما كانت تقول بذلك التصورات التقليدية، (1943، الفصل 13). إن العلامة هي وظيفة ناتجة عن العلاقة المتبادلة بين موظفين: التعبير والمضمون. فكوني أستطيع استعمال الصوت /س/ لتعيين القمر لا تجعل من الصوت /س/ علامة على القمر. فلا يمكن الحديث عن وظيفة سيميائية إلا عندما تكون هناك قاعدة تضع موظِفا الذي هو التعبير /س/ في علاقة مع الموظِف الذي هو المضمون «كوكب أرضي». ولكن بإمكاني، استنادا إلى قاعدة أخرى، أن أضع الصوت / س/ في علاقة مع مضمون آخر: «الكوكب الثاني في المشتري»، حينها أكون أمام وظيفة سيميائية جديدة، حتى وإن ظل الصوت/س/ واحدا في جوهره. إن التعبير والمضمون هما موظفان داخل وظيفة سيميائية، وبذلك فهما يفترضان بعضهما البعض. «فإذا فكرت دون أن أتكلم، فإن الفكر ليس مضمونا لسانيا (...) وإذا تكلمنا دون أن نفكر مولدين أصواتا بدون معنى، فإننا لن نحصل لا على تعبير لساني ولا على وظيفة سيميائية للوظيفة/علامة».[8]

ولقد كان لمقولة الوظيفة السيميائية تأثير كبير على مجموعة من

النظريات الخاصة بالعلامة، فقد عرفت طريقها إلى ميادين متعددة خارج الميدان اللساني. وإذا صح مقترح شارل موريس القائل بأن كل شيء يمكن أن يصبح علامة شريطة أن يؤول باعتباره كذلك من لدن مؤول، فإن كل موضوع يمكن اعتباره تعبيرا في حدود اشتغاله كموظِف داخل وظيفة سيميائية. إن مقولة الوظيفة هاته لا تقف عند حدود تعريف علامات، كما هو الشأن مع كلمات اللسان، أو علم السنن البحري، بل يمكن توسيعها لتشمل ميادين أكثر تعقيدا: فالعلاقة الرابطة بين مجموع واسع من النصوص (مثلا كتاب، أو لوحة) وبين مضمونه تشكل وظيفة من هذا النوع.

### 6.3. التقرير والإيحاء

يحيل التعبير عند هلمسليف على مضمون خاص به. وهذا معناه أن هلمسليف (واللسانيين البنيويين) يستخدم مفهوم التقرير بمعنى مختلف عن المعنى الذي يعطيه له فلاسفة اللغة ومناطقة التقليد الانجلوساكسوني. ومن المفيد شرح ما تحيل عليه مقولتا التقرير والإيحاء.

إن تقرير لفظ ما في فلسفة اللغة يعين عادة مجموع الموضوعات التي يحيل عليها هذا اللفظ، وهكذا فإن «تقرير» جملة ما أو ملفوظ هو حالة من حالات الأشياء التي تتطابق مع هذا الملفوظ. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار التقرير مرجعية (إن تقرير تعبير ما هو مرجعه). وهناك من الكتاب من تبنى التمييز الذي اقترحه ج. س. مِل (1843، 125): «فكلمة» أبيض «تعين عنده كل الأشياء البيضاء، مثل الثلج والورق، وزبد الأمواج، وتستدعي، أو توحي، حسب الحدود السكولائية، بالخاصية بياض».

إن تعبيرا ما «يقرر» إذن قسما من الأشياء، وتعد هذه العبارة اسما له، وتوحي بالخاصية أو الخصائص التي يعتمدها أفراد مجموعة لغوية ما في التعرف عليها باعتبارها تنتمي إلى هذا القسم. فإذا كان الإيحاء والتقرير مرتبطين فيما بينهما بنفس الرابط الذي يجمع بين الماصدق والمفهومية (كما يؤكد ذلك مجموعة من المؤلفين)، فإن التقرير سيكون هو وظيفة للإيحاء. وبعبارة أخرى، إن الإيحاء يحدد الاستعمال التقريري أو المرجعي الممكن لتعبير ما (انظر كارناب 1955). ويمكن أن نمدد لائحة الأزواج المترادفة: التقرير / المدلول عند روسل (1905)، مرجع / مرجعية عند رتشارد و أوغدن (1923) الماصدق/ المفهومية في منطق بور روايال. هذا مع العلم أن بعض المؤلفين يستعملون لفظ تقرير من أجل التعبير عن الإحالة على كيانات، ويستعملون الماصدق من أجل الإحالة على أقسام. إن التقابل بين التقرير والإيحاء يتطابق في النهاية مع الزوج: bedeutung/sinn فريجه (المعنى والمرجعية)، حتى وإن كان الحد الأول، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، قد ترجم خطأ إلى الفرنسية بالمدلول. إن نظرية هلمسليف تبتعد عن هذه المواقف: فبما أنها تهتم ببنية الأنساق السميولوجية، فإن قضية المرجعية ليست ملائمة.

إن اللساني لا يهتم، في الواقع، بالروابط بين العلامة ومرجعها الموضوعي المحتمل، بل يهتم بالتكوين الداخلي للعلامة، وبقدرتها على خلق دلالات، كما يهتم بالروابط بين الدال والمدلول. فعندما يجد اللساني نفسه أمام كلمة /أُم/ ، فإنه لا يضع على عاتقه مهمة معرفة كيف تحيل هذه الكلمة على موضوع محدد، إن هذا الأمر يعود إلى الاستعمالات العملية الخاصة باللسان. إلا أنه لا يمكن أن يتجاهل أن كلمة /أُم/ قد تحيل على مصدر مولد مؤنث، بالمعنى البيولوجي

الصرف للكلمة، كما قد تحيل على سلسلة من الكيانات المختلفة التي تستعمل استعاريا (أمنا المقدسة الكنيسة، المنزل الأم، الوطن الأم الخ)، بل قد تحيل على سلسلة أخرى من الكيانات التي توحي بها الكلمة من قبيل «الحب»، «الحماية» «التغذية» الخ. انطلاقا من كون هذه القضية تعود إلى التداوليات (انظر 3.1) - والتداوليات كما هو معروف هي الاستعمال الفعلي للسان من لدن مستعمليه - فإن اللسانيات النفسية تهتم حاليا بالإمكانات التي تثيرها كلمة ما، وتبني على ذلك الروائز (tests) من أجل تحديد لائحة التداعيات الانفعالية التي تثيرها كلمة ما (انظر أوزغود، سوسي، تانانبوم 1957).

ومع ذلك، إذا كان هناك الكثير من الذوات المتكلمة (الأغلبية بتعبير إحصائي) تستجيب بشكل ما للمثيرات الانفعالية التي تحيل عليها كلمة ما، أفلا يكون ذلك متضمنا في مستوى قواعد اللسان التي تقول بأن التعبير هو عرفي يتأثر بالمدلولات المرتبطة به ؟

يعطي هلمسليف لمفهومي التقرير والإيحاء تعريفا شكليا. إنه يميز بين السيميائيات التقريرية وبين السيميائيات الإيحائية. في الأولى لا يشكل أي مستوى من المستويين - مستوى الدال ومستوى المدلول- نسقا سيميائيا. وسيقدم بارث بعد ذلك بزمن طويل خطاطة للتعبير عن هذا التمييز:

<table>
<tr><td rowspan="1">السيميائيات التقريرية</td><td>تعبير</td><td>مضمون</td></tr>
</table>

<table>
<tr><td rowspan="2">السيميائيات الإيحائية</td><td colspan="2">تعبير</td><td rowspan="2">مضمون</td></tr>
<tr><td>تعبير</td><td>مضمون</td></tr>
</table>

إن التعبير في السيميائيات التقريرية يحيل على المضمون، أما

في السيميائيات الإيحائية، فإن مستويي التعبير والمضمون اللذين يشكلان السيميائيات التقريرية، يتحولان إلى مستوى للتعبير يحيل على مضمون جديد. إن الإيحاء يتحول، إن جاز التعبير، إلى أثر دلالي. ويمكن أن يختصر هذا الأثر في رد فعل انفعالي عفوي لشخص معزول: فهو محكوم بالبنية العامة لنسق دلالي ما. ويبدو أن هلمسليف قد قلص من حقل الظواهر الإيحائية: فهو لم يتصور إلا بعض الحالات مثل النبر الجهوي أو بعض الخصائص الأسلوبية (طريقة معينة للكلام قد تمدنا بمعلومات عن الأصول أو الوسط الاجتماعي للمتكلم). إلا أن الأمر عند بارث (1964، 1967) ومؤلفين آخرين، سيتخذ بعدا آخر. فمفهوم الإيحاء سيتسع مداه، وسيصبح أكثر نسقية وأكثر دقة. وهكذا، فإن الكلب يعين «ثدييات كلبية» (أو ما شابه ذلك)، ولكنه يوحي بـ: «الوفاء»، أو على العكس من ذلك يوحي بـ «احتقار» أو «بخل» (في الجملة: أن يكون المرء كلبا، «شقاء» حياة كلب، جو كلب، مرض كلب). إن الإيحاء في هذه النظريات مرتبط بسنن لسانية واجتماعية محددة، أي بأعراف بلاغية أو أعراف إيديولوجية: فلنتذكر الإيحاءات المختلفة التي يمنحها المجتمع الأمريكي لتعابير مثل «أسود»، «زنجي». وعندما نتناول الاختلافات بين الدلالة كقاموس والدلالة كموسوعة، علينا مع ذلك أن نحسم في الأمر التالي: هل الإيحاء مرتبط بالسياق، أي بالأنساق الفرعية للدلالات الضيقة أو «المحلية» (وذلك لأنها لا تشتغل إلا في حقول بعض الأكوان الخطابية)؟

قد يكون للإيحاء في هذه الأكوان الخطابية أهمية كبيرة. فعندما أقف أمام ملتقى طرق تنظم حركة السير فيه بواسطة الأضواء، فإنني أعرف أن /أحمر/ يدل على «وقوف»، ويدل /أخضر/ على «مرور».

ولكنني أعرف أيضا أن الأمر «قف» يعني أمرا مفروضا، في حين أن جواز «المرور» يعني «اختيار حر» (فبإمكاني أن أمر أو لا أمر). وبالإضافة إلى ذلك أعرف أن /أمر مفروض/ تدل على «غرامة نقدية»، في حين أن «الاختيار الحر» يدل على شيء من قبيل «قرار يجب اتخاذه بسرعة».

وعلى هذا الأساس، فإن هذه الآلية السيميائية ستقودنا إلى القول بأن هناك علامات ضوئية يتشكل مدلولها من تقابلات ذات طبيعة دائرية، ولكن العلامة في كليتها (الإشارة الضوئية والموقع الفضائي) تتحول بدورها إلى دال لحالة قانونية، ويتحول المجموع المركب للعلامة بدوره إلى دال لدافع انفعالي (ستدفع غرامة، أو أسرع بالمرور) وذلك حسب الخطاطة التالية:

| دال لـ ← قرار | | عقاب → دال لـ | |
|---|---|---|---|
| اختيار حر ← دال لـ | | دال لـ → | اضطرار |
| أخضر مرور | | وقوف أحمر | |

مدلول ← دال     دال ← مدلول

إن المستوى الأول الرابط بين الدال والمدلول يشكل سيميائيات تقريرية. أما المستوى الثاني فيشكل سيميائيات إيحائية، حيث تتحول الدوال إلى علامات (دال + مدلول) لسيميائيات تقريرية. في حين أن المستوى الثالث يشكل سيميائيات إيحائية من درجة ثانية، تشتغل داخلها الدوال باعتبارها علامات لسيميائيات هي تقريرية في علاقتها بهذا المستوى، ولكنها إيحائية في علاقتها بالمستوى الأول.

إننا نستعمل العلامات لأنها مخصصة لترابطات عرفية من قبيل تلك التي ناقشناها. وهذا ما يفسر أن الذي يكتب / قف/ على إشارة مرورية يكون على علم بأنه يثير إيحاءات المنع والخوف من الغرامة. ولنفس السبب، فإن الكاتب يعرف أنه إذا استعمل كلمة /ماما/ في نص ما، فسيصعب على القارئ أن يحذف الإيحاءات المرتبطة بالتقرير الأولي للكلمة. صحيح، أنه إذا حدث وربطنا مشاعر الثقة والحنان بالأم (لنتذكر حالة ميدي)، فإن التوترات الدرامية ستولد بالتأكيد من حضور هذه الإيحاءات، حيث تأتي مظاهر أخرى للنص من أجل مخالفتها دون أن تحذفها كليا. إن الاستعمال الإيحائي للعلامة أمر أساسي، إلى الحد الذي يجعلنا نتساءل هل توجد علامات غير إيحائية أي تقريرية صرف. فعلامة من نوع + التي تبدو أنها تقريرية بشكل خالص ووحيدة المعنى، يمكن أن تحتوي على قيم إيحائية، مثل حالة التقويم، حيث تدل على «الربح» إذا كانت في خانة المداخيل، وعلى الخسارة إذا كانت في خانة المصاريف.

### 7.3. الشكل والمادة والمتصل

لا تبدو مقولة الوظيفة السيميائية، للوهلة الأولى، وكأنها مختلفة عن العلامة كما تصورها سوسير. ولكن إذا كان سوسير يتحدث عن مادة صوتية وعن فكر تقوم اللغة بتنظيمه في أشكال (دال / مدلول)، فإنه لم يحدد بدقة وضع المدلول. وعلى العكس من ذلك، فإن اللغة عند هلمسليف تقوم بتنظيم متصلين من طبيعة واحدة: متصل خاص بالتعبير وآخر خاص بالمضمون. فعندما نحدد هذين المستويين من خلال أشكال، فإننا نحولهما إلى نسقين مبنيين، بحيث إن المواد لا يمكن إنتاجها والتعرف عليها إلا في حدود إحالتها على شكل (مقطع

صوتي دال، وعلى ما يحيل عليه هذا الصوت ضمن سياقات بعينها). ولنأخذ مثالا سبق أن رأيناه: إنتاج مادتين صوتيتين /ʃip/ و /ʃi:p/ فلا يمكن التمييز بين هذين المقطعين باعتبارهما يحيلان على كلمتين مختلفتين (في الانجليزية) إلا لأن شكل تعبير اللغة الانجليزية ينظم الفونيمات /i/ و/i:/ ضمن نسق من التقابلات. وبالمثل، بإمكاني التعرف على الاختلاف المضموني بين /sheep/ (الخروف) و /ram/ (حمل)، لأن هناك نظاما للمضامين ينظم التقابل بين «غنم مذكر، وغنم مؤنث». وبالإمكان أن نأتي بمثال آخر (بإمكان كل لغة أن تقدم معادلا له): إن نظام المضمون يميز بين «حوت ذكر» و«حوت أنثى»، في حين أن نسق التعبير لا يحتوي على هذا التقابل.

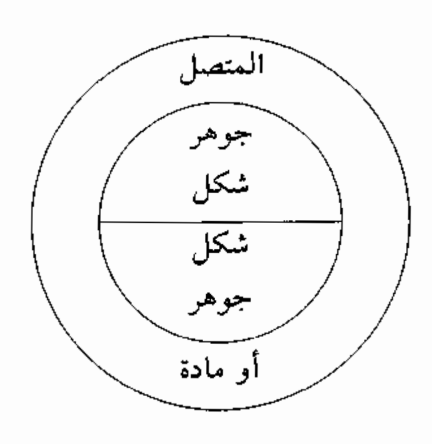
فما كان يسميه سوسير المادة يشكل عند هلمسليف المتصل (التي يميزها من خلال لفظ دانماركي أسال الكثير من المداد: mening[9] إن متصل المضمون هو الفكر ذاته، باعتباره كتلة عديمة الشكل قابلة للدراسة من زوايا نظر مختلفة، وتقوم اللغات بتنظيمها (استنادا إلى الثقافات المتطابقة معها) ومفصلتها بطرق مختلفة. ويشير هلمسليف إلى أن الإبدال المقترح من طرف اللغات في تعبيرها عن الألوان يسمح لنا بتحديد متصل عديم الشكل يتكون من الشبح الضوئي، إنه متصل دائم التجزئة بطرق مختلفة من طرف لسان معين (1943، 48، الترجمة الفرنسية ص ص 76 - 77).

إن هذا التقطيع لا يتجلى فقط على المستوى المعجمي: فهلمسليف يذكرنا بأننا نعثر عليه في مستوى علم الصرف أيضا. وهكذا، فإن لكل لغة طريقتها في تنظيم العدد، فهناك لغات لا تعرف سوى المفرد والجمع، وهناك لغات أخرى تضيف المثنى (أو المثلث) إلى مقولاتها. ونفس الظاهرة نعثر عليها في طريقة تنظيم زمن الأفعال.

وعلى هذا الأساس، فإن المتصل سيظل هو ما يشبه الجوهر الذي يغذي الأشكال الجديدة.

وهو أمر ينطبق أيضا على التعبير. فكما رأينا سابقا، فإن الأنظمة الفونولوجية تختلف عن بعضها البعض في تنظيم الكون (المتصل) الخاص بالتجليات الصوتية الممكنة. ويعطي هلمسليف في الطبعة الانجليزية لكتابه[10] - prolégomènes وهو النص الذي يعتبر مرجعا لدى الدوائر العلمية العالمية - مثال كلمة /ring/ (خاتم). فإذا كانت هذه الكلمة علامة لشيء محدد، وهو الخاتم الذي نضعه في أصابعنا، فإن هذا الشيء الذي نضعه في أيدينا باعتباره خاتما، يعود إلى الجوهر، الذي يتم ربطه، بفضل العلامة، بشكل مضمون، بحيث ينتظم مع كيانات أخرى من نفس الجوهر. ونفس الشيء يصدق على المقطع الصوتي /riŋ/، فهو يشكل واقعة مفردة تم النطق به هنا والآن، إنها كيان يعود إلى جوهر التعبير، ولكن لا يمكن التعرف على هذه الواقعة باعتبارها كذلك إلا في حدود كونها تشكل علامة، والعلامة هي التي تربطها بشكل التعبير حيث تنتظم مع كيانات أخرى تعود إلى نفس جوهر التعبير (1943، 52 - 53) (3).

وليس من باب الصدفة أن يستعمل هلمسليف نفس التعبير - mening- لتعيين مادة التعبير ومادة المضمون. فإذا حافظنا على هذا المتصل باعتباره كونا لم يخضع بعد لسيرورة سيميائية، أي باعتباره كتلة عديمة الشكل يمكن تنظيمها من أجل التعبير عن شيء ما، ولكنه يشكل في الآن نفسه شيئا يجب التعبير عنه، فإننا سنحصل على الخطاطة التالي:




إن شكل التعبير يحول جزءا من المتصل إلى كيان ملائم (الصوت واللون والعلاقات الفضائية) من خلال بناء نسق من الأنواع المنظمة وفق تقابلات، حيث تشكل النسخ المخصوصة جواهر. وبنفس الطريقة يقوم شكل المضمون ببنينة أجزاء (أو الكلية في الحالة المثلى) من المتصل القابل للتعبير (وبعبارة أخرى، العالم باعتباره حقلا للتجربة) في نسق من الأنواع المنظمة في تقابلات. وفي الوقت الذي عودتنا فيه المكتسبات الحديثة للسانيات التأقلم مع فكرة نسق التعبير، وجد هلمسليف صعوبة في صياغة حدود المضمون. فكل محاولاته من أجل توضيح تنظيم المضمون لم تتجاوز حدود بناء أنساق فرعية خاصة، كما هو الشأن مع نسق الألوان أو كيانات نباتية. ففي الخطاطة السابقة قررنا تمثيل مادة التعبير ومادة المضمون باعتبارهما كيانا واحدا، من خلال تأويل رأي هلمسليف وفق معيار انسجام النظرية. فالمتصل الذي نستخدمه من أجل الإبلاغ هو ذاته موضوع الإبلاغ.

إن اللسان قد يجعل أحيانا المواد الصوتية للمتصل ملائمة ليتمكن من التعبير عن بعض المظاهر الفضائية (مثال ذلك الصياغة اللفظية لنظريات الهندسة)، وأحيانا تستخدم هذه الأصوات من أجل

التعبير عن قوانين الصوت (كما هو الشأن في دراسة الأصوات)، وأحيانا يصبح رسم بياني ما معبرا عن بعض المظاهر الفضائية للمتصل (مثال ذلك تمثيل الفضاء).

إن هذا التصور للمتصل يحيل على سجال استعاري هام ويطرح، في نهاية الأمر، قضية المدلول الإدراكي والظاهراتي، ومدلول التجربة، والتماثل أو الاختلاف بين المضمون الذهني والمضمون الدلالي، وهي قضية قد تكون من طبيعة جناسية فقط (انظر هوسيرل 1900 - 1901 المبحث السادس). إن المتصل عند هلمسليف يحيل على ما يشبه الشيء في ذاته، الذي لا يعرف إلا من خلال التنظيمات التي نعطيها للمضمون. فالقول - بمعنى بنيوي للمضمون- بأن فرنسا هي تلك المساحة المحددة من خلال كونها ليست لا إسبانيا ولا الأطلسي ولا المانش ولا بلجيكا واللوكسونبورغ ولا ألمانيا ولا سويسرا ولا إيطاليا ولا البحر الأبيض المتوسط، معناه أنها قابلة للتحديد بشكل من الأشكال حسب تعبير فريجه. وتتلخص القضية في معرفة ما إذا كان المتصل كيانا منظما وله قوانين، يعطي لبعض التنظيمات شكلا طبيعيا أكثر من الآخرين.

فأن يرى هلمسليف في المتصل شيئا معطى بشكل سابق ويتمتع بمعنى، فإن ذلك أمر يُفهم - وهو أمر غريب للوهلة الأولى - من استعماله للفظ /mening/ (الذي يمكن ترجمته بـ «معنى»)، من أجل تعيين مادة التعبير ومادة المضمون. فمن جهة يلح هلمسليف على أن هذا المعنى هو «كتلة عديمة الشكل»، ولكنه يؤكد أيضا أن هذا المتصل، حتى وإن لم يكن موضوعا للمعرفة وليس له وجود علمي سابق على تكونه، فإنه «يقدم لنا مبدأ كونيا للتكون».

إن التساؤل عن التنظيم الأفضل للمضمون معناه التساؤل عن

طبيعة الرابط بين الإدراك، «حشوه بالمعنى» (هوسيرل)، وبين النشاط المقولي.

وهكذا يبدو أن مشكلة البناء السيميائي للمضمون، باعتباره مدلولا، وثيقة الصلة بمشكل الإدراك والمعرفة بصفتهما رديفين للمدلول والتجربة. وهذا ما يفسر المظهر الجناسي الرابط بين المدلول السيميائي والمدلول الإدراكي، المعرفي الظاهراتي. وبالإمكان تأجيل هذا المشكل، لأسباب تعود إلى الاقتصاد المنهجي، ولا يمكننا مع ذلك تجاهله (انظر garroni 1977). فبإمكان سيميائيات ما في مرحلة من مراحل نضجها مواجهة الإشكالية الفلسفية لنظرية المعرفة. أما الآن فسنكتفي بصياغة الفرضية القائلة بأن المقاربة السيميائية لمشكلة المدلول، كما تصورها هلمسليف وبيرس، تعتبر أكثر خصوبة من مجموعة كبيرة من الإجراءات الفلسفية.

ولعل أهم نتائج عمل هلمسليف تكمن في إمكانية تطبيق الطرق التي بلورتها اللسانيات المعاصرة قصد تحليل شكل التعبير من أجل دراسة شكل المضمون. ولقد حاول هلمسليف تبيين أن ما يصدق على التعبير يصدق على المضمون، فالحصول على كلمة يمر عبر مفصلة مجموعة من الأصوات (صور تعبيرية)، وبعدد صغير من هذه الفونيمات يستطيع لسان ما أن ينتج عددا هائلا من الكلمات، ونفس الشيء يصدق على المضمون، فعدد صغير من صور المضمون يمكن من بناء عدد هائل من وحدات المضمون.

إن التوازي بين التعبير والمضمون سيؤدي إلى النتيجة التالية: إذا كان التعبير يحلل في صور، فإن نفس المبدأ يصدق على المضمون: «إن تحليل صور مستوى التعبير تتم في الواقع من خلال تقسيم الوحدات التي تكون عددا لا محدودا (...) داخل سجل محدود.

ونفس الشيء يصدق على الوحدات المكونة لشكل المضمون(...) إن عملنا يكمن في اتباع التحليل إلى الحد الذي نصل فيه إلى تقليص السجل إلى حده الأقصى. ومن خلال تقليص هذا السجل، فإن مضمون علامة بسيطة سيكون متماثلا مع سلسلة من العلامات التي تدخل مع بعضها البعض في علاقات محددة» (1). إن هلمسليف يتحدث هنا إذن عن مكونات دلالية.

ولكنه لم يكن يجهل، وهو الذي كان ينطلق في تحليلاته من اللسان الطبيعي، بأن سجل مضامين هذه الكلمات محدود: إن الآثار المعنوية المتولدة عن الوحدات المعجمية للسان طبيعي ما تشكل متتالية مفتوحة. إلا أنه كان يفترض وجود سجلات محدودة (تقوم بالانتقاء) كما هو الحال مع مضامين اللواحق الخاصة بالاشتقاقات، وكما هو الحال في الحركات الإعرابية (المنتقاة) إلى جانب مضامين الوحدات الأصلية.

ولنتبع هلمسليف في خطاه. ولنفترض أننا كنا ملزمين بإقامة جرد للوحدات المضمونية لكلمة «خروف» «نعجة» «خنزير» «خنزيرة» «ثور» «بقرة» «مهرة» «أنثى الخيل» «فرسي» «غنمي» خنزيري» «بقري» «رجل» «امرأة» «كائن إنساني». إن الوحدات العشر الأولى يمكن إقصاؤها من هذا الجرد، لأنه لا يمكن تأويلها بشكل أحادي باعتبارها وحدات علائقية تشتمل فقط على «ذكر» «أنثى» من جهة، و«غنمي» و«خنزيري» و«بقري» «كائن إنساني» من جهة ثانية. وباختصار، فإن هلمسليف يقترح علينا تأليفا من المكونات يمكن تحديدها على الشكل التالي:

| | غنمي | خنزيري | بقري | خيل | إنساني |
|---|---|---|---|---|---|
| ذكر | خروف | خنزير | ثور | حصان | رجل |
| أنثى | نعجة | خنزيرة | بقرة | فرس | امرأة |

ومع ذلك، فإن هلمسليف يلاحظ، في الطبعة الانجليزية، أمرا لم ينتبه إليه مترجموه إلا بشكل عابر. إن هلمسليف لا يتحدث في واقع الأمر عن «تمييز بين «ذكر و أنثى»، ولكنه يستعمل زوجا من الضمائر /he/ /she/: إنه لا يستعمل التعبير / الخروف الأنثى/ ولكنه يكتب she-sheep. وإذا نظرنا إلى «المسألة فقط من زاوية منطق البرهنة، فإن الترجمة غير الصحيحة لم تضيع علينا شيئا مهما[11]. ولكن هذه الترجمات تجعلنا نجهل أن النص الانجليزي (الذي افترض أنه كان مخلصا للأصل الدانماركي) يؤكد أن he و she، باعتبارهما ضميرين، ينتميان إلى قائمة محدودة، في حين أن صور المضمون الأخرى (مثل غنم وكائن إنساني) ينتميان إلى سجل غير محدود». وعلى الرغم من ذلك فلا شيء يمنعنا من اعتبار «ذكر» و«أنثى» ينتميان هما أيضا إلى سجل مغلق. ولكننا في هذه الحالة نكون قد دخلنا عالم التقابلات الدلالية (وعلينا حينها أن نحدد عدد التقابلات الأساسية التي يجب إدراجها في السجل: / شاب/ راشد/ ، / أعلى/ أسفل/ الخ). وفي حالة الضمائر، فقد كان هلسمليف في حماية، إذا جاز التعبير، البعد المورفولوجي الذي يوفره الطابع المحدود للسجل. ولكن إذا اكتفينا بهذا المعيار فقط، فإننا لن نحصل سوى على سجل ضحل.

خلاصة كل ما سبق هو تأكيد ضرورة إيجاد سجل محدود، إلا أن ذلك لم يوفر ضمانات لهذه المحدودية. فإذا تركنا جانبا الزوج he وshe، فإن كل القوائم التي اشتغل بها- سواء تعلق الأمر بكلمات أو بصور مضمونية- فإن هذه السجلات تبدو غير محدودة. ولكن العمل كان له مع ذلك أهميته: ألم نقلص مضمون عشرة ألفاظ في 5 × 2 صورة؟ ولكننا لا نستطيع القول إن فكرة إنشاء قاموس للمكونات قد نجحت.

ويبدو أن مقترحات هلمسليف كانت تستجيب للمتطلبات التي استدعتها النظريات الدلالية التي جاءت بعده. ومن جملتها: إن القاموس يجب ألا يأخذ بعين الاعتبار سوى المعرفة اللسانية، دون الاكتراث بالتعرف على المراجع المحتملة للكلمات التي يقدم القاموس وصفها التقريري. إن قاموس هلمسليف يقول لنا لماذا / نعجة/ هي جنس غنمي مؤنث وإذا كان «س» هو النعجة، فإنها ليست / فرساً/ هي مقاطع صحيحة دلاليا، حتى في الحالة التي يكون فيها مستعمل لسان ما لم ير نعجة أو فرساً. وبدون شك فإن هلمسليف كان هو أول مؤلف معاصر يطرح على نفسه سؤال وحدات المضمون من خلال السمات أو المكونات الدلالية.

**8.3. السمات الدلالية**

إن دراسة المدلول سواء من خلال مكونات دلالية، أو من خلال الخصائص، كان من أكثر الثيمات التي نوقشت بعد هلمسليف. وسيكون من الخطأ القول إن هذه القضية نوقشت فقط داخل التيار البنيوي. فتطور هذه الثيمة أدى إلى تأزيم الخطاطة الجامدة للبنيوية. وفي الفقرة التي سنتحدث عنها في (3- 10) والمعنونة: «من النظريات الدلالية القاموسية إلى النظريات الدلالية الموسوعية»، اضطررنا إلى التخلي شيئا فشيئا عن النموذج البنيوي، أو على الأقل اضطررنا إلى تعديله تعديلا جذريا.

ومع ذلك، فإننا سنعرض لهذا الحوار في هذا الفصل الذي يتحدث عن البنيوية. وبالفعل، فإن فكرة شكل المضمون عرفت النور في أحضان البنيوية، لتسلك بعد ذلك سبيلها في اتجاهات أخرى، وفي هذا المجال تأكدت ضرورة بلورة نموذج لهذه الأهلية الدلالية

التي تمكن المستعملين من ربط المضامين بالتعابير في لسان ما.

وإذا كان من الممكن الوصول إلى بناء نسق للمضمون المشكلن، فلن يكون من المستحيل تصور أن الوحدات المضمونية تتطابق مع وحدات التعبير. ومهما يكن من أمر، فمن السهل بلورة مجموعة من السمات الدلالية الخاصة بوحدة معجمية ما، استنادا إلى السمات النحوية. وبهذا سيكون من الممكن تحليل الكلمات التالية وفق الطريقة التي أشرنا إليها:

/ولد/ : حي + إنسان + مذكر − راشد

/بنت/ : حي + إنسان + مؤنث − راشد

/رجل/ : حي + إنسان + مذكر + راشد

امرأة/ : حي + إنسان + مؤنث + راشد

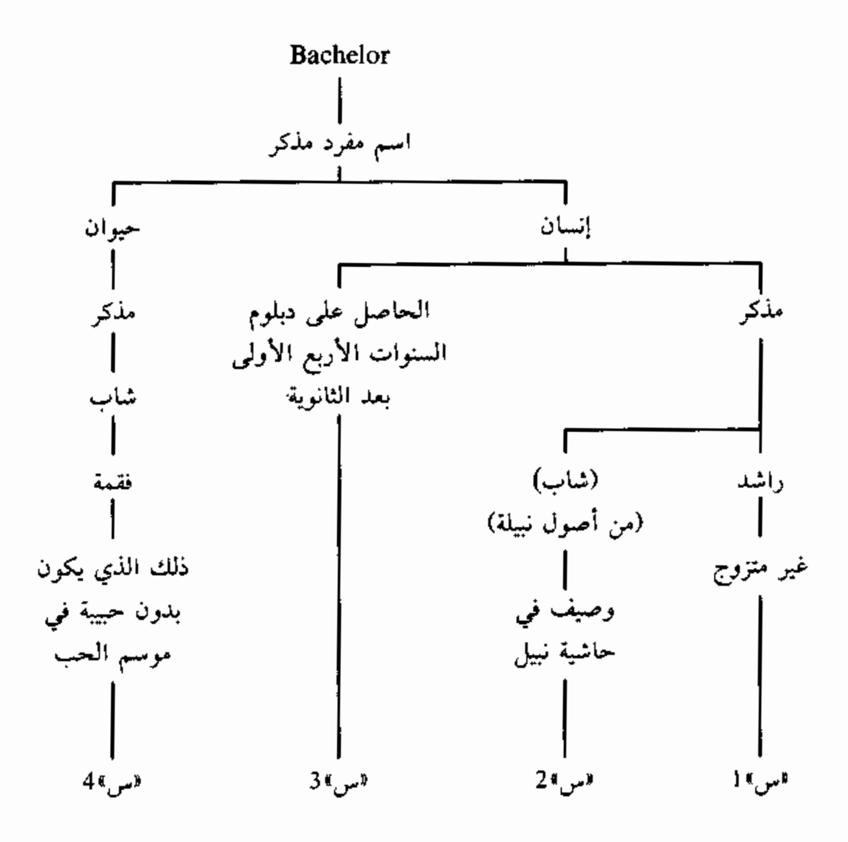
إن سمات من نوع «حي» يشار إليها من أجل تبرير تلاؤم الوحدة المعجمية مع بعض الأفعال: وهكذا سيكون صحيحا القول / الرجل يأكل/ ، لأن / أكل/ تتلاءم إيجابيا مع السمة «حي» سواء كان إنسانا أو حيوانا. لكننا لا نستطيع القول / الإنسان يتبرعم/ لأن هذا الفعل لا يتلاءم لا مع «إنسان» ولا مع «حيوان» ولكنه يتلاءم مع «النبات». إن هذه التطابقات التأليفية للفعل يطلق عليها تقييدات انتقائية (انظر ليونز، 1968، شومسكي 1965، 1972) . والتحليل المستند إلى السمات، رغم نتائجه الهامة، استعمل من أجل شرح التطابقات النحوية أكثر مما استعمل من أجل شرح التطابقات الدلالية (ونتوفر على أدوات أكثر تعقيدا من أجل شرح هذه التطابقات، انظر الفقرة الموالية).

إن أول اعتراض على هذه الطريقة يعود إلى كون عدد المقولات النحوية محدود، وهي بذلك قابلة للتنظيم في أنساق، في حين أن عدد

المقولات الدلالية أكثر اتساعا، وقد لا يحتاج إلى تنظيمه في أنساق.

ويسعف العدد الكبير من هذه المقولات في وصف /رجل/ في علاقته ب /امرأة/، ولكنه لا يستطيع أن يحدد موقع /بقرة/ في علاقتها ب /نعجة/. فالأمر يتعلق في الحالتين معا بكائن حي حيواني مؤنث، ورغم ذلك، فإننا أمام شيء مختلف، كما يعرف ذلك كل مرب للماشية، حتى وإن كان لا يعرف السيميائيات. ولقد عرف تحليل المكونات الدلالية للوحدات المضمونية تطورات هامة في المدة الأخيرة. والنموذج الأكثر شهرة هو النموذج الذي قدمه كاتز وفودور (1964).

لقد اختار هذان الباحثان كلمة /bachelor/ [: أعزب] وحاولا تحديد ما يمكن أن نسميه بـ«الأطياف الدلالية»، أو النسق الداخلي لمدلول هذه الكلمة، باعتباره سلسلة من الآثار المعنوية. ولنذكر بأن الكلمة الإنجليزية /bachelor/ قد تعني «أعزب» و«حامل شهادة بكالوريوس» (bachelor of art هو الذي يمتلك شهادة السلك الأول في الجامعة) «صفحة»، «فُقْمة صغيرة لم تلد تلقح في الفترة الملائمة لذلك» (معنى استعاري مشتق من الأول). إن هذه المعاني المختلفة، التي لا تخفى أهميتها تسمى «عناصر اختلافية»، وسنضعها في الخطاطة التالية بين معقوفين قائمين. وسنضع بين قوسين الواسمات الدلالية الأولية مثل «مذكر» و«راشد». والعناصر الموجودة خارج القوسين تحيل على الواسمات التركيبية، التي يمكن أن تتطابق مع الواسمات الدلالية:




إن كل مسار من المسارات التي تجمع بين الواسمات الدلالية وعناصر الاختلاف، يشكل قراءة ممكنة، وتحيل هذه المسارات، تبعا لذلك، على معان. وإذا جاز التعبير فإن المدلول مركب من معانيه الممكنة المنحدرة من سيميم (أثر معنوي).

إن المعنى لا يتجلى إلا من خلال امتزاجه بالمعاني الممكنة للسميمات الأخرى التي قد تظهر داخل السياق. إن الأمر يتعلق بالقيود الانتقائية (المشار إليها من خلال معقوفين في الرسم والمرموز لها بالحروف اللاتينية) التي تتدخل من أجل الانتصار لهذا المزيج أو ذاك.

إن القيود الانتقائية المعبر عنها شكليا توفر للمعنى إمكانية ارتباطه بمعنى آخر وسيميمات أخرى، وتعد هذه القيود «شروطا كافية وضرورية». وعلى سبيل المثال، فإن الرمز «س1» يجب أن يجعل المعنى غير قابل للتحقق إلا إذا كان السياق يشير إلى العلاقات الزوجية، في حين على «س 3» أن يشير إلى أن الأمر يتعلق بانتهاء أو عدم انتهاء نشاط ما. وبهذه الطريقة يمكن الحصول على رسمين يمنح كلمة /bachelor/ نسختين للتحقق: /رجل متزوج ليس أعزب/ و / زوجي/bachelor/ حاصل على شهادة عليا في الفن/. وبطبيعة الحال ستظل هناك مجموعة أخرى من التعابير الغامضة من قبيل: /إن هذه الطالبة ترفض أن تتزوج بلويس لأنه ليس bachelor/ . إلا أن السياق الذي يسبق الجملة في هذا المثال قد يساعدنا على فهم الطبيعة الفعلية لهذه التداخلات(12).

إلا أن سلبيات هذا التحليل تكمن في أن العناصر الاختلافية ليست مكونات دنيا بل تشكل في ذاتها تعريفات تامة، وهي تعريفات تحتاج هي الأخرى إلى تعريف. إن هذه الطريقة قد تكون مهمة من أجل تحديد الأسس التي تنبني عليها قواميس الوحدات المعجمية، إلا أنها لا تستطيع أن تشرح لنا الطريقة التي يتمفصل من خلالها نسق دلالي بسيط. وهناك جانب سلبي آخر يكمن في أن بإمكان التحليل تحديد الاستعمالات المختلفة للوحدات المعجمية، إلا أنه لا يوضح السياقات والظروف التي يمكن أن تستعمل ضمنها هذه الوحدات. وهناك جانب سلبي ثالث هو أن التركيبة المفهومية التي حصلنا عليها توضح دون شك حالات التجانس (والأمر ليس دون أهمية بالنسبة للمعجمي)، ولكنه لا يسجل كل الإيحاءات الممكنة للفظ. ولهذا السبب، فإن «أعزب» (عندما نقرر منح هذا المعنى لكلمة bachelor)

يمكن أن توحي ب «فجور» «لامسؤولية» أو «حرية»، وذلك حسب السياقات التي استعملت فيها الكلمة. إن الاعتراضين الأخيرين يستندان، كما هو واضح، إلى مشكل الاستعمال السياقي للعلامات.

ويرد كاتز وفودور عن هذا الأمر بالقول إن نظرية السياقات تستدعي جردا شاملا لكل النسخ الممكنة لتحققات وحدة معجمية ما، وعليها في هذه الحالة أن تتوقع كل الأحداث الممكنة في الكون. ويمكن أن نرد بأن وحدة معجمية ما تستعمل، في مجتمع ما، في بعض السياقات ووفق بعض الظروف التي يتم انتقاؤها على حساب سياقات وظروف أخرى. وبقدر ما يكون السنن منظما بقدر ما يكون قادرا على استيعاب هذه الظروف.

ولنأخذ المثال التالي، وليكن التعبيرين التاليين:

- «يجب أخذ الأسد إلى حديقة الحيوانات»
- «يجب أخذ بيير إلى حديقة الحيوانات»

فمن الواضح أن «أخذ» في المثال الأول يحيل على معنى قريب من «الاعتقال» (ويحيل بالتالي على العقوبة، إذا كان الأسد قد هرب من حديقة الحيوانات). أما في الحالة الثانية، وهي حالة فضفاضة، فإن هذه الكلمة توحي بفكرة الجزاء أو التعلم. ففي غياب نظرية للسياقات والظروف لا نستطيع تحديد قواعد دلالية تفسر لنا السبب الذي يجعل من العبارة الأولى دالة على معنى مختلف عن معنى العبارة الثانية.

ولكن لنفترض أن تركيبة دلالية لا تقف عند حدود الواسمات الدلالية، أي عند عناصر تمكن من تحديد الاختلافات والتقييدات الانتقائية، ولكنها تشتمل على واسمات إيحائية وانتقاءات سياقية. في هذه الحالة، نفترض أن /الأسد/ لا يستعمل سوى في ثلاثة سياقات: حديقة الحيوانات أو السيرك أو الأدغال. ومن الممكن أيضاً أن نقبل

أن /خديقة الحيوانات/ تستدعي إيحاءات سجنية وأمنية، بنفس الطريقة التي يستدعي بها السيرك إيحاءات الترويض والمهارة. أما إذا أدرج ضمن الأدغال فإنه يوحي بالحرية والخطر. ولا وجود لسياقات أخرى، على الأقل في الاستعمال العادي. ومن هنا، فإن السيميم / أسد/ سيكون حاملا لقواعد (يتضمنها السنن) تسهم في تحديد معناه الإيحائي في سياقات بعينها.

ولقد تم تعميق منهج كاتز وفودور ( Weninrich, 1965) واقترحت مناهج بديلة له ( Biewisch, 1970) حاولت عزل، داخل كل سيميم، المكونات العلائقية العامة. فمثلا، من خلال التركيبة المفهومية لفعل مثل / قتل/ يمكن التعبير عنها من خلال قواعد النوع:

قتل: فاعل تسبب (موضوع ب «حي» تحول إلى موضوع ب غير حي)

فالملاحظ أن الكلمات التي تعبر عن روابط بين ألفاظ أخرى (مثل علة، تحول، تشجيع) يمكن تحليلها باعتبارها علاقات شكلية. وبهذه الطريقة، فإن المكون الدلالي للسيميمات سيعبر عنه بألفاظ دالة على التضايف، وذلك من خلال إعطاء صياغة ميتالغوية للتعابير اللسانية التي لم يتناولها كاتز وفودور.

ومع ذلك مازال هناك اعتراضان. الاعتراض الأول يكمن في أنه ليس من البديهي أن هذا النوع من التفكيك يمكن أن ينطبق على ألفاظ تحيل في ذات الوقت على «أشياء» وعلى «أفعال» (في الحالة الأولى يمكن العودة إلى التحليل الذي قدمناه لـ bachelor). أما الاعتراض الثاني فيكمن في أن الروابط ذاتها التي يعبر عنها من خلال لغة رمزية من نوع منطقي يجب، لكي تشتغل كنسق من العلاقات، أن تكون جزءا من نسق وليس جزءا من سجل نهائي. وهكذا، على التحليل

المفهومي، من أجل تبرير الحدود الميتالغوية التي يستعملها في تحديد معنى الألفاظ اللغوية، أن يكون قادرا على تكوين نسق استنادا إلى هذه الألفاظ الميتالغوية، وهو نسق لن يكون شيئا آخر سوى شكل للتعبير.

## 9.3. نسق المضمون

لقد كانت هناك محاولات عديدة من أجل بناء نسق للمضمون. وأكثر هذه المحاولات دلالة (Greimas 1966) تفترض وجود وحدات دلالية أولية (وهي مقولات ذهنية تتطابق مع مظاهر أساس في التجربة) منتظمة في محاور تقابلية تسهم في بنائها كل المدلولات. وبهذا يكون گريماص قد انتقى بعض البنيات الأولية للدلالة. ويتعلق الأمر بالمحاور الدلالية، كتلك التي نتعرف عليها في الخطاطة التالية:

طريق وطنية (م) طريق فرعية

كبير (م) صغير

امرأة (م) رجل الخ

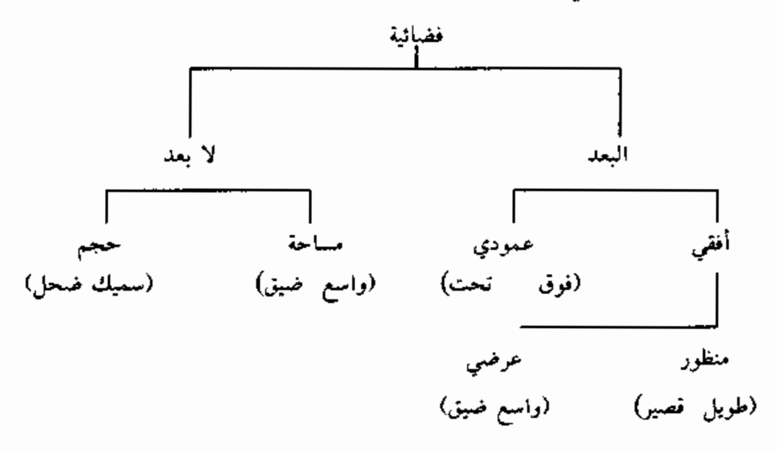
إن التقابل لا ينظر إليه إلا من زاوية واحدة، وهي الزاوية التي تشكل المحور الدلالي. فالمحور في التقابل امرأة (م)رجل، هو محور خاص بالانتماء الجنسي. إلا أن المدلول «امرأة» (الذي نعتبره هنا سيميما) هو نقطة تقاطع لوحدات دلالية مختلفة يسميها گريماص معانم (بمعنى مختلف عن التعبير الذي يعطيه بيوسنس لهذا اللفظ)، / فالأنوثة/ مثلا هي معنم يتقابل مع /الذكورة/ ، والأنوثة ليست خاصة ب «المرأة» فهي تسند إلى نعجة ووزة وبقرة.

فلكسيم من قبيل «أعلى» يتميز عن «طويل» بكون الأول يمتلك المعانم الخاصة بالمستويات: الفضائية والبعدية والعمودية، في حين

أن الثاني يمتلك المعانم التالية: فضائية وبعدية أفقية ومنظورية.

إن اللكسيم على هذا الأساس هو البؤرة التي تتجلى من خلالها المعانم المنحدرة عادة من مقولات تنتمي إلى أنساق معنمية مختلفة ترتبط فيما بينها بروابط تراتبية وهي بذلك روابط تضمنية.

فلننظر إلى الطريقة التي يصف من خلالها گريماص (1966، 33) النسق المعنمي الخاص بالفضاء:




وهكذا فإن كل معنم (تقابل الأفقية مثلا مع العمودية) يستند إلى أساس وجود تمييز هو الذي يشكل المحور الدلالي (مثلا البُعدية). وقد يصبح هذا المعنم بدوره محورا معنميا لمعنمين فرعيين (منظور وعرضي).

نتوفر هنا على مثال يشرح نسق الفضائية، فكيف نتعامل مع نسق الزمانية؟ وكيف يرتبط النسقان فيما بينهما؟ وكما هو واضح يمكن أن نواصل البحث إلى ما لانهاية. لكن هناك شيئاً آخر. لا يمكن لهذه الصنافة، في حدودها القصوى، أن تقدم لنا سوى تقسيمات معنمية فرعية بالغة العمومية. كيف يمكنني أن أميز، معنميا، بين /أريكة/ و/

كرسي/ ؟ لقد بلور بوتيي (Pottier) لهذا الغرض مجموعة من المصفوفات شبيهة بتلك التي جاء بها گريماص فيما يخص «فوق» و«تحت». وهكذا فهو يميز بين أريكة وكرسي ومرقاة ووسادة وسرير من خلال وجود أو عدم وجود السمات الدلالية من قبيل: /له ذراع/ /رخو/ الخ. فوسادة ستكون رخوة ولكن بدون ذراع ولا مسند، أما المرقاة فليس لها ذراع وليست رخوة وهكذا دواليك. وستشترك عناصر القسم كلها في المعنم الجلوس (Pottier 1965). إلا أن هذه السمات لا تشبه الأفقية والعمودية: إنها قابلة للتطبيق في سياقات بالغة الخصوصية، كما أنها تشكل تعريفات لا عناصر أولية.

فلكي تضمن الصياغة المضمونية لنفسها الدقة، عليها أن تظل عامة، ولا يمكنها في نهاية الأمر تفسير الاختلاف المدلولي بين «برنيق» و«مطران» . وحتى إذا استطاعت فعل ذلك (وهو ما تسعى المجهودات الدلالية المفهومية القيام به) فإنها لن تستطيع توفير العناصر الدلالية الأولية كما هو الشأن مع السمات المميزة في الفونولوجيا.

### 10.3. القاموس والموسوعة

لقد أثارت هذه القضايا نقاشا واسعا تمحور حول نموذجين متقابلين لتمثيل المضمون: «النموذج القاموسي» و «النموذج الموسوعي».

3 . 10 . 1. يشكل القاموس والموسوعة نموذجين مجردين لوصف شكل وعينا السيميائي. ولنقل إن الهدف الأسمى للقاموس هو وصف هذه المعرفة استنادا إلى حدود لسانية فقط، في حين تروم الموسوعة الإمساك بمعرفتنا للعالم ( Zilsinm 1967m Kqtw, 1972 et

1979 m Leech m 1974m Lyons 1977 m Hu;qn, 1980 et Eco (1984. إن هذا التمييز لا يتعلق، بطبيعة الحال، سوى بالقواميس والموسوعات «الفعلية»، أي الكتب التي تحمل هذه العناوين. وفي الغالب الأعم فإن هذه السجلات تخلط بين النموذجين (نظر (Weinreich, Rey-Debove 1971). فهناك بعض القواميس التي تعلمنا أن /ثور/ يعين حيوانا من النوع البقري وهو «مذكر وراشد» وهو تعريف، كما سنرى، يعود إلى النموذج القاموسي، في حين هناك قواميس تقول لنا بأن /النمر/ هو حيوان ضخم من أكلة اللحوم له شعر أصفر مخطط بالأسود. والأمر هنا يتعلق بنموذج موسوعي خالص.

إن المآزق التي تكشف عنها القواميس الفعلية تعد شاهدا حيا على غموض الموقف القاموسي: فهذا الموقف لا يستطيع فعلا أن يميز، بطريقة واضحة، بين معلومة لسانية وبين معرفة خاصة بالعالم. فدور القاموس عند كاتز (1972) يكمن في شرح الظواهر التالية: 1- المرادفات (كيف يمكن لكلمتين أن يكون لهما مدلول واحد) 2 - التشابه والاختلاف الدلاليان (لماذا تتوفر «بقرة» و«عمّة» على مكون دلالي مشترك يقابلهما مع ظل ورد فعل مثلا ؟)، 3- التقابلات (كما هو الحال في حار وبارد) 4- التضمن والمتضمن، فوردة متضمنَة في علاقتها بزهرة التي تعد هي متضمِنة، 5 - الانتظام والشذوذ (/ الصابون المعطر/ يحيل على معنى، في حين أن الأمر ليس كذلك مع / حكة معطرة/ على الأقل في الاستعمال العادي الحرفي وليس البلاغي)، 6 - الغموض الدلالي (الذي يجعل grenade تعين فاكهة وسلاحا[13]) 7 - الإطناب الدلالي (/عمي رجل مذكر/ يقدم لنا معلومة حشوية)، 8 - الحقيقة التحليلية (التي يكون وفقها الملفوظ /الأعمام مذكرون/ هي دائما صحيحة استنادا إلى تعريف العم)، 10-

العلاقة التناقضية (التي تجعل من «الأعمام مؤنثون» ملفوظا خاطئا استنادا إلى نفس التعريف)، 11- الحقيقة التركيبية (/الأعمام عامون/ ليست لا صحيحة ولا خاطئة استنادا إلى تعريف العم في القاموس)، 12 - اللاتوافق، (وهو مبدأ يجعل من الملفوظين: «جان حي» و«جان ميت» غير قابلين للتحقق في نفس الوقت)، 13 - الاقتضاء (وهو علاقة تجعل من الملفوظ / هذه الزهرة حمراء / تتضمن / هذه الزهرة لها لون/)، 14 - السؤال التافه[14] (الملفوظ «هل هذا العم مذكر» يشتمل في ذاته على الجواب) 15 - الافتراض (أين عمتي «تفترض أن» عمتي توجد في مكان ما).

إن كل الحالات المشار إليها أعلاه يمكن ردها إلى بعدين: البعد التحليلي وبعد الاقتضاء. فمن جهة على القاموس أن يكون تحليليا: فخصائص لفظ ما هي كما هي استنادا إلى تعريفه الخاص، ولا يمكن التأكد من هذه الخصائص، كما لا يمكن تزييفها استنادا إلى حقيقة واقعية. ومن جهة ثانية فإن نسق الخصائص (التي هي السمات الدلالية) يجب أن يخضع لتراتبية بحيث تقود الوحدات الدنيا داخل هذه التراتبية إلى الوحدات المنتمية إلى مستوى أعلى (فكل زهرة هي بالضرورة وردة وكل وردة هي نبات).

3 . 10 . 2. ولتحقيق هذه المقتضيات، على القاموس أن يكون متوفرا على عدد محدود من السمات الدلالية، وهذه السمات يجب أن تكون من طبيعة بدئية. بحيث لا تستدعي لاحقا تحليلا جديدا. والحال أن هذه الدقة لا يمكن الحصول عليها إلا بطريقتين: إما أن نتعرف على السمات التي ستكون كونيات دلالية، يتم التعرف عليها بشكل حدسي من طرف المتكلمين (فهؤلاء يجب أن يكونوا على اطلاع مباشر على مقولات من نوع «مذكر» «إنسان» أو «أحمر»)، وإما أن

نقيم نسقا عرفيا من الفرضيات الدلالية (كارناب 1955) بحيث إننا سنقرر مثلا : إذا كان ذلك الشيء يعين غرابا ، فإن هذا الشيء يجب أن يكون باستمرار أسود.

إن المأساة تكمن أولا في عدم وجود معيار يمكننا من التأكد هل هذه السمة تحليلية أم تركيبية. ثانيا كل محاولة للتعرف على كتلة من الكونيات الدلالية اقتصرت على عدد محدود من الوحدات المعجمية، وثالثا ، فإن التمثيل القاموسي لا يشرح لنا لماذا يستطيع المتكلم فهم الملفوظات التي تصاغ بلغته.

وكما سنرى ذلك لاحقا بخصوص المؤولات، فإن كل شكل لغوي يمكن شرحه من خلال التعريفات، والإطناب والترجمات، أو من خلال ألفاظ أخرى الخ، دون أن تكون السيرورة محدودة بالضرورة. فلا وجود لأي سبب يجعلنا نعتقد أن / رجل/ يجب أن يتحدد من خلال السمات: «إنسان» «مذكر»، وأن «إنسان» و«مذكر» لا يمكن بالمقابل تحليلهما. ولقد سبق لرسل أن اقترح حلا لذلك يقول بأن الكونيات التي لا يمكن تحليلها هي كلمات-موضوعات. وبعبارة أخرى، إنها كلمات نتعلمها من خلال التجربة المباشرة والشاملة للموضوع المتطابق معها. ومع ذلك يمكن أولا أن يكون عدد هذه الكلمات -الموضوعات لا محدودا ، وثانيا ، وكما يشير إلى ذلك رسل نفسه ، فإن بينتاغرام[15] (pentagrame) التي تزين غرفة طفل عاش دائما في غرفة بيضاء، فإن كلمة بينتاغرام عنده كلمة غير قابلة للتحليل، في حين أن / أحمر/ يجب أن تكون موضوعا للتعريف، وثالثا ، ومن أجل استيعاب معرفة لسانية خالصة مستقلة عن العالم اعتمادا على أوليات، فإن القاموس يجب أن يكون مؤسسا ، من أجل بلورة هذه الأوليات، استناد إلى هذه المعرفة ذاتها.

3 . 10 . 3. من أجل التغلب على هذه المشاكل، تعتقد بعض النظريات أن أهليتنا الدلالية تتخذ شكل موسوعة، حيث يتم الخلط بين معارف خاصة بالعالم ومعلومات لسانية. وبالتأكيد، فإن دعاة القاموس يعتقدون أن الموسوعة غير محدودة نظريا (ولكننا رأينا أن القاموس ذاته يمكن أن يُعترض عليه بنفس الطريقة). ويجيب الموسوعيون عن ذلك بـ:

1- إن الموسوعة هي مسلمة سيميائية، أي فرضية إبستمولوجية يجب أن تستثير الاكتشافات والتمثلات الجزئية والمحلية للكون الموسوعي.

2- لا فرق بين المعرفة اللسانية ومعرفة العالم. ففي الحالتين معا يتعلق الأمر بمعرفة ثقافية يتم داخلها شرح كل واقعة استنادا إلى الوقائع الموسوعية.

3- إن المعرفة الموسوعية لا تدرج ضمنها - كما كان يتخوف القاموسيون- كل المعارف المخصوصة الممكنة التي يتوفر عليها فرد معزول، إنها تشتمل فقط على تلك التي تدرجها الثقافة ضمن الإرث المعرفي الجماعي. ولنأخذ المثال التالي: إذا سمعت كلمة / قطار/ بإمكاني لأسباب شخصية أن أفكر في جدتي، التي سافرت معها مرارا في القطار. وهذا لا يعني أن كل ما يعود إلى جدتي يعد جزءا من تعريف موسوعي للقطار. وعلى العكس من ذلك، فإن كون القطار آلة، يمكن أن يحمل ركابا وبضائع، وأنه يتحرك على عجلات، اخترع في القرن الماضي وكان يسير في البداية بالبخار، وأنه يستعمل الآن أساسا الجاذبية الكهربائية، ومن أجل استعماله يجب التوفر على تذكرة، وقد تغنى به الشعراء باعتباره رمزا للتطور، وأن سرعته القصوى أقل من سرعة الطائرة الخ... كل هذه العناصر تعد جزءا من موسوعة خاصة بالقطار.

وبطبيعة الحال فإن هذه المعرفة ذات الطابع الاجتماعي الخاصة بالقطار واسعة جدا ومتطورة باستمرار. ولا يعرف الفرد المعزول إلا النزر اليسير منها (ففي مجال القطارات فإن المهندس يمتلك معرفة موسوعية أوسع من تلك التي يتوفر عليها البيولوجي)، وكل متكلم لا يستخدم إلا جزءا يسيرا منها، وذلك حسب السياقات التي يستعمل فيها كلمة قطار.

وعلى هذا الأساس، فإن الموسوعة يجب أن تتوفر على مجموعة من الإشارات الخاصة بالطريقة التي يفهم بها لفظ ما في السياقات التي يستعمل فيها بكثرة. ولقد نوقش هذا الأمر من خلال الدلالة ذات التوجيهات (Schmidt 1973). أما في كتابنا (Eco 1975) فقد اقترحنا نموذجا للتحليل المفهومي من طبيعة موسوعية يأخذ بعين الاعتبار الانتقاءات السياقية والظرفية. فتعريف / الحوت/ (baleine) يجب أن يكون متضمنا لفكرة أن هذا الحيوان كان يعين في سياقات قديمة سمكة، أما في السياقات الحديثة، فإنه يعني ثدييا. أما تعريف /جناح/ فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار أن السمات أو الخصائص الأساس في السياقات البيولوجية (المظهر الخارجي، البنية الداخلية، الوظيفة) مختلفة عن تلك التي تستعمل في السياقات الميكانيكية. والحال أن هناك مجموعة من الخصائص الأساس التي تحدد / جناح/ هي ذاتها في جميع السياقات. ففي إيكو 1979، أضفنا أن التمثيل الموسوعي عليه أيضا أن يعي أن الدراسات الخاصة بالذكاء الاصطناعي تسمى خطاطات (في تصور يمكن أن نطلق عليه سيناريو أو إخراج انظر مينسكي 1974، وينستون 1977، شانك 1975 و1981، فان دايك 1977). فنحن نربط مثلا / محطة / بمجموعة من الخطاطات تصف ما يحدث داخل محطة ما، وما هي الإجراءات التي

سيتبعها من يريد أن يركب قطارا. ففي ملفوظ من نوع: «وصلت متأخرا إلى المحطة وأخذت تذكرتي داخل القطار»، فإن متكلما ذا أهلية متوسطة، أو آلة مبرمجة لاستنتاج بعض الخلاصات من سجل من الخطاطات سيفهمان جيدا ما هو متضمن في الجملة: إن القطارات لها توقيت محدد، وأن صاحب الجملة لم يقف في الطابور لأخذ التذكرة، وأنه دفع للمراقب قدرا من المال مقابل التذكرة وهكذا.

3. 10. 4. إن الدلالة الموسوعية تلغي الفرق بين الخصائص التحليلية والخصائص الواقعية أو التركيبية. فما نعتقد عادة أنه خصائص تحليلية- أن تكون الزهرة مثلا وردة - هي في الواقع خصائص لا تجادل فيها الثقافة. في حين يمكن أن نناقش كون الزهرة جميلة بالضرورة، أو ثمينة بالضرورة (انظر quine 1951). ولقد اقترح بوتنام (1975) التمييز بين أربعة أشياء في وصف مدلول كلمة مثل / الماء/ :

| السمات التركيبية | السمات الدلالية | القوالب | الامتداد |
|---|---|---|---|
| اسم، محسوس | نوع طبيعي | لا لون له | $h_20$ |
| | سائل | شفاف | |
| | | لا طعم له | |
| | | يروي العطش | |

ومع ذلك سيظل التمييز صعبا بين معلومات مسكوكة وبين سمات دلالية. أما فيما يتعلق بالامتداد، فإن بوتنام يضع ضمنه خصائص يمتلكها الموضوع في استقلاله عن معرفتنا. ولكننا قد نرى في هذه الخصائص معلومات موسوعية خاصة ومتوفرة للمتخصصين.

ويبدو أن النموذج الذي قدمه بيتوفي Petofi وبيمباور Neubauer (1981) أكثر مرونة من السابق. فقد اقترحا دراسة كلمة الكلور:

أ ـ معرفة عامة

النوع: عنصر، اللون اخضرار

الرائحة: كريهة ومنفرة

**ب- معرفة علمية**

**1- معرفة كيميائية**

عنصر وفئة، غير حديدي

الفصيلة: مولد للملح

الرمز: C I

تكافؤ العناصر: وحيد التكوين

الورود: في الجسم الكلوري

التكوين: NaCl,HCI

**2- معرفة فزيائية**

الحالة الطبيعية: غازي

حالات أخرى: سائل

الوزن: ضعف وزن الهواء

عدد الذرات: 17

الكتلة الذرية: 453، 33

**3- المعرفة البيولوجية**

تأثيره على الأجهزة الحية: اختناق

**4- المعرفة الجيولوجية**

الكمية فوق سطح الأرض: 15، 0%

**5- معلومات تاريخية**

الاكتشاف: شيل سنة 1774 ودافي سنة 1810

أبحاث أخرى: إنتاج الكلور السائل سنة 1823

**6- معلومات اشتقاقية**

الأصل: من اللاتينية كلوروس

**7- معرفة صناعية**

إنتاج: محلل الكلور والصوديوم

الاستعمال: تبييض الورق والنسيج ومطهر (مبيد للجراثيم والطفيليات) أسلحة كمياوية

الاحتفاظ: في أماكن باردة وجافة ويحفظ في حاوية معدنية

تعد هذه المعلومات مجتمعة جزءا من أهلية لسانية ممكنة، وسيكون من الصعب الفصل بين السمات القاموسية والسمات الموسوعية. والاختلاف الممكن بين معرفة مشتركة وأخرى علمية يعود إلى السياق. وقد نعثر على مستعملين يعرفون الصياغة الكيميائية للكلور مع جهلهم بأن الجسم مخضر. وسيمكننا هذا التمثيل من تجاوز التمييز بين معلومة خاصة بالقوالب وأخرى خاصة بالامتداد. فبالإمكان استعمال كلمة / كلور/ من أجل الإحالة على قسم من الموضوعات مع علمنا أن الأمر يتعلق فقط بسائل مطهر مخضر ذي رائحة كريهة. وفي هذا الصدد لاحظ بوتنام مرات عديدة ما يلي: إذا كان هناك عالم شبيه بعالمنا نطلق فيه كلمة / كلور/ على مطهر سائل، وأخضر وبرائحة كريهة ولكنه لا يعتبر الجسم Cl، بوزنه وعدد ذراته الخاصة، فإننا في هذه الحالة سنتحدث فقط عن مرادفات(16). ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن نستبعد أن العلم قد يكتشف خصائص جديدة للكلور بحيث تحتم علينا توزيع ما نسميه كلور إلى قسمين من السوائل بمكونات بالغة الاختلاف. يجب أن نقتنع إذن أن الخصائص التي نستند إليها من أجل تعريف مضمون التعابير شديدة الارتباط بالمعرفة التاريخية التي تمكننا من تفضيل بعض العناصر في لحظة من لحظات تطورنا الثقافي. وكما سبق أن أشرنا إلى ذلك، فإن الإسكيمو يتوفرون على مخزون غني من الألفاظ من أجل تعريف الثلج، وذلك وفق تفاعلاتها مع مقتضيات البقاء الحياتي. إنهم «يرون» إذن موضوعات مختلفة في الوقت الذي لا نميز فيه نحن سوى موضوع واحد وبامتداد أحادي (بالمعني الذي يعطيه بوتنام لهذا اللفظ). ولا فائدة من التساؤل من منا على حق، نحن أم الإسكيمو؟. لنقل فقط- بعبارات هلمسليف- إن الثقافتين معا تقطعان وتنظمان، بشكل

مختلف، المتصل المادي، ومن خلال هذا التقطيع يتم تفضيل بعض الخصائص على حساب أخرى.

3 . 10 . 5. إن السمات الدلالية وكذا المرادفات والشروح والتوجيهات السياقية تكف، من منظور التمثيل الدلالي الموسوعي، عن أن تكون بناءات ميتالغوية لكي تصبح مؤولات، قابلة لأن تصبح بدورها موضوعا للتأويل من خلال مؤولات جديدة (انظر في هذا الشأن 5 . 5).

إن المؤول هو كل علامة أو مركب من علامات (كيفما كانت المادة الحاملة له) يقوم في ظروف بعينها بالتعبير عن العلامة الأولى.

إن المؤول وفق هذا التعريف، يمكن أن يكون علامة لنفس الوحدات( مثال ذلك المرادف) أو علامة تعود إلى وحدات مختلفة ولكنها تستعمل نفس المادة التعبيرية (مثال: لفظ مقابل في لغة أجنبية، وهو بذلك مختلف عن الأول على مستوى شكل التعبير)، أو قد يكون علامة مستمدة من وحدات تستعمل مواد مغايرة (رسم، لون)، أو قد يكون موضوعا مستعملا كعلامة، أو قد يكون تعريفا قصديا شبه تام للمكونات الدلالية للسيميم الذي يتطابق معه)، كما قد يكون مظهرا من هذه المكونات الدلالية قابلا لأن يحل محل العلامة في سياق معين (ففي سياق من قبيل / الإنسان يأكل الحيوانات/ فإن العلامة / حيوانات/ يمكن أن تستبدل بجزء من أجزائها، من قبيل: «لحم الحيوانات المذبوحة»)، كما قد يكون إيحاء انفعاليا أو فكريا شديد الارتباط بهذه العلامة قد يصبح في سياق ملائم بديلا مناسبا (ففي العبارة التالية:«/ للقلب دوافعه/ ، فإن لفظ / القلب/ يمكن أن يؤول بالمعنى الشعوري، رغم أن الإيحاء «إحساس» لا يشكل سوى جزء هامشي من السيميم «قلب»).

إن المؤول ليس مجرد علامة تعبر عن علامة أخرى (حتى وإن كان الأمر كذلك في أغلب الأحيان)، إنه باستمرار، وفي جميع الحالات، توسيع للعلامة، إنه إضافة معرفية مستقاة من العلامة البدئية. وسيتضح مصدر هذه الطبيعة بوضوح عندما يتخذ المؤول شكل تعاريف، أو استنتاجات أو تحليل مفهومي لكل المعاني الممكنة لسيميم ما، أو تخصيص السيميم من خلال ألفاظ مستقاة من انتقاءات سياقية وظرفية، أي من خلال ألفاظ تنتمي إلى الاستعمالات الممكنة للعلامة. وتحقق نظرية المؤول الهدف الذي كان ينشده بيرس: أن نجعل من حياة العلامات الدينامية الأساس للمعرفة المتطورة باستمرار.

### 11.3. الوحدات الثقافية

كل مؤول علامة هو وحدة ثقافية، أو وحدة دلالية. وتنتظم هذه الوحدات داخل ثقافة ما وفق نسق من التقابلات. ويمكن أن نطلق على لعبة العلاقات هذه اسم الحقل الدلالي الشامل. وعادة ما نقول إن هذه الوحدات تبنين الحقول الدلالية، أو تتوزع وفق محاور تقابلية. إن نسق الوحدات الدلالية يعبر عن الطريقة التي تجزئ بها ثقافة ما الكون القابل للإدراك أو المتصور وتبلور بذلك شكل المضمون.

3 . 11 . 1. إن الوحدات الدلالية مفصولة عن الوحدات الدالة التي تمثلها. وهكذا ففي ثقافتين مختلفتين، هناك مناطق واسعة داخل النسق الدلالي بالإمكان أن تتم بنينتها بنفس الطريقة. ولكن مقابل كل وحدة بنيوية معزولة تقدم اللغات دوال مختلفة. فالوحدة الثقافية يمكن ترجمتها في علامة معينة استنادا إلى وجود سنن، أو من خلال وحدة ثقافية تعد هي ذاتها علامة (أو مقطعاً من الوحدات الثقافية) التي تشكل تعريفها الماصدقي. ومهما يكن الأمر، فإن هذه الوحدة الثقافية

هي ذاتها علامة، لأن بإمكانها أن تدل على الدال الذي يتطابق معها داخل لسان معين. وهو ما يحدث عندما نجيب عن السؤال التالي /كيف نسمي في الفرنسية الموقع الهندسي لكل النقاط الموجودة على نفس المسافة من نقطة بعينها؟/ مع العلم أن الأمر يتعلق بمحيط الدائرة. إن هذا الجواب يعادل «إن البؤرة التي يتم وصفها في الهندسة تساوي الكيان اللساني الذي يسجله القاموس في المدخل / محيط الدائرة /». وهكذا فإن التعريف الهندسي، مثله مثل الصورة التي تتطابق معه في قاموس ما أو في كتاب حول الهندسة، هو مؤول للعلامة اللفظية. أما في الرسم البياني أو في البرهنة المجردة، فإن الأمر يتعلق بدوال- بسيطة أو مركبة - دوال يمكن أن يكون مؤولها الكلمة التي تتطابق معه.

3 . 11 . 2. من الاعتراضات التي يمكن أن نسجلها على تعريف العلامة هناك التأكيد أن الضوابط (syncatégorématiques) أو المكونات لا تتوفر على أي مدلول. إن مقولة الوحدة الثقافية تفند هذا الاعتراض. فبنفس الطريقة التي تحيل عبرها العلامة /فرس/ (لفظيا كان أم بصريا) على موقع محدد داخل نسق الوحدات الثقافية التي تشكل حقل الكيانات الحيوانية، فإن علامة مثل /ذهب/ تحيل على موقع محدد داخل نسق يقابل بين أنشطة حركية متعددة (من «الابتعاد عن المخاطب» إلى «الاقتراب منه»، هناك تقابل دلالي يمكن أن يتطابق مع التقابل المعجمي / الذهاب والمجيء/ ). ويمكن أن نستند إلى نفس البرهنة فيما يتعلق بالفواعل المنطقية. فكون أن /à/ قد تدل على شيء في الجملة: /être à Paris/. وهي شيء آخر في الجملة: /aller à Paris/ يمكن أن تعني ببساطة أن /à/ هي دال متجانس، يمكن أن يحيل على مواقع داخل حقل ترابطات الحركة والانتماء الخ.

وعلى هذا الأساس فإن /à/ تمتلك مدلولا وتحيل على وحدة ثقافية شأنها في ذلك شأن كلمة / فرس/.

ويمكن قول نفس الشيء عن أسماء الأعلام. فقد تعين أو تشير هذه الأسماء عند بعض المؤلفين إلى شيء ما، ولكنها لا يمكن أن تدل. ويكفي أن يسأل شخص ما : / من هو جاك؟ / ليجاب بأنه / ابن عم هنري/ لكي نفهم بأن الوحدة الثقافية المتطابقة مع اسم العلم تعين موقعا داخل نسق القرابة. فأن تتمتع أسماء الأعلام بدرجة عالية من التجانس (ويكون هناك العديد من الوحدات الثقافية التي تتطابق مع المدلول / جان/)، فإن هذا الأمر يعد واقعة ملموسة بشكل خالص. وبالإضافة إلى ذلك، لا أحد يستعمل اسم / جان/ إذا لم يكن هناك سياق ينظم بشكل سابق الحقل الدلالي الذي تتم الإحالة عليه. فإذا صرخ أحدهم / جان/ في حي شعبي، ليطل مجموعة من الأشخاص من النافذة: فهذه علامة على أن كل اسم يحيل على وحدة دلالية معينة. إن عدم كفاية السياق هي التي منعت المتلقين من تحديد الحقل الدلالي الخاص الذي تمت الإحالة عليه.

3. 11. 3. إن مقولة الوحدة الثقافية تساعدنا أيضا على حل مشكلة المدلولات الموسيقية التي لا تشكل، عند البعض، سوى قيم تركيبية. وبالفعل، فإن الصوت الذي يتم بثه من خلال آلة يحيل على موقع محدد داخل الحقل ذي الأبعاد الثقافية الذي ينظم هذا الصوت داخل نسق توجد به أصوات أخرى (مثلا النسق النبري، وتحديد داخل هذا النسق النبري موقع «الري» المهموسة). فكل صوت داخل هذا الحقل محدد دلاليا باعتباره حدا ضابطا، وفي الآن نفسه هناك إمكانات توافقه مع الأصوات الأخرى المنتمية لنفس النسق.

3. 11. 4. قد تبدو مقولة الوحدة الدلالية باعتبارها تحصيل

حاصل (توتولوجيا)، شأنها في ذلك شأن مقولة المؤول. وبالفعل، لا يمكن الإمساك بهذه المقولة إلا من خلال عناصر أخرى هي ذاتها ترجمة لوحدة دلالية. إلا أن هذا الأمر، الذي يشكل حلقة من حلقات السميوز (عملية التوليد السيميائي)، ليس شيئا آخر سوى القاعدة التي نفكر ونتكلم استنادا إليها. وما يمكننا من ترجمة وحدة ثقافية من خلال مؤول قابل للتعرف هو تنوع المؤولات. أما ما يعود إلى الظواهر التي تعود إلى الإدراك، فهي إما منظمة على أساس وجود وحدات ثقافية سابقة، وإما تولد، من خلال تنظيمها، وحدات ثقافية جديدة، تقوم تجلياتها بإعادة بنينة الحقل الدلالي وتفرض علامات جديدة، أو يتم تجاهلها بالمطلق، ولن ينظر إليها باعتبارها موضوعات سيميائية.

وفي الختام فإن مقولة الوحدة الثقافية تساعدنا في حل التناقضات المتولدة عن:

- الواقعية الساذجة التي تطابق بين موضوع فيزيقي وبين علامة، وهو أمر ليس صحيحا. (وعلى العكس من ذلك، إذا كان هناك من تطابق بين العلامة وقسم من الموضوعات، فإن هذا القسم هو بالضبط ما نطلق عليه وحدة ثقافية).

- التيار السلوكي الذي يطابق العلامة مع سلوك معين. وهذا أمر سيمنعنا من تعريف العلامات التي لا تتطابق مع أي سلوك قابل للمعاينة، وتلك التي تحيل على سلوك ملحوظ عندما تؤول بطريقة سيئة (تلك التي يتم إنجازها عمدا).

- النزعة الذهنية التي ترى أن العلامة تتطابق، باعتبارها مدلولا، مع وحدة غير قابلة للمعاينة: فكرة أو حالة وعي الخ. ونحن نشير هنا إلى صيغة من صيغ النزعة الذهنية المندثرة ويتعلق الأمر بالحدسية: فهذا الفكر يرى أن لا وجود لأية وحدة دلالية تدعي لنفسها

أنها هي المنطلق الأول، ذلك أن كل وحدة من هذه الوحدات هي تعبير عن وحدات أخرى سابقة عليها بالضرورة، لا وفق النظام المنطقي فحسب، ولكن وفق المراحل التي يقضيها الفرد في التعليم.

3 . 11 . 5. إن الوحدة الثقافية هي وحدة ملموسة يمكن التحكم فيها. إنها محسوسة لأنها تتجلى، داخل حقل ثقافة ما، من خلال مؤولات: كلمات مكتوبة، رسم، تعريف، حركة أو سلوك خاص حوّله العرف إلى كيانات سيميائية الخ. وتعد الوحدة الثقافية، مع الدال، الكيان الوحيد القابل للإدراك الملموس، إذا كنا نعني بالإدراك الملموس عينة من عينات المؤول. إن الوحدة الثقافية يمكن التصرف فيها لأنها تتحدد بشكل منهجي باعتبارها قيمة داخل نسق من التقابلات.

ولنأخذ كمثال على ذلك إنسانا آليا يقوم بدور اللاعب في لعبة الشطرنج. ولنفترض أننا توقعنا داخل حقله الدلالي الوحدات الثقافية: «رعب» و«شل للحركة». فيكفي أن يقوم الإنسان الآلي بسلوك ما (نوع من العلاقات بين العناصر الإلكترونية) يتطابق مع وضعيتين فزيائيتين دالتين (تتحققان وفق السياقات بطرق بالغة التنوع) تتطابقان بدورهما مع مراحل اللعب التي هي /echec et mat / et / pat/. فمع مرحلة mat يتطابق تعالق داخلي مؤوله هو «نهاية اللعبة ووضعية سلبية»، وتتحول هذه الوضعية الداخلية ل mat إلى دال يوحي ب «الرعب». وتتطابق مرحلة pat مع المؤول «كل حركة تضع اللاعب في وضعية mat»، الذي يتحول بدوره إلى دال للإيحاء «شل للحركة». إننا لا نقصد بهذا أن الإنسان الآلي يشعر ويحيا هذه الأحاسيس، إننا نقصد فقط أن بالإمكان بناءه بالطريقة التي يتكون من خلالها داخل حلقة التعالقات التي تدخل في علاقات تقابلية مع كل الاحتمالات الأخرى

المتكتلة في وحدتين تنتميان إلى حقل من الوحدات الممكنة. ولا يمكن خلط هذه الوحدات بمراحل اللعب، الذي يظل خارج مجال الإنسان الآلي. ويتعلق الأمر بموقعين لنسق من المواقع الممكنة، إنها مواقع تتطابق مع المثيرات التي تبثها تشاكلات اللعب (الذي يتحقق من خلال المادة الشطرنجية وفي الشكل الذي هو لعبة الشطرنج). ونحن لا نستطيع وصف الرعب والتجميد إلا باعتبارهما وضعيات أو تعالقات حلقة داخلية للإنسان الآلي، أو أيضا باعتبارهما جوابا مصدره هذا الكائن. إلا أن هذه المواقع موجودة باعتبارها وحدات قابلة للتصرف بهذه الصفة، إلى حد يمكن من إقصائها إذا أتينا بقواعد دلالية للإنسان الآلي. وبعبارة أخرى إذا قمنا بتجزئة الفضاء بطريقة جديدة (المادة) لهذه الوضعيات الممكنة والمترابطة فيما بينها.

### 12.3. الموسوعة والنسق الدلالي الشامل

3 . 12 . 1 . إن التمثيل الموسوعي الذي تتحدد داخله المؤولات باعتبارها وحدات ثقافية يفترض وجود نسق دلالي شامل يشكل مجمل معارفنا حول العالم، شريطة أن تكون هذه المعرفة قد استقرت اجتماعيا. إن هذا النسق ليس سوى فرضية منهجية أو مسلمة سيميائية.

وبناء عليه، سيكون من المستحيل تقديم وصف شامل لهذا النسق. والاستحالة لا تعود فقط إلى ضخامته، ولكن أيضا إلى أن الوحدات الثقافية التي تشكله تتميز بالتحول الدائم داخل المسار اللامتناهي للسميوز، وذلك تحت ضغط المدركات الجديدة، أو بسبب تناقضاتها المتبادلة. وتلك هي طبيعة حياة الثقافة. فالنسق الدلالي، باعتباره الأساس الذي تسند إليه الدلالة، يمكن وصفه (وبالتالي مأسسته) على شكل حقول ومحاور جزئية.

فمن أجل شرح الكيفية التي تدرك من خلالها علامة أو مجموعة من العلامات، فإننا نفترض أن لها مقابلا دلاليا: حقلا من الوحدات يتطابق مع تلك التي تحيل عليها العلامات، وتلك التي لا يحال عليها ولكنها، بالمقابل، تكشف عن الوحدات التي تمت الإحالة عليها. ويمكن أن نتصور، أنه، في مقام سيميائي مغاير، يجب التسليم بوجود حقل مختلف عن الأول، وربما متناقض معه. ويعد النسق الدلالي الشامل، وهو الحد البدئي لسيرورة ما، بؤرة الحقول والمحاور الجزئية، سواء كانت تكميلية أو تناقضية. وبالإمكان وصفه، جزئيا وبطريقة قابلة للمراجعة دوما، داخل حركة ممارسة سيميائية ما. ولكن إذا نظر إليه باعتباره موضوعا لنظرية سيميائية، فإنه لن يكون سوى يوتوبيا أو مسلمة ناظمة. والصعوبة التي نستشعرها ونحن نروم تأسيس منطق للغات الطبيعية مصدرها الطابع المتناقض والدينامي للحقل الدلالي الشامل. إن السيميائيات هي حقل نظري يثبت أن هذا الاشتغال يمكن وصفه من خلال قواعد تشاكلية ثابتة، ويثبت أيضا أن هذه التشاكلات ذاتها متحولة باستمرار، هذا دون أن يدعو ذلك إلى الاعتقاد باستحالة وصف اشتغال اللغات الطبيعية.

إن شرط وجود السيرورة التي يشكلها النسق هو النسقية. ولا يمكن أن تكون هذه النسقية موضوعا للوصف إلا داخل قطاع يشكل موضوع الاهتمام الدلالي. إن /أحمر/ يقابل /أخضر/ في سنن الأضواء اللونية، ويحيل على التقابل «مرور (م) توقف». إن /أحمر/ يتقابل مع /أسود/ في لعبة القمار ويحيل على «ربح (م) خسارة»، وذلك وفق طبيعة المراهنة. (المراهنة تشكل علامة ميتالغوية تقول إن «الأحمر» هو علامة الربح). وبالنسبة لموسى وهو يقف على ضفة البحر الأحمر، فإن الدال /مرور/ معناه الخلاص (في مقابل

العبودية)، ولكن في اللحظة التي اقتربت فيها جيوش فرعون فإن /المرور/ يتحول إلى «عبودية» (في مقابل «الخلاص») لموسى نفسه.

إن المحاور الدلالية في تبنين مستمر وفق المقامات، ولكن من الضروري أن توجد هذه المحاور من أجل إقامة صرح الدلالة. وعلى كل دراسة سيميائية أن تنظم أكبر قدر من هذه التقابلات غير المتطابقة ظاهريا داخل نماذج حيث تتخذ العلاقات شكل قواعد للتحويل أكثر عمومية. وفي حالات كثيرة، وفي مناطق شاسعة من الحقل الدلالي الشامل، سيكون ذلك ممكنا، بحيث سيكون في مقدورنا بناء حقول دلالية هامة بالغة البنينة. إلا أن السيميائيات لا تدعي لنفسها القدرة على عزل ووصف هذا النسق الدلالي الشامل. وإذا حصل وتم هذا الوصف، فإن تلك الحركة الإبداعية الدائمة التي تستدعيها حياة السميوز ستتوقف.

وفي هذا الأفق، فإن الثقافة في كليتها يُنظر إليها باعتبارها نسق أنساق العلامات حيث يصبح داخلها مدلولُ دالٍّ ما دالا لمدلول جديد، كيفما كانت طبيعة النسق (كلام، موضوعات، سلع، أفكار، قيم، أحاسيس، إيماءات أو سلوكات). والسيميائيات، استنادا إلى هذا، هي الشكل العلمي الذي تتخذه الأنتروبولوجيا.

إن الثقافة هي الطريقة التي يتم بها تفكيك النسق، داخل ظروف تاريخية وأنتروبولوجية بعينها، ضمن حركة تمنح المعرفة بعدا موضوعيا. وهذا التجزيء يتم على كل المستويات بدءا من الوحدات الإدراكية الأولية وانتهاء بالأنساق الإيديولوجية.

ذلك أن الثقافة تجزىء المضمون وتثبت في وحدات ثقافية تلك الأجزاء الواسعة من المضمون الذي تطلق عليه الإيديولوجيا، بالإضافة إلى الوحدات الأولية من قبيل الألوان وعلاقات القرابة، وأسماء

الحيوانات وأجزاء الجسد والظواهر الطبيعية والقيم والأفكار. والمواقع الإيديولوجية يتم توليدها من خلال تقابلات منضوية في سلسلات مركبية طويلة مبنينة وفق محاور بعينها. إن الطبيعة «الإيديولوجية» للإيديولوجيا تعود إلى هذه المناورة المخصوصة التي توهمنا أن الحقول الدلالية الجزئية تتميز بالثبات، ولا تضعها تبعا لذلك في إطار العلاقات العامة التي ينسجها النسق الدلالي الشامل.

إن هذا النسق الشامل لا يكتفي بربط هذه الحقول الجزئية بعضها ببعض، بل يكشف عن تناقضاتها من خلال عقد مقارنات بينها. إن النقد الإيديولوجي يكمن في استعادة هذه الحقول الدلالية الجزئية من خلال نسيج من الترابطات بحيث يقود ذلك إلى الكشف عن الطابع الجزئي للتقابلات التي يتم الاعتماد عليها.

3 . 12 . 2. إن مقولة الموسوعة باعتبارها نسقا دلاليا شاملا يقودنا إلى تقديم تعديل لمقولة السنن. فقد لا يكون السنن، في مجموعة كبيرة من النظريات السيميائية، سوى نسق بسيط من التطابقات، وهو ما يجعل منه نسقا جامدا لا يتغير. وعلى العكس من ذلك، فإن النسق الدلالي الشامل لا يمكن عرضه في كليته لأنه دائم التغير، وتغيراته تحددها حياة السميوز ذاتها.

فبينما تكون إعادة بناء الأنساق الدالة عملية بطيئة، فإن الأنساق الدلالية تتبنين بسرعة: هذا ما يمكن أن نطلق عليه حياة الثقافة. إن إعادة التنظيم هذه يمكن القيام بها عبر الأحكام السيميائية أو الأحكام الفعلية.

إن إعادة البناء الداخلي تتم من خلال إنتاج علامات مركبة تشكل أحكاما سيميائية أو أحكاما تحليلية. إن هذه الأحكام بطبيعتها تكمن في منح وحدة ثقافية جزءا أو كلا من الخصائص الدلالية التي

يمنحها لها السنن (/إن القمر هو الكوكب التابع للأرض/). إن بعض هذه الخصائص، نظرا لحجم سجل مكوناته، قد تكون متناقضة فيما بينها. والحكم التحليلي الذي يكشف عن هذه التناقضات قد يُفضي بنا إلى مخرجين: إما أن ننتج إرساليات غامضة، لغايات جمالية (أو من أجل الكذب أو التحايل)، وإما أنه يشير إلى أن تعريف الوحدة الثقافية ذاته يعيش أزمة، وهو ما يفرض على النسق أن يعيد بناء ذاته.

وتنطلق إعادة البنينة الخارجية من الأحكام الفعلية أو التحليلية. وتمنح هذه الأحكام للوحدة الثقافية، استنادا إلى تجارب جديدة، مكونات دلالية جديدة. وهو ما يفرض على كل نسق أن يعيد بناء نفسه (وقد لا تشمل إعادة البناء هاته سوى حقول ومحاور جزئية). ولهذا فإن عالَم التوليد السيميائي هو عالم متحرك. وأن نفترض أن له بنيات لا يعني أبدا أننا نفترض أنه ثابت: إن الأمر يتعلق، على العكس من ذلك، بالتعرف على آليات تغير بنيته.

وبناء عليه، فإن القوى المادية تمارس، من خلال إثارتها لأحكام فعلية، تأثيرا على بنياتها الفوقية، أي على عالم التوليد السيميائي. ولكن وبما أن القوى المادية يجب أن تودع داخل علامات لكي تفهم ويتم التفكير فيها (روابط القوى الاقتصادية، القيم النسبية للممتلكات، تواصل إيديولوجي)، فإنها تتخذ هي ذاتها موقعا داخل السميوز، على شكل علامات، وستكون حينها خاضعة لتأثير عملية التوليد السيميائي هذه. إن السميوز تحدد، داخل إنتاج الأحكام، بعض شروط المواقف العملية التي توجد في أساس تغيرات هذه القوى.

ولهذه الأسباب، وأسباب أخرى، فإن السيميائيات ليست نظرية فحسب، وإنما هي أيضا ممارسة دائمة. إنها كذلك لأن النسق الدلالي في تطور مستمر، وهي لا تستطيع وصفه إلا جزئيا استناداً إلى وقائع

إبلاغية ملموسة ومحددة. وهي كذلك أيضا لأن التحليل السيميائي يغير من النسق الذي يولده. وهي كذلك، في الختام، لأن الممارسة الاجتماعية ذاتها لا تجد تعبيرها إلا في السيميوز. إن العلامات تشكل فعلا قوى اجتماعية، وليست فقط أدوات تعكس هذه القوى.

**الهوامش:**

(1) تنتظم الوحدات الدلالية في نوعين من العلاقات، يطلق عليها العلاقات التتابعية (syntagmatic)، أي العلاقات الفعلية التي تربط بين مكونات الجملة، فالفعل (جاء) مثلاً يفترض بعده فاعلاً مذكراً مثل: (جاء الرجل)، أو (جاء القطار)، ولا يمكن أن يقال: (جاء المرأة) أو (جاء الطائرة)، والعلاقات التبادلية (paradigmatic)، وهي علاقات الغياب التي تربط بين المفردات الحاضرة ومثيلاتها الغائبة. كلمة (جاء) مثلاً ترتبط بكلمة (أقبل)، أو (أتى)، إلخ، وكذلك القطار أو الرجل. وهذه العلاقات هي ما يسميه المترجم بالإبدال والمركب ـ (س.غ.).

(2) تماماً مثلما يُطلق على أصغر وحدة صوتية اسم «الفونيم»، يُطلق على أصغر وحدة صرفية اسم «المورفيم». ويقسم اللغويون المورفيمات إلى نوعين: المورفيمات الطليقة، والمورفيمات المقيَّدة. وتختلف اللغة العربية بعض الاختلاف عن اللغات الأوربية، لأن المورفيمات الطليقة تتحدد بالجذر الثلاثي أو الكلمات الجامدة التي لا تتصرف. أما المورفيمات المقيدة فهي الصيغ المزيدة. الجذر (تبع) مثلاً مورفيم طليق، لكن الزائدة (يَ) في الفعل (يتبع) هي مورفيم مقيّد ـ (س.غ.).

(3) تعني الجملة حرفياً: (أراهن أنك تركت حيوانك المنزلي خارج القدر). وتنطوي الجملة على عدة تقابلات صوتية، بين bet (يراهن) وpet (حيوان منزلي)، وبين pet نفسها وpot (قِدر) ـ (س.غ.).

(4) هناك ثلاثة معايير لتصنيف الأصوات الصحيحة أو السواكن، هي: المخرج الصوتي، أو مكان التلفظ، وطريقة التلفظ، والجهر والهمس، أي اهتزاز الأوتار الصوتية في الحنجرة أو عدم اهتزازها. ويشترك الصوتان (p) و(b) في مكان التلفظ، إذ كلاهما صوت شفوي تنطبق فيهما الشفتان انطباقاً تاماً، وكلاهما انفجاري، تنفرج فيهما الشفتان ويخرج الصوت على شكل انفجار للتيار الهوائي. والفرق الوحيد بينهما هو اهتزاز الأوتار الصوتية مع (b) وعدم اهتزازها مع (p) ـ (س.غ.).

(5) الصوتان (m) و(n) في الإنجليزية مماثلان للنون والميم في العربية. فكلاهما صوت مجهور تهتز معه الأوتار الصوتية في الحنجرة، وكلاهما أنفيّ، يمر التيار الهوائي فيه من خلال الأنف، محدثاً ما يسمّى بالغُنّة أو الأنفية

nazalization. لكن الفرق بينهما في المخرج الصوتي، لأن إعاقة التيار الهوائي في حالة الميم تكون في الشفتين اللتين تنطبقان انطباقاً تاماً، ثمّ تنفرجان. بينما تكون إعاقة التيار الهوائي بين طرف اللسان واللثة في حالة النون ـ (س. غ.).

(6) في علم الصوت تكتب الكسرة العادية بصورة /i/، وتكتب الياء غير المتحركة /i:/. فالعلامة (:) هي إشارة للطول فقط، أي كون الياء متماثلة مع الكسرة، إلا أنها أطول. وكمثال مناظر لمثال المؤلف في التمييز بين /ship/ (سفينة) و/sheep/ (خروف)، يمكن الاستشهاد في العربية بالفعل (مِلْ) والاسم (مِيل) ـ (س. غ.).

(7) تختلف اللغات في إعطائها القيم الفونيمية للأصوات، فإذ لا تفرق الفرنسية بين الكسرة والياء في المثال الذي يقدمه المؤلف في كلمة (rire) (يضحك)، حيث يمكن نطقه بكسرة أو بياء، تفرق الإنجليزية بينهما. وكذلك الحال مع العربية، فكلمة (صِدْ)، مثلاً، هي فعل أمر من (صاد)، أما (صيد)، فتعني (كرام)، ولذلك فالكسرة والياء تمثلان تقابلاً فونيمياً في العربية، وكذلك الإنجليزية ـ (س. غ.).

(8) مقدمة إلى نظرية اللغة، 1943 ص 45 من الترجمة الفرنسية وهي ترجمة مغلوطة «فبالإضافة إلى أن كلام هلمسليف مبتور، فإن نهاية المقطع يجب أن يقرأ على الشكل التالي: لا موظف ضمن وظيفة سيميائية» (ملاحظة من المترجم الفرنسي).

(9) إن الترجمة الفرنسية تستعمل لفظ «مادة» من أجل الإحالة على ما تسميه الصيغ الإنجليزية لكتابات هلمسليف بالمغزى **purport** (ملاحظة من المترجم الفرنسي).

(10) عنوان كتاب هلمسليف هو (مقدمة إلى نظرية اللغة، 1943).

(11) لا تميز اللغات الأوربية، والإنجليزية بالتحديد، بين التذكير والتأنيث ولذلك فهي تطلق على الجمل كلمة (camel)، مثلاً، وعلى الخروف (sheep)، لكنها إذا أرادت تأنيث الكلمة، أضافت لها ضمير التأنيث، فيقال (she-camel) للناقة، و(she-sheep) للنعجة، وهكذا ـ (س. غ.).

(12) يحدد السياق أية فئة من الفئات الأربع هي المقصودة. فإذا تحدثت امرأة وقالت: زوجي ليس bachelor، تبين لنا أن الشخص الذي تتحدث عنه متزوج، فلا يمكن أن يكون أعزب، وليس حيواناً بالطبع، ولذلك فهو حامل

البكالوريوس. وفي مثال الطالبة التي ترفض الزواج بلويس لأنه ليس bachelor، يظل من غير الواضح هل قصدت أنه متزوج أم لا يحمل شهادة البكالوريوس ـ (س.غ.).

(13) رمانة وقنبلة يدوية.

(14) الأسئلة التي تنطوي على أجوبتها في داخلها.

(15) البينتاغرام (pentagram): نجمة خماسية تستخدم كرمز سحري. والمقصود أن القاموس يصنف هذا الدال من حيث هو كلمة تدل على موضوع، وبالتالي سيصنف الكلمة باعتبار خاصيتها النجمية وانشعابها إلى خمسة رؤوس. وفي هذا التصنيف يسقط بُعدها السحري. ويصح الشيء نفسه على المفردات الدالة على التعاويذ في العربية مثل (كف العباس) التي تضم خمسة أصابع، أو (أم سبع عيون) وهي خرزة سحرية فيها سبعة ثقوب ـ (س.غ.).

(16) يصح هذا على (الملح)، كما لاحظ علماء الدلالة. فأنت لا تقول لجارك على المائدة: (أعطني كلوريد الصوديوم من فضلك)، بل تقول: (أعطني الملح رجاء). وبالرغم من أن الملح وكلوريد الصوديوم هما مادة واحدة من حيث التحليل الكيميائي) فإن (الملح) مادة تنتمي ثقافياً إلى آداب المائدة، أما كلوريد الصوديوم فواقعة مختبرية. ولهذا يدرج التحليل الموسوعي الإرث الثقافي لكل منهما، وهو آداب المائدة وشكل المملحة في الحالة الأولى، وثقافة المختبر في الحالة الثانية ـ (س.غ.).



# الفصل الرابع

# أنماط الإنتاج السيميائي

## 1.4. تمفصل العلامات غير اللسانية

اتضح لنا مما سبق أن النموذج البنيوي يمكن، نظريا، أن يطبق على النسق الدلالي، أي على التنظيم الخاص بالمدلول. وعلينا الآن أن نتساءل عن الفرضية القائلة بإمكانية تطبيق النموذج الذي تبلور في اللسانيات على جميع أنساق العلامات. ولقد كانت مجهودات لويس بريتو لاختبار هذه الفرضية من أهم ما أنجز في هذا المجال. وتندرج، تصوراته ضمن فكر بيوسنس، وإن كانت تتميز عنها بكثير من الدقة المنطقية، (بريتو 1966).

ومع ذلك، فإن محاولات بريتو ظلت منحصرة في دراسة أنساق العلامات الاصطناعية والاعتباطية مثل قانون السير وأرقام القطارات وغرف الفنادق والتواصل من خلال الأعلام، ولم يهتم بالأنساق الأيقونية مثلا (إذا كان الأمر يتعلق فعلا بأنساق). لقد تعامل بريتو مع علامة من هذا النوع، تعامل معها باعتبارها كيانا غير قابل للتجزيء (مثل المعنم في تصور بيوسنس).

ولنأخذ على سبيل المثال نسقا إبلاغيا بسيطا كترقيم غرف الفندق. فالرقم / 77/ يحدد غرفة بعينها وله مدلول (بالإضافة إلى مرجع) ما دام

البواب يربط دالا ما بصورة ذهنية، وهي ترجمة تتم من خلال علامات أخرى، وتعد أيضا وصفا. وباختصار إنها شيء يمكن تحديده كعلامة. فما هو مدلول / 77/ ضمن هذا السنن؟ إنها الغرفة الثامنة في الطابق السابع . وهذا يعني أن 7 الأولى تشير إلى الطابق، والثانية إلى الغرفة الثامنة في هذا الطابق (إنها الثامنة لأن الترقيم يبدأ من 70).

وبطبيعة الحال إذا كان الفندق يتوفر على غرف في الطابق السفلي، فإن / 7/ الأولى قد تحيل على الطابق السادس (إلا إذا كان الترقيم في الطابق السفلي يبدأ ب 00، 01، 02...). فنحن إذن أمام سنن يمتلك تمفصلات: إن وحداته هي أرقام بسيطة تشير إلى طابق أو غرفة وذلك حسب مواقعها، وتتمفصل في مركبات دلالية (مثلا / 77/)، دون أن تكون قادرة على التفكك في وحدات لها معنى، كما هو الشأن مع الفونيم (هلمسليف يقترح أن نطلق اسم صورة على كل وحدة بسيطة داخل نسق سيميائي).

ولنأخذ الآن السنن المحدد لمدلولات أرقام الحافلات داخل مدينة ما. الرقم / 21/ يمكن أن يدل على «ساحة كنيسة لافو»، وبالنتيجة فإن / 21/ هو مونيم لا يمكن أن يدخل ضمن تمفصل أوسع، يكون هو ذاته نتاج تأليف مركبي لوحدات تنتمي إلى التمفصل الثاني (/ 2/ و / 1/ التي لا تتوفر في ذاتها على دلالة، إنها تتوفر فقط على قيمة اختلافية في علاقتها ب / 0/ و / 3/.

مثال آخر هو الصورة التالية:



«مرور الدراجات...»، فهو يتكون من علامتين: أسطوانة بيضاء يحيط بها خط أحمر يدل على «المنع»، ودراجة دالة على: «هذا الأمر يخص مستعملي الدراجات». إن إنتاج هذا الملفوظ قائم على سنن محروم من التمفصل الأول. إن الأسطوانة البيضاء المحاطة بالأحمر وصورة الدراجة لا يمكن تفكيكها إلى عناصر صغيرة محرومة من أي معنى، إنهما يأتلفان على مستوى التمفصل الأول، ويمكن أن يحيلا ضمن تأليفات أخرى، أي على مدلولات أخرى، مثال ذلك أن نفس الأسطوانة تحمل رسما لشاحنة سيعني «ممنوع على الشاحنات».

ويقدم لنا بريتو تصنيفا للعلامات يستند إلى قواعد تجميعية ويميز بين:

أ - سُنن بلا تمفصل، وها هي الأمثلة الدالة عليها:

- سُنن بمعنم وحيد (العصا البيضاء للأعمى، فالعصا تحيل على حضور المعنم أو عدمه).

- سُنن بدال صفر: (شعلة الأميرال تعني «وجود الأميرال على ظهر الباخرة، أما غيابها فيعني «الأميرال في البر»).

- الضوء الثلاثي اللون: كل ملفوظ يشير إلى وظيفة (أحمر: مرور ممنوع) إلا أن الملفوظ لا يتمفصل لا في علامات ولا في صور أولية.

ب- سُنن تتمتع بالتمفصل الثاني فقط: مثال ذلك خطوط الحافلات ذات الرقمين (انظر المثال السابق)، الإشارات البحرية ذات الأذرع (وضعية الذراعين هي صور مجتمعة من أجل تشكيل علامات تتمتع بمدلولات، ولكن مدلول هذه العلامات هو حرف من حروف الأبجدية، ولا يعود تمفصل هذه الحروف إلى قواعد هذا السنن، بل إلى قواعد السنن اللساني).

ج- سَنن يتمتع بالتمفصل الأول فقط: مثال ذلك: ترقيم غرف الفنادق (انظر ما سبق)، الإشارات المرورية (انظر ما سبق)، الإشارة الدالة على «ممنوع على مستعملي الدراجات»، الترقيم العشري (الذي يشتغل أيضا من خلال الدزينة والوحدات).

د- سُنن بتمفصلين: مثال ذلك اللغة اللفظية، أرقام الهاتف ذات الستة أو سبعة أو ثمانية أرقام (كل مجموعة من هذه الأرقام تدل على منطقة أو شبكة أصغر، وعلى موقع محدد في هذه الشبكة، في حين أن الأرقام المعزولة التي تكون المجموعات فلا مدلول لها، إنها تتمتع فقط بقيمة اختلافية).

ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، تصور أسنن بتمفصل متحرك، وكنموذج على ذلك ما يقدمه ورق اللعب، حيث تتغير قيمة وتمفصل الأوراق حسب اللعب المختار (واللعب في هذه الحالة هو السنن)، وحسب مراحل كل لعبة. وتقتضي مصفوفة لعب الورق:

أ- عناصر اختلافية بقيمة رقمية: إنها القيم المحددة من 1 إلى 10 أو 13 (صور الملك والملكة والوصيف ليست سوى أدوات للتعرف، إنها في الواقع قيم رقمية تحتل المراتب العليا).

ب- عناصر اختلافية بقيمة شعارية: القلب (coeur)، العنزة (pique)، السباتي (trefle)، الديناري (carreau).

ج- تأليفات من (أ) و (ب)، مثال ذلك 7 من فئة العنزة.

د- إمكانات للتأليف بين مجموعة من الأوراق مثال ذلك ثلاث آس.

ففي لعبة البوكير، تعد (أ) و (ب) عنصرين ينتميان إلى التمفصل الثاني، وهما بذلك بدون معنى (صور)، ويأتلفان من أجل تكوين عناصر (ج) التي تنتمي إلى التمفصل الأول، وهو تمفصل له دلالات

متعددة (إذا كان بيدي آس، فهذا يسمح لي بتأليفات هامة) وهذه العناصر تأتلف ضمن مركبات من نوع (د) بدلالة غنية ثلاثية آس وخماسية فلوش.

ومع ذلك، فإن العنصرين (أ) و (ب) يكتسبان، حسب مراحل اللعبة، قيما اختلافية: ففي الخماسية لا قيمة للعناصر المنتمية إلى (ب) (إذا كنت في حاجة إلى 10فلا يهم الفئة التي تنتمي إليها هذه العشرة أكانت القلب أو العنزة) . أما في الفلوش فإن الأمر على خلاف ذلك، فالعناصر (أ) لا قيمة لها في حين تتمتع العناصر (ب) بقيمة اختلافية. أما في خماسية الفلوش، فإن العنصرين معا يتمتعان بقيمة. وفي بعض العمليات المربحة، فإن العناصر المنتمية إلى (أ) هي التي لها قيمة دلالية، ذلك أنه بإمكان جمع ثلاثة أو خمسة للحصول على ثمانية. وفي «الصبي الأسود»، فإن عنصرا واحدا (هـ) - صبي العنزة- هو الذي يتمتع بقيمة تقابلية في علاقته بكل الأوراق الأخرى، لأنه لا يستطيع معها القيام بأي تأليف من أجل تكوين زوج (إنه يؤشر على هزيمة اللاعب).

وبإمكاننا البرهنة، من خلال المزيد من الأمثلة، بكثير من الوضوح على الأهمية التي يكتسيها مبدأ التمفصل، فهو يتمتع، عندما يطبق على أنساق أخرى، بقيمة وصفية كبيرة تمكننا من وصف هذه الأنساق في خصوصيتها، وهذا ما يمكننا من التعرف على أنساق بتمفصل ثلاثي، كما هو الشأن في السينما (إيكو 1968). وقد يشكل النموذج اللساني عائقا في وجه وصف بعض أنواع الخطابات.

### 2.4. محدودية النموذج اللساني

عندما نركز اهتمامنا على بنية العلامات، كالأيقونة والمؤشر

مثلا، فإننا سنكون أمام مشاكل من طبيعة أخرى، فهذه العلامات تبدو لنا على شكل وحدات غير مميزة (انظر 2-8) ونحن نطلق عليها الملفوظات الأيقونية. إنها ملفوظات، لأن صورة رئيس الجمهورية لا تدل فقط على «رئيس الجمهورية»، بل تدل أيضا على فلان رئيس جمهورية، يقف على رجليه مبتسما ويرتدي بدلة سوداء إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما ندعوه علامات أيقونية يعود إلى فئة أخرى من العلامات، ويجب أن توصف استنادا إلى نمط إنتاجها، ويقوم تحليلها على هذا الأساس، وهو ما يبعدنا عن النموذج التمفصلي. ومع ذلك، فإن العلامة الأيقونية، يمكن أن تجزأ إلى عناصر اختلافية محرومة من أي مدلول، مثال ذلك إجراءات إعادة إنتاج الصور الميكانيكية أو البرمجة الخاصة بالصور الرقمية.

فإذا نحن تأملنا صورة في جريدة يومية، فإننا نلاحظ أنها تجزأ إلى عدد لا متناه من النقط المنظمة في شبكة، ويمكن لهذه العناصر أن تصنف وفق نمط الإنتاج التقني الذي يتم تبنيه: يمكن أن نكون أمام تقابل بسيط بين الأبيض والأسود، أو نسق مختلف من الوحدات، أو كثافة مختلفة، أو نسق من التشاكلات الشكلية المختلفة إلخ...

وفي جميع الحالات، فإن العناصر الدنيا للنسق تأتلف فيما بينها لتعطينا ملفوظا أيقونيا، بحيث نستطيع الحديث عن ملفوظ مركب، يمكن أن يوزع بصفته صورا لا باعتباره علامات.

ولقد كانت هناك تجارب من أجل تحليل العلامات الأيقونية ذات الطبيعة العرفية أو الأسلوبية، من أجل معرفة ما إذا كانت نفس التشاكلات تطابق نفس الآثار الناتجة عن مدلولات صورية (انظر مثلا كريستي 1972). إلا أن المشكل سيظل قائما كما سنرى لاحقا في الفقرة 5 . 3 . 4، ويستدعي أسئلة فلسفية وبسيكولوجية أعم من هذا بكثير.

وفي بعض الحالات (مثال العلامات الأيقونية)، فإن النموذج اللساني يمكنه أن ينتج أثرا يؤدي إلى الشك في كل شيء. إن تعداد مجمل الممكنات التمفصلية، كما اقترحها بريتو، يُظهر أن وصف العلامات يمكن أن يفلت من سلطة النموذج اللساني. فبإمكاننا، كما رأينا، أن نطلق اسم علامة على أشياء تعتمد على روابط دلالية، حتى وإن كانت بنيتها الداخلية ليست من طبيعة بنية العلامات اللسانية، ويمكن أن نقدم وصفا لهذه البنية الداخلية، حتى وإن كانت مختلفة عن البنية اللسانية.

إن جل هذه الإجراءات الوصفية ما زالت في حاجة إلى صياغة، والأبحاث جارية من أجل ذلك، ولكننا لا يمكن أن ننكر أن اللسانيات تعد أغنى الدراسات وأعمقها حول العلامات، إنه نضج يستند إلى قرون من النقاش. ولهذا سيكون من الصعب التخلي عن هذا النموذج الذي، ولحسن الحظ، أثرى البحث السيميائي في كليته، وقبل تعديل هذا النموذج أو الإعلان عن عدم ملاءمته، سيكون من المفيد تدقيق النظر لمعرفة إلى أي حد يمكن أن يكون تطبيقه على أنساق أخرى أمرا ممكنا.

علينا إذن أن ننبذ الخلاصات المتسرعة للسانيين والسميولوجيين الذين رفضوا أن تكون بعض الظواهر غير المتلائمة مع النموذج اللساني علامات. ولكن علينا أيضا أن نرفض النقل التبسيطي لهذا النموذج إلى أنواع من العلامات لا يمكن أن تستقيم داخل اللغة اللفظية.

وباختصار فإن مشاكل السيميائيات هي التالية: كيف نبلور تعريفا عاما يصدق في الآن نفسه على النموذج اللساني وعلى علامات من طبيعة أخرى.

لقد اقترحنا في إيكو 1975 تصنيفا سيميائياً للعلامات انطلاقا من العمليات التي يقوم بها الباث والمتلقي من أجل إنتاج وتأويل العلامات سواء كانت معزولة أو مدرجة ضمن سياق، وهو ما شرحناه في الخطاطة التي نقدمها في الصفحة الموالية. فنحن لا نعثر في هذه الخطاطة على أنواع العلامات، كما هو الشأن في النمذجات التقليدية، بل نعثر على أنواع من الصيغ الإنتاجية للعلامات. وبعبارة أخرى، فإن المقولات من قبيل نسخة أو التجسد لا تحيل على أنواع من العلامات الخاصة، بل على سيرورة توليدية. وبصيغة أخرى، يمكن لكيان ما محدد كعلامة أن ينتج ويؤول وفق أنماط متنوعة قابلة للتداخل فيما بينها. وهذا ما سنراه بشكل أوضح في الأمثلة التي نقترحها في نهاية هذه الفقرة.

إن تصنيفنا لأنماط الإنتاج السيميائي يستند إلى معايير أربعة.

1- الفعل المادي الضروري لإنتاج العبارات، وقد يتعلق الأمر فقط بالتعرف على شيء يتمتع بوجود فيزيقي، وقد يتعلق بإنتاج نسخ لنفس الشيء، بل قد يصل الأمر إلى ابتكار تعبير لم تسبق معرفته مرورا بتجسيد الشيء.

2- العلاقة بين النوع المجرد وتحققه الملموس (في الانجليزية type vs token).

3- نوعية المتصل المادي الذي نستعمله من أجل إنتاج التعبير.

4- نمط التمفصل وتركيبه. وهذا الأمر يمتد من الأنساق التي تكون فيها الوحدات بالغة التسنين، إلى تلك التي يتم الإمساك بها من خلال النصوص التي يصعب فيها التعرف على الوحدات (ونميز أيضا بين تلك التي تكون فيها الوحدات منفصلة وتنتظم وفق تقابلات وبين تلك التي نكون فيها أمام متصل مطرد).

ولغايات تبسيطية، لن نقف هنا إلا عند المعيارين الأولين.

**1.3.4. نميز بين أربعة أنواع من العمل المادي.**

أ- التعرف: شيء أو حدث وليد الطبيعة أو الفعل الإنساني، يتم بثه في ارتباط مع مضمون من لدن مؤول إنساني لم يكن هو المسؤول عن إنتاج هذا الشيء. وكمثال على ذلك نقدم البصمات (الآثار التي يتركها حيوان ما)، والأعراض (الآثار البادية على وجه شخص يتألم)، والمؤشرات (الأشياء التي يتركها مجرم ما في مكان الجريمة).

ب - التجسد: ويحدث ذلك عندما يكون هناك شيء سابق في الوجود ويُنتقى ويُشار إليه باعتباره يمثل القسم الذي ينتمي إليه. يمكن أن أشير إلى موضوع تام باعتباره مثالا على قسم (سيجارة معزولة للقول «سجائر»)، أو جزء من عينه للدلالة على الكل (علبة سجائر للدلالة على كل علب السجائر)، أو إنتاج عينة وهمية، فإذا حاكيت مثلا إيماءات من يبارز ولم يكن في يدي سيفٌ، فإنني أقوم فقط بجزء من الفعل الذي أريد التدليل عليه، والأمر يصدق أيضا على كل شخص يوهمنا أنه يدخن من أجل الدلالة على: «سيجارة»، «مدخن» «التدخين».

ج - النسخة: إننا نحصل على النسخة عندما ننتج تحققا منحدرا من نوع مجرد، الكلمات مثال جيد على ذلك، إلا أن هذه الكلمات تنتمي إلى فئة محدودة من النسخ ويتعلق الأمر بالوحدات التأليفية. ذلك أنه يجب أن نترك المجال لأنواع أخرى من النسخ، كما هو الشأن مع الأسلبة. ويقدم لنا ملك لعبة الورق مثالا جيدا على ذلك: يكفي أن يخضع لبعض مقتضيات من نوع -وجود عرش، لحية إلخ.. ويمكن بالنسبة لما تبقى أن ينسج على نفس المنوال.

أما في الهندسة المعمارية فإن القوس، والعمود وتاج العمود عناصر تقدم لنا نماذج على الأسلبة. أما في اللغة فنعثر على بعض الصيغ الخاصة بالسلوك الأدبي، وهي صيغ نستعملها في لحظات التعارف كأن نقول: «تشرفنا»، «سعيد»، «كيف حالكم» «أنا أسعد بذلك»، «سعيد بمعرفتكم»، في هذه الحالة نحصل على نفس المدلول، فالنوع لا يفرض سوى بث تعابير تشير إلى الرضى.

ويمكن أن نصنف ضمن النسخ الوحدات التأليفية المزيفة، مثال ذلك الخطوط في لوحات موندريان أو نوطات توزيع موسيقي: فمن الصعب تحديد مدلول هذه العناصر، فهي قابلة لتأويلات متعددة، وليس لها أي رابط محدد مع مضمون ما. ويمكننا القول إن الأمر يتعلق بوحدات قابلة لأن تصبح موظفات دون أن يكون مصيرها السيميائي محددا. وهنا أيضا سنصنف المثيرات المبرمجة ضمن النسخ. فمع أن الباث أنتجها وهو يدرك أن مقابل المثير هناك بالضرورة استجابة، فإن المتلقي لا يدركها بالضرورة باعتبارها ظواهر سيميائية (فهو يتصرف تجاهها وفق الصيغة مثير-استجابة). إن هذه التعابير تتميز بنفس الخصائص المكانية والزمانية المتطابقة مع مضمونها. مثال ذلك سهم موجه يمينا يدل على «سر يمينا»، «نسق ترتيب الكلمات في الملفوظ: «بيير يضرب بول»، فبيير هو فاعل الفعل، وبول هو موضوعه. أما إذا قلبنا نظام هذا الملفوظ (/بول يضرب بيير/)، فإننا سنغير بالضرورة من مضمون الملفوظ.

1- الابتكارات: نصنف ضمن الابتكارات التطابقات والإسقاطات والرسوم البيانية (نستعمل هنا المقولات الهندسية والتوبولوجية). ولشرح هذا النوع من الإنتاج السيميائي يجب استحضار المعيار الثاني للتصنيف المقترح: العلاقة بين النوع والتحقق.

| العمل المطلوب من أجل إنتاج التعابير | التعرف | | | البعد | | | النسخة | | | | | الابتكار | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| برهنة مركبة<br>برهنة بسيطة | بصمات | أعراض | قرائن | أمثلة | عينات | عينات وهمية | موجهات | أسلبة | وحدات تأليفية | وحدات تأليفية مزيفة | مثيرات مبرمجة | التناسب<br>الإسقاط<br>البيانات | |
| المتصل الذي يجب تكوينه | المواد المتنافرة المعلة | | | المواد الوحيدة | | | المواد المتنافرة الاعتباطية | | | | | | |
| نمط التمفصل | وحدات ذات طابع نحوي قائمة بشكل مسبق<br>تسنين بشكل مضاعف وفق صيغ الملاءمة | | | | | | | | | | نصوص مقترحة بتسنين مضاعف | | |

**نموذج لطرق توليد سيميائي**

4 . 3 . 2. عندما نصوغ عبارة ما، فإننا ننتج تحققا استنادا إلى قواعد منسجمة مع النوع المجرد (فهذا النوع يشكل «رزمة» من التوجيهات)، ومن أجل فهم ما سيأتي يجب أن يكون حاضرا في الذهن أن الرابط بين النوع والتحقق يطلق عليه في الانجليزية **type** و **token**.

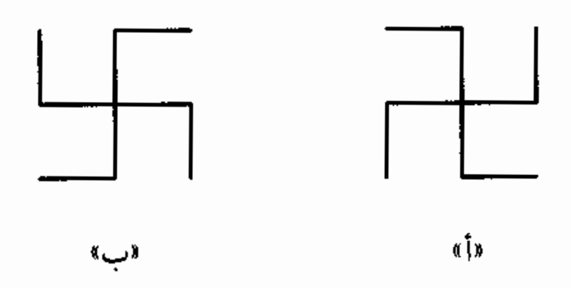
وتعد كلمات اللغة نموذجا للعلاقة النوع / التحقق التي نطلق عليها البرهنة البسيطة . ولنأخذ في الالمانية كلمة **/hund/** (كلب)، فهي تشتمل على أربعة فونيمات يجب أن تكون مرتبطة فيما بينها وفق نظام محدد، وعندما تتحدد قواعد إنتاجها الصوتي، يكون بإمكان جهاز آلي لتوليف الأصوات إنتاجها.

إن التعبير مرتبط بالمضمون وفق عرف ثقافي، إلا أن البرهنة البسيطة لا تتحكم سوى في تحقق العلامات الاعتباطية، فالأعراض مثلا معللة (دون أن تكون «متشابهة» مع السبب الذي تكشف عنه)، ويمكن إنتاجها اصطناعيا. وهذا معناه أنها قابلة للتزييف، ومع ذلك فهي تنتج وتدرك استنادا إلى تطابقها مع نوع يتم وصفه في كتب «علم الأعراض»، إنها إذن محكومة ببرهنة بسيطة .

ولنأخذ في الاعتبار الآن إشارة مرورية تتخذ شكل سهم موجه من اليمين إلى اليسار. إن هذه الإشارة ترتبط اعتباطيا بالأمر «اتجه يسارا»، ومرتبطة ب «اليسار» برباط معلل. وعلينا أن نسجل أن هذا السهم يمكن أن يستخدم في المدينة في وضعيات متعددة لكي يدل على أشياء متنوعة، وحتى في حالة عدم إحالته على أي موقع محدد داخل سياق زمني مكاني، فإنه سيحافظ على طبيعته الفضائية. إن العلاقة بين التعبير الذي هو «سهم» وبين مضمونه محكوم ببرهنة مركبة: يتطابق نوع التعبير مع نوع المضمون.

إننا نلح من جديد على أن هذا التصنيف الخاص بنمط الإنتاج السيميائي لا علاقة له بنمذجة للعلامات. فسهم الإشارات المرورية يوصف عادة باعتباره علامة وحيدة، ولكنه في واقع الأمر نتاج أنواع متعددة للإنتاج السيميائي: إنه وحدة تأليفية محكومة ببرهنة بسيطة لأن نوعه المجرد موجود سلفا (إنه موجود في كتب تعليم السياقة). وهو أيضا أسلبة، فالسهم قد يكون كبيرا أو صغيرا، طويلا أو قصيرا، منحوتا أو مرسوما، وكيفما كان لونه، فإنه سيظل وظيفيا لأننا احترمنا بعض خصائصه الأساسية (مثلا قاعدته يجب أن تكون أطول من علوه، بحيث نستطيع إدراك الرابط الفضائي الحسي بين اليمين واليسار، وله رابط بين الأعلى والأسفل). ومن هذه الزاوية فهو محكوم ببرهنة مركبة ذلك أن له خاصية موجهة.

يجب أن نلح أيضا على أن البرهنة المركبة لا تتعلق بالعلاقة الرابطة بين تعبير والموضوع الذي يحيل عليه، بل بين تعبير ومضمونه. ولنأخذ حالة البوصلة وبنيتها الأولية (زهرة الريح). إن شكل التعبير لا يحاكي بأي شكل من الأشكال شكل الكوكب الأرضي وموقعه من الشمس، فالثقافة الغربية لم تحتفظ، من أجل التمثيل لكوكبنا، إلا ببعض البنيات الملائمة، كالزاوية التي تحولت إلى خطاطة دائرية ذات بعدين، فوجهة النقاط الأساسية ذاتها عرفية. وهذا ما يتأكد لنا إذا أخذنا في الاعتبار الصليب المعقوف الذي يمثل حركة الشمس: لا يمثل الصليب النازي المعقوف (أ) هذه الحركة إلا بالنسبة للمتوجه نحو الجنوب، أما إذا توجهنا نحو الشمال، فإن حركة الشمس ستمثل من خلال الصليب المعقوغ المستعمل عادة في الشرق الأقصى (ب).



«ب» «أ»

إن عددا كبيرا من خرائط القرون الوسطى تضع إفريقيا في أعلى الرسم وأوروبا في الأسفل أو تضع الشرق -موقع الفردوس الأرضي - في المكان الذي نضع فيه الشمال، وهكذا فإن زهرة الريح ليست سوى مثال ضمن التمثيلات الممكنة للتوجيه الفضائي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن خطاطة البوصلة تعود إلى البرهنة البسيطة في حدود أن التمثيل أيضا محكوم بالبرهنة المركبة. ذلك أن التعبير محدد من خلال علاقات شبيهة بتلك الخاصة بالمضمون الذي تحيل عليه: إذا كانت إفريقيا توجد في أعلى الخريطة، فإن آسيا يجب أن تكون بالضرورة في يسارها، وأمريكا في يمينها. فلا يمكننا، بالفعل أن نغير بشكل اعتباطي موقع نقطة من هذه النقط الرئيسة.

لا يمكننا أن نغير بشكل اعتباطي موقع نقطة من هذه النقط. بالتأكيد سيكون بإمكاننا تغيير موقع نقطة من هذه النقط، وفي هذه الحالة فإن موقع النقط الأخرى سيتأثر بهذا التغيير دون أن يستدعي ذلك أي قرار اعتباطي.

إن إقامة خريطة جغرافية تفترض أعرافا بعينها (وهناك الكثير من هذه الأعراف) إلا أن العرف لا يعني الاعتباطية، كما أن التعليل لا ينفي وجود اتفاق تسنده الثقافة. هناك بعض الأعراف القائمة على

أسس تعليلية فيزيقية، وهذا التعليل ينتج عنه تناسب بين التعبير ونوع المضمون، على الأقل في بعض المظاهر أو من جهة نظر وصف ما.

4. 3. 3. يمكننا الآن العودة إلى آخر نمط من أنماط الإنتاج السيميائي ويتعلق الأمر بالابتكار.

إن الابتكار ممكن عندما لا يكون التعبير وليد الإحالة على مرجعية من نوع تعبيري، لأن هذا النوع لم يوجد بعد، ولا يمكنه أيضا أن يكون مرتبطا بنوع مضموني قار، لأن هذا المضمون لم تحدده الثقافة بعد. ولنحاول الآن أن نتصور ما حدث عندما تم اختراع العداد الشمسي. لقد أسقط المخترع (أسقط بالمفهوم الهندسي للكلمة) تجربة ملموسة على رسم بياني تعبيري. ونعني بالإسقاط مجموعة من العمليات الثقافية التي تقيم تماثلا بين ما تم إسقاطه وناتج العمليات على أساس قواعد تناسبية؛ ولن نحتفظ من هذه السيرورة سوى ببعض المظاهر التي أصبحت ملائمة، ونهمل الباقي. وبهذا المعنى، فإن هرما من بعض السنتمترات في العلو، وعلى قاعدة تتكون من بعض السنتمترات المربعة، يمكنه أن يشكل إسقاطا هندسيا صحيحا لهرم خوفو (Cheops)، حتى وإن كان الأصل الحاضر يتخذ شكلا مختلفا ومصنوعا من مواد أخرى.

هناك كمية كبيرة من الابتكارات: بدءا من تلك التي تتمتع بأكبر قدر من الملاءمة (مع كل نقطة من نقط النموذج المضموني أو الموضوع الواقعي تتطابق نقطة من مادة التعبير)، التي هي التناسب، ومن أهمها القناع الجنائزي، إلى تلك التي يعد فيها التطابق بين نوع المضمون والتعبير من نظام منطقي لا فضائي: إنها الرسم البياني، مثلا رابط جينيالوجي بين «أ» و «ب» يمكن تمثيله من اليمين إلى اليسار، ومن الأعلى إلى الأسفل، إن لم يكن ذلك من خلال تمثيل حلزوني

يمكن السير فيه من الوسط إلى الأطراف، ومن الأطراف إلى الوسط.

إن حالات الابتكار هي كل تلك التي تقترح فيها القاعدة الرابطة بين تعبير ومضمون لأول مرة، فالبصمات التي صنفناها ضمن «التعرف» ليست ابتكارات رغم أنها وليدة إسقاط. فتعبيرها سابق على التعرف وليس مبتكرا في اللحظة التي يتجلى فيها نموذج المضمون.

4 . 3 . 4. علينا، في نهاية هذه النمذجة الخاصة بأنماط الإنتاج السيميائي، أن نتساءل إلى أي حد يمكن تطبيقها على الظواهر السيميائية المختلفة. وعلى سبيل التجربة، سندرس موضوعين بالغي الاختلاف: الموضوع المعماري والتعبير اللفظي. لقد أظهرت سيميائيات المعمار بشكل كاف بأن الموضوعات المعمارية هي تعابير محملة بمضامين وظيفية واجتماعية (إيكو 1968)، ومع ذلك سيكون من الخطأ اعتبار المنتوج المعماري علامة بسيطة: إنه في واقع الأمر نص تتداخل فيه ظواهر الإنتاج السيميائية مع بعضها البعض.

وليكن سلم، إنه يعين وظيفة، ويمكن أن يوحي بالوضع الاجتماعي للذي يرتقيه (سلم عظيم، سلم حلزوني لمنارة)، إن الحالة تخص الأسلبة (فنمذجة هذا الموضوع مرنة جدا، وتحققاتها مختلفة عن بعضها البعض، ولكننا نتعرف في نهاية الأمر على السلم) ولكنه يعد أيضا نتيجة لنسخة شبه متمفصله، وفي الوقت ذاته، فإن ميلها يجعل منها حالة تحيل إلى الاتجاه: فبفضل خصائصها الفيزيقية، تخبرنا العبارة عن الاتجاه المفروض على المستعملين الذين يودون الصعود أو النزول.

ولنأخذ الآن الكرسي، فهو أيضا يخبرنا بوظيفته، فشكله هو إسقاط لشكل الإنسان وهو جالس (ثلاثة أجزاء عمودية: الحوض، الساقان، الأرجل)، وهو أيضا القيمة المثالية للجسد الإنساني،

ويوحي أيضا بمنزلة من يستعمله ومدى كرامته (عرش، كرسي في مقهى)، إنه أسلبة أيضا، فمن أجل الإخبار عن وظيفته الأولية (هو للجلوس كيفما كانت مرتبة الجالس) عليه أن يستجيب لعدد صغير من السمات الملائمة، بالإضافة إلى أخرى تكميلية ومتنوعة.

ونفس التحليل يمكن أن يصدق على العبارة اللفظية. فلنحاول تصور كل أنماط الإنتاج السيميائي التي تسهم في بث وتأويل ملفوظ ما. والمثال الذي نختاره يتعلق بذلك الشخص الذي يحاكي أمريكيا يتكلم الفرنسية ويقول:

**/Ah Ah , quand vous dites «jeuw vais ow cabaréi» ça va sans dire que vous etes Américain/.**

فكل كلمة من كلمات هذا الملفوظ هي مثال على وحدة تأليفية محكومة ببرهنة بسيطة، وفي نفس الآن هناك أنماط أخرى للإنتاج.

**Ah-Ah** - تمكن هذه العبارة المتلقي من تقدير درجة حرارة الباث، وهي أيضا مثير مبرمج (لأنه يهدف إلى تنبيه المتلقي)، فإذا لم تكن **Ah-Ah** استفهاما حقيقيا بل تقليد فقط، فستكون هناك إذن أسلبة، ونكون في الوقت نفسه أمام عيّنة وهمية. ذلك أن صيغة التعجب **Ah-Ah** هي بث صوتي تدرسه اللغويات الموازية ولا علاقة لها بالنسق اللساني، ويتعلق الأمر بوحدة شبه متمفصلة، ومرد كل هذا إلى البرهنة البسيطة .

/ quand vous dites ... ça va sans dire / - إن البناء الذي هو من نوع الصيغة «إذا -إذن» بعيد عن أن يعبر عن علاقة زمنية أو سبب لنتيجة: إن الأمر يتعلق بتوجيه. ومن جهة أخرى، فإن المركب /vous dites/ هو ذاته توجيها: يكفي أن نقلب نظام الوحدات إلى / dites- vous/ لكي نحصل على عبارة تحيل على مضمون استفهامي.

إن كل هذه العلاقات محكومة بالبرهنة المركبة.

ـ « jeuw vais ow cabaréi » تحيل على عبارة نطق بها أمريكي يحاول الحديث بالفرنسية. نحن إذن أمام تجسيد وبالضبط أمام عينة وهمية (ذلك أن الأمر لا يتعلق بتجسيد فعلي لهذه الجملة بل بمحاكاة). إن الملفوظ هو في ذات الوقت عرض لأصل عرقي يمكن تفنيده ...

وبما أن هناك سجلاً لكاريكاتور نبري، فنحن إذن أمام حالة من حالات البرهنة البسيطة. أما إذا حاولت الجملة إعادة إنتاج نبرة لا يمكن تقليدها لشخص بعينه، فسنكون أمام حالة من حالات الابتكار. إنه ابتكار يقوم، كما هو الحال مع كل كاريكاتور، بالتركيز على بعض السمات الخاصة فقط بالنطق الأصلي، وسيكون في هذه الحالة حالة إسقاط للبرهنة المركبة.

ça va sans dire - إن الأمر يتعلق بجملة جاهزة (أي أسلبة).

ويمكن للتحليل أن يتواصل، ولكن يكفي أن نبين إلى أي حد يمكن لأنماط الإنتاج السيميائي أن تتداخل فيما بينها حتى في حالة الوظيفة السيميائية البسيطة نسبيا.

ويمكن التأكيد أن النظرية السيميائية تتجاوز، باستعمالها لنمذجة من هذا النوع، النموذج اللساني. إن أنماط الإنتاج المدروسة هنا ليست في ذاتها لا لسانية ولا غير لسانية، فالفئات السيميائية المستعملة هي التي تحدد الظواهر السميوزية المستخدمة في مختلف أنساق العلامات، وهي القادرة على كشف السيرورة اللسانية والسيرورات غير اللسانية.

## الفصل الخامس

# القضايا الفلسفية للعلامة

### 1.5. الإنسان حيوان رمزي

إن الإنسان حيوان رمزي. لقد قيل ذلك مرارا وتكرارا، وهي صيغة لا تخص لغته فحسب، بل تشمل ثقافته كلها. فالمواقع والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، والملابس هي أشكال رمزية (كاسيرير 1923، لانجر، 1953) أودعها الإنسان تجربته لتصبح قابلة للإبلاغ. فوجود الإنسانية مرتبط بوجود المجتمع، ولكننا يمكن أن نضيف أيضا أن وجود المجتمع رهين بوجود تجارة للعلامات. فبفضل العلامات استطاع الإنسان أن يتخلص من الإدراك الخام، ومن التجربة الخالصة، كما استطاع أن ينفلت من ربقة «الهنا» و«الآن». فبدون تجريد لا يمكن الحديث عن مفهوم، ولا وجود، تبعا لذلك، لعلامات. ولقد دار نقاش واسع حول ما إذا كان هناك (في أذهاننا أو في عالم علوي أو في الأشياء) شيء يمكن أن يكون معادلا لمفهوم أو لفكرة فرس. وما هو مؤكد أن هناك علامة قد لا تستطيع أن تحل محل كل الأفراس، ولكنها تقوم، مع ذلك، مقام شيء يمكن أن نطلق عليه فرس. إن كل النقاشات الفلسفية حول الأفكار مردها أننا ننتج علامات. إننا نقوم ببلورتها قبل أن نحولها إلى أصوات، أو إلى

كلمات. وحسب المحللين النفسانيين، فإن الطفل المنهمك في لعبته الرمزية الأولى حيث يقوم بإخفاء ثم إظهار موضوع ما (/fort - da! /,/ fort + da , وفق مثال يقدمه فرويد) يكون في واقع الأمر يؤسس للعبة بنيوية لدلالات مبنية على التقابل: حضور/ غياب.

لقد قيل إن الثقافة ولدت عندما استطاع الإنسان أن يبلور أدوات من أجل السيطرة على الطبيعة. وكانت هناك فرضية أخرى تقول إن وضع الأداة رهين في وجوده بوجود نشاط رمزي (إيكو 1968). ولقد عُثر في إفريقيا على بقايا كائنات شبيهة بالإنسان وبجانبها هياكل عظمية لكلاب مهشمة الجمجمة، وبمقربة منهم أحجار. وهذا يدل على أن تلك الكائنات كانت قد تعلمت كيف تُحول العنصر الطبيعي، الذي هو الحجر، إلى أداة تستعمل كسلاح. لقد اخترعوا الأداة. ومع ذلك لكي تكون هناك أداة (وتبعا لذلك ثقافة) لا بد من توفر الشروط التالية:

1- وجود كائن يفكر، ويمنح وظيفة جديدة للحجر (وليس من الضروري أن يكون هذا الفعل متقنا للحصول على شكل بعينه، لوزي الشكل مثلا).

2- يقوم هذا الكائن بتسمية هذه الأداة في أفق التعرف عليها باعتبارها حجرا موجها إلى الاستعمال الفلاني (وليس من الضروري أن يفعل ذلك بصوت مرتفع، ويستعملها أمثاله).

3- يتعرف على هذا الحجر لاحقا باعتباره موجها إلى الاستعمال «س» ويسمى «ج»، وليس من الضروري أن يستعمله مرة ثانية، يكفي أن تكون له القدرة على التعرف عليه لاحقا. وليس من الضروري أيضا أن يشارك في التسمية آخرون، فيكفي أن تبدو الأداة التي استعملت اليوم من طرف «ك»1 في اليوم الموالي باعتبارها العلامة المرئية لوظيفة محتملة. وبهذه الطريقة يقوم «ك» 1 بإرساء

قواعد موجهة إلى «ك» 2 تدل عنده على وظيفة الحجر.

ففي اللحظة التي تتخذ فيها صورة السلوك السيميائي شكلا يتبادله الأشخاص وقابلا للملاحظة نكون أمام لغة. ولقد تصور البعض أن هذه اللغة يجب أن تكون في المقام الأول لفظية، والطابع اللفظي هو شكل الفكر، ومن المستحيل أن نفكر دون كلام. ولهذا السبب فإن السميولوجيا ستكون جزءا من اللسانيات (انظر بارث 1964). فعلم اللغة اللفظية هو العلم الوحيد القادر على شرح بنيتنا الذهنية، والقادر أيضا على شرح بنية لاوعينا.

إن السلسلة الدالة عند لاكان (1966) هي المكون لـ «الأنا». فاللغة سابقة علينا وهي ما يحددنا. وبالفعل فداخل هذه اللغة هناك اختلاف بين ذات التلفظ وذات الملفوظ. وهو اختلاف يفسر السيرورة التي من خلالها تنتشلنا اللغة من «طبيعة» نجهل عنها كل شيء، لكي تقذف بنا داخل ثقافة نحصل داخلها على أبعاد موضوعية. والطفل الذي يقرر أن يتعرف على نفسه باعتباره ذاتا سيكون هو ذات التلفظ. إنه يريد أن يعين نفسه بصفته «أنا»، ولكنه بمجرد ما يدخل مدار اللغة، فإن هذه «الأنا»، التي يقوم ببنائها، تتحول إلى ذات للملفوظ وذات للجملة والمركب اللساني الذي من خلاله يكشف هذا الطفل عن مكنون نفسه. إن هذه «الأنا» هي منتوج ثقافي (يقول بيرس إنها النوع الذي تبلوره الثقافة لكل «الأَنوات» الممكنة). فعندما تتماهى «أنا» التلفظ مع «أنا» الملفوظ، فإنها تفقد بعدها الذاتي، إن اللغة تسجنها داخل غيرية، وعليها أن تتماهى معها لكي تبني ذاتها، ولكنها لن تستطيع بعد ذلك أبدا التخلص منها.

ولنعد من جديد إلى أصول الثقافة. لنتخيل إنسانا بدائيا لا تثير الذاتية عنده أي مشكل. ففي اللحظة التي ينتبه فيها إلى العالم المحيط

به لكي يميز داخله القوى السحرية التي يرغب في السيطرة عليها وتوجيهها، فإن أول ما سيقوم به هو التحكم في العلامات. يتعلق الأمر بالسحر من خلال المحاكاة، إنه يعيد إنتاج حركات الحيوان، أو يرسم صورته على جدار المغارة، لكي يراقب الطريدة التي يريد قتلها، وذلك من خلال العلامة المزدوجة للبهيمة والرمح.

إنه يقوم بذلك أيضا بواسطة السحر من خلال الاحتكاك، إنه يستحوذ على شيء يعود إلى الكائن الذي يريد السيطرة عليه. (قلادة العدو أو شعر الحيوان) لكي يؤثر عليه. فمن خلال الشيء، يستطيع السيطرة على هذا الكائن، أي على مالك هذا الشيء. وفي الحالتين معا، فإن الفعل ينصب على علامات بديلة. ففي الحالة الأولى، تكون الصورة استعارة، بما أنها محاكاة للشيء، وفي الحالة الثانية، فإن الشيء الذي ينتمي إلى الكائن الغائب يعد كناية (الجزء من أجل الكل، والسبب للنتيجة، والحاوي للمحتوى).

إننا نتحكم في الأشياء عبر العلامات، أو بواسطة أشياء نحولها إلى علامات على الأشياء. وفي النهاية نكتشف، وهو الأساس الذي قامت عليه الفلسفة السفسطائية الإغريقية: السلطة السحرية للكلام الإقناعي. واستنادا إلى هذا الكلام يمكن أن نخلق الإيبودا[1]، تلك الخدعة اللذيذة التي تقود إلى ترويض الأذهان.

ففي الوقت الذي كان فيه نحويو الهند الكلاسيكية يصوغون تصوراتهم حول التركيب، كان السفسطائيون يكتشفون التداولية ويحددون قواعدها النظرية: كيف ننظم العلامات بحيث تقود الآخر إلى التصرف وفق مشيئتنا. إن قواعد هذا التنظيم ستدمج داخل علم يطلق عليه البلاغة. وبهذه الطريقة ولدت نظرية للبرهنة قائمة على المحتمل لا على المقدمات المستندة إلى قيم مطلقة ما يسمى في

المنطق القياس المضمر. فبالإمكان البرهنة على اللايقين، وذلك لأن عالم العلامات هو عالم اللاتحديد وعالم التعددية. ويشكل البعد القانوني والتداولي والبرهاني، الأشكال الثلاثة للفصاحة التي أقام دعائمها أرسطو في «بلاغته». وبفضل هذه الأشكال استطاع الإنسان استخدام العلامات للتحكم في سلوك الكائنات البشرية الأخرى، وبهذه الطريقة أمكن إرساء دعائم سياسة بأكملها. وهذا هو المراد بالفعل من هذه الأشكال: تمييز العادل من غير العادل، ما يمكن القيام به وما يستحيل فعله، وتمييز المحمود من المذموم. (بيرلمان 1958).

### 2.5. ميتافيزيقا سيميائيات كلية.

#### 1.2.5. الطبيعة بصفتها لغة إلهية.

I ـ ألا يمكن أن يكون الكون كله وكذا الأشياء التي تؤثثه مجرد علامات تحيل بشكل اعتباطي على مؤولات خارجية هي ما يشكل عالم الأفكار؟ (إن نظرية أفلاطون في كليتها ليست سوى نظرية للعلامة ومرجعها الميتافيزيقي)، وما هي طبيعة العلاقة القائمة بين المرجع المتعالي، وبين الشيء الذي يعيد إنتاجه من جهة، وبين المفهوم الذي يحيل عليه الشيء، وبين الكلمة التي تمنحنا مفتاح هذا التوسط من جهة ثانية؟ ألا يكون التوسط السيميائي ذاته إنتاجا لا يتوقف عند حد؟ تلك هي التساؤلات التي بلورها أرسطو من خلال صياغته للفرضية التدميرية للإنسان الثالث. ألا يكون هذا العالم نتاج قدر إلهي قام بتنظيم أشياء الطبيعة لكي يجعل منها أدوات للتواصل مع الإنسان؟ ألا تكون الموضوعات علامات ناقصة، مستخرجة من نماذج تامة (وهذه النماذج متحررة من أي تجسيد مادي)؟ تلك هي الفرضية التي جاءت

بها الأفلاطونية الجديدة التي قامت على أساسها الميتافيزيقات القروسطية الأولى. لنستحضر في هذا المجال ما قال به ديونيزيوس الحكيم المزيف، وما قاله سكوت أوجين الذي تأثر به. فالكون عند هؤلاء هو تجل إلهي: فالله يكشف عن نفسه من خلال العلامات التي هي أشياء، ومن خلال هذه الأشياء يأتي خلاص الإنسان. إن الرمزية القروسطية في كليتها مشتقة من هذه الفرضية:

كل كائنات هذا الكون هي كتب أو صور
تشكل بالنسبة إلينا مرايا في حياتنا ومماتنا
في وجداننا وقدرنا

بهذا كان يتغنى ألان دو ليل في القرن الثاني عشر. ولقد أكد توماس الأكويني، وهو يصوغ قواعد التأويل الخاصة بالكتابة المقدسة، أن علامات هذه الكتابة لا يمكن قراءتها قراءة مجازية، فهي وحيدة المعنى. فعندما يقول المؤلف المقدس بأن المعجزة الفلانية قد حدثت، فإن هذا معناه أن هذه المعجزة قد حدثت فعلا. فاللغة المجازية المراد تأويلها، وكذا العلامات الفعلية التي تستند إليها الكتابة من أجل تأسيس كتابة استبدالية، هي أحداث داخل التاريخ المقدس، إنها كلمات تنتمي إلى لغة كونية قام الله بتنظيمها لكي نتمكن عبرها من قراءة مصائرنا وأقدارنا.

II ـ ومع ذلك لسنا في حاجة إلى بطل إلهي، من أجل إقامة ميتافيزيقا سيميائية شاملة. يكفي أن يكون هناك إحساس بوجود وحدة تحكم الكل، إحساس يرى في الكون جسما يدل على نفسه بنفسه. إن أقصى تحول لهذه السيميائيات الشاملة نجده في نظرية بازوليني حول العلاقة بين اللغة السينمائية ولغة الواقع. (بازوليني 1972، 171 - 297. ) إن الفكرة القائلة بأن لغة الفيلم هي استنساخ كلي للغة الواقع

تشكل الصيغة القصوى لنظرية الأيقونية، وهذا ما سنناقشه فيما بعد (5 . 4 . 4.) . إلا أن القول بأن الواقع في جوهره الفيزيقي هو دلالة، فتلك مسألة أخرى. فأي موضوع تربطنا به علاقة ما يعد، في تصور بازوليني، علامة لذاته: لقد استبدلت الصيغة القائلة بأن «الأسماء هي الأشياء» بصيغة تقول إن «الأشياء هي الأسماء». إن الأشياء تشكل «كتاب العالم، إنها نثر الطبيعة ونثر الفعل وشعر الحياة... إن شجرة السنديان هاته ليست «مدلولا» لعلامة - مكتوبة أو منطوقة «لسنديان»، لا ليس الأمر كذلك، إن شجرة السنديان الماثلة أمامي، هي ذاتها علامة. إن الواقع يتحاور مع نفسه في حدود أن الإدراك يشكل جوابا على الدلالة، جواب يجعل من الواقع يتوجه إلى نفسه على شكل ذات مدركة[2].

وبالإمكان أن نقارن، من زاوية ما، بين هذه المقترحات الهامة التي يقدمها لنا بازوليني وبين فينومينولوجيا الإدراك منظورا إليها كدلالة (انظر 5 . 3 . 2 III). ويمكن من زاوية أخرى مقارنتها بنظرية بيرس للموضوعات/علامات) انظر 5.5). إلا أن هذه المقترحات، التي صيغت بكثير من الانفعال، تكتسب معنى جماليا ميتافيزيقيا تضعها في مصاف صوفية لدلالة كلية.

III ـ ولقد قدمت السكولائية المتأخرة، كما فعل ذلك التيار الإسماني، تصورا جديدا للكلمات، فقد نظرت إليها باعتبارها هواء صوتيا (flatus vocus)، أي أسماء. وفي الفترة التي ساد فيها العلم التجريبي تم التشكيك، من نفس الموقع، في مقولة الأشياء. فما هو مقابل الجملة التالية: «التفاحة حمراء»، إذا استبعدنا مقولة الجوهر، أي الذوات التي تشتمل على المحمولات التي هي الحوادث، (ما دام لا وجود لتفاحة في ذاتها ولا أحمر في ذاته)؟ لقد تم التشكيك في الأشياء، وليس في العلامات كما يقول لوك، فالأفكار ليست شيئا آخر

سوى علامات مختزلة نستعملها من أجل بلورة وتنظيم بعض فرضياتنا حول الأشياء التي نسائلها.

إلا أن تيار الفكر اللساني هذا كانت تخترقه ظاهرتان: لقد نظر العالم السحري والأفلاطوني الجديد الخاص بالتيار الإنساني إلى الكون باعتباره غابة من الرموز، بحيث أصبح تأويل هذه العلامات هو السحر الجديد، وهو الخيميائية التي مورست في ظل نهضة الآداب الإنسانية. ومع بيركلي عاد التساؤل من جديد حول الكون باعتباره نسقا رمزيا، أي عمليات إدراكية تتمتع بوظيفة سيميائية خالصة، فالكون كلمات تنتمي إلى لغة يحدثنا من خلالها الله عن العالم. ألا يمكن أن نعيد، في هذه الحالة، قراءة الحكمة الكبيرة للمثالية الحديثة باعتبارها نظرية للإنتاجية السيميائية الخاصة بالذهن؟ إن هذه الأنساق الكبيرة تحكي لنا كيف بنت الإنسانية نفسها باعتبارها معمارا رمزيا هائلا: فليس الله هو الذي يتحدث مع الإنسان من خلال العلامات، فالله ينبني داخل التاريخ باعتباره روحا ينفخ في كتابة صورية رمزية/ثقافية هائلة. إن كلمات كروتشه في كتابه «الشعر» تبرر تشككنا هذا: «إن محاولات شرح تفاهم الكائنات البشرية من خلال اللغة استنادا إلى المحاكاة والتداعيات والتواضعات والاستنتاجات غير كافية وعاجزة ... إن مذهب «التواصل التعبيري» الذي يتم بواسطة عملية إلهية، يحتوي في داخله على الحقيقة، حتى وإن تم ذلك من خلال شكل أسطوري: إن الكائنات البشرية تتفاهم فيما بينها لأنها جميعها تعيش وتنتشي في ذات الله» (ص 270).

### 2.2.5. اللغة باعتبارها صوتا للكينونة

إلى هذا الحد لا يمكننا أن نتغاضى عن ذلك الإلهام الفلسفي

الذي ينظر إلى اللغات باعتبارها استعارة كبيرة لاشعورية، مرتبطة، بطبيعتها، بجوهر الأشياء. وعلينا أن نتوخى الحذر في هذا المجال، فإذا نحن سرنا في هذا الاتجاه، فإننا سنضطر إلى تأكيد أن اللغة الاستعارية (وبالتالي الشعرية) هي وحدها أداة المعرفة الأصيلة والتواصل الحقيقي.

ولقد شكلت المرحلة الممتدة من الرومانسيين إلى هايدغر أبهى مراحل علم الجمال القائم على نظرية لغوية متمازجة مع الثيمة الشعرية التي طورها العديد من الفنانين: فقد أعلنوا، وهم ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم متنبئين ومكتشفين، أنهم يتحكمون في الرموز المنبثقة بشكل عفوي في مخيلتهم، وكشفوا عن تواصلهم العميق مع عالم الأشياء. فمنذ «طبيعة» بودلير، تلك الغابة من الرموز (وحتى وإن كانت هذه «الطبيعة» غابة علمانية، فإنها مع ذلك ليست بعيدة عن «طبيعة» ألان دو ليل)[3] إلى الفكر الهايدغري، كان الهدف واحدا: ليس الإنسان هو من يصوغ اللغة من أجل السيطرة على الأشياء، بل الأشياء (الطبيعة أو الكائن) هي التي تتبدى من خلال اللغة: إن اللغة هي صوت الكينونة، والحقيقة ليست شيئا آخر سوى الكشف عن الكينونة من خلال اللغة. وإذا كانت وجهة النظر هذه صحيحة، فلا مكان للسيميائيات أو نظرية للعلامات. فلن يبقى لنا بعد ذلك سوى ممارسة دائمة شغوفة بالتساؤلات حول العلامات: التأويلية (herméneutique). ففي التأويلية، لا نبني أبدا نظريات للمواضعات السيميائية، إننا نستمع، بخشوع ووفاء، للصوت الذي يتحدث عن إله حيث لا وجود لأي مواضعة، فالمواضعة سابقة على الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأويلية الحديثة (غادامير) توحي لنا

بأن وراء الصوت الذي يتحدث إلينا تختفي ثقافة موجودة بشكل سابق، هي التي أسست قوانين التأويل وعلمتنا كيف نستمع إلى خزان التقليد الثقافي باعتباره صوتا.

### 3.2.5. آثار الكتابة

لقد أظهرت تصنيفاتنا للعلامة وجود طقوس ثقافية استبدالية. ومن أبرزها الكتابة. وسواء كانت فونوغرافية أم لا، فإنها تعبر عن قوانين اللغة اللفظية على أساس وجود قوانين خاصة متميزة عن القوانين الأولى. وبدون ذلك، فإننا لن ندرك لماذا يدل النطق الإنجليزي /hər/، ضمن علاقة من طبيعة جناسية، في الوقت نفسه على الأرنب والشعر. إلا أن الكتابة الأبجدية قد توحي بوجود كيانين: الأول يكتب **hare** والثاني **hair**.

لم يكن هذا التمييز واضحا عند القدامى. فقد وقفوا عاجزين، من الناحية الفلسفية، ومشدوهين أمام سلطة الكتابة، (لنتذكر خطاب الفرعون أمام الإله تحوت، كما يورد ذلك أفلاطون في فيدر: لقد اتهم المخترع العبقري للكتابة بأنه شل حركية الفكر داخل كلمات ستعمل على تجميده إلى الأبد). وليس صدفة أن تكون التسمية **grammaire** منحدرة من اسم الكتابة **gramma**. إن الأمر يتعلق بتصنيف للعلامات الشفهية يستند إلى القوانين المتحكمة في العلامات المكتوبة وحدها. وهو تصنيف سيظل سائدا طوال تاريخ اللسانيات وتاريخ الفلسفة. بل يمكن القول إن الأمر يتعلق بإعلاء من شأن اللغة الشفهية لم يظهر إلا مع اللسانيات الحديثة. وأبرز مثال على الخلط الذي وقع بين **gramma** و **phone** هو ما يقدمه إيزويدور دو سيفيي الذي حاول في القرن السابع أن يقدم تمييزا قائما على الاشتقاق. ولم يؤسس هذا الاشتقاق لا على

الوقائع التاريخية ولا على الميكانيزمات الصوتية، بل قام على معادلات دلالية فضفاضة. وهكذا فإن lacus التي تعني غابة يمكن أن تشكل معادلا ل non lucendo لأن النور لا يتسرب إليها).

والحال أن هذه التناظرات الدلالية عادة ما تستند إلى تشابهات أبجدية محض: ف cadav er منحدرة من caro data vermibus، أي اللحم الذي ستأكله الديدان. لقد كان التعرف على الوحدات الدلالية يستند إلى تطابق في الكتابة، حتى وإن انعدم التطابق الصوتي. وهكذا فإن lapis, pierre التي تعني الحجر، منحدرة من Laeedens Pedem؛ ولكن إذا كانت la تنطق «لا» في lapis، فإن الأمر ليس كذلك في Laeden؛ حيث كان لـ «la»، استنادا إلى المواضعات السائدة أيام إيزودور، قيمة le[4].

ولقد جنحت اللسانيات، وهي تميز بين gramma وpohone، إلى نسيان أن الطريقة التي تكتب بها اللغة تؤثر في الصورة التي نملكها عن هذه اللغة، رغم أن الكتابة الصوتية ليست هي النطق. وهذا ما سنراه عند حديثنا عن الأيقونة (انظر 5 . 3 . 4). ويمكن القول إن تفكيرنا يتم وفق تنظيم فضائي، فنحن ندرج التفكير ضمن هذا النظام الفضائي. وقد لاحظ ماكلوهن (1962 - 1964) أن الحضارة المعاصرة برمتها يهيمن عليها النموذج الخطي للكتابة التيبوغرافية. وإذا كان عالمنا المعاصر يشهد اليوم بزوغ حساسية جديدة، فلأن هناك علامات جديدة (إلكترونية وبصرية) لا تتبع النمط الخطي، بل هي نمط فضائي شامل. ولقد التقيت بأستاذ جامعي، كان، وهو يناقش قضية الخطية والتتابع الزمني للفكر، يقوم بتمثيل ذلك بتحريك أصبعه من اليمين إلى اليسار. لقد كان يهوديا وكان يفكر بالعبرية ويتصور التتابع المجرد للأفكار وفق الطريقة التي يمتلك بها العلامات المكتوبة

ويقرأها، أي من اليمين إلى اليسار. وهو نقيض ما يحدث في اللاتينية والإغريقية حيث تتم القراءة من اليسار إلى اليمين. وعلى التو ابتسمنا لهذه الملاحظة، وتساءلنا كيف كان يتصور القدامى قضية التتابع الزمني للفكر، هُم الذين تعودوا على الكتابة بـ«البوسترفيدون»[5] حيث يقرأ السطر الأول من اليسار إلى اليمين، ويقرأ السطر الموالي من اليمين إلى اليسار.

وإلى يومنا هذا مازالت الغراماتولوجيا، علم الكتابة، تتساءل ألا تكون هذه الحيرة الميتافيزيقية المقلقة التي أنهكت الإنسان طويلا هي ذاتها مبنية وفق النموذج الخطي **gramma**.

## 3.5. العلاقة بين العلامة والفكر والواقع.

لقد انصب اهتمام الفكر الفلسفي دائما على القضايا الخاصة بالروابط القائمة بين العلامات والواقع. ويمكن أن نجمل هذه القضايا في خمس أطروحات سيترتب عنها تخصيص خمس فقرات من هذا الفصل حيث سنحلل كل أطروحة ونواجهها بعد ذلك بالأطروحة النقيض. وسنعمل، عندما تتاح لنا الفرصة، على معالجة هذه الأطروحات استناد إلى الفرضية البديل التي يمكن للسيميائيات تقديمها حاليا. وإليكم هذه الأطروحات:

أ- هناك رابط بين شكل العلامات المركبة (أو الملفوظات) وبين الفكر. وبعبارة أخرى هناك علاقة بين النظام المنطقي والنظام السيميائي.

ب- هناك رابط بين العلامات البسيطة وبين الأشياء التي تحيل عليها بواسطة المفاهيم. بل أكثر من ذلك، هناك رابط سيميائي بين العلامة والمفهوم الذي يعتبر هو ذاته علامة على وجود الشيء.

ج- هناك ترابط بين شكل العلامات المركبة (الملفوظات) وبين شكل الأحداث التي تقوم بوصفها هذه العلامات. بل أكثر من ذلك، هناك رابط بين النظام السيميائي وبين النظام الأنطولوجي.

د- هناك رابط بين شكل العلامة البسيطة وبين شكل الشيء الذي تحيل عليه هذه العلامة. ذلك أن الموضوع هو، بشكل من الأشكال، السبب في وجود العلامة.

هـ- هناك رابط وظيفي بين العلامة وبين الموضوع الذي تحيل عليه فعليا، وبدون هذا الرابط، لن يكون للعلامة أية قيمة تقريرية، ولن تكون أبدا محل إثبات له معنى.

وبما أن اهتمامنا ينحصر في التعامل مع سيميائيات العلامة دون أن يتجاوزه إلى النظر في سيميائيات الخطاب، فإننا لن نناقش الفرضية (أ) والفرضية (ج)، وسنركز فقط على الفرضيات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الفرضيات مجتمعة هي وثيقة الصلة بعضها ببعض. فكل فرضية، تثير بطريقتها الخاصة، قضية المرجع. إن دراسة هذه الفرضيات ستمكننا من فهم السبب والكيفية التي أقصيت بموجبها مقولة المرجع في تعريف للعلامة.

### 1.3.5. قوانين العلامة وقوانين الفكر.

I ـ من القضايا الأولى التي أثارها القدماء تلك التي تتعلق بمعرفة ما إذا كان نظام العلامات يعيد إنتاج نظام الفكر (وبطبيعة الحال: هل يعيد الفكر إنتاج نظام الأشياء).

قد يغرينا الأمر ونخلق نوعا من التطابق بين النظامين دون أن يكون ذلك مسبوقا بطرح قضية الرابط بينهما ذاته. ولقد قدم لنا أرسطو مثالا نموذجيا عن الخلط بين الدال والمدلول. فلا فرق عنده بين النحو

والدلالة. وهكذا، فإنه يستند، من أجل وصف الوحدات النحوية، إلى منهجية صحيحة، ليقرر التمييز بين المذكر والمؤنث استنادا إلى الحرف الأخير في الكلمة.

ومع ذلك، إذا كان هذا المبدأ يبدو صحيحا، فإن تطبيقه العملي يطرح عدة مشاكل. فاللغة اليونانية تحتوي على أواخر للكلمات تفند وجهة النظر هاته (انظر Dineen 1967: 120ss). ونفس الشيء نعثر عليه في اللغة الإيطالية، إذ لا يمكن القول إن كل المصادر المذكرة تنتهي ب (o) والمؤنثة تنتهي ب (a)، فهذا المبدأ سيسقط أمام وجود حالات مثل: (il problema le problème). ويخلط أرسطو أيضا بين النحو والمنطق، لأنه يقيم مقولاته المنطقية استنادا إلى النموذج النحوي. صحيح أن المنطق الأرسطي نُظر إليه عامة باعتباره منطقا للجواهر التي تعيد إنتاج أشكال الواقع داخل أشكال الفكر أي أشكال الخطاب. إلا أن أشكال الواقع يجب أن تكون كونية، في حين أن الأشكال اللسانية كانت عند أرسطو مشتقة من اللغة اليونانية. ويكفي أن نستحضر نموذجا لسانيا آخر لكي ندرك أن البنية: «فاعل- فعل -مفعول» ليست كونية، وهو ما يدفع إلى الاعتراض على فلسفة الجواهر في كليتها.

ولقد وجد هذا المشكل تعبيره الخاص عند النحويين الهيلينيين، وذلك من خلال التقابل بين مقولة «الشذوذ» (anomalie) (مدرسة بيرغامس) وبين مقولة «المقايسة» **analogie** (مدرسة الأسكندرية). ولقد طرح المشكل في الظاهر من خلال حدود تقنية ولسانية: هل تخضع اللغة لنسق عقلاني وكوني ثابت، أم لا؟ والواقع أن الأمر كان يتعلق بقضية أنطولوجية، تفترض وجود رابط انعكاسي بين اللغة والفكر، وبين الفكر والواقع: هل في الكون قوانين ثابتة؟ فكيفما كان الجواب، فإن الفرضية القياسية، هي التي كانت أكثر خصوبة على مستوى

التحققات التقنية، ومكنت مجموعة كبيرة من النحاة من بناء نظريات عقلية للغة. فكتب مثل (مقالة في النحو لدينيس دي تراس du traité de grammaire Denys de Thrace 100 سنة قبل المسيح) حتى بيير ديو دايلي (القرن الثاني عشر) مرورا بالتطبيقات اللاتينية لفيرون (القرن الأول قبل الميلاد) ودونات (القرن الرابع) وبريسيان (القرن السادس) ساهمت في بناء نماذج نحوية مازالت متداولة لحد الآن في الأوساط المدرسية. (خاصة فيما يتعلق بالتحديد التقليدي لـ «أجزاء الخطاب»: اسم، فعل، ظرف، نعت، روابط، الضمير، الحرف...).

ولقد عمق أصحاب نظرية الجهة ( les modistes) في القرنين الثالث عشر والرابع عشر النظر في «النحو التأملي»، فتكاثرت الأبحاث حول «الأنماط الدلالية». ومن أهداف هذا النموذج الإجرائي، الذي مازال حيا لحد الآن، تسليط الأضواء على الآليات اللسانية المقبولة كونيا. ومع ذلك، فإن الإعلان عن قوانين الفكر انطلق باستمرار من لسان خاص نُظر إليه بشكل مفجع على أنه لسان العقل ذاته. ولقد كانت اللغة اليونانية عند القدماء تجسيدا لذلك اللسان. وكانت اللاتينية هي ذلك اللسان عند أصحاب نظرية الجهة، (وهذا الوضع هو الذي يفسر رغبة بعض المربين فرض اللغة اللاتينية في التعليم لأنها تعد، في نظرهم، الأداة الوحيدة التي تعلم النشء التفكير السليم) .

إن أنماط الدلالة عند أصحاب نظرية الجهة تتطابق مع أنماط التفكير وأنماط الواقع (ليونز 1968، دينان 1967، بيرسيل هال 1972). واستنادا إلى هذه القناعة، أعلن روجر باكون أن النحو عموما «هو واحد في جميع اللغات، حتى وإن لحق هذه اللغات تغير ما». وفي القرن السابع عشر تبنى مناطقة ولسانيو بور رواياك في (النحو العام والتفكر) Grammaire générale et raisonnée و(المنطق أو فن

التفكير) Logique ou art de penser هذه النظرية من منظور عقلاني ديكارتي، والأمر يتعلق بكتابين، مارسا تأثيرا قويا بوساطة تشومسكي، على التحولات الأخيرة التي عرفتها اللسانيات: النحو التحويلي. إن هذه النظرية الموصوفة بأنها «لسانيات ديكارتية»، مدينة بالشيء الكثير للكونيات السكولائية (انظر Simons 1969).

وتقول أطروحة «أساتذة بور روايال» إن اللغة تتبع قوانين الفكر، وهذه القوانين عامة عند مجموع الكائنات البشرية. وبطبيعة الحال، فإن الاستعمال اليومي لهذه اللغة قد يقود إلى عدم الانصياع الكلي لهذه البنية المنطقية العميقة التي تولد الجمل القابلة للتحقق من خلال لغة خاصة. إن الهدف من وجود «نحو عام» يكمن في الإمساك، استنادا إلى البنيات السطحية للجمل، بالتمفصل المنطقي الذي يحكمها. ولنأخذ العبارة التالية: «إن الله الذي لا يُرى قد خلق العالم المرئي»، فأمام هذه الجملة يقوم النحوي بإعادة بناء البنية المنطقية العميقة التي تتمفصل في ثلاث لحظات: أ- إن الله غير مرئي، ب - إن الله خلق العالم، ج- إن العالم مرئي. وواضح أن الجملة الثانية هي التي تتحكم في البنيتين الأخريين. إنها تشكل بؤرة الإثبات.

إلا أن منطق «بور رويال» كان منطقا للمصدر، فالبنية العميقة للملفوظات تشكل عند هؤلاء البنية العميقة للواقع. أما في عصرنا، فإن تشومسكي، ومدرسته، عندما يستعير من بور روايال بعض المقولات من أجل بلورة البنية العميقة والبنية السطحية (البنية الأولى تولد الثانية من خلال سلسلة من التحولات التركيبية، بل إن الأولى لا يمكن أن توجد إلا من خلال سلسلة من التحولات التركيبية)، فإن الأمر مجرد قضية منهجية غريبة على الاعتقاد في شرعية جوهرية للعالم. ذلك أن تشومسكي يحيل أيضا على ديمارسي وأطروحات عصر الأنوار. ومن

المعروف أن النحو العام عند «الموسوعة»، هو بالتأكيد العلم المعقلن للمبادئ الثابتة والعامة للكلام الذي يتلفظ به ويُكتب في كل اللغات. إلا أن هذا المبدأ يعبر عنه من خلال المتغيرات الخاصة بكل نحو على حدة. إن الواقع التجريبي الوحيد هو ما تقدمه الاستعمالات اللسانية. وانطلاقا من هذه الاستعمالات فقط يمكن الوصول إلى المبادئ العامة التي تحكمه. استنادا إلى هذا، فإن «النحو، في منظور الأنوار (لكي لا نتحدث عن المنطق والنحو التحويلي السائدين حاليا)، يمكن اختصاره في خطاطة منهجية تمكننا أن نحدد، وإن بشكل حدسي، العناصر المشتركة بين اللغات المخصوصة استنادا إلى مجموعة من العلاقات الخاصة بهذه اللغات» (روزييلو 1967، 187).

ورغم أن الأمر يتعلق بقضية منهجية صرف، فإن ذلك لا ينفي أن يكون الإطار النظري الذي يندرج ضمنه النحو التحويلي من طبيعة عقلانية-ميتافيزيقية: «قد تكون الإجراءات اللسانية والذهنية واحدة في كل اللغات ... فالبنية العميقة التي تعبر عن المعنى هي عنصر مشترك كما يتم تأكيد ذلك، في جميع اللغات، فهي ليست سوى انعكاس لأشكال التفكير. وقد تكون القواعد التحويلية التي تقوم بتحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية مختلفة من لغة إلى أخرى» (تشومسكي، 1966، الترجمة الفرنسية ص 64).

II ـ يمكن تصنيف كل الكتاب الذين أحلنا عليهم ضمن «القياسيين». إلا أن التقابل بين الشذوذ والمقايسة سيظهر من جديد على امتداد تاريخ اللسانيات والفلسفة عند تناولهما للقضايا التاريخية الصرف. إن اكتشاف السنسكريتية في نهاية القرن السابع عشر ودراسة القرابة بين اللغات الهند-أوروبية فيما بعد أثارا الانتباه إلى اللغات الخاصة. حينها أثيرت القضية الخاصة بمعرفة ما إذا كانت التغيرات -

الفونولوجية مثلا- تخضع لقوانين صارمة ودائمة (كما كانت ترى ذلك الأطروحة القياسية للنحاة الجدد)، أم هي في منأى عنها (كما كان يرى ذلك غيلمان في القرن التاسع عشر). ولقد تسللت هذه القضية شيئا فشيئا إلى الجدل الدائر داخل اللسانيات المقارنة، ودفعت بها إلى ضرورة اعتبار اللغات من خلال بنياتها التزامنية أو في مآلها التعاقبي.

إن القضية تكمن هنا في معرفة ما إذا كانت القوة اللسانية، التي ليست فقط من طبيعة سيميائية، تؤثر في البنيات السيميائية. فلقد ظل مشكل الترابط بين قوانين اللغة وقوانين الفكر قائما بشكل ضمني، وكذلك الأمر مع قضية القيمة الكونية لهذه القوانين. فإذا قبلنا بمبدأ الكونية هذا، فإن القوى التاريخية ذاتها ستبدو عناصر لمتغير سطحي يؤثر في البنيات العميقة للسان ما.

ولقد كان موقف الماركسية في هذا المجال غريبا حقا. فقد كنا نتوقع أن يشدد على اللحظة التعاقبية لإعادة البناء الذي لا يتوقف، ويركز على الرابط التاريخي المحض الذي يربط بين لسان ما وبين الشروط الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذي يتطور داخله هذا اللسان، أي كنا نتوقع من الماركسية أن تقوم بتحديد اللسان باعتباره وظيفة للإيديولوجية التي تعبر عنه. إلا أن هذه النظرية استطاعت أن تنتج، من خلال الدراسة الموجزة التي قام بها ستالين، حول «الماركسية وقضايا اللسانيات»، نظرية أقرب إلى اللسانيات الديكارتية منها إلى تلك التي سنتحدث عنها فيما سيأتي.

إن ستالين يدحض في عرضه أطروحة اللساني الروسي مار Marr الذي رأي في اللسان بنية فوقية، وباعتباره كذلك، فإن ما يحدده هو القاعدة المادية. لقد اعترض ستالين عليه قائلا بأن نفس الجهاز من القواعد هو الذي سمح لبوشكين بأن يعبر عن عالم روسيا

القيصرية وسمح لروسيا الثورية أن تعبر عن علاقات مادية أصبحت ممكنة مع ظهور المجتمع الجديد. إنها أطروحة متسرعة لأنها كانت تتحدث عن استمرارية الوقائع المورفولوجية والتركيبية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الانزلاقات الدلالية والتنويع الأسلوبي.

إن موقف ستالين يعبر مرة أخرى، وبطريقة منسجمة، عن التصور التناظري للغة، الذي يقوم في نهاية الأمر على المنطق التالي: بما أننا نفكر من خلال استعمال علامات، فلا وجود إذن لاختلاف بين قوانين العلامة وقوانين الفكر. وإذا شئنا، فإن الأمر يتعلق بنفس الموقف الأرسطي بدءا من أصحاب الجهة في القرون الوسطى إلى بور روايال، ومن بور روايال إلى ستالين، ومن ستالين إلى تشومسكي وكل اللسانيين الذين حاولوا إقامة كونيات اللغة سواء على المستوى الفونولوجي أو على المستوى النحوي. وإذا استثنينا أن قضية الكونيات تطرح في الأبحاث التجريبية أيضا حول تواتر بعض السمات المورفولوجية (دون أن يستدعي تحقق الوقائع نفس الفرضيات الميتافيزيقية)، فإن هذا الموقف لا يمكن التشكيك فيه إلا إذا أخذنا في الاعتبار القضية التالية: ألا تكون قوانين لسان تاريخي معين هي التي تفرض طريقة في التفكير؟ وعوض أن نختصر الأمر في قواعد معممة انطلاقا من القوانين اللسانية، ألا يكون من الأجدى نقد هذه القوانين اللسانية من أجل التشكيك في طرق تفكيرنا ؟

III ـ في نفس الفترة التي كان يتطور فيها النموذج المعقلن والكوني لبور روايال، كان هوبز يعترض بأن كلمات مثل «جوهر» و«كيان» لا يمكن أن ترى النور عند شعوب تجهل استعمال فعل الكينونة باعتباره رابطا (copule) (De corpore, I, 2, 4). وهو أمر يكشف أن هوبز كان له تصور خاص «للعبقرية» الخاصة بكل لسان

وطريقته في صياغة نموذج لإدراك العالم. وهي ثيمة نعثر عليها عند كوندياك وفيكو، وهي نفسها التي نعثر عليها أيضا عند ليبنيتز الذي لا ننظر إليه، خطأ، إلا باعتباره مبدع الحساب المنطقي الذي تعبر داخله سلسلة من القواعد التركيبية الكاملة عن حركات الفكر ذاته. ومن الواضح أن «الخصائص الكونية» ومشروعاته حول «فن التأليفات» كانت تهدف إلى إقامة علم كوني من خلال تأسيس نسق سيميائي. ومع ذلك، فإن هذه النظرة هي نظرة ثانوية قياسا لتصوره الحاد للفروقات اللغوية: إن هذه الألسنة لا تتطابق لا مع تركيبها ولا مع دلالتها، فهي لا تعكس تاريخ الشعوب فحسب، بل تتحكم أيضا في ذهنياتهم وفي استعمالاتها. ولهذا السبب بالذات كان على العلم، في نظر ليبنتز، بلورة أداة منطقية قادرة على تجاوز هذه الاختلافات: فإذا كان هناك تطابق دقيق بين نسق من العلامات الخاصة وبين نسق من الأفكار المنطقية، فإن هذا التطابق ليس منبثقا عن اللغات الطبيعية .(De Mauro, 1965, 56 - 57)

إن النحو الكوني، باعتباره مثالا للأحادية العقلانية، لا يمكن النظر إليه باعتباره معطى قبليا، كما كان يتمنى ذلك مناطقة بور رويال، «بل يجب النظر إليه باعتباره مثالا نسعى إلى تحقيقه عبر استحضار نفس الاستعمالات التجريبية والتاريخية السابقة للغة الإنسانية» (rosello, 1967 , 46 - 50). وهذا المشروع الهادف إلى خلق لسانيات موسوعية هو ما نعثر عليه في التداولية عند بيرس في القرن التاسع عشر: «كيف يمكن تصور الكينونة، بالمعنى الذي يفترضه الفعل -الرابطة، من خلال ملاحظة أن كل الأشياء التي قد ينطبق عليها فكرنا لها بعض الخصائص المشتركة. ذلك أن لا وجود لأي شيء يمكن ملاحظته. ونحصل على هذا التصور من خلال تأملنا في العلامات والكلمات أو

الأفكار. إننا نلاحظ بأن مجموعة كبيرة من المحمولات يمكن أن ترد إلى ذوات متعددة، وكل محمول يشكل تصورا قابلا للتطبيق على ذات ما. وبهذه الطريقة يمكننا تصور أن الذات تملك حقيقتها الخاصة، لأنها رُبطت بمحمول ما. وهو ما نطلق عليه الكينونة. إن تصور الكينونة مرتبط، مع ذلك، بعلامة أو كلمة أو أفكار: وبما أن الكينونة لا يمكن أن تطبق على كل الذوات، فإنها لا تمتلك قيمة كونية أساسية، حتى وإن كانت تملكها في مستوى انطباقها المباشر على الأشياء. فليس سرا القول إن التصورات الميتافيزيقية هي أولا وأخيرا أفكار حول الكلمات، أو أفكار حول الأفكار. وهو ما قالت به نظرية أرسطو (حيث تتأسس المقولات انطلاقا من أجزاء الخطاب)، وهو ما قال به كانط (حيث تتأسس المقولات انطلاقا من السمات الخاصة بمختلف الأنماط القضوية) (انظر بيرس 295.5). وبطريقة دقيقة: «إذا كان تحليل القضية من خلال محمول وذات[6] يشكل نمطا مقبولا لوصف تفكيرنا الخاص بنا نحن الآريين، فهذا أمر بديهي، أما إذا كان الأمر يتعلق هنا بالطريقة الوحيدة لتفكير ممكن، فإنني أنفي ذلك، ولا يتعلق الأمر بالطريق الأكثر وضوحا ولا الأكثر فاعلية» (بيرس، 48.4).

IV ـ ولقد وجد هذا التشكيك لحد الآن تعبيره في الصيغة الأشد استفزازية في علم الدلالة العام لكورزيبزكي. فهو يرى أن فكرنا يرزح تحت نير خطاطات القضية كما تصورها أرسطو (ذات -رابط و محمول)، ويستخلص من ذلك ضرورة الخضوع لما يشبه التداوي الذهني الدائم (المعيش من خلال تداوي لساني)، ويسيطر عليه الشعار: «إن الخريطة ليست هي المساحة الترابية».

ولقد تبنى علم الدلالة العام الفرضية الشهيرة ل «سابير وورف»، التي بلورها بنجامين وورف أساسا (وورف 1958). فوورف كان يقول

بأن طريقة تصور الروابط المكانية والزمانية، والسبب والنتيجة، تختلف من أثنية إلى أخرى، وذلك وفق البنيات التركيبية الخاصة باللغة المستعملة. إن طريقتنا في الرؤية وفي تقسيم الأشياء إلى وحدات، وإدراك الواقع الفيزيقي باعتباره نسقا من العلاقات تحدده قوانين اللغة التي تعلمنا من خلالها قواعد التفكير (وهي قوانين ليست كونية بطبيعة الحال).

وعلى هذا الأساس، فإن اللغة ليست الأداة التي نفكر من خلالها، بل هي الأداة التي نفكر بواسطتها، إن لم تكن هي التي تفكر فينا، أو هي التي يُفكر فينا من خلالها. فمقابل الكلمة الوحيدة / ثلج/ يمتلك الإسكيمو أربعة ألفاظ، لا لأن لغتهم أغنى في المترادفات من لغتنا، بل لأنهم لا يعرفون هذا الكيان الوحيد الذي نطلق عليه «ثلج»، بل يعرفون أربعة أشياء مختلفة وذلك وفق الاستعمال العملي للعنصر الأصلي (بنفس الطريقة التي نميز بها الماء عن الثلج، حتى وإن تعلق الأمر بنفس الشيء في حالتين مختلفتين: فعندما يقدم لنا النادل شراب ويسكي ممزوجا بالماء عوض ويسكي بالمثلجات، فإننا نعبر عن استيائنا دون أن ندري أن الأمر يتعلق في الحالتين معا بـ$H_2O$). إن القضية تتلخص في معرفة هل الإسكيمو يمتلكون أربعة ألفاظ لأنهم، لأسباب حياتية، يدركون بشكل متميز أربعة كيانات مختلفة، أو لأنهم يدركون أربعة أشياء لأنهم يتوفرون على أربعة ألفاظ (أربعة دوال بأربعة مدلولات). وبكثير من التجريد، يمكن القول إن القضية تتلخص فيما يلي: هل ننظم الواقع الذي ندركه على أساس تقطيع لساني في علامات منفصلة، أو أن طريقتنا في إدراك الواقع هي التي تفرض على اللغة أن تنتظم بهذه الطريقة دون تلك ؟

إن الصعوبة الأولى التي تعترضنا، ونحن نحاول الإجابة عن

هذه القضية، مصدرها أن هذه الفرضيات صيغت بشكل سابق على كل تحليل تقني دقيق للميكانيزمات الدلالية. فلا يشار إلى أن التحليل عندما يتم إنجازه بطريقة جيدة هو الذي يحدد مضمون ما طرح في المنطلق. إن التحليل سيمكننا، على الأقل، من التأكد من تطابق محتمل بين التنظيم اللساني والتنظيم الذي نسنده للواقع الذي نروم معرفته. وبطبيعة الحال يجب تحديد ما إذا كنا نتحدث عن التنظيم الدلالي أو نتحدث عن التنظيم التركيبي. فالأول يسمح لنا بالتساؤل هل مقابل كل جزئية من جزئيات الواقع هناك تسمية أو تسميات متعددة. أما التنظيم التركيبي فيسمح لنا بمعرفة ما إذا كانت البنية موضوع -رابط - محمول تقتضي تجزيئا للواقع إلى جواهر وصفات، وإلى نوعيات أولية وثانوية، وإلى جواهر وأعراض، أم أن الأمر لا يستدعي ذلك بتاتا. إن كل الانتقادات التي وجهها الفكر الحديث لفلسفة الكينونة والجوهر استندت إلى البنيات اللسانية. لقد ظهرت السيميائيات- وسميت بذلك - في العصر الحديث مع جون لوك. ولقد كان عمل هوبز ولوك وبيركلي وهيوم يكمن في تدمير مفهوم الجوهر من خلال نقد وإعادة تقويم نظرية العلامات. إلا أن هذا النقد خلط قضية الروابط بين العلامات والفكر بشيء آخر: ويتعلق الأمر بالعلاقة بين شكل العلامة وشكل الموضوع الذي تحيل عليه هذه العلامة من خلال عنصر وسيط: الفكرة أو المفهوم. وبهذا المعنى، فإن قضايا السيميائيات ربطت بقضية نظرية المعرفة.

### 2.3.5. التجلي الأول للمرجع: المفهوم باعتباره علامة على الشيء.

لقد خلفت القرون الوسطى وكذا العهود القديمة، مجسدة في أعمال أبيقور وليكراس وتأملات دانتي في اللغة التي كان يتحدث بها

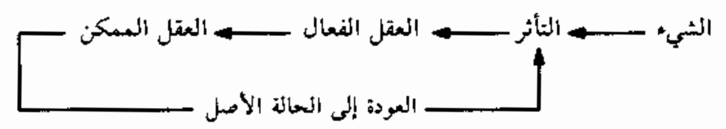
آباؤنا في الفردوس المفقود، قضية وجود لسان أول فردوسي أو لسان آدم. فالكلمات خلقت من خلال مزج حميمي بين الأشياء، وستأتي بعد ذلك بلبلة بابل الكبرى. ولقد عاشت الثقافة الإنسانية، وكذا التجريبية الإنجليزية من باكون إلى القرن الثامن عشر بأكمله (فورميغاري 1970)، على حلم كبير يتمثل في اكتشاف لغة أسلافنا أو إعادة خلق لغة كونية صالحة لكل الشعوب. وستظهر هذه الثيمة من جديد عند فيكو، ولكن من زاوية تاريخية. فتطور اللغة، في تصوره، يحصل في لحظة تاريخية مميزة، حيث تتشكل «المحسنات الأساسية»، أي الاستعارات المباشرة التي تمكن الحقائق الأولى للأشياء بالتعبير عن نفسها من خلال اللغة.

ومع ذلك، فإن هذا النقاش كان يتطور بشكل مواز مع التصور القائل باعتباطية العلامة، وهو تصور توجد جذوره عند أفلاطون نفسه. فالمشكلة في الواقع لا تتعلق بالعلاقة المباشرة بين الكلمة والشيء الذي تحيل عليه. ذلك أن الفلسفة القديمة برمتها، وكذا الفلسفة القروسطية، كانت تعرف أن كياناً شفافا لاماديا يفصل العلامة عن الشيء، ويتعلق الأمر بالمفهوم. فالقضية ستتحول إذن إلى معرفة الكيفية التي يعين الكلام، من خلالها، المفاهيم، وهل المفاهيم هي الصورة أم العلامة الذهنية للأشياء الواقعية.

I ـ وسيتخذ المشكل وجها سجاليا لأول مرة في القرون الوسطى عندما طرحت قضية الكونيات. فلم يكن هناك أي مفكر سكولائي ينفي الوجود الواقعي للأشياء (ذلك أن نفي الأشياء هو نفي للخالق)، ولكن القضية تتلخص في معرفة هل العلامات تتطابق مع بنيات موجودة في الأشياء (كما هي في الواقع)، أم تتطابق مع علامات يبلورها الذهن البشري باعتبارها بدائل عامة عن التجربة المحسوسة.

وبطبيعة الحال قد تكون العلامة مرتبطة قليلا أو كثيرا بالأشياء، في حدود أن كل شيء يمثل إما جوهرا كونيا (يمكن التعرف عليه والتعبير عنه من خلال العلامات)، وإما كيانا فرديا خالصا. والمفارقة العجيبة هي أن العلامات كانت مرتبطة، من الناحية الدلالية بالأشياء، لدرجة أن هذه الأشياء ستفقد خصوصيتها لتتحول إلى أسماء فاقدة لفرديتها المطلقة.

إنها مفارقة في الظاهر فقط، ذلك أن المعرفة المجردة لا يمكن أن تكون هدفا إلا إذا كانت القوانين الكونية موجودة في الطبيعة. استنادا إلى هذا الإمكان استخلصت نظرية القرون الوسطى وجود توافق بين الشيء وبين جوهره الكوني، أي العينة التي يولدها العقل الإيجابي في العقل السلبي وهكذا دواليك. ولنحاول الآن التعرف على السيرورة الذهنية المنتجة للكوني والواقعي كما تقدمها لنا نظرية المعرفة التي صاغها القديس توماس الأكويني:




إن الشيء يحتوي على الجوهر، والجوهر هو ما يحدده. إلا أن الصورة الكلية للشيء تنطبع، بواسطة الحواس، داخل المخيلة على شكل «تأثر»، والأمر لا يتجاوز حدود «نأثر بشيء ما»، أي للشيء المدرك في كليته باعتباره «مبدأ للتفرد»، الذي يكشف عن الشيء من خلال خصوصياته الملموسة البالغة الدقة.

استنادا إلى هذا التأثر، وهو صورة سلبية للمحسوس الموجود الذي يعبر فقط عن مظهر محسوس، يستخلص العقل الفعال الشكل الكوني من خلال «فعل طبيعي». وبهذا يجرد المظهر المحسوس من

كل تحديداته المادية ومن خصوصيته، ويقدمه باعتباره شكلا كونيا يصدق على كمية لامحدودة من الأشياء التي تنتمي إلى نفس الصنف ونفس الجوهر، وإلى العقل السلبي أو الممكن. إن هذا العقل السلبي يتلقى الشكل الكوني باعتباره مظهرا انطباعيا، ويعبر عنه بصفته معطى مجردا، يمكننا من التعرف على ما تم إدراكه (مدلول إدراكه، إذا شئنا). فإذا حاول شخص ما أن يتعرف على موضوع ما في خصوصيته، عليه أن يعود إلى الوضع الأول، لكي يقارن بين المظهر الذي تم التعرف عليه، وبين خصوصيات الموضوع الخاص الذي يتجلى في التأثر.

إن الأمر لا يتعلق بعودة إلى الشيء: فبدءا من اللحظة الأولى للإحساس، فإن السيرورة تخلق تفاعلا بين القوة العقلية وبين النوعية المنتجة والتعرف عليها، أما الأشياء الواقعية فيتم إقصاؤها بشكل نهائي.

فهل سيكون صحيحا القول إن الأمر يتعلق فقط بسيرورة لا تستدعي سوى العلامات فقط؟ يمكن أن يكون الأمر كذلك احتمالا، حتى وإن نفى ذلك عدد كبير من السكولائيين. إن الخلاف الوحيد هو أن الرابط بين اللفظ وبين العينة المعقولة هو رابط اعتباطي (فاللفظ هو الصوت الدال على الرغبة)، في حين أن الرابط الذي يجمع بين المفهوم والشيء هو رابط معلل. وعندما تصل أزمة الواقعية السكولائية إلى حد معارضة وجود المفهوم ذاته، حينها تتحول هذه السيرورة إلى سيرورة سيميائية.

II ـ ولقد كان تصور أوكام لهذه القضايا واضحا. فالقضايا العلمية لا تخص الأشياء، بل تخص المفاهيم (ولهذا فصل المدلول عن الشيء). وتعد هذه المفاهيم ذاتها علامات لأشياء مخصوصة، أي

ما يشبه الصنائع الكتابية الصورية (السينوغرافية) التي تمكننا من تصنيف تعدد الكيانات في خانة مولدة واحدة. وفي هذه الحالة، فإن السيرورة التي تقوم بصياغة مفهوم ما يجب أن تكون هي ذاتها التي تسمح لنا بإنتاج علامة. فالعلامة اللسانية عند أوكام هي دال يحيل على مفهوم هو مدلوله. إلا أن هذا المفهوم هو ذاته علامة، أي دالا مختصرا ومجردا تقدم الأشياء المخصوصة مدلوله (أومرجعه).

وهو نفس المخرج الإسماني الذي تبناه هوبز (Leviathan 1. 4): فبإمكان فكرة ما أن يكون لها مدلول كوني كلما تعاملنا معها من خلال خصوصيتها، باعتبارها علامة لمجموعة من الأفكار المتشابهة فيما بينها.

ومع ذلك، فإن الصيغة الدقيقة لهذا التصور هي ما يقدمه لوك. وبالإمكان القول، إن لوك هو أبو السيميائيات الحديثة، أو على الأقل هو أول من حدد هويتها التطبيقية في علاقتها بالمنطق وذلك في خاتمة كتابه: (مقالة في الفهم الإنساني، 4، 20). ففي هذا الكتاب يوضح أن العلوم تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الفيزياء، وهي العلم الذي يهتم بالأشياء الجسدية أو الروحية، والممارسة التطبيقية، وهي نسق القواعد التي توجه أفعالنا، ثم هناك السيميائيات. إن موضوع السيميائيات هو معرفة العلامات، أي معرفة الأفكار والكلمات (علامات من نفس المستوى) التي تعد أدوات للعلوم الأخرى. ويضيف أننا بوساطة السيميائيات يمكن أن ننتج منطقا ونقدا جديدين.

إن غايات لوك ستظهر بوضوح في الكتاب الثالث من «مقالة في الفهم الإنساني» الذي خصص لقضايا اللغة. وهكذا سيتمكن، من خلال دراسته للاستعمالات اللسانية، من توجيه نقد لاذع لفكرة الجوهر. إن الكلمات لا تعبر عن الأفكار، فنحن لا نعرف هذه الأشياء

إلا بوساطة بناء أفكار مركبة تمت صياغتها انطلاقا من أفكار بسيطة: فالكلمات تحيل على الأفكار وعلى مدلولات مباشرة. وبناء عليه، فإن الرابط بين الكلمات والأشياء رابط اعتباطي. لا لأن كل وجود هو نفي للتعليل العميق الذي يتحدث عنه منظرو الأصوات المحاكية الأصلية فحسب، بل لأن العنصر الوسيط بين الأشياء والكلمات هو ذاته اعتباطي. ولن يكون المفهوم، كما هو الشأن عند السكولائيين، انعكاسا أو صورة للأشياء، بل هو بناء يتم من خلال عملية انتقائية. إن الأفكار المجردة لا تعكس الجوهر الفرد للأشياء، فسيظل هذا الجوهر غير قابل للمعرفة، إنها تقوم بإمدادنا بجوهره الإسمي. إن الفكرة في ذاتها، باعتبارها جوهرا اسمانيا، تعد بشكل سابق، علامة على الشيء. إنها اختصار وبلورة وتركيب لبعض الخصائص. والأمر يتعلق بتجريد لا يتوفر على مظاهر الشيء ولا على خصائصه. إن الإجراء التجريدي الذي يقود إلى الجوهر الإسماني هو من نفس طبيعة الإجراء الذي يثير اختيار اسم للدلالة على تجربة مركبة. فبالنسبة للوك، وخلافا لما يقوله بيركلي وهيوم، فإن الفكرة المجردة التي هي الجوهر الإسماني لم تتخلص بعد من عمق وسمك ذهنيين أكيدين، إلا أنها تعد، مع ذلك، منتوجا سيميائيا. فإذا كنا نستعمل، في التواصل، الكلمات كما نستعمل الأشياء، فتلك واقعة محسوسة يمكن التأكد منها بسهولة. إلا أن الكلمات، في منظور نظرية المعرفة، تحيل على تلك العلامات الذهنية التي هي أفكار مجردة باعتبارها جواهر اسمانية (2 III).

وعلى هذا الأساس، استطاع لوك أن يقدم نقدا كبيرا للعادات الخاصة بالإفراط في استعمال اللغة: وتعد هذه النظرية الخاصة بالمراقبة النقدية للغات الفلسفية واليومية نظرية حداثية بشكل مدهش.

وما يجعل من نظريته للمدلول غير قابلة لتجاوز عصرها، وغير ملائمة لعصرنا، هو كونه يعتبر الأفكار من طبيعة نفسية. ومع ذلك، يكفي أن نعوض مقولة الفكرة بمقولة الوحدة الدلالية (وهذه الوحدة لا تجد هويتها في الذهن البشري، بل في الثقافة التي تحدد الوحدات المضمونية) لكي يصبح لنظرية لوك في المدلول مردودية كبيرة في التحليل الدلالي المعاصر (انظر مثلا فرميغاري، 1970، 196 - 197).

ولقد كان النقاد الأوائل للوك هم أول من أنصف مقولة الفكرة المجردة. فلقد اقترح هنري لو سنة 1702 النظر إلى الاسم العام بصفته امتدادا للعلامة في قسم من الكيانات التي تملك خاصة مشتركة لا باعتباره مطابقا لفكرة مجردة. إن الإسمانية تجد في هذا الطرح أقصى أشكالها. وسيقود بيركلي من جهته، هذه السيرورة إلى حدودها القصوى: ما نعرفه هو إدراكات فردية، أي أفكار خاصة: «إذا كنا نريد أن نمنح كلامنا مدلولا، فعلينا فيما أعتقد، الاعتراف بأن فكرة ما، منظورا إليها في ذاتها باعتبارها كيانا خاصا، تتحول إلى فكرة عامة عندما نقوم بتمثيلها وتمييزها عن كل الأفكار التي تنتمي إلى نفس الفصيلة (مقالة حول مبادئ المعرفة البشرية، 12).

من الواضح أن بيركلي يستعمل الكلمات التي استعملها بيرس في تعريف العلامة: شيء ما يقوم مقام شيء آخر. ويكمن الاختلاف بينهما في أن هذه الإسمانية المطلقة للأفكار لا تستعمل عند بيركلي من أجل إعادة تعريف اللغة، أي باعتبارها أدوات داخل عمليات منطقية، بل من أجل التعامل معها، بشيء من الحذر، من خلال التشديد على أننا لا نستطيع أن نؤسس، انطلاقا من هذه اللغة، معرفة صلبة. ولا يقوم هيوم بشيء آخر سوى بتبني المقترحات الإسمانية: يجب أن

تكون هناك قوة تؤسس لهذا التطابق، وهذه القوة هي العادة. وبالإمكان التوقف عند هذه النقطة لمعرفة ما إذا كانت هذه العادة استعمالا اجتماعيا، أو عادة ذهنية، إن لم تكن سننا من طبيعة عرفية (وهكذا كان لوك يتصور الأمر في كتابه («مقالة»، الفصل 3). وفي جميع الحالات، فإن هذا التطور سيتوقف عند هذه النقطة: لقد فقد الشيء في ذاته أي حق في الوجود داخل الكون المعرفي، والعلامات لا تحيل على الأشياء، بل على الأفكار التي ليست بدورها سوى علامات. إن بذور نظرية للمؤولات وعملية التوليد السيميائي (السميوز) اللامحدودة (فقرة 4) زرعت في هذه اللحظة من تاريخ الفكر الحديث.

III ـ لقد سعت الفلسفة المعاصرة، استنادا إلى التدمير البيركلي لفكرة «الفكرة القابلة للتعميم» مرورا بالنقد الهيومي والنقدية الكانطية، إلى إعادة صياغة مفهوم الإدراك ذاته. ولقد ظهرت في نهاية هذا العمل آخر قضية ستصبح السيميائيات والخطاب الفلسفي داخلها مرتبطين فيما بينهما ارتباطا وثيقا: وهو ما يطرحه مفهوم المدلول الإدراكي باعتباره هو ذاته نتيجة لسيرورة توليد سيميائي. ولقد قدم كل من بيرس وهوسيرل في نهاية القرن التاسع عشر تزكية لهذا التصور.

إن القفزة العنيفة التي قمنا بها من كانط إلى بيرس قد تزعج البعض، ومع ذلك فقد بينت دراسات حديثة (مثال ذلك ما قام به كاروين) أنه بالإمكان العثور عند كانط على أشكال تخص الأسس المتعالية للمدلول. أما فلسفة الأنوار فقد كانت هي والرومانسية وما بعدهما غنية بالإشارات السيميائية.

ومن جهتها كانت الأطروحة التي طورها الموسوعيون وكوندياك والإيديولوجيون بالغة النضج. فالنظريات الخاصة بالرمز التي قدمها غوته تعتبر إسهاما غنيا في ميدان السيميائيات والإيحاء، وكان لها

مردود كبير في إقامة نظرية للنص. ولكن لنبق في حدود موضوع هذه الفقرة، ونتساءل لماذا كان موقف الفلسفات المثالية تجاه هذا الموضوع غامضا ؟.

ويمكن القول إن المثالية قد طورت، بالتأكيد، نظرية خاصة بالنشاط الروحي ذات طابع سيميائي. إلا أن هذا الأمر قد لا يعني أي شيء، فالاكتفاء بالقول إن الكل يتواصل فيما بينه وكل شيء يمكن التعبير عنه، إن لم نقل كل شيء قابل لأن يعبر عنه، لا يقود إلى إنتاج سيميائيات. فسيرورة السيميائيات تكمن في التساؤل عن الكيفية التي يتم بها التواصل والدلالة. فعندما أرسى كروتشه أسس فلسفة للتعبير، ليقوم بعد ذلك بإقصاء الأدوات التقنية الوصفية التي جاءت بها اللسانيات لأنها لا تشكل في نظره مفاهيم حقيقية، فإنه لم يترك لنا سوى إمكانية واحدة هي أن نتأمل - باحترام وانبهار- نسقا فلسفيا لا نملك القدرة على استعماله في بلورة خطاب حول الاشتغال الاجتماعي للعلامات. ويستخلص توليو دومورو (1965): «إن نور الوصف المطلق الذي يشق الكون عند كروتشه يتحول، من خلال حركة ديالكتيكية غير إرادية، إلى ظل غريب لا يمكن معرفة كنهه، ويتعلق الأمر بانعدام التواصل». لم يبق لنا، بعد هذه النظرة الشاملة، سوى العودة من جديد إلى العلامة وتناولها في الحالات التي تبدو فيها أكثر وضوحا وأكثر قابلية للاستعمال.

وهذا ما يقدمه لنا بيرس. وهو ما سيتجلى من خلال مناقشتنا للأيقونات الذهنية. إن بيرس، يشير بشكل صريح، بعد تحديده لفحوى الافتراض (abduction)، إلى أن الإدراك هو سيرورة افتراضية (cf bosco, 1959, Salanitro, 1969, Eco, Bonfantini, Sebeok, 1983).

يشكل الافتراض عند بيرس الشكل المباشر والأكثر هشاشة في

البرهنة الاستنتاجية: إن الأمر يتعلق بفرضية مؤسسة على مقدمات غير مؤكدة تنطلق منها المراقبة من خلال قياسات متتالية تتطلب مراقبة استنباطية. ومع ذلك، فإنها تمْثُل أمامنا باعتبارها مؤشراً دالاً يشتمل على إمكانات تطوره. وسنقدم مثالا على ذلك. فالمثال الخاص بالاستنباط هو الاستنتاج التالي:

- كل مناديل هذه العلبة بيضاء
- مصدر هذه المناديل هو هذه العلبة
- هذه المناديل بيضاء.

أما القياس فهو:

حالة: مصدر هذه المناديل هو هذه العلبة

نتيجة: إنها بيضاء.

قاعدة: من المحتمل أن تكون مناديل هذه العلبة بيضاء.

وعلى النقيض من ذلك فإن البرهنة التالية تقدم لنا مثالا على الافتراض:

نتيجة: أعثر على مناديل بيضاء فوق الطاولة.

قضية: من أين أتت هذه المناديل ؟

قاعدة - إذا افترضنا أن كل مناديل هذه العلبة بيضاء،

- وإذا افترضنا أن هذه المناديل مصدرها هذه العلبة،
- في هذه الحالة فإن هذه المناديل لن تكون مصدرا لأي إشكال.

وكل استنتاج عند بيرس يشكل سيرورة سيميائية. ومع ذلك، فإن الاختلاف بين السيرورات الثلاث واضح، في هذا المستوى ذاته. ففي المثال الأول يمكن القول إن المقدمة تحتوي، إلى حد ما، على خلاصات البرهنة التي تشتغل هي باعتبارها دليلا عليه. ولننظر إلى

المسألة من زاوية تحليل المكوِّنات (componentiel) الذي عرفناه في الفقرة 3.8) . فتحليل سيميم «إنسان» يجب أن يقود إلى الكشف عن الخصائص التي تعود إليه من الناحية الدلالية، بما في ذلك المعنم «فناء». وبالمثل، فإن تحليل «سقراط» يجب أن يشتمل على السمات الدلالية: «إنسان» و«فان». وإذا استعملنا الحدود الدالة على الخلط السياقي، فإن القياس المنطقي هو المرادف لجملة صحيحة من الناحية الدلالية. إلا أن اللفظ سقراط، إذا أدرج ضمن المقدمة الصغرى، فإنه يحتوي، في ذاته، على المعطيات الدلالية للخاتمة.

أما في حالة القياس، فإن السيرورة السيميائية مختلفة: فالمناديل التي مصدرها العلبة ينظر إليها باعتبارها علامات على مناديل غير مرئية بعد (لا قيمة لها إلا في علاقتها بالمناديل الأخرى)، إننا أمام تأويل لأعراض، ولكن هذا التأويل يتم خارج أي سنن، ما عدا اللحظة التي يكون فيها القياس موضع تصديق وذلك من خلال قيامنا بسحب متتال للمناديل، وثبت أن المناديل، في كل الحالات، بيضاء. إن كمية السحب تتكون حينها من سُنن، وباعتبارها كذلك فإنها تصدق على كل الأعراض الممكنة.

أما حالة الافتراض فهي شديدة الاختلاف. فهنا لا وجود لرابط واضح بين ما طرح في المقدمة الكبرى، التي تشكل تسنينا لما هو معروف بشكل سابق، وبين القاعدة المعلن عنها في المقدمة الصغرى. فقد أكون قد كونت بالأمس فكرة عن مضمون العلبة (التي هي الآن غير موجودة)، ورأيت اليوم مناديل بيضاء. إن العملية الافتراضية تكمن في صياغة فرضية تقول إن النتيجة الملاحظة هي حالة خاصة لقاعدة ممكنة. إنها فرضية مؤسسة على ارتباط سابق على البرهنة وكل علامة هي سبب ونتيجة. إنها تعين كل شيء لا يمكن البرهنة عليه.

إن الأمر يتم كما لو أنني أحاول دراسة ما هو مكتوب على علبة وقد كتب على جزء منها «content» وأقرر ربطه بجزء آخر يحمل الإشارة التالية: /3 Fl.Oz/ أو بجزء آخر يحمل: de nous. أعرف أن هناك سننين (قاعدتين): سنن اللغة الانجليزية الذي تعني فيه كلمة «content» «محتوى»، وسنن اللغة الفرنسية التي تعني داخله هذه الكلمة «راض». إن القضية تكمن في اختيار السنن الذي تنتمي إليه الأحرف المكتوبة وصياغة مركب يكون إما:

- *content" : /3 Fl.Oz/* "،

- وإما: «content de nous».

إن الأمر يتعلق بعملية افتراضية الغرض منها تحديد سنن ما. إن هذه العملية تشكل عند شخص يفك الرموز أو عند رجل من المباحث يريد الكشف عن سر إرسالية ما، الشكل الحدسي السعيد، إلا أنه مع ذلك يستند إلى سيرورة شاقة من الافتراضات وعلى مراهنات متكررة.

ولنتساءل: ألا يكون الأمر هو ذاته في كل سيرورة ذهنية للإدراك؟ لنأخذ مثالا على ذلك: وأنا أسير في زقاق مظلم أثار انتباهي وجود شكل مبهم وتساءلت: ما هذا؟ (وكان بإمكاني أيضا أن أقول «على ماذا يدل هذا الشيء»؟ فالاستعمال اللساني هنا يشير إلى هواجس فلسفية) سأركز حينها اهتمامي: أنسق بين المميزات، أحاول استحضار بعض الخطاطات التي توفرها لي التجارب السابقة (أي أضع أمام النموذج الدلالي مجموعة من المميزات الغامضة)، وأشكل حقلا إدراكيا ممكنا. لقد فهمت الآن: إن الأمر يتعلق بقطة. فلو كان الأمر يتعلق بحيوان غريب لم يسبق لي أن رأيته (وتجهله الثقافة التي كبرت في أحضانها) فإنني لن أتعرف عليه. قد أكون عنه انطباعات غير دقيقة، قد تتطابق مع تسمية خاطئة.

إن الإدراك باعتباره سيرورة افتراضية شبيه بذلك التحديد الاستثماري للمعرفة، إلا أنه وثيق الصلة بتلك السيرورة التي بموجبها لا وجود لرابط دائم بين الإدراك الخام ومنح اسم ما لشيء ما. وهو ما تشير إليه فينومينولوجيا هوسيرل. وإذا اعتُرض علينا بأنه لا يجب الخلط بين «المدلول الإدراكي» وبين «المدلول اللساني» أجبنا بأن هناك سببا يجعلنا نستعمل نفس اللفظ في الحالتين معا.

وقد بلور هوسيرل حول المدلول نظرية قائمة بذاتها في كتابه (أبحاث منطقية) Recherches logiques وخاصة في المباحث الأولى المعنونة: تعبير ومدلول، وفي المبحث الرابع المخصص لفكرة النحو الخالص، وفي المبحث السادس. وفي هذا المبحث الأخير، وهو أهم المباحث مجتمعة، نعثر على تصور فينومينولوجي للإدراك منظورا إليه باعتباره لقاء بين الأسماء التي تمكننا من تعيين حدس ما وبين امتلاء الحدس الذي يرغب في أن يكون محددا من خلال اسم.

إن الفعل الدينامي الذي تؤسسه المعرفة يستدعي نشاطا يقوم بملء الفراغات، أي إعطاء الأشياء معنى، وهو فعل يتم داخل الإدراك. «فعندما أعلن أنني سأعطي مقابلا لإدراكي، فإن هذا قد يعني أنني أمنح إدراكي محمولا يتجلى في هذا المضمون أو ذاك (...) فالموضوع «أحمر» يتم التعرف عليه باعتباره أحمر، ويعين باعتباره أحمر استنادا إلى هذه المعرفة. وفي نهاية الأمر، فإن «تعيين الموضوع باعتباره أحمر هو تحديد حيوي يفترض حدس ما تم تعيينه، والتعرف عليه باعتباره أحمر هي تعابير من نفس الطبيعة ولها نفس المعنى (...) إن اللحظات التي نتعرف عليها بشكل ضمني داخل هذه الوحدة - التجلي الفيزيقي للكلمة، استحضار مدلول لحظة التعرف على المعين وحدسه - لا يمكن التمييز بينها (...) فعندما نتحدث عن معرفة

موضوع ما وعن إسناد مدلول ما، فإننا نعني نفس الأمر، إلا أننا ننظر إليه من زوايا مختلفة (هوسيرل 1922).

إن فكرة البناء الإدراكي للعالم (وهو عالم قابل في ذاته لكل إمكانات الانفتاح) -باعتبارها إسناد معنى لموضوع بشكل دائم (وهو ما أسهم به من خلال لغتي اللفظية وتعبيرية جسدي)- هي ما يشكل جوهر فكر موريس ميرلو بونتي. ففينومينولوجيا الإدراك تنتهي، استنادا إلى هذا، إلى فينومينولوجيا للتوليد السيميائي (السميوز)، مع استثناء واحد هو أن السيميائيات من هذا المنظور منذورة لدراسة تشكل المدلولات، لا لدراسة المدلولات المتشكلة والمسننة التي تقترحها علينا الثقافة. والأمر لا يتعلق هنا ببديل يقصي طرفه الأول طرفه الثاني، حتى وإن كانت السيميائيات، استنادا إلى علم النفس اللساني واستنادا إلى وقائع قابلة للتعرف والتصنيف، قد تشكلت باعتبارها سيميائيات للسنن (تماما كما كانت اللسانيات «لسانيات للسان»). إن قراءة سيميائية للأدبيات الكلاسيكية للفينومينولوجيا قد تفتح الباب أمام سيميائيات لإرساليات أكثر دقة (وقد يكون الأمر كذلك بالنسبة للسانيات الكلام)، وستفتح، تبعا لذلك، الباب أمام سيميائيات لا تكترث لاشتغال العلامات، بل تهتم بالسيرورات الخاصة بإنتاج العلامات وإعادة بناء السُّنن.

**3.3.5. التجلي الثاني للمرجع: شكل الملفوظ وشكل الحدث.**

يبدو أن قضية العلاقة بين النظام اللساني والنظام المنطقي لم تعرف بعد طريقها إلى الحل. ومع ذلك هناك طريقتان ممكنتان لحلها. أما القضية التي أشرنا إليها سابقا، فمازالت على حالها: هل يعكس شكل العلامات المركبة- أو الملفوظات- من خلال نظامها التتابعي،

نظام التتابع (أي الشكل) الخاص بالوقائع الفعلية؟

لن يكون من العسير العثور هنا على موقف يجد صياغته المعاصرة الكاملة في كتاب فتغنشتاين: (رسالة منطقية فلسفية) Le Tractus، وفي الوضعية المنطقية الجديدة، وهو موقف كان قد تبناه من قبل منطقيو بور رويايال. إن الحديث عن «الشكل التمثيلي» (فتغنشتاين 1922 - 2 - 17) والقول بوجود تماهي «بنيوي» بين الواقعة والملفوظ (151.2) يعني القول بأن النظام الرمزي يعكس نظام الظواهر التي يقوم بوصفها. فإذا كنا لا نخص هذه الثيمة الفلسفية الهامة بتعامل خاص، فإن ذلك لا يعود إلى كونها لا تنتمي إلى سيميائيات الخطاب (لا سيميائيات العلامة)، بل لأنها تمتد بجذورها إلى مفهوم العلامة الأيقونية التي سنناقشها في الفقرة الموالية. إن أية نظرية للغة، حتى وإن آمنت بمبدأ اعتباطية العلامة اللسانية، ستفتح من جديد قضية تعليل العلامات. فحين يتم الاعتراف بوجود علامات أيقونية عاكسة لخصائص الأشياء التي تحيل عليها، سيكون على هذه العلامات احترام شكل الأشياء.

وسيبرهن التحليل الذي نقترحه لنظرية الأيقونية، كما تصورها بيرس، على أن قضية العلاقة بين الواقعة والملفوظ مرده (ويستند إلى) قضية الرابط التشابهي بين العلامة والشيء. وهو رابط سيمارس، بمجرد طرحه في حالة بعض العلامات، تأثيرا على تعريف العلامة في كليته. وعندما يتعلق الأمر، من جهة ثانية، وهذا أمر يعرفه اللسانيون جيدا (انظر Valesio، 1967)، بأيقونات داخل اللغة اللفظية، فإن ما يطرح ليس فقط قضية العلامات البسيطة التي بينها وبين المرجع رابط محاكاة صوتية، بل سنناقش أيضا كون تعبير من نوع: «دخل لويس، أغلق الباب خلفه وجلس» يعيد، من خلال النظام التركيبي لهذه

الحدود، إنتاج نظام الأفعال الذي يحيل عليه. وها نحن نواجه المشاكل النظرية للأيقونة.

### 4.3.5. التجلي الثالث للمرجع: الأيقونة

إن الذهنية البدائية أو تلك التي ترزح تحت نير الصوفية هي وحدها التي ستخلط بين العلامة والشيء، فالقرون الوسطى، حتى وهي تستعمل شيئا ما كعلامة، كانت تعرف كيف تميز بين حمل واقعي وبين حمل ينظر إليه كرمز للمسيح. ومع ذلك فإن القضية التي أثارتها الفلسفة تحيل بشكل مباشر على رابط الانعكاس المتبادل بين العلامة والشيء. وهو نقاش أشار إليه أفلاطون في محاورة (قراطيلوس) cratyle حيث تساءل قراطيلوس هل العلامة تعود إلى قانون العرف، أم هي وليدة الطبيعة؟ وفي هذه الحالة ألا يحترم التكوين الصوتي للاسم تكوين الشيء المعين؟ فإذا كان الأمر كذلك، فلن يكون للشيء سوى اسم واحد مناسب له. وفي مقابل هذه الفكرة، دافع هيرموجين عن الأطروحة القائلة بالعرف. فالاسم يمنح للشيء بشكل اعتباطي وعرفي. ولقد حاول سقراط أن يصالح بين الأطروحتين. ففي اعترافه بصدقية الأطروحة العرفية، إقرار بأن اختيار هذا المكون الصوتي لهذا الشيء دون ذاك له رابط بطبيعة الشيء. وبنفس المعنى أكد البعض في المرحلة الراهنة أن هناك مجموعة هامة من العلامات اللسانية التي لها أصول في الأصوات المحاكية. وليس صدفة أن تظل العرقيات المختلفة وفية لنفس الشكل الأصولي من أجل تعيين دوي يسمع في السماء: (Tonnerre, tuono, thunder donner).

II ـ إن البؤرة الأساسية لهذا المشكل هي الأيقونة. فإذا كانت هناك علامات لها علاقة تشابه مع الشيء، فإن مبدأ القرابة سيلج إلى

الآلة السيميائية التي ستنتهي، في حدودها القصوى، إلى نظرية تقول بالتعليل العميق للعلامات. وفي هذه الحالة، فإن الرموز الاعتباطية (التي تعتبر عادة علامات قائمة الذات) ستصنف في خانة الكيانات التي لا تحصل على تعريف كاف من خلال تعليلها العميق والأصلي. وهذا يشكل الفخ الذي يسقط فيه من يؤول تأويلا حرفيا تحديدات بيرس حين يقول: «الأيقونة هي علامة تحيل على موضوعها استنادا إلى الخصائص التي يملكها الشيء، سواء كان هذا الموضوع موجودا فعليا أم لا» (trad fr p 140 347.2).

إن التأويل الطبيعي لتعريف من هذا النوع سينتهي بنا إلى اعتبار رسم خاص بحيوان مثالا على أيقونة تامة. وهو تمثيل ممكن حتى، وإن كان هذا الحيوان غير موجود (سبق أن رأينا أيقونات لحيوانات لا يجادل أحد في وجودها كالتنين أو القارن). إلا أن بيرس يصنف ضمن الأيقونات الرسم البياني والاستعارة: فالرسم البياني أيقونة لأنه يعيد إنتاج العلاقات لا استنادا إلى التشابه الممكن مع الشيء، بل من خلال إعادته لإنتاج «أجزاء متشابهة مع أجزاء خاصة بالشيء الفعلي». أما الاستعارات فهي أيقونات، لأنها «تقدم لنا طابعا تمثيليا لماثول ما من خلال التمثيل لتواز موجود في شيء آخر» (trad fr 149 277.2).

ويؤكد بيرس في مكان آخر بوضوح أن الأيقونة هي صورة ذهنية: «إن الطريقة الوحيدة لتبليغ فكرة بشكل مباشر هي ما تقدمه الأيقونة» (trad fr 149 278.2). إن الأيقونات الذهنية هي صور بصرية تحيل عليها العلامة (238.2 - 9). «إن الرمز يعادل حالة الوعي» (436.2). وتشكل حالة الوعي هذه فكرة يمكنها الائتلاف مع أفكار أخرى لتنتج أفكارا بالغة التعقيد.

وهكذا، ومن أجل تصور الصورة الذهنية المتطابقة مع التعبير

اللفظي /امرأة صينية/، فإن مخيلتنا تربط أيقونة امرأة وأيقونة الصيني (441.2). وبيرس يشدد على أننا نفكر من خلال الأيقونات فقط، وأن «الملفوظات المجردة هي بلا قيمة في التفكير إذا لم تساعدنا على بناء رسومات بيانية (...). فهل يمكن تصور إمكانية التفكير في الحركة دون أن نتخيل شيئا ما يتحرك» (127.4).

وسينتهي بيرس إلى القول بأن الأيقونة لا توجد إلا في الوعي، حتى وإن كنا ننسب، تبسيطا للأمور، اسم أيقونة إلى أشياء خارجية منتجة لأيقونات في الوعي (447.4)، بحيث إن إطلاق اسم أيقونة على صورة فوتوغرافية ليس سوى استعارة: إن الأيقونة هي بكل دقة صورة ذهنية متولدة عن هذه الصورة الفوتوغرافية. (بيرس يمضي إلى أبعد من ذلك، فالصورة هي مؤشر يثير انتباهنا إلى الجزئية الواقعية التي تنتجه أيقونيا).

ومع ذلك، فقد ألصقت مقولة الأيقونة بالعلامات التي نقول عنها الآن إنها أيقونية، لأن الأيقونات الذهنية، عند بيرس نفسه، هي من طبيعة تجريدية، إنها خطاطات لا تحتفظ إلا ببعض السمات الخاصة للأشياء (وهذه الخطاطات مبنية بفضل تنسيق بين الأحاسيس تتم استنادا إلى أحاسيس سابقة). إن هذا الأمر شبيه بالرسوم التي تحاكي شكلا، إن لم نقل لونا، ولكن لا تحاكي مظهرا من مظاهر الشيء.

وهذا ما يفسر ما أكده فلاسفة آخرون. إن السيرورة السيميائية تتطابق مع السيرورة التجريدية للفكر. والأمر يتعلق في الحالتين بانتقاء بعض المظاهر العامة لمعطيات التجربة. واستنادا إلى هذا، يتم بناء ما يشبه نموذج الكتابة الصورية (السينوغراف): وحسب هذه النظرية الأيقونية، فإن هذا النموذج له نفس شكل الموضوع الذي يستدل عليه.

إن مفهوم الشكل الذي يثير اهتمام بيرس، أساسي لإدراك مضمون الأيقونة. إن الأيقونة تمتلك الخصائص التشاكلية للموضوع الذي تحيل عليه. وبهذه الطريقة، يؤكد بيرس بأن تعبيرا جبريا، كالرسم البياني، هو أيقونة: إن العلامتين معا، تعيدان إنتاج العلاقات الشكلية، حتى وإن كانتا لا تملكان كل خصائص الشيء.

فلماذا يشكل النظام الحسابي أيقونة؟ إنه كذلك لأن العلاقات المجردة التي يتم التعبير عنها من خلال:

$$(x+y)_z = xz + yz$$

هي قابلة للإدراك شكليا، وهي بديهية بصريا، من خلال الطريقة التي تنتظم بها العناصر البسيطة (التي تعتبر قرائن في المقام الأول) (363.3). إن تماثل التعبير أمر بالغ الوضوح بشكل سابق على أي برهنة. ولا نستطيع، في المنطق، أن نتصور بعض العلاقات المركبة بدون وجود هذه البيانات: إن الشكل القياسي:

كل «م» «هي «ب»
أي «س» هي «م»
إذن أي «س» هي «ب»،

هو أيقونة للعلاقة الرابطة بين الحدود الثلاثة، لأن «الحد الذي يتوسط المقدمتين يدركه البصر فعليا، وبدون هذا الوسيط، لن يكون للعلامة أية قيمة» (363.3).

وهي نفس الأطروحة التي دافع عنها المناطقة أيضا حينما اعتبروا المنطق الرمزي تشكيلا طباعيا لفكرة ما. فأشكال الالتباس النحوي التي تلقي بظلالها على الاختلاف بين القياس تنتهي بمجرد ما تتم كتابتها بشكل رمزي. فلنأخذ:

**1- إن الإنسان سيد مصيره**

-سقراط إنسان

- سقراط سيد مصيره

**2- كاتب الإلياذة إنسان**

-هوميروس إنسان

- هوميروس هو كاتب الإلياذة

إن المقدمة الكبرى للقياس الأول تولد اقتضاء يمكن تسجيله رمزيا على الشكل التالي:

$$(x)[f(x) = g(x)]$$

في حين تكتب المقدمة الكبرى في القياس الثاني على الشكل التالي:

$$(\ \ x)\ [F(x).\ G(x)]$$

وهو ما يجعل الاستنتاج أمرا غير ممكن.

إن ما يود بيرس قوله هو أن العلامات في الصياغة المنطقية لا تعيد إنتاج نظام المفاهيم فحسب، بل تجعل هذا النظام مرئيا أيضا، ويدرك باعتباره شكلا راسخا بنفس درجة رسوخ الرابط بين المربع المبني على قاعدة مثلث، وبين الروابط المبنية على الجوانب الأخرى في نظرية فيثاغورس. إن الأمر خاص بعلاقة بصرية بين شكل الفكر والشكل البياني. ولكن علينا أن نكون حذرين في استعمالنا «للعلاقة البصرية بين شكلين». فالعلاقة تجمع قبل كل شيء بين الشكل البياني وشكل الفكر، وهو ما لا يعني أن هذه العلاقة موجودة بين شكل الفكر وشكل الأشياء.

وإذا دققنا في ما يقوله بيرس، لاحظنا أنه يتحدث فعلا عن النوع الأول من العلاقات، ولكن بمعنى أن الأمر يتعلق بتناظر

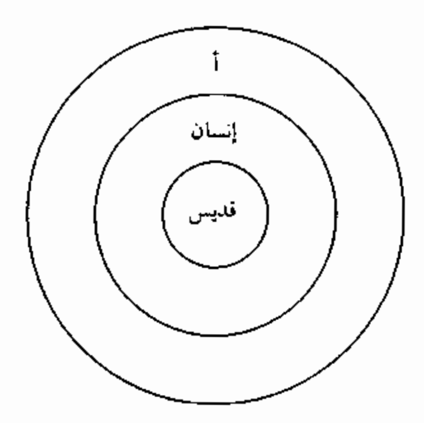
قضوي، لا بحدود تشابه فيزيقي. حينها سندرك لماذا يفضل بيرس، عندما يقدم مثالا عن الأيقونة، اللجوء إلى الرسوم البيانية والاستعارات (وليس إلى الصور الفوتوغرافية): فالرسوم البيانية، شأنها شأن الاستعارات (وهذه الأخيرة هي كذلك في حدود أنها تفرض تشابها) تؤسس لقضية أ / ب = س/ د.

إن القضية بهذا المعنى هي كذلك لأنها تؤسس تناظرا. ولكن علينا أن نكون حذرين في استعمالنا لبعض الكلمات. «إنها تقيم تناظرا» فقط، وهذا لا يعني أنها سابقة على هذا التناظر. ولنفكر في نمط اشتغال حاسوب يطلق عليه «تناظري». فبالإمكان التأكيد أن كثافة كهربائية تتطابق مع قيمة 10 . واستنادا إلى قاعدة قضوية، فإن كثافة 2 كهربائية بإمكانها التعبير عن قيمة 20. أما إذا غيرنا من القاعدة، فإن الكثافة 2 يمكنها أن تعبر عن القيمة 100. في هذه الحالة، فإن 2/ 1 = 20/ 10 (أو 2/ 1 = 100/ 10)، لا لأن «1» يشبه «10» بل لأن هناك عرفا يجمع بينهما. انطلاقا من هذه اللحظة، فإن التطابقات ستتولد أوتوماتيكيا من القضايا الجبرية أو الهندسية. وهو أمر، كما يبدو، لا يتعلق بتشابه، بل يتعلق بقواعد رياضية.

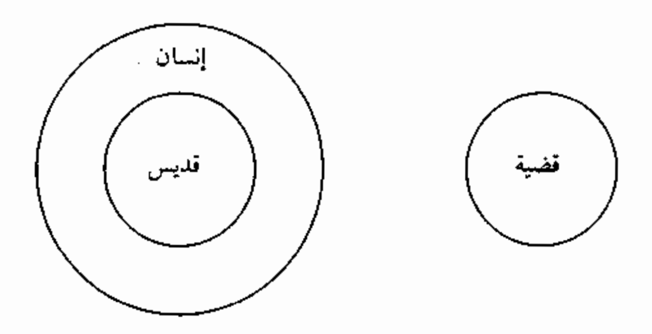
ولنقرأ الآن نصا أساسيا عند بيرس (بيرس نفسه يعتبره من أهم ما كتب وله الحق في ذلك). والأمر يتعلق ب «البيانات الوجودية» (4.347 - 573) الذي يناقش فيه البيانات المنطقية التي يقترحها Euler في القرن الثامن عشر، وهي الرسوم البيانية التي تبناها فين Venn حوالي 1880، فداخل هذه الرسوم البيانية «توضح القياسات من خلال الدوائر».

وإذا بسطنا هذه التقنية التمثيلية، فسنرى أن قياسا ما مثل: «كل الكائنات معرضة للهوى، القديسون كائنات بشرية، وعليه فإن

القديسين معرضون للهوى»، يعبر عنها من خلال الدوائر التالية:




إن هذه الخطاطة تشير إلى أن القديسين ينتمون جميعهم إلى قسم الكائنات البشرية، وأن هذه الكائنات تنتمي إلى الكائنات المعرضة للهوى. وعلى العكس من ذلك، فإن قياسا مثل: «لا وجود لإنسان كامل، لا وجود لقديس كامل»، يمكن تمثيلها بطريقة تؤدي بشكل جلي إلى القول بعدم انتماء القديسين إلى الكائنات الكاملة




يقول بيرس بأن جمال هذه البيانات آت من «وضعها الأيقوني الأصيل» (368.4). إنها جملة قد تدفع بنا إلى التفكير في التشاكلات الفضائية باعتبارها تحاكي وضعا فضائيا واقعيا. وإذا كان الأمر كذلك،

فإن الأيقونية التي يتحدث عنها بيرس هي أيقونية ساذجة، ذلك أنه إذا كانت الرسوم البيانية تكشف حقا، بشكل بصري، عن علاقات جوانية وبرانية، فإن هذا لا يعني أبدا أن هذا الطابع الفضائي سيكون أيقونة لخصائص فضائية أخرى.

فأن تكون كائنا معرضا للهوى أو لا تكون، فإن هذا لا يمكن أن يكون قضية فضائية. وبلغة المنطق الكلاسيكي، فإن المشكلة مرتبطة بامتلاك خاصية ما أو عدم امتلاكها. فلماذا يقوم المنطق الحديث بالتعبير عن هذا الامتلاك أو عدمه، من خلال حدود الانتماء أو عدم الانتماء إلى قسم ما؟ إن ذلك يتم من خلال فعل عرفي لا أقل ولا أكثر. وكل ذلك من أجل تجنب الفكرة الواقعية الساذجة الموجودة في أساس التصور الخاص بتلازم الحادثة والذات. فهل يشكل الانتماء إلى قسم ما قضية فضائية؟ بالتأكيد لا، هذا إذا استثنينا أنني يمكن أن أكون محددا باعتباري أنتمي إلى قسم كل أولئك الذين يوجدون في مكان ما. أما إذا كنت أنتمي إلى كل الذين يعرفون الهوى، فإن هذا القسم يشكل تجريدا وليس فضاء. فلماذا يتحول القسم، داخل التمثيل الدائري إلى فضاء؟ إن ذلك يتم عن طريق عرف خالص.

فأن يكون المرء مدمجا في هذه الدائرة أو تلك، فإن هذا الأمر لا يشكل واقعة أيقونية: إن الأمر يتعلق برابط عرفي، وفي أقصى الحالات فإنه يتعلق برابط أيقوني يخص تمثيلا أيقونيا آخر يتم من خلال الدوائر (وهو ما يعني أن العلامة شبيهة بكل العلامات التي لها نفس الشكل ونفس المادة التعبيرية: علم أحمر، أصفر، وأسود شبيه بكل الأعلام الحمراء والصفراء والسوداء الأخرى).

يمكن القول إذن، استنادا إلى بيرس، إن الصورة الذهنية للرسم البياني هي أيقونية في علاقتها بالرسم البياني. إلا أن هذا يعني القول

بأن الرسم البياني، بمجرد ما يمثل أمامي، فإنني أدركه وأجعله يتطابق مع صورة ذهنية، أو على الأقل مع صورة تولدها الشبكة العينية باعتبارها إسقاطا أيقونيا للموضوع. إلا أن ما يتم مناقشته هنا هو معرفة ما إذا كانت علامة ما، رسم بياني مثلا، أيقونية في علاقتها بطبيعة الرابط الذي تكشف عنه: والأمر حقا كذلك، فالرابط التناسبي يوضع بين علاقتين (أ/ب= ب/س)، وأن العرف وحده هو الذي يطابق بين الانتماء المنطقي والانتماء الفضائي. إنه تطابق تعودنا عليه لدرجة أننا نخلط بين الأمرين، وهما في الواقع لا رابط أيقوني بينهما.

إن الحديث عن الأيقونية يتخذ في هذه الحالة وجهة أخرى. فسيصبح قضية صيغ عرفية يتأسس من خلالها البعد الأيقوني. ولقد أكد بيرس (368.4) أن الرسوم البيانية التي قدمها لنا **Euler** ليست أيقونية لأنها تمثل الواقع، بل لأنها تمثل منطقا يحكمه نفس القانون الذي يحكم الرسوم البيانية. لقد أقيم في البداية نوع من التوازي العرفي، بحيث أصبحت بموجبه العلاقة التضمنية داخل فضاء بعينه هي من نفس طبيعة علاقة الأثر، ذلك المتولد عن علاقة التضمين داخل فضاء لا يحدد انتماء إلى قسم وهكذا دواليك. إننا أمام تعريف كامل للأيقونية باعتبارها تشابها (لا تحكمه قوانين تشابه فن التصوير، بل تحكمه قوانين التناسب الرياضي) بين شكل التعبير وشكل المضمون. وبذلك تم إقصاء أي رابط تشابه مع الواقع.

وبطبيعة الحال، من حقنا التساؤل لماذا يبدو طرح هذا التوازي التناسبي بين التضايف الفضائي والتضايف الزماني توازيا وظيفيا. بالإمكان الإشارة إلى أن فكرة التضايف المنطقي تظهر، في المقام الأول، على شكل أصناف من طبيعة الترتيب الزمني (أولا كل الناس فانون، بعدها سقراط إنسان الخ)، وأن عاداتنا البيانية تتخذ شكلا

بحيث إن المقطع الزمني للخطاب اللفظي يعبر عنه، على وجه الصفحة، من خلال مقطع فضائي. ومن هنا جاءت فكرة أن هاتين الفئتين (فضائية وزمانية) تشكلان زوجا، بالمفهوم الكانطي، يحدد قدرتنا الإدراكية وبالتالي قدرتنا العقلية.

ولكن الأمر هنا يجعل الخطاب حول العلامات يحيل على البنيات الإدراكية ذاتها، إن لم نقل البنيات العصابية. ولم يبق أمامنا سوى القبول بهذا الجنوح الذي يتميز به الإنسان في تمثيل المقاطع الزمنية على شكل روابط فضائية والعكس صحيح. فالأمر يتعلق بجنوح يتحكم في ملكة التجريد التي تدفعنا إلى صياغة العلاقات المنطقية من خلال حدود ترابط فضائي (انتماء إلى أقسام) أو مقاطع زمنية حيث اللاحق متعلق دائما بالسابق.

**III** ـ أما ما يعود إلى بيرس، فإن القضية مرتبطة بالعلاقة بين الرسم البياني (وبين الاستعارات) وبين الأيقونات الذهنية التي تبدو قريبة من الصور الجوهرية. وفي هذه الحالة، فإن بيرس يقترح تعريفين للأيقونية، يصاغ الثاني من خلال حدود خاصة بالنظرية الحدسية. وهذا ما يفسر تأكيداته المتكررة، ذات الصبغة الواقعية السكوتية (نسبة إلى دان سكوت) التي تقول بأن الأيقونة الذهنية لها كل خصائص المظاهر الانطباعية، كما ورد ذلك في الفلسفة السكولائية. إن هذه المظاهر مرتبطة، بالفعل، بالشيء من خلال شكله. إن الأمر يتعلق بالتصور الخاص بالمعرفة باعتبارها تطابقا بين العقل والواقع. وبهذا التصور نجد أنفسنا من جديد أمام نظرية للأيقونية تدفعنا إلى تبني الحد الثاني من البديل: قانون العرف وقانون الطبيعة. فالعلامة ليست شيئا آخر سوى الأثر الفيزيقي لشكل الشيء. ولكن لا أحد عبر عن موقفه المناهض لأية نزعة حدسية بحدة كما فعل بيرس.

إن بيرس يحيل على النزعة الحدسية وهو يدرس العلامات النوعية (qualisignes) انظر 4.7.2). إلا أن العلامات النوعية هي نوعيات تخلقها العلامة لكي تتجسد: إنها نوعيات ليست كافية من أجل تأسيس العلامة في بنيتها العلائقية. ولا وجود لمعرفة عند بيرس إلا عندما تغادر الرؤية البسيطة وضعها هذا لكي تصبح علامة.

إن الرابط السيميائي يتأسس من خلال الاستعانة بعناصر عرفية. ومن بين هذه العناصر يجب إبراز الآتي: إن علامة ما لا يمكن النظر إليها في ذاتها، في معزل عن العلامات الأخرى. فهي تولد في اللحظة التي يتم تأويلها بواسطة علامات أخرى، باعتبارها مؤولا لعلامات أخرى. إن المعرفة عند بيرس هي تأسيس علاقات بين الأشياء، وتصنيفها بواسطة العلامات. وهذا ما قلناه عن الإدراك الذي يجب النظر إليه باعتباره سيرورة سيميائية (انظر الفقرة السابقة)، بحيث إن إسناد الخاصية «أحمر» لموضوع ما يقتضي عقد مقارنة داخل أقسام محددة بشكل سابق داخل ثقافة ما.

وليس صدفة أن يلجأ بيرس، من أجل تحديد فحوى أيقونة «صينية»، إلى الفكرة الساذجة القائلة بأنها تأليف بين أيقونة امرأة وأيقونة «صينية». ويبدو، من هذا المنظور، أن سيرورة التحليل يمكن أن تتواصل إلى ما لانهاية. في حين أن صورة الصينية في النظرية الحدسية للأيقونية ستكون ببساطة انعكاسا لموضوع يقابلها داخل وحدة إيمائية سابقة على إدراكنا. ويمكن القول في الختام إن الموضوع الإدراكي هو بناء (سيميائي)، ولا وجود لأيقونة لا تكون نتيجة سيرورة في التكون.

وهذا ما أكدناه في الفقرة 2 . 8 عندما قمنا بتحليل مختلف أنواع السيرورات السيميائية التي يتولد عنها كل ما يمكن أن يصنف

ضمن السمة العرفية «أيقونة». فحتى عندما نحاول أن نعرف فحوى ما نطلق عليه عادة علامة أيقونية، باعتباره علامة إسقاطية أو مُخَصِصَة، فإن هذه العلامة لا تشكل شيئا شبيها بالواقع المعين، إننا نتصرف وكأننا نهب إدراكنا هدية من خلال الإحالة على بعض سمات الشيء. إن الأمر يتعلق بعلامة أنتجت لكي تولد ذلك الأثر الذي نسميه «تشابها». إن التبعية السببية بين العلامة والشيء ليست أثرا من آثار هذا الشيء، بل تكمن في العرف الذي يوجد في أساس العلامة (ويوجد بنفس القدر في أساس الموضوع ذاته باعتباره وحدة ثقافية).

لقد سمح لنا تصور بيرس للأيقونة، بالقول إن التعريف الذي خصها به يجب أن ينطبق أيضا على تلك الصور التي ستظهر باعتبارها أيقونات تامة، والمقصود بها الصور الذهنية. فعندما نتخلص من الرابط السببي الظاهر بين الموضوع والعلامة في الصور الإدراكية، فسيكون من البديهي أن ندمر الاعتقاد الساذج (الذي ناقشناه في الفقرة السابقة) في طابع تأملي للعلاقة بين الملفوظ والواقع. ولا نعدم الأسباب هنا أيضا من أجل إثارة الرابط العرفي للتوازي (الذي كشف عن وجوده التحليل الخاص بالأيقونية المزعومة للأشكال المنطقية والرسوم البيانية). وباختصار، يمكن القول إن الملفوظات لا تعكس شكل الوقائع: نحن من يفكر، عبر التعلم، في الوقائع من خلال أشكال أودعتها فيها الملفوظات.

**IV** ـ ومع ذلك فإن كل ما عرضنا له هنا سيصطدم باعتراضات جديدة لحظة التساؤل عن فحوى السيرورة التي نستطيع من خلالها التعرف على تشاكلين صوتيين باعتبارهما نسختين ملموستين لنفس النموذج (كيف يمكن لنسختين أن تكونا تحققين لنفس الكلمة باعتبارها نوعا). ذلك أن فكرة التعرف على الموضوع من خلال الأيقونة ستظل

قائمة في قلب التمثيل الذي نقوم به من أجل إدراك شيء ما: ففي اللحظة التي نقبل فيها بأن الرسمين البيانيين اللذين قدمهما لنا Euler يشكلان صنيعتين عرفيتين، يكون علينا أن نعي كيف أننا نتعرف على الدوائر في كينونتها كدوائر! إن قضية الأيقونية لا تقضي نهائيا على مشكلة التعرف على الأشكال، إنها فقط تنقلها إلى وجهة أخرى: إنها تضعها في موقع أعمق بحيث سيشكل التعليل والعرف زوجا من فئتين متكاملتين، تماما كما تتكامل الموجات الصوتية والجزيء (particule) في الفيزياء الإشعاعية. وفي هذه الحالة نكون قد وصلنا، على الأقل، إلى النتيجة التالية: سنكون قادرين على إقصاء كل شرح قائم على التعليل الأيقوني، حين يريد هذا التعليل أن يطرح نفسه معيارا لتعريف العلامة. إن مقولاتنا الإضافية قد تكون صالحة في مستوى متقدم من التحليل (في السيكولوجيا، وربما أيضا في فيزيولوجيا الإدراك). أما عندما يتعلق الأمر بالعلامات، فبالإمكان الحديث من خلال حدود عرفية، فالعرف هو الذي يجعل من هذه العلامات أدوات ثقافية. (للتعرف على محاولة تقديم حل لمشكلة الأيقونية كما تصورتها نظرية الإنتاج السيميائي انظر الفقرة 3.4).

### 5.3.5. التجلي الرابع للمرجع: الموضوع كتقرير للعلامة

لقد أراحت التصفية الكانطية «للشيء في ذاته» العلامة من الثقل الذي كانت تمثله قضية الرابط السببي بين الأشياء والمفاهيم (وبالتبعية بين العلامات والأشياء). ومع ذلك فقد ظل النقاش مفتوحا، كما سبق أن قلنا، حول إمكانية وجود رابط ضروري بين النظام اللغوي والنظام المنطقي.

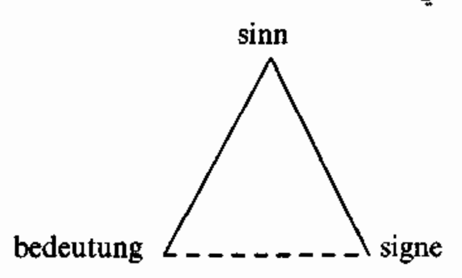
ولقد انتهت النقاشات التي خاضها مناطقة القرنين التاسع عشر

والعشرين إلى صياغة قضية جديدة بشكل دقيق: لقد أدخل هذا المنطق من جديد الشيء - موضوع مرجعية كل نشاط سيميائي- باعتباره معيارا للعلامة ذاتها. وبعبارة أخرى، لقد كان المنطق الحديث (خاصة ذاك الذي كان مرتبطا بقضايا العلوم التجريبية)، في سعيه إلى دراسة قيمة صحة القضايا وبالتالي إقامة إثبات لساني مطابق أو غير مطابق لحالة الأشياء هاته، مضطرا لتناول مفهوم الشيء أو الموضوع الملموس، الواقعي خاصة. فأن يؤدي هذا الأمر إلى بناءات مفهومية أكثر دقة (كما هو الحال مع مفهوم القسم) فتلك مسألة لا تعنينا في شيء. لقد كان هناك اتفاق على أن التقليد الدلالي المنطقي ظل بعيدا عن العقبات التي تكاثرت في النقاشات التي فتحها التجريبيون الإنجليز ومن بعدهم المثالية الترنسدنتالية وهي تستعمل عبارة ما من أجل الإحالة على موضوع أو واقعة ما. فإذا استعملت العبارة التالية: /هذه التفاحة حمراء/ ، فإنني لا أحتاج إلى المقولة الفلسفية للموضوع، ولكنني أناقش معرفة ما إذا كان إثباتي هذا يطابق أو لا يطابق حالة واقعية ما. وبعبارة أخرى فإن /هذه التفاحة حمراء/ صحيحة في حالة واحدة فقط هي أن تكون التفاحة حمراء حقا.

وبهذا يندرج المنطق المعاصر ضمن منظور هو ذاته المنظور الذي كان يؤطر المنطق القديم: إنه يشير إلى أن الحدود الخاصة ليست في ذاتها لا صحيحة ولا خاطئة. إنها تكتفي بالإشارة إلى شيء ما أو تعينه إذا جاز التعبير. فالملفوظ وحده إثباتي، وبإمكانه، تبعا لذلك، أن يكون قابلا للتقويم من خلال الحدين: الصحيح والخاطئ.

ولكن أن «يعين» حد ما (أو علامة) أو «يشير» أمر يعني التساؤل هل نحيل على الأقل على موضوع موجود فعلا نستطيع أن نخضعه لمراقبة تجريبية. وهكذا اقترح فريجه سنة 1892 تمييزا نستطيع من

خلاله التعرف على مصدر المثلثات الدلالية التي سترى النور بعد ذلك بقليل (ما قدمناه في الفقرة 1 . 2). فالعلامة عند فريجه تتكون من: مرجعية ( bedeutung الذي ترجم خطأ بمدلول و( sinn ما ترجم عادة بمعنى) يوجد في قمة المثلث:




إن bedeutung التي نترجمها ب مرجعية، ينظر إليها أحيانا باعتبارها موضوعا مخصوصا، وينظر إليها أحيانا أخرى باعتبارها قسما من الأشياء. وفي الواقع، فإن المرجعية عند فريجه هي «قيمة تصديقية» (1) . أما ( sinn المعنى) فهو المادة التي يحضر من خلالها الموضوع في الذهن. إن المثال الكلاسيكي على ذلك هو الزوج: /نجمة المساء/ و/نجمة الصباح/. ففي حين كان علم الفلك الكلاسيكي يرى فيهما جسمين سماويين مختلفين، فإن هذين التعبيرين يحيلان كلاهما على فينوس. إن الكوكب فينوس مرجعية للعلامتين معا، ولكن هناك معنيان (sinn)، أي طريقتان للإمساك بالموضوع (كوين 1953).

ولقد قام المناطقة المعاصرون، استناد إلى هذا التصور، بتمييز جديد (وهو تمييز يعمق مقترحا سابقا لجون ستوارت مِلْ): إن الأمر يتعلق بفصل قسم كل الأشياء التي يمكن أن تحيل عليها العلامة- وسينظر إلى التقرير باعتباره ماصدقية العلامة - عن كل معانيها

الممكنة، أي فصلها عن مفهوميتها، أو إيحاءاتها الممكنة، أي الخصائص التي يمكن أن تسند إلى تقرير العلامة (وبطبيعة الحال، فإن لفظ إيحاء هنا ليس له المدلول الذي يعطيه إياه اللسانيون، وهو ما علقنا عليه في الفقرة 3 . 5).

إن هذا التمييز يسمح بالإفلات من الشرط الذي يمثله حضور المرجع الفعلي. حينها سنكون ملزمين بالاعتراف بأن العلامات قد لا يكون لها أية ماصدقية (مرجعية bedeutung) مع الاحتفاظ بالمعنى والمفهومية كما هو الحال مع كلمة / القارن/. فكلنا قادرون على تعداد خصائص القارن مع أن هذا الحيوان لا وجود له[7]. ويمكن القول، في هذه الحالة، إن / القارن/ هو علامة بلا ماصدقية (گودمان 1952)، أو إنه يعين موضوعا موجودا في عالم ممكن.

إن هذا الحل قد يريح دراسة اللغات الطبيعية من ثقل المرجع. وبالفعل يكفي أن نؤكد بأن هذه اللغات تنتشر في ميدان المفهومية، ويتم إقصاء حالات المقامات الإشارية الواضحة (مثلا في عبارة / هذا الكلب أسود/). إن الكيميائي الذي يستعمل علامة H20 أثناء تجربة يجب أن يكون متأكدا من أن الاستعمال الإشاري للعلامة يتطابق مع الوجود الفعلي للماء في الإناء. أما الذي يكتب دراسة حول هذا الموضوع، فبإمكانه الحديث عن H20 والإعلان عن كل الخصائص المفهومية، ناقلا إياها إلى القارئ دون الاكتراث بالماصدقية الفعلية لهذا اللفظ. وبدون هذا، فإن اللغة لا يمكن استعمالها لا من أجل الكذب ولا من أجل صياغة إثباتات خيالية.

ومع ذلك، علينا أن نسجل أن مقولة المفهومية تستعمل في المنطق من أجل استثمار أفضل للحسابات الماصدقية. وهي طريقة أكدت التجارب خصوبتها، خاصة عندما طبقت على لغات مغرقة في

الشكلية والأحادية المعنوية. وأيضا عندما استعملت لمراقبة المناهج العلمية من الناحية اللغوية الشارحة. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة لا تخلو من مشاكل إذا طُبقت في ميدان السميولوجيا بالمعنى الواسع للكلمة. إن هذا الاختلاف الإبستمولوجي يقود إلى طلاق بين المنطق والسيميائيات. والآن فقط نحاول تجاوز هذا الطلاق من خلال تحديد مقاربات معرفية جديدة للغات الطبيعية (لاكوف 1987).

ومن أجل إعطاء مثال على عدم التلاؤم المنهجي، يجب الاستعانة بمذهب جذوره راسخة في التوجه «الواقعي». ونقصد بذلك نظرية رسل في التقرير. فمن أجل الحصول على استنتاجات صحيحة أو خاطئة استنادا إلى جملة من قبيل / لقد كان لويس السادس عشر ملكا لفرنسا/ ، على المنطقي أن يتأكد من أن هذا الملفوظ في ذاته صحيح أو غير صحيح. إن العلاقة التضمينية: ب ج، ستكون صحيحة إذا كانت مثلا ب و ج صحيحتين كلاهما. أما إذا كانت «ب» صحيحة و«ج» غير صحيحة، فإن العلاقة التضمينية ستكون خاطئة. وبناء عليه سيكون من الأهمية بمكان معرفة ما إذا كان ملفوظ ما خاطئا أو صحيحا. ولكن من أجل معرفة ذلك يجب التأكد من أن مكوناته تعين أو لا تعين شيئا. وبعبارة أخرى هل لهذه المكونات مرجعية أي bedeutung أم لا؟ فإذا كنا أمام اسم مثل / شيمير/ أو أمام وصف مثل / ملك فرنسا الحالي/ الذي لا يتطابق مع أي موضوع له وجود فعلي، حينها يكون بإمكاننا التأكيد أن الملفوظ/ ملك فرنسا الحالي/ خاطئ[8]. إلا أن رسل، وهو صاحب هذا المثال الشهير، لا يهمه مع ذلك أن يتمتع الملفوظ / ملك فرنسا الحالي/ بمدلول (sinn)، رغم افتقاده لأي مرجع. ذلك أن هذا المدلول الذي نتعرف من خلاله دون تردد على المعنى الذي تدل عليه العبارة/ ملك فرنسا الحالي/ ، ليس

ضروريا للملفوظ، فهو لا يشكل سوى «نسخة ثانوية» في جملة تقريرية يمكن صياغتها: / ليس صحيحا أن هناك حاليا شخصا يمكن أن يكون ملكا لفرنسا، وهو أصلع/. ولقد أبان رسل في كتابه «مبادئ الرياضيات» (1904) عدم اهتمامه بالمدلول. «إن قضية امتلاك مدلول ما تبدو لي مقولة متعددة، تتكون من عناصر نفسية ومنطقية في الآن نفسه. فكل الكلمات لها مدلول، لأن هذه الكلمات تعوض أشياء توجد خارجها. ومع ذلك، وباستثناء الحالة الخاصة بالقضايا اللغوية، فإن القضية لا تحتوي على كلمات، ولكن على كيانات تحيل عليها الكلمات.، بحيث إن المدلول- بالمعنى الذي نقول فيه إن للكلمات معنى- لا علاقة له بالمنطق». ويشرح رسل ذلك من خلال المثال الآتي: / التقيت برجل في الشارع/، فالعبارة /رجل/ لا تحل هنا محل مفهوم، بل تعين: «إنسانا واقعيا يقف على رجلين». والخلاصة عنده هي أن «المفاهيم التي تحيل على كيان ما هي وحدها التي تتوفر على مدلول». وهذا ما يفسر لماذا لا يعطي رسل في كتابه on denoting (1905) الذي أخذ منه مثال «ملك فرنسا»، أية أهمية للمدلول. وكما يلاحظ ذلك بونفانتيني (1970)، فإن «رسل يطمح إلى تأكيد أن المدلول، في اختلافه عن الرمز من جهة والعنصر المعين من جهة ثانية، لا وجود له». ويمكن أن ندقق هذا الحكم من خلال اعترافنا بأن رسل يشير إلى المدلول عندما يعترف بإمكان وجود قضايا مركبة تعين - من الناحية اللغوية الشارحة- مدلولات لا يتطابق معها أي جزئي متحدد. ولكن أن يعترف رسل بأهمية المدلول أو بعدم أهميته، فمن البديهي أن مقولة المدلول ذاتها ليست ملائمة في الحقل المنطقي.

ويمكن أن نتساءل كيف وصل الأمر إلى هذا الحد. ذلك أن

على المنطقي أن يفهم، من أجل إنجاز حسابه القضوي، الإثباتات التي تحتوي عليها التعابير النووية التي تستخدم من أجل إنجاز هذا الحساب. فمن أجل تأكيد حقيقة أو خطأ، عليه أن يعرف على ماذا تدل هذه التعابير. بل إن الأمر يتجاوز ذلك، فتحديد الخطأ، معناه تحديد أن هذه التعابير لا علاقة لها بوقائع معينة، وللتعبير عن عدم التطابق هذا يجب الإمساك بدلالات هذه التعابير.

وسنلاحظ بطبيعة الحال، أننا نقوم في الحساب القضوي الذي نعالجه الآن، بإقامة علاقة بين التعابير التي تتطابق - أو لا تتطابق - مع وقائع ما اعتمادا على عمليات منطقية بعينها (اتصال، نفي، تضمين). إلا أن الحساب في ذاته لا موقع له أبدا في تحديد خطأ أو صحة التعابير النووية. فهذه التعابير هي كما هي من خلال وضعها هذا، لأن الأمر يتعلق بحساب شكلي خالص يتحكم في قيم الحقيقة وليس في قيم الواقع. إن قبولها وقبول وضعها معناه قبولها باعتبارها وقائع محسوسة.

ولنأخذ مثالا مفارقا، في الظاهر على الأقل، لكي نتأكد من مكمن المشكل. وسنستمد هذا المثال مما يسميه المنطق الشرطي اللاواقعي . وليكن التضمين التالي / لو كان لجدتي عجلات، لكانت سيارة/. إن التضمين من زاوية الحساب القضوي حساب صحيح:

أ: لجدتي عجلات وهي بذلك سيارة

ب: ليس لجدتي عجلات ولكنها سيارة

د: ليس لجدتي عجلات وليست سيارة.

إنها غير صحيحة في الحالة التي لن تكون فيها جدتي سيارة حتى ولو كانت لها عجلات.

فمن الواضح، أن صحة أو خطأ الملفوظ المركب مرتبطان

بالحساب المنطقي، أما الصحة والخطأ فيعودان إلى المعطى المحسوس. إن التجربة الحدسية هي التي ستقول لي ما إذا كانت جدتي لها أو ليس لها عجلات، وما إذا كان لفرنسا ملك أم لا. إن هذه الحدوس الملموسة تتعلق بالإدراك الذي نملكه عن المرجع. وفي هذه الحالة، فإن المرجع يصبح هو الكيان الدلالي الوحيد الذي يتمتع بكثافة حقيقية. أما المدلول - أي ما يمكنني من فهم ما تدل عليه «جدة تملك عجلات» من الناحية اللسانية- فسيكون شيئا معطى، يمسك به حدس المتلقي، وهو ما لا يريد الحساب القضوي شرحه.

بل هناك أكثر من ذلك، فالحساب سيقبل كمعطى مدلول التعبير النووي كما سيقبل أيضا مدلولات الألفاظ (أو الأسماء) المعزولة التي تكونه، مثل/ سيارة/ أو/ جدة/. إن شرطية لاواقعية كتلك التي أشرنا إليها سابقا قد تدعو إلى الضحك (إنها تنتمي إلى تلك الفئة التي نلجأ إليها باعتبارها أمثلة «مسلية»). إلا أن الحساب القضوي لا يشرح لنا لماذا الأمر على هذه الحال. والحال أن هذا هو موطن المشكل السيميائي لمدلول علامة، سواء كانت بسيطة أو مركبة: ففي «السيارة» وفي «الجدة» شيء لا يثير الضحك إذا نظر إليه معزولا، ولكنه يثير حالة هزلية عندما ألمح إلى الطابع السياراتي للجدة. إن الآثار المعنوية المتولدة عن /سيارة/ تحتوي على مكون يجعلها لا تتناسب مع تلك المتولدة عن / جدة/. وهذا الوضع يعطي الملفوظين: / جدتي سيارة/ و /جدتي ليست سيارة/ مضمونا هزليا. ففي حين أن الأول سيوصف بأنه خاطئ، فإن الثاني يوصف بأنه صحيح داخل الحساب القضوي.

ولا يعني كل ما قلناه أن المنطق لا يمكنه أن يساعدنا على توضيح قضية المدلول: إننا نكتفي بالقول إن حساب القضايا ينظر إلى

المدلول باعتباره منتظما من الناحية الملموسة. إن منطقا مفهوميا يحلل الخصائص الممنوحة إلى لفظ ما في عالم ممكن، قريب مما عرضنا له في الفقرة 3 . 8 فيما يتعلق بالتحليل المفهومي للآثار المعنوية. وفي هذا الإطار يمكننا تفسير لماذا لا يقبل، أو يصنف ضمن الهزلي، منح لفظ ما خصائص يقول العرف إنه لا يمكن أن يتوفر عليها. وهو المشكل الذي يتناوله كارناب (carnap 1947) دون أن يجعل التحليل الماصدقي، في هذا السياق، يتحرر كلية من إكراهات المرجع.

ومن أجل حل كل هذه المشاكل يجب التمييز بشكل جذري بين المدلول والمرجع، وفصل منطق المفهومية عن منطق قيم الحقيقة. وبهذا الشرط وحده، يمكن لمنطق اللغات الطبيعية أن يدخل في علاقة مع السيميائيات والعكس صحيح. ومن أجل ذلك يجب الابتعاد عن النزعة الحدسية اللسانية (التي نقرر وفقها هل لهذا الملفوظ مدلول أم لا)، وبناء نظرية للمدلول من قبيل إيجاد تفسير لوجود مدلول ملفوظ ونوعيته.

وكما رأينا ذلك سابقا، فإن النظر إلى المدلول باعتباره معطى ملموسا، معناه مزجه مع الحدس الملموس للمرجع. وبعبارة أخرى التعامل معه باعتباره كيانا تابعا للتعرف الحسي على الرابط القائم بين ملفوظ ما ووقائع. وبطبيعة الحال فإن هذه العملية بعيدة عن اهتمامات فلسفة رسل. إلا أن عدم اكتراثها للمدلول سيقود إلى إلغاء هذا الأخير لصالح التقرير، أي الاستعانة بالمرجع. فلسفة رسل في ارتكازها على المرجعية، تحكم على نفسها بعدم قدرتها على شرح لماذا تستطيع اللغات الطبيعية مفصلة المدلولات في استقلال عن المرجعيات ومقامات الوقائع والأشياء الموجودة، كما تعجز عن تفسير لماذا نستطيع سرد خرافات، ونكذب ويصدقنا الآخرون. وبالتأكيد، فأن

تقول /إن هذا الكلب لا وجود له/ في حضور الحيوان يشكل كذبا غبيا، ولكن أن تؤكد / في القربان المقدس يتجلى جسد المسيح ودمه على شكل خبز وخمر/ ، فإن الأمر يتعلق بإثبات يشكل كذبا في أعين الكثيرين، ولكنه دال ومفهوم، وقد استطاع أن ينتج خطابات لا حصر لها، وأنتج وقائع تاريخية لا حد لها أيضا. ومن الواضح، أن هذا الملفوظ لا يمكن مناقشته، إذا نحن قمنا بتحليل دلالي لمقولات «الجوهر» و«الفصيلة»، وإذا أردنا دحض ذلك، وجب علينا إبراز عدم تناسب البعد الدلالي لـ /الجوهر/ مع الحقل الدلالي الذي تتم صياغته من لدن العلوم المعاصرة، لا من خلال إثبات عدم وجود الجوهر. وبعبارة أخرى، إن موضوع السيميائيات (وموضوع منطق متحرر من المرجع) هو شرح القدرة التي يبلور من خلالها اللسان أسماء وأوصافا وتضايفات وإشارات لا علاقة لها بالوقائع التي نقول عنها إنها واقعية، إنه خطاب، يشكل مع ذلك، نواة ثقافية وجوهر التواصل اليومي.

إن التوسط بين المنطق والسيميائيات قد بدأ في التحقق مع أحد المناطقة الذين جعلوا من اللغة موضوعا لدراستهم. ونقصد به ستراوسن الذي يميز بين المدلول وبين استعمال ملفوظ ما أو جملة. إن الجملة / ملك فرنسا حكيم/ كان من الممكن أن تكون ملفوظا صحيحا لو تم التلفظ بها زمن لويس الرابع عشر، وكان من الممكن أن تكون خاطئة لو تم التلفظ بها أيام لويس الخامس عشر. «فمن الجلي أننا لا يمكن أن نتحدث في هذه الحالة، وفي حالات كثيرة أخرى، عن الجملة باعتبارها صحيحة أو خاطئة أو (إذا شئنا) التعبير عن قضية صحيحة أو خاطئة» (الترجمة الفرنسية apud rey 1976; 120، ويستند ستراوسن هنا إلى التمييز الذي يرى في الجملة المظهر الدال لحقيقة منطقية تعد، تجريديا، قضية).

يقدم لنا ستراوسن، من هذا المنظور، تمييزا جديدا بين المدلول (ونتعامل مع المدلول بالمعنى السابق) وبين فعل المرجعية أو التحديد. «ف» تحديد «أو» الإحالة على مرجع. . «شيئان لا تقوم بهما العبارة (...) إنهما أمران يقوم بهما الشخص الذي يستعمل هذه العبارة. إن المعنى (في تصور من التصورات الهامة على الأقل) هو وظيفة الجملة أو التعبير؛ أما التحديد أو المرجعية، «صحة أو خطأ»، فهي وظائف متولدة عن استعمال الجملة أو العبارة» (2). وهكذا فإن إعطاء تعبير ما مدلولا، معناه صياغة القواعد العامة التي تتحكم في استعماله من أجل خلق مرجعية بالنسبة لأشخاص أو موضوعات خاصة. ومعناه أيضا إقامة قواعد وعادات وأعراف تتحكم في الاستعمال الصحيح للظروف حيث يتم تحديد مرجعية أو خلقها.

إن هذا الموقف شبيه بموقف السيميائيات واللسانيات. فإعطاء لكسيم مدلولا ما معناه، في نهاية الأمر، عند اللسانيات والسيميائيات، القيام بوصف المظهر المفهومي باعتباره نسقا يتلاءم مع علامات أخرى. وهكذا لا يمكن القول: / إن المكبس (piston) هو الذي يحرك ملك فرنسا/ لأن القواعد الدلالية لـ مكبس تحتوي على انتقاءات خاصة تجعل منه محصورا في السياقات الميكانيكية. ولا يمكن القول: / هذه القاطرة هي ملك فرنسا/ لأن /الملك/ يمتلك سمة دلالية إنسانية غائبة عن القاطرة[9].

إلا أن الاستعمال الدلالي، كما تم تحديده، لا يقول لنا لماذا تبدو لنا الجملة التالية «ملك فرنسا الحالي أصلع» خاطئة، رغم وجود انسجام دلالي لملفوظ مثل / ملك فرنسا أصلع/ (وهو ملفوظ كان من الممكن أن يصدر عن المطران سوغر وزير شارل الأصلع). ويمكن الاكتفاء بتأكيد أن موضوع السيميائيات هو دراسة الشروط العامة

لاستعمال علامة أو مركب من العلامات التي نقوم بتحديد دلالاتها دون الاهتمام بفعل الإحالة الذي يسمح بذلك. فهذه الإحالة لا تجد صحتها إلا من خلال المقارنة الملموسة بين العلامة والشيء. وإذا استثنينا كون هذه التحديدات هي تحديدات لا تلبي كل الحاجات (ذلك أن علم العلامات سيظل عاجزا عن شرح ما هي الوظيفة المشتركة بين العلامات: التحديد)، فهناك مشكل آخر. وهو أن هذا التناقض له جذور سيميائية: إن الملفوظ يطرح من خلال قولنا: /ملك فرنسا الحالي/، ونحن لا نعرف أي نوع من العلامات يحيل عليه لفظ /الحالي/؟

فإذا عدنا إلى تصنيفات بيرس، فإن هذه العلامة ستصنف كمؤشر، أو بعبارة دقيقة، إنها علامة معيارية مؤشرية خبرية. وهذا يعني أن التلفظ بـ/الحالي/ يتم كما لو أنك تشير بأصبعك لمخاطبك في اتجاه باريس. إن دراسة الإحالة ستتجه وجهة أخرى وستصبح دراسة لاستعمال المؤشرات.

ويؤكد ستراوسن، في هذا المجال، الاختلاف الموجود بين نوعين من القواعد: تلك التي تستخدم من أجل المنح أو الحرمان (وهي عندنا القواعد الدلالية التي تقود إلى إسناد مدلول وإقامة سُنن)، وبين تلك التي تستخدم كمرجع. وعلينا إذن في هذه الحالة التأكيد أن قواعد المرجعية تقتضي من جهة، استعمال علامة لها مدلول خارج أي فعل مرجعي ملموس (مثل / ملك فرنسا/) وتقتضي، من جهة ثانية، نوعا آخر من العلامات - المؤشرات - التي تجمع بين الحدود العامة - الخبر، التصديق، الحجة - وبين المقامات الخاصة. إذا كان هذا الوضع غير موجود، فإننا يمكن أن نقول إن المؤشر لا دلالة له، وسيكون، تبعا لذلك، كل فعل مرجعي فعلا خاطئا (فإذا قمنا، من

خلال انزياح انفعالي، بالحكم أيضا على العبارة / ملك فرنسا/ بأنها خاطئة وبلا دلالة، وظلت مع ذلك دالة، فإن هذه قد تثير اهتمام عالم النفس، ولكنها لا تدخل ضمن اهتمامات السيميائي).

وهنا سنكون أمام مشكلة أخرى وهي قضية لا يشير إليها ستراوسن: إذا كان المؤشر يستعمل من أجل تحديد المرجعية الملموسة، فهذا معناه أن المؤشر لا يستخدم هنا من أجل شيء آخر، ولكنه هنا لكي يرتبط بشيء آخر. وهو لا يتوفر على إحدى الخصائص الهامة من خصائص العلامة (أو سيكون العلامة الوحيدة التي لا مدلول لها، بل لها مرجع فقط). إن علم الدلالة البنيوي، كما سنرى ذلك لاحقا، قد أجاب بشكل ضمني عن هذه القضية، وهو ما سيسمح لنا بتقديم حلول خاصة بها. فإذا سلمنا بأن المضمون الكامن مجزأ في كليته داخل أنساق، وحقول ومحاور تقابلية من خلال ثقافة ما (انظر 3. 9)، علينا تبعا لذلك، أن نسلم بوجود أنساق للموضوعات، ووجود أنساق للقواعد أيضا. وفي هذه الحالة سنعرف المؤشرات باعتبارها موجهات للتنبيه يشتغل مدلولها كقاعدة لغوية شارحة (وجه اهتمامك نحو موضع المرجعية، وذلك من أجل معرفة على ماذا ستطبق الدلالات التي ستوفرها جملة ما)، إنها قاعدة تدرج من جهتها أيضا داخل نسق من التقابلات (موجهات سلبية - موجهات إيجابية، انظر 4. 3).

إن عدم القدرة على التفكير في كل المدلولات (وليس فقط تلك الخاصة بالخطاب المشكلن) باعتبارها أنساقا لبناءات ثقافية تجعل من الخطاب المنطقي الفلسفي عاجزا عن التخلص من استيهام المرجع. إن ستراوسن يستبعد كلية هذا المرجع، من أجل دمجه داخل العالم المرجعي ذاته. ولقد دفعه هذا الأمر إلى التخلي كلية عن نظرية خاصة

باللغة الطبيعية: «فلا القواعد الأرسطية ولا تلك التي جاء بها رسل قادرة على مدِّنا بمنطق صحيح لتعبير يعود إلى اللغة العادية». وهو أمر صحيح، إلا أنه يضيف: «إن اللغة العادية لا تخضع لمنطق صحيح»، وهو حكم يمكن التشكيك في صحته.

### 4.5. أسطورة العلامة الأحادية المعنى

5 . 4 . 1. لقد عملت الفلسفة كل ما في وسعها، وهي تواجه الاستعمالات المتنوعة للغات الطبيعية وكذا الطابع غير المحدد للوضعيات التي قد تتحقق داخلها هذه اللغات، على تقليص هذه الاستعمالات في عدد صغير من القواعد الوحيدة المعنى (على الأقل في المجالات القابلة للمراقبة).

ولقد بلور السكولائيون، وهم يواجهون القضايا اللاهوتية الدقيقة غير المعروفة، منطقا مكنهم من التحدث عن الأشياء بشكل أحادي. ومن جهة أخرى كان لهم الفضل أيضا في بلورة نظرية قادرة على شرح الأحادية، وذلك ما كان يتطلبه تأويل النصوص الدينية التي تتميز، بطبيعتها، بالإيحائية والرمزية وهي خاصية تجعلها صعبة التناول.

وبهذه الطريقة ظهرت للوجود من جهة، نظريات للقراءة وتأويل النصوص المقدسة، ففي القرن السابع ظهرت مع بيل لو فينيرابل نظرية المعاني الأربعة للكتاب المقدس (وهي النظرية التي سيستعملها دانتي وآخرون لفترة قصيرة بعد ذلك): المعنى الحرفي، المعنى المجازي، المعنى الباطني والمعنى الأخلاقي. وظهرت للوجود بعد ذلك دراسات عديدة كان همها، لقرون طويلة، إرساء قواعد لقراءة أنواع عديدة من العلامات الطبيعية. وقد سجلوا مثلا الحالات التي يمكن النظر فيها

إلى كائن ما - «كبش» مثلا- تارة باعتباره رمزا للمسيح وتارة باعتباره رمزا للشيطان وذلك حسب السياقات.

ومن جهة أخرى، ظهرت في مجال المنطق، نظرية كانت تروم تخليص العلامات من الالتباس. ففي (خلاصة المنطق) Summulae Logicales لبيير إسبانيا (القرن الثالث عشر) طرح لأول مرة التمييز بين المدلول والإحالات الممكنة.

ويمكن، إجمالا، مقارنة هذا التمييز بالزوج الماصدق / المفهومية. إن مدلول لفظ ما هو الرابط الذي يقيمه هذا اللفظ مع المفهوم الذي يتطابق معه. أما الإحالات فتشير إلى الطريقة التي يستعمل بها هذا اللفظ لكي يحيل على الشيء أو حالة من حالات الأشياء.

ولقد ميز فلاسفة القرون الوسطى بين مجموعة من الإحالات. فهناك أ- الإحالات البسيطة (مرجعية مخصوصة) حيث يحيل اللفظ علي المفهوم المطلق (مثل الإنسان فصيلة)، ب - الإحالات الشخصية (أو مرجعية فردية) حيث يحيل اللفظ على موضوع (مثل رجل يعدو)، ج- إحالات مادية حيث يحيل اللفظ على نفسه أو على لفظ آخر (مثال: للإنسان خمسة أحرف).

5 .4 .2. ولقد ولدت الوضعية الجديدة كرد فعل على الاستعمال الغامض والانطباعي للعلامات، لكي تستعمل لغة علمية خاضعة للمراقبة، وتكتشف في اللغة الفلسفية آثار «اللا معنى» والنتوءات التي يحدثها الفهم عندما يصطدم بمحدودية اللغة (كما يرى فتغنشتاين). وهذا اللامعنى ناتج عن عملية منح معاني متعددة إلى تعابير متعددة المعاني، أو منح مراجع لتعابير لا تمتلك سوى مدلولات تستعمل وكأنها تحيل على موضوع واقعي (مثال ذلك الألفاظ

الميتافيزيقية). ولقد حاولت الفلسفة، بدءا من فيتجنشتاين وكارناب وكل فلاسفة موسوعة العلم الموحد (L'Encyclopedie de le Science Unifiée)، أن تعالج الاستعمالات المتعددة للغة، وسطرت لنفسها برنامجا صاغه بيرس في بداية تعريفاته للتداولية: «على التداولية أن تتخلص من سجال الفلاسفة الذي لا ينتهي، والذي كان من نتائجه غياب أية ملاحظة سليمة للوقائع (...) فقد لاحظنا أنهم يمنحون الكلمة الواحدة معاني متعددة، أو يقومون هنا أو هناك (أو في جميع الأماكن) باستعمال الكلمات بدون دلالة محددة. فما ينقصنا إذن هو نظرية من أجل توضيح المعنى الحقيقي لكل مفهوم ولكل تصور ولكل قضية، سواء تعلق الأمر بكلمة أو بأي شيء آخر. إن موضوع العلامة شيء ومعناها شيء آخر. إن الموضوع هو الشيء أو الفرصة، التي لم تحدد بعد، وهو ما يجب أن تنطبق عليه العلامة. أما معناها فهو الفكرة التي تقوم العلامة بتطبيقها على الموضوع، إما من خلال افتراض، وإما من خلال نظام أو إثبات آخر» (5 . 6).

ولقد كانت نتائج الوضعية الجديدة بالغة الخصوبة في ميدان العلوم الدقيقة، إلا أنها كانت مخيبة للآمال (إن لم تكن خطيرة) في العلوم الإنسانية. ولقد أدى التقسيم الدقيق للأنشطة السيميائية إلى خطابات إثباتية وانفعالية، إلى جمل إثباتية قابلة للمراقبة، أو إلى أشباه جمل إثباتية، إلى خطاب تبليغي وخطاب ينتمي إلى تعبيرية خالصة، إلى تفضيل الطرف الأول في جميع هذه التقابلات على حساب الطرف الثاني. وبهذا سيبدو استعمال العلامات الأحادية باعتباره الأداة الوحيدة والشرعية للتواصل، مع أنه استعمال استثنائي في الحياة اليومية، وخاصة تلك الحياة المغلقة للمختبرات. ومن نفس الموقع، تم ازدراء الخطاب اليومي، وخطاب السياسة والعواطف والإقناع

والرأي، وهي جميعها أنماط للتواصل لا يمكن إخضاعها لمعايير دقيقة خاصة بالمراقبة العلمية.

5 . 4 . 3. كانت ردود الأفعال، في المقابل، تجاه الوضعية الجديدة أحادية وانفعالية. فمن جهة، كان هناك رفض للقواعد الدلالية وتبني منهجية تأويلية جدلية بإمكانها الكشف عن تناقضات التجربة (انظر بالخصوص النقد الذي قدمه ماركوز للوضعية الجديدة في كتابه: الإنسان ذو البُعد الواحد). إلا أن هذا الموقف لا يقصي بأي حال من الأحوال، مشكلة القواعد الدلالية. فهو أيضا يتعامل مع مدلول العلامات كما لو أنه كان معطى حدسيا. ومن جهة أخرى، كان هناك ما يطلق عليه «الفلسفة التحليلية» التي كانت تشتغل باللغة اليومية. ففي محيط فيتغنشتاين الثاني، قام منظرو المدرسة الإنجليزية بتلمس دينامية السميوز المتواصلة التي تتجلى في كل مظاهر الحياة اليومية، إلا أنهم اكتفوا بوصف لائحة المقامات الملموسة، متوهمين أنهم لا يخضعون لأية قواعد. وهكذا قاموا من جديد بتبني الحدس اللساني كمعيار للحكم (وهو ما انتقدناه في 4 . 3). ولقد كان السجل الذي أنجزوه بالغ القيمة (رايل 1949، روسي لاندي 1961)، إلا أن الخطاب حول العلامات لا يمكن أن يتوقف عند هذا الحد. ومن جهة ثانية، كشف التمييز الذي قدمه شارل موريس بين علم الدلالة وبين التركيب وبين التداولية، عن وجود عالم الاستعمالات والآثار الملموسة للعلامة، وهذا عالم لا يمكن تجاهله. ولم يكن تحليل اللغة واللسانيات النفسية بدون جدوى من أجل دراسة تجليات التداولية. ولكن هل يمكن فعلا فصل التداولية عن الدلالة والتركيب؟

5 . 4 . 4. ولقد ذكرنا موريس (1938، 34) قائلا: بما «أن علم

الدلالة يتكفل بالعلاقة بين العلامات والأشياء، وبما أن المؤولين وردود أفعالهم يشكلون موضوعات طبيعية تدرسها العلوم التجريبية، فإن علاقة العلامات بالمؤولين موقعها علم الدلالة». إلا «أن مؤول علامة ما هو العادة التي وفقها يقوم الدال عادة بتعيين بعض أنواع الموضوعات وبعض المقامات؛ وبهذا فهو يمثل منهجا من أجل تحديد مجموع الموضوعات التي تقوم بتعيينها هذه العلامة، ولا تعد هذه العلامة جزءا من هذا المجموع». إن المؤول، على هذا الأساس، هو أداة ميتالغوية، تقوم بالتوسط بين الكون الدلالي والكون التداولي. والقواعد التداولية تؤسس «الشروط التي يجب على المؤول الاستجابة لها لكي يتحول الدال إلى علامة».

ولقد أكدنا هنا أن قواعد الاستعمال هذه، سواء كانت من طبيعة سياقية أو مقامية، لا يمكنها أن تكون سوى من طبيعة دلالية. فمن الصعب إنكار وجود الشيء ضمن مقام سلوكي: فالغاية من كل تعريف للعلامة، ومن كل بلورة للقواعد الدلالية، هو السلوك الذي تنتجه العلامة. فما هو مصير العلامة (استناد إلى هذه القواعد الدلالية) خارج نسق الاستعمال المتوقع والمعترف به؟ وبعبارة أخرى: لماذا لا يصلح علم الدلالة لأي شيء (باعتبار تقابله مع التداولية)؟ ألا يمكن في هذه الحالة أن نطبق الدلالة على علم الدلالة الوحيد الأصيل، أي مجموع القواعد الدلالية؟ ولكن هذا سيعني قبول المبدأ القائل إن اللغة (وكل سنن) هي بؤرة التعدد الدلالي، وإن علم الدلالة هو نظرية علم الاستعمال الغامض للعلامات. فالدلالة، بحصر المعنى، ليست شيئا آخر سوى سيكولوجيا من مستوى ثان: تلك التي يقوم بها صانعو قواميس الجيب، المتعجلون في إسناد تقرير إلى مدلوله الواضح (وبهذا يستحيل القيام بترجمة لغة إلى لغة أخرى).

### 5.5. المؤول والسميوز اللامتناهية

يتجلى غنى استعمال العلامات في السميوز (أو عملية التوليد السيميائي). والسميوز تتطلب أن تكون نظرية المؤولات بالغة التفتح. ولنعد إلى بيرس الذي يعود إليه الفضل في هذا المجال.: إن العلامة أو الماثول هي شيء يعوض بالنسبة لشخص ما شيئا ما بأية صفة وبأية طريقة. فهو يخلق عنده علامة موازية أو علامة أكثر تطورا. والعلامة التي يخلقها أطلق عليها مؤولا للعلامة الأولى، وهذه العلامة تحل محل شيء يعد موضوعها. وهذا «الحلول» لا يستوعب مجموع مكونات الموضوع، بل يتم عبر فكرة أطلقت عليها أحيانا «عماد» (fondement) الماثول». (228.2 ترجمة فرنسية ص 121).

إن هذا النسق القائم على أربعة عناصر القابل للتمثيل من خلال بناء رباعي (ماثول، مؤول، عماد، موضوع) يبدو أكثر إزعاجا من المثلث الكلاسيكي. فبيرس يعرف في مكان آخر العماد باعتباره فكرة، أو خاصية (أو مجموعة من الخصائص) من خصائص العلامة، أي باعتباره أيقونة ذهنية. وتشكل هذه الأيقونة، بطبيعتها، مؤولا آخر للعلامة. إلا أن الغموض يعود هنا إلى غنى التعريف الذي يخص به المؤول، فالحياة الذهنية عند بيرس هي دائما تنظيم سيميائي.

هناك في واقع الأمر تعريفان للمؤول: التعريف الأول يرى في المؤول علامة تقوم بترجمة العلامة الأولى (127.4)، أما في التعريف الثاني، فإن المؤول هو الفكرة المتولدة عن سلسلة من العلامات (554.1، 127.4، - 283.5). فلم يكن عسيرا على بيرس، وهو يصرح أن لا وجود لفكر دون علامات، أن يستنتج أن الفكرة التي تحيل عليها العلامة هي مؤول: «إن مدلول تمثيل ما ليس سوى تمثيل آخر. وبالفعل لا وجود سوى للتمثيلات التي تخلصت من العناصر غير

المميزة. سنكون حينها أمام سيرورة من الاندحارات اللامتناهية. وفي نهاية الأمر، فإن المؤول ليس شيئا آخر سوى تمثيل آخر، نضفي عليه طابع الحقيقة. وبهذه الصفة التمثيلية، فهو يمتلك أيضا مؤولا، وبهذا نكون من جديد أمام سلسلة جديدة من المؤولات» (1. 339).

وفي الواقع، فإن مقولة المؤول ينظر إليها في فكر بيرس باعتبارها عنصرا ثالثا- عنصر التوسط- داخل علاقة ثلاثية تستدعي أولا وثانيا. ولا تشكل هذه العلاقة الثلاثية نموذجا سيميائياً فحسب، بل تشكل واقعة ميتافيزيقية / أنطولوجية للكون الفيزيقي والذهني أيضا. فكلما كنا أمام توسط، كان هناك مؤول، سواء تم هذا التوسط من خلال علامة أخرى، أو من خلال فكرة (بالمعنى الأفلاطوني للكلمة)، أو من خلال صورة ذهنية، أو تعريف، أو من خلال رابط الضرورة الذي يُنسج بين استدلال ومقدمة تسمح به (541.1 - 93.2، 473.5).

ويميز بيرس في موضع آخر (536.4) بين مؤول مباشر - هو المدلول - وبين مؤول ديناميكي نهائي يشكل «الأثر الذي تنتجه العلامة»، وبين مؤول نهائي هو «الأثر الذي تنتجه العلامة في الذهن إذا ما توفرت الشروط المحققة لذلك الأثر» (رسالة إلى السيدة ويلبي، 14 - 3 - 1909). إن هذا المفهوم الأخير، الذي يبدو غامضا إلى حد ما، سيتضح من خلال المقولة التداولية للمؤول المنطقي النهائي. لقد سبق أن قلنا إن الحياة الذهنية عند بيرس هي سلسلة سيميائية ضخمة، تمتد من المؤولات المنطقية الأولى (التخمينات الأولية التي تدل على الظواهر، لأنها توحي بها)، إلى المؤولات المنطقية النهائية. وتشكل هذه المؤولات الأخيرة عادات، واستعدادات للفعل، أي التأثير على الأشياء، وهو ما تنتهي إليه كل سميوز.

ويمكن القول إن بيرس يعبر هنا عن شيء قريب مما قلناه في الفقرات السابقة، فقد رأينا كيف أن السميوز تنتهي عند أفعال استنباطية حيث تضمحل العلامة، وينبثق الفعل الذي تنتجه. هناك شيء أكبر من هذا عند بيرس: إن النشاط الفكري عند الإنسان في كليته يجنح إلى تشكيل عادات للفعل العملي. وتشكل هذه العادات مؤولات منطقية نهائية، لأن السميوز تضمحل داخلها: «فقد يقود المؤول، وفق بعض الشروط، إلى التصرف بطريقة بعينها، كلما رغبنا في الوصول إلى نتيجة بعينها. إن الخاتمة المنطقية، الواقعية والحية، هي هذه العادة، ولا تقوم الصياغة اللفظية سوى بالتعبير عنها. أنا لا أنفي هنا إمكانية أن يكون المفهوم أو القضية أو الحجة مؤولات منطقية، إني أشدد فقط على أن هذه العناصر لا يمكن أن تكون مؤولات منطقية نهائية، لأنها تعد في ذاتها علامات، وبالضبط تلك العلامات التي تمتلك مؤولات منطقية. فالعادة وحدها - التي يمكن أن تكون علامة من زاوية ما - لا تشكل علامة بنفس الطريقة التي تشتغل بها باعتبارها مؤولها المنطقي (...). إن العادة (...) هي التعريف الحي، إنها المؤول المنطقي النهائي الأصيل. والحاصل أن أكثر الحسابات الخاصة بمفهوم ما، القابل للبث من خلال كلمات، يكمن في وصف العادة الخاصة التي يقوم هذ المفهوم بإنتاجها» (491.5).

وهذا ما يفسر لماذا أكد بيرس، في مرحلة ما، إمكان وجود مؤولات لا تشتغل كعلامات (332.8، 339): إن مؤول علامة يمكن أن يكون فعلا أو سلوكا. وهذا الموقف هو الذي سيؤدي إلى سلوكية موريس، عدا كونه أدرج التداوليات في كليتها ضمن علم الدلالة من خلال المقولة الموحدة التي هي المؤول. ويبدو أن السميوز، في هروبها اللانهائي من علامة إلى أخرى، ومن توسط إلى

آخر تتوقف في اللحظة التي تنحل فيها داخل عادة ما. لحظتها تبدأ الحياة ويبدأ الفعل. ولكن كيف يؤثر الإنسان على العالم؟ إنه يفعل ذلك بواسطة علامات جديدة. وكيف يمكن أن نصف العادة النهائية إن لم يكن ذلك من خلال علامات تعريفية (491.5)؟ ففي اللحظة التي تبدو فيها السميوز وكأنها اندثرت داخل الفعل، نكون في واقع الأمر أمام السميوز من جديد. إن الإنسان هو في الحقيقة لغة» . فبما أن الإنسان لا يستطيع التفكير خارج الكلمات أو خارج رموز توجد خارجه، فإن هذه الكلمات وهذه الرموز سترد عليه قائلة: إنك لن تقول إلا ما سبق أن علمناك إياه، ولا يمكنك أن تنتج دلالة إلا في حدود قدرتك على تعبئة كلمة باعتبارها مؤولا لفكرك». وفي الواقع فإن الإنسان والكلمات يتبادلان التأثير، فكل إغناء للمعرفة الإنسانية هو إغناء للمعرفة الكلامية» (313.5). «إن الكلمة أو العلامة التي يستعملها الإنسان هي الإنسان ذاته. وأن تكون الحياة تسلسلا من الأفكار، فإن ذلك يثبت أن الإنسان علامة. إنه طريقة أخرى للقول، إن الإنسان والعلامة التي توجد خارجه هما في واقع الأمر شيء واحد، تماما كما أن هناك تطابقا بين homo و main. وهكذا فإن لغتي هي المجموع التام لكينونتي، ذلك أن الإنسان هو الفكر» (314.5).

إن التصور الفلسفي لدى بيرس في كليته هو ما يبرر هذا الاهتزاز النهائي. فبالإمكان، بطبيعة الحال، أن نترجم هذا من خلال حدود معتدلة، ونخرجه من الكون الميتافيزيقي الذي أنتجه، وذلك من أجل التشديد، مرة أخيرة، على مفهوم مازال يتحكم لحد الآن في الأبحاث الخاصة بالعلامة: إن الإنسان هو اللغة التي يتكلمها، ذلك أن الثقافة ليست شيئا آخر سوى نسق أنساق العلامات. فحتى عندما يعتقد

الإنسان أنه يتكلم، فإنه محكوم بالقواعد التي تحكم العلامات المستعملة. فمعرفة هذه القواعد تعني معرفة المجتمع، ولكنها تعني أيضا معرفة التحديدات السيميائية لما كان يسمى قديما البنيات الذهنية، أي التحديدات التي تجعل منا فكرا.

## الهوامش:

(1) الإيبودا: قطعة غنائية صغيرة. ويقصد المؤلف أن الاستعارة أي اكتشاف علاقة المجاورة بين الكلمات والأشياء، واستعمال الكلمات كنائياً كبدائل عن الأشياء هو الذي أعطى للغة قدرتها السحرية والإقناعية منذ أقدم العصور. وبالطبع فقد كان الشعر في ذلك الطور يرتبط بوظيفة طقسية معينة ـ (س.غ.).

(2) ظهرت هذه الثنائية في التراث العربي أيضاً، حين رأى المتصوفة أن الله يتحدث مع البشر بلغتين: الأولى هي «الكتاب التدويني»، أي الكتب السماوية المنزلة بلغات البشر، و«الكتاب التكويني»، أي العالم الذي يتحدث معنا بأبجدية لا نستطيع فك رموزها. فالأشياء في العالم الطبيعي هي أيضاً علامات تحمل رسائل لغوية، وتتصرف تصرف الكلمات في اللغة ـ (س.غ.).

(3) في ديوان (أزهار الشر) يكتب بودلير: «الطبيعة معبدٌ يواصل فيه الإنسان فك غابات الرموز» ـ (س.غ.).

(4) غالباً ما تلجأ التأويلات الشعبية إلى التناظرات الكتابية أو الصوتية، في جميع الثقافات. ويتوفر المثال الأبرز في تسمية المدن وتعليلها شعبياً، حيث ظلّ يُعتقد أن اسم «بابل» مثلاً مشتقّ من «البلبلة»، كما وردت في التوراة، حتى اكتشاف الآثار البابلية، حين وجد الآثاريون أن البابليين كانوا يشتقون اسمها من (باب أيل) أي (باب الآلهة). وبعد مزيد من الاكتشافات، وجد الباحثون أن بابل كانت تسمى (بابيلا) قبل وجود البابليين أنفسهم. ويمكن قول الشيء نفسه عن أسماء مدن مثل (نابلس) التي يزعم التراث الشعبي أنها أطلقت على أفعى اسمها «لس» نزعت نابها فيها ـ (س.غ.).

(5) الأبجدية اليونانية القديمة تطوير للأبجدية الفينيقية. وكانت النقوش القديمة جميعاً تكتب بالطريقة الحلزونية، أي يبدأ الكتاب من اليمين حتى ينتهي السطر، فيواصل كتابة السطر التالي من اليسار، وهكذا. وفي فترة لاحقة، استقرّت الكتابات السامية على البدء من اليمين، والكتابات اليونانية، وبعدها اللاتينية، على البدء من اليسار. وهذه قضية، إذا جُرِّدت عن تاريخها، فقد تكون خادعة. إذ اعتقد بعضهم أن الشرقيين يشغلون الفص الدماغي الأيسر، والغربيين الفص الأيمن. لكن علم الكتابة يربطها بالنموذج

الخطي المكاني في المساحة الكتابية ـ (س.غ.).

(6) جرت العادة بأن تترجم كلمة (subject) هنا بـ«الموضوع» بمعنى الفاعل للكلام، فيكون للكلام عند أرسطو موضوع يتصدر الجملة وما يأتي بعده محمول عليه أو تابع له، أي مسند ومسند إليه. ويشبه هذا التقسيم تقسيم الكلام عند اللغويين العرب إلى مبتدأ وخبر. لكنّ كلمة (subject) نفسها تدلّ على الذات، أي الذات الشعورية الواعية بالمعنى الفلسفي. لذلك اقتضى التنويه إلى التمييز بين الاستعمالين ـ (س.غ.).

(7) سبق القول إنّ المثال العربي على هذا يتوفر في العنقاء أو النسناس أو السعلاة أو أي حيوان أسطوري لا وجود له. (س.غ.).

(8) هناك مثال تقليدي يقدمه المناطقة على إمكانية وجود جمل ذات معنى من الناحية اللغوية، ولكنها كاذبة مرجعياً، مثل: (ملك فرنسا الحالي أصلع). لكننا نعرف أن فرنسا جمهورية، وقد يكون رئيسها طويل الشعر. ويمكن تقديم أمثلة أخرى صحيحة معنوياً من الناحية الداخلية وكاذبة مرجعياً في الخارج، مثل: (في السودان جبال من القشطة)، وهي جملة مقبولة لغوياً، لكن المشكلة فيها أن السودان قد يكون بلداً صحراوياً ليس فيه جبال، وقريباً من خط الاستواء، وربما يعاني من المجاعة. وكذلك إذا قلت: (تزوج جلجامش من مارلين مونرو)، فهي جملة صحيحة لغوياً وتنقل معلومة عن زواج رجل بامرأة، لكنها كاذبة مرجعياً، لأن جلجامش ملك عراقي عاش في الألفية الثالثة ق.م، ومارلين مونرو ممثلة أمريكية انتحرت في ستينات القرن الماضي. واختلال هذه الجمل مرجعياً هو الذي يضفي عليها طابع التسلية، كما يشير المؤلف ـ (س.غ.).

(9) وهنا نكون قد عدنا إلى انتظام العبارات والجمل في علاقات من نوعين هما الانتقاء والتأليف، أو التبادل والتتابع، أو الأفقي والعمودي، أو ما شئنا من تسميات، فلا يصح أن نقول: (جاء المرأة)، بل (جاء الرجل)، وكذلك لا يصح أن يقال: (يحرك المكبس ملك فرنسا)، لأن (المكبس) كلمة تستدعي علاقات آلية مثل (يحرك المكبس القاطرة)، وكذلك لا يصح أن يقال: (أكلت طوكيو)، لأن الفعل (أكل) يقتضي مفعولاً به يؤكل، وليس مدينة ـ (س.غ.).

# المراجع

يحيل التاريخ الذي يسبق العنوان، ويشار إليه في النص بعد اسم المؤلف، على الطبعة الأولى باللغة الأصلية، أو على الإصدار الأول في عمل واسع الانتشار. أما العنوان والمرجع اللاحقين فيشيران إلى الترجمة الفرنسية، يضاف إليهما تاريخ هذه الطبعة ( ملاحظة من المترجم)


## Collectifs

1929 *Travaux du cercle linguistique de Prague, 1*, Prague (reproduit dans *Le Cercle de Prague*, numéro 3 de la revue Change, Paris, Le Seuil, 1969).

1962 *La notion de structure* (éd. par Sem Dresden), La Haye, Van Goor.

1966 *Problèmes du langage*, Paris, Gallimard (*Diogène*, 51).

1972 *Contributi sui segni iconici*, nº spécial de *VS* (nº 3), Milano, Mauri.

1973 *Semiotica e logica*, nº spécial de *VS* (nº 4), Milano, Bompiani.

ANTAl, Lázló : 1963 *Questions of Meaning*, Den Haag, Mouton

ASHBY, Ross : -1960 *Design for a brain*, 2e éd., London, Chapman et Hill.

AUSTIN, J. L : 1958 *Performatif-constatif*, dans *La philosophie ana-*

*lytique*, Paris, Minuit, 1962: 274-304 (=Cahiers de Royaumont, 4).

-1962 *Quand dire c'est faire*, Paris, Le Seuil, 1970.

AUZIAS, Jean-Marie 1967 *Clefs pour le structuralisme*, Paris, Seghers (=Clefs).

BALLY, Charles: 1932 *Linguistique générale et linguistique française*, Berne, Francke.

BARTHES, Roland: 1964 *Eléments de sémiologie*, dans *Communications*, 4:91-136 (repris dans *Le Degré zéro de l'écriture*, Paris, Gonthier, 1965).

-1967 *Système de la mode*, Paris, Le Seuil (repris dans la coll. «Points».

-1970 *L'ancienne rhétorique, Aide-mémoire*, dans Communications, 16: 172-229.

BAUDRILLARD, Jean: *Le système des objets*, Paris, Gallimard (reprise: Denoël, Gonthier, 1972).

BENSE, Max: 1965 *Aesthetica*, Baden-Baden, Agis Verlag.

BENVENISTE, Emile: 1966 *Problèmes de linguistique générale*, Paris Gallimard (= Bibliothèque des sciences humaines).

BETTETINI, Gianfranco: -1968 *Cinéma. Lingua e scritura*, Milano, Bompiani.

- 1971 *L'indice del realismo*, Milano, Bompiani.

- 1972 *La msi dell'iconicità nella metafora visiva*, in *VS*, 3: 54-59.

BIERWISCH, Manfred: 1970 *Semantics*, dans *New Horizons in Linguistics* éd. par J. Lyons, Harmondswonh, Penguin.

BIRDWHISTELL, Ray L.: - 1960 *Kinesics and Communication*, dans *Explorations in Communications* éd. par E. Carpenter et M. Mc Luhan, Boston, Beacon Press. (en français: voir *La Communication non verbale*, in P. Alexandre, éd., *L'aventure humaine*, Paris, Kister, 1967).

BONFANTINI, Massimo: 1970 «Appendice crieica» à Russel, B., *Linguaggio e realtà*, Bari, Laterza.

BONFANTINI, M.A. et PRONI, G.P.: 1983 *To Guess or not to guess*, in Eco - Sebeok, 1983: 119-134.

BONSIEPE, Guy: -1965 *Retorica visivo-verbale, dans Marcatre*, 19-22 (ou Visuele/Verbale Rhetorik - Visual/Verbal Rhetoric, Ulm, 14-16).

BORBE, Tasso (éd.): 1983 *Semiotics unfolding* (4 vol.), Berlin, New

York, Amsterdam, Mouton.
BOSCO, Ninfa: -1959 *La filosofia pragmatica di C. S. Peirce,* Torino, Ed. di «Filosofia».
BURSILL-HALL, Geoffrey-L.: 1971 *Speculative Grammars of the Middle Ages,* Den Haag, Mouton.
BUYSSENS, Eric: 1973 *Les langages et le discours,* Bruxelles, Office de Publicité (=Lebègue, 27).
CARNAP, Rudolf: 1947 *Meaning and necessity, A srudy in Semantics and modal Logic,* Chicago, The University of Chicago Press; 5 éd. augm.: Phoenix Books, 1967.
-1955 *Meaning and synonyme in Natural languages,* dans *Philosophical Studies,* 7:33-47 Trad. fr. partielle dans Rey, 1976: 86-94.
CARPENTER, Edmund et Mc LUHAN, Marshall (éds): 1960 *Exploration in Communication: an Anehology,* Boston, Beacon Press.
CASETTI, Francesco: 1972 *Discussion sull'iconismo,* dans *VS,* 33: 43-47.
CASSIRER, Ernst: 1923 *La Philosophie des formes symboliques. 1. Le langage,* Paris, Editions de Minuit, 1972
CHATMAN, Seymour, ECO, Umberto, KLINKENBERG, Jean-Marie (eds): 1979 *A semiotic landscape. Panorama sémiotique,* New York, Mouton.
CHERRY, Colin:1968 *On Human communication,* New York, Willey (2e éd.).
CHOMSKY, Noam: -1957 *Structures syntaxiques,* Paris, Le Seuil, 1969 (= L'ordre philosophique).
- 1965 *Aspects de la théorie syntaxique,* Paris, Le Seuil, 1971 (=L'ordre philosophique).
-1966 *Linguistique cartésienne,* Paris, Le Seuil, 1969.
-1968 *Le langage et la pensée,* Paris, Payot, 1969.
COSERIU, Eugenio:1962 *Teoria del lenguage y lingüística general,* Madrid, Gredos (=Biblioteca románica hispánica).
CRESTI, Emanuela: 1972 *Oppositions iconiques dans une image de bande dessinée reproduite par Lichtenstein,* dans VS, 2:41-62.
CROCE, Benedetto: 1936 *La poésie,* Paris, P.U.F., 1951.
De FUSCO, Renato: 1968 *Tre contributi alla semiologia architettonica,* dans Op. Cit., 12.
1969 (avec M.L. Scalvini) Significanti *e significati nella rotonda pal-*

*ladiana*, dans Op. Cit, 16.

DE MAURO, Tullio: 1965 *Une introduction à la sémantique*, Paris, Payot, 1969.

- 1971 *Senso e signifcato*, Bari, Adriatica.

DERRIDA, Jacques: 1967 De la *grammatologie*, Paris, Editions de Minuit.

DINNEEN, Francis P. : 1967 *An introduction to general linguistics*, New York, Holt, Rinchart et Winston.

DUCROT, Oswald et TODOROV, Tzvetan: 1972 *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, Le Seuil.

DUCROT, Oswald, TODOROV, Tzvetan, SPERBER, Dan, SAFOUAN, M., WAHL, François: *1968 Qu'est-ce que le structuralisme?*, Paris, Le Seuil.

ECO, Umberto: 1968 *La Structure absente*, Paris, Mercure de France, 1972.

-71 *Le forme del contenuo*, Milano, Bompiani.

-1972a (éd.) *Estetica e teoria dell'informazione*, Milano, Bompiani.

-1972b *Introduction to a semiotics of iconic signs*, dans *VS*, 2: 1-15.

-1976 *A Theory of Semiotics*, Bloomington: Indiana U.P. (en italien: *Trattato di semiotica generale*, Milano, Bompiani, 1975).

-1979 *Lector in Fabula*, Paris, Grasset, 1986.

-1983 *Homs, Hooves, Insteps: Some Hypotheses on Three Types of Abduction*, dans Eco-Sebeok, 1983.

-1984 *Sémiotique et philosophie du langage*, Paris, P.U.F., 1988.

ECO, Umberto et FACCANI, R. (éds): 1969 *I sistemi di segni e lo strutturalismo sovietico*, Milano, Bompiani.

ECO, Umberto et VOLLI, Ugo: 1970 *Introduzione a Paralinguistica e cinesica*, Milano, Bompiani.

ECO, U. et SEBEOK, T.A. (eds): 1983 *The Sign of Three: Dupin, Holmes, Peirce*, Bloomington, Indiana University Press.

EKMAN, P. et FRIESEN, W.: 1969 The *Repertoire of Non-Verbal Behavior Categories, Origings, Usage and Coding*, dans Semiotica, I, 1.

FANO, Giorgio : 1962 *Saggio sulle origini del linguaggio*, Torino, Einaudi.

FARASSINO, Alberta: 1972 *Richiamo al Significante*, dans *VS*, 3:

48-53.
FORMIGARI, Lia: 1970 *Linguistica ed empirismo nel 600 inglese,* Bari, Eaterza.
FRANK, Lawrence: 1960 *Tactile communication,* dans *Genetic Psychology Monographs,* 56.
FREGE, Gottlob: 1892 *Über Sinn und Bedeutung, dans Zeitschrift für Philosophie und Philosophische Kritik,* 100. (Trad. fr. dans Ecrits logiques et philosophiques, Paris, Le Seuil, 1971: 102-126.
GARRONI, Emilio : 1968 *Semiotica ed estetica,* Bari, Laterza.
1972 *Progretto di semiotica,* Bari, Laterza.
1977 *Ricognizione della semiotica,* Roma, Officina.
GOFFMAN, Erwing : 1963 *Behavior Public Place: notes on the Social Organization of Gatherings,* New York. Free Press (trad. fr. du chap. III dans Y. Winkin, *La Nouvelle communication,* Paris, Le Seuil, 1981: 267-278).
-1967-69 *Les rites d'interaction,* Paris, Ed. de Minuit, 1974.
-1971 *Les relations en public,* Paris, Ed. de Minuit, 1973.
GOMBRICH, Ernest: 1956 *L'Art et l'Illusion,* Paris, Gallimard, 1971.
- 1963 *Méditations sur un cheval de bois et autres essais sur la théorie de l'art,* Paris, W., 1986. (article de tête publié en 1951).
GOODMAN, Nelson: 1949 *On Likeness of Meaning, dans Analysis,* 10.
GREENBERG, Charles (éd.): 1963 *Universals of langaage,* Cambridge, MIT Press.
GREIMAS, Algirdas-Julien: 1966 *Sémantique structurale,* Paris, Larousse (= Langue et langage), (repris chez P.U.F., Paris, 1986).
-1968 *Conditions d'une sémiotique du monde naturel,* dans *Langages,* 7 (repris dans Du Sens: 49-91).
-1970 *Du sens,* Paris, Le Seuil.
GREIMAS, A-J. et COURTÈS, Joseph: 1979 *Sémiotique,* Paris, Hachette (= Université)
GROUPE. (Dubois, F. Edemine, Ph. Minguet, J.M. Klinkenberg, F. Pire, H. Trinton):
1970 *Rhétorique générale,* Paris, Le Seuil, 1982 (= Points, 146).
-1977 *Rhétorique de la poésie,* Bruxelles, Complexe.
GUIRAUD, Pierre: 1955 *La Sémantique,* Paris, P.U.F. (= Que sais-je? 655).

-1970 *La Sémiologie*, Paris, P.U.F. (= Que sais-je? 1421).
HALL, Edward T.: 1959 *Le langage silencieux*, Paris, Mame, 1973.
-1966 *La dimension cachée*, Paris, Le Seuil, 1971 (= Intuitions).
-1968 *A system for the notation of proxemic behavior*, dans *American Anthropologist*, 65: 1003-1026.
HAIMAN, J.: 1980 *Dicrionaries and Entyclopedia*, dans Lingua, 50.
HELBO, André (éd.): 1979 *Le champ sémiologique*, Bruxelles, Complexe (= Creusets).
HENAULT, Anne: 1979 *Les enjeux de la sémiotique* vol. 1: *Introduction à la sémiotique générale*, Paris, P.U.F.
-1983 *Les enjeux de la sémiotique* vol. 2: *Narratologie, sémiotique générale*, Paris, P.U.F.
HJELMSLEV, Louis: 1943 *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Editions de Minuit, 1968.
- 1957 *Pour une sémantique structurale*, dans *Essais linguistiques*, Copenhague, Nordisk , Sproog- og Kulturforlag, 1959: 96-112.
-1963 *Le langage*, Paris, Editions de Minuit, 1966.
-1971 *Essais Linguistiques*, Paris, Editions de Minuit.
HOOK, S. (éd.): 1969 *Language and Philosopby*, New York University Press.
HUSSERL, Edmund: 1922 *Recherches logiques*, Paris, P.U.F., 1962, 1969.
JAKOBSON, Roman: 1963 *Essais de linguistique générale*, Paris, Editions de Minuit.
JAKOBSON, Roman et HALLE, Morris: 1956 *Fundamentals of Language*, Den Haag, Mouton.
KATZ, Jerrold : 1972 *Semantic theory*, New York, Harper et Row (trad. fr. d'un fragment dans Key, 1976: 237-241).
- 1977 *Propositional Structure and Illocution*, Force, New York, Crowell.
-1979 *The Neoclassical Theory of Meaning*, dans P.A. French ed., *Contemporary Perspectives in the Philosopby of Language*, Minneapolis, University of Minnesota Press.
KATZ, Jerrold et FODOR, Jerry A. : 1964 *Structure d'une théorie sémantique*, dans *Cahiers de lexicologie*, 9 (1966): 39-72 et 10 (1967) : 31-66.
KOENIG, Giovanni Klaus: 1970 *Architettura e comunicazione*, Firenze, Fiorentina.

KRISTEVA, Julia: 1969 *Semeiotikè. Recherches pour une sémanalyse,* Paris, Le Seuil.

LACAN, Jacques: 1966 *La chose freudienne,* dans *Ecrits,* Paris, Le Seuil.

LAKOFF, Georges, JOHNSON, Mark: 1980 *Les métaphores dans la vie quotidienne,* Paris, Editions de Minuit, 1985.

LALANDE, André: 1926 *Vocabulaire technique et critique de la philosophie,* Paris, P.U.F. (7e éd., 1956).

LANGER, Suzanne K. : 1953 *Feeling and form,* New York, London, Scribner's Sons, 1965.

LAUSBERG, Heinrich : 1949 *Elemente der literarischen Rhetorik,* München, Max Hueber.

LEECH, Geoffrey : 1974 *Semanrics,* Harmondsworth, Penguin books.

LEIBNIZ, Gottfried Wilhelm : 1972 *Œuvres,* Paris, Aubier Montaigne.

LENNEBERG, Erich H. (éd). : 1967 *Biological fundations of language,* New York, John Wiley.

LEPSCHY, Giulio C.: 1966 *La linguistique structurale,* Paris, Payot, 1968.

LEVI-STRAUSS, Claude: 1949 *Les structures élémentaires de la parenté,* Paris, P.U.F. (éd. rem: Den Haag, Mouton, 1967).

-1958 *Anthropologie structurale,* Paris, Plon.

-1960 *Discours au Collège de France,* dans *Annuaire du Collège de France,* 40.

-1964 *Le cru et le cuit,* Paris, Plon.

LINSKY, Leonard (éd.) : 1952 *Semanrics and the philosophy of Language,* University of Illinois Press.

-1967 *Le problème de la référence,* Paris, Le Seuil, 1974.

LOCKE, John: 196 *Essai philosophique concernant l'entendement humain,* Paris, Vrin, 5e éd., 1972.

LYONS, John: 1968 *Linguistique générale,* Paris, Larousse, 1970.

- 1977 *Eléments de sémantique,* Paris, Larousse, 1978 (Langue et langage).

MALTESE, Corrado : 1970 *Semiologia del messagio oggettuale,* Milano, Mursia.

MARTIN, Robert: 1976 *Inférence, autonymie et paraphrase,* Paris, Klincksieck (= Bibliothèque Française et Romane).

MARTINET, André: : 1960 *Eléments de linguistique générale,* Paris,

Armand Colin.
-1962 *Langue et fonction*, Paris, Denoël, 1969.
MARTINET, Jeanne: 1973 *Clés pour la sémiologie*, Paris, Seghers (= Clefs).
Macluhan, Marshall: 1962 *La galaxie Gutenberg*, Tours, Paris, Mame, 2e éd., 1967.
- 1964 *Pour comprendre les média*, Tours, Paris, Mame, Le Seuil, 2e éd., 1968 (Intuitions).
MELANDRI, Enzo: 1968 *La linea e il circolo*, Bologna, Il Mulino.
MERLEAU-PONTY, Maurice: 1960, *Signes*, Paris, Gallimard.
METZ, Christian: 1968 *Essais sur la signification au cinéma*, Paris, Klincksieck.
-1974 *Langage et cinéma*, Paris, Larousse (= Langue et langage).
MILLER, George Armitage : 1967 *Psychology and Communication*, New York, Basic Books.
MINSKY, Marvin : 1966 (éd.) *Semantic informarion Processing*, Cambridge, M.I.T. Press.
- 1974 *A Framework for representing knowledge*, dans *Al Memo 306*, Cambridge, M.I.T. Press.
MOLES, Abraham A.: 1958 *Théorie de l'information et perception esthétique*, Paris, Flammarion.
- 1969 *Sociodynamique de la culture*, Den Haag, Mouton.
- 1972 *Teoria informazionale dello schema*, dans *VS*, 2: 29-40.
MORRIS, Charles: 1938 *Foundations of the Theory of Signs*, Chicago University Press (= International Encyclopedia of Unified Sciences, I, 2). Traduction française des trois premiers paragraphes dans la revue *Langages*, nº 35, 1974: 15-21. Repris in Morris 1971.
-1946 Signs, *Language and Behavior*, New York, Prentice Hall.
-1971 *Writings on the General Theory of Signs*, Den Haag, Mouton.
NEUBAUER, F. et PETÖFI, J.S. : 1981 *Word semantics, Lexicon Systems and Text Inrerpretation*, dans H.J. Eikmeyer et H. Rieser (eds), *Words, Worlds and Conteur*, Berlin, De Gruyter: 344-377.
OSGOOD, Charles E., SUCI, G.J., TANNENBAUM, P.H. : 1957 *The measurement of meaning*, Urbana, Illinois University Press.
PASOLINI, P. Paulo: 1972 *Empirismo eretico*, Milano, Garzanti.

PEIRCE, Charles Sanders : 1931-1935 *Collected Papers,* Cambridge, Harvard, University Press. Trad. fr. partielle: *Ecrits sur le signe,* éd. par G. Deledalle, Paris, Le Seuil, 1979.

PERELMAN, Chaïm et OLBRECHTS-TYTECA, Lucie : 1958 *Traité de l'argumentation. La nouvelle rhétorique,* Paris, P.U.F.

PIAGET, jean: 1968 *Le Structuralisme,* Paris, P.U.F. (= Que sais-je?, 1311).

PIERCE, J.R: 1961 *Symboles, signaux et bruit. Introduction à la theorie de l'information,* Paris, Masson-Sofradel.

POTTIER Bernard: 1965 *La définition sémantique dans les dictionnaires,* dans *Travaux de linguistique et de littérature,* III, 1: 33-39.

PRIETO, Luis-J.: 1964 *Principes de noologie. Fondements de la théorie fonctionnelle du signifié,* Den Haag, Mouton.

- 1966 *Messages et signaux,* Paris, P.U.F.

- 1975 *Pertinence et Pratique. Essai de sémiologie,* Paris, Ed. de Minuit.

PROPP, Vladimir Ja.: 1928 *Morphologie du conte,* Paris, Le Seuil (= Points).

PUTNAM, H. : 1975 *Mind, Language and Reality,* vol.2, London et New York, Cambridge University Press

QUILLIAN, Ross M. : 1968 *Semantic memory,* dans M. Minsk. (éd.), *Semantic Information Procesing,* Cambridge, M.I.T. Press.

QUINE, Willard Van Orman : 1951 *Two Dogmas of Empiricism,* dans *Philosophical Review,* 50 (repris dans Quine, 1953: 20-46).

- 1953 *From a logical Point of View,* Cambridge, Harvard, University Trad. fr. du chapitre *Les deux dogmes de l'empirisme* dans *P. Jacob, De Vienne à Cambridge,* Paris, Gallimard, 1980: 87-113.

- 1969 *Le mot et la chose,* Paris, Flammarion, 1977(= Nouvelle bibliothèque scientifique).

REY, Alain: 1973 *Théories du signe et du sens,* 1, Paris, Klincksieck.

-1976 *Théories du signe et du sens,* II, Paris, Klincksieck.

REY-DEBOVE, Josette: 1971 *Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires fran5ais contemporains,* Paris, Klineksieck.

- 1979 *Sémiotique,* Paris P.U.F. (= Lexique).

RICHARDS, I.A. et OGDEN, R.G. : 1923 *The Meaning of Meaning,* London, Routledge et Kegan Paul (10e éd., 1949, réimpr. en 1960. Trad. fr. d'un fragment dans Rey 1976: 112-114).

RIFFLET-LEMAIRE, Anika: 197 *Jacques Lacan*, Bruxelles, Dessart (= Psychologie et Sciences humaines, 31).
ROBINS, Robert Henry: 1969 *Brève histoire de la linguistique: de Platon à Chomsky*, Paris, Le Seuil, 1976 (= Travaux de linguistique).
ROSIELLO, Luigi: 1965 *Struttura*, uso e funzioni della lingua, Florence, Vallecchi.
ROSSI, Paolo: 1960 *Clapis universalis - Arti mnemoniche e logica combinatoria da Lullo a Leibniz*, Milan, Ricciardi.
ROSSI-LANDI, Ferruccio: 1953 *Charles Monts*, Milan, Dacca.
-1961 *Signifcato, comunicazione, parlare comune*, Padoue, Marsilio.
-1968 *Il linguaggio come lavoro e come mercato*, Milan, Bompiani (trad. fr. de fragments dans Rey, 1976: 319-330).
-1972 *Semiotica e ideologia*, Milan, Bompiani.
RUSSELL, Bertrand : 1905 *On Denoting*, dans *Minci*, 14 (réédité dans *Logic and knowledge. Essays 1901-1950*, ed. R.C. Marsh, London, 1956).
-1950 *Signification et vérité*, Paris, Flammarion, 1969.
RYLE, Gilbert: 1949 *La notion d'esprit. Pour me critique des concepts mentaux*, Paris, Payot, 1918 (= Bibliothèque scientifique).
SALANITRO, Niccolò: 1969 *Peirce e è problemi dell'interpretazione*, Rome, Silva.
SAPIR, Edward: 1921 *Le Langage*, Paris, Fayot, 1967 (= Petite bibliothèque, 104).
SAUSSURE, Ferdinand de: 1916 *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot.
SCHAFF, Adam: 1962 *Introduction à la sémantique*, Paris, Anthropos, 1969.
SCHANK, Roger: 1975 *Conceptuel information processing*, Amsterdam, North Rolland.
SCHANK, R. et RIESBECK, C.K: 1981 *Inside Computer understanding*, Hillsdale, Erlbaum.
SCHMIDT, S.: 1973 *Texttheorie / Pragmalinguistik*, München, Fink.
SEBEOK, Thomas A.: 1968 (éd.) *Animal communication: Techniques of study and Results of research*, Bloomington, Indiana University Press.
- 1972 *Perspectives in zoosemioties*, Den Haag, Mouton.
-1976 *Contributions to the Doctrine of Signs*, Bloomington, In-

diana University Press.
-1979 *You Know my metbode: A Juxtaposition of Charles S. Peirce and Sherlock Holmes*, dans *Semiotica*, 26 (repris dans Eco-Sebeok, 1983).
-1986 (éd.) *Encyclopedic Dicaionary of Semiorics*, (3 vol.), Berlin, New York, Amsterdam, Mouton, De Gruyter.
SEBEOK, T.A., HAYES, A.S. et BATESON, M.C. (éds).: 1964 *Approaches to Semiotics*, Den Haag, Mouton.
SEGRE, Cesare : 1970 *I segni e la ctitica*, Turin, Einaudi.
SHANNON, C.E. et WEAVER, W.: 1949 *The mathematical theory of communication*, Urbana, University of Illinois Press.
SIMONE, Raffaele : 1969a *Piccolo dizionario della lingxistica moderna*, Torino, Loescher.
- 1969b *«Introduzione» a Grammatica e Logica di Port Royal*, Roma, Ubaldini.
STALINE, Joseph: 1950 *A Propos du marxisme en linguistique*, Paris, La Nouvelle Critique (repris sous le titre *Le marxisme et les problèmes de la linguistique*, Pékin, Editions en langues étrangères, 1974).
STANKIEWICZ, Edward : 1964 *Problems of Emotive Language*, dans *Seheok et al.*, Approaches to Semiotics: 239-264.
STEVENSON,Charles: 1964 *Ethics and Language,New Haven*, Yale University Press.
STRAWSON, P.F. : 1950 *On Refernng*, dans *Mind*, 59: 320-344. Repris dans G.H.R. Parkinson, ed., *The Theory of Meaning*, Oxford University Press, 1968 (Trad. fr, partielle dans Rey, 1976: 114-139).
STUART MILL, John: 1843 *Système de logique déductive et inductive*, Paris, Alcan, 1896.
TRAGER, Georges L. : 1964 *Paralanguage: a first approximation*, dans *Language in Culture and society*, éd. par Dell Hymes, New York, He-per and Row.
TODOROV, Tzvetan: 1977 *Théories du symbole*, Paris, Le Seuil (= Poétique).
TROUBETZKOJ, Nicolas Sergueeviroh: 1939 *Principes de phonologie*, Paris, Klincksieck, 1949.
ULLMANN, Stephen : 1951 *Principles of Semantics*, Glasgow (= Glasgow University Publications) (2e réimpr., Oxford, Blackwell, 1969). Version simplifiée et remaniée en fr. sous le titre de

*Précis de sémantique française*, Berne, Francke, 3e éd., 1965.

VALESIO, Paolo: 1967 Icone *e schemi nella struttura della lingua*, dans *Lingua e Stile*, 2 349-355.

VAN DIJK, Theun A. : 1977 *Text and Context*, New York, Longman.

VERÓN, Eliseo: 197 *L'analogique et le contigu*, dans *Communications*, 15: 52-69.

- 1973 *Pour une sémiologie des opérations translinguiaiques*, dans *VS*, 4: 81-108.

VOLLI, Ugo: 1972a *È possibile una semiotica dell'arte?*, dans *La scienza e l'arte*, éd. par U. Volli, Milano, Mazzotta.

- 1972b *Some possible developments of the concept of iconism*, dans *VS*, 3: 14-30.

VOLLI, Ugo, MAGLI. Patrizia, CALABRESE, Omar: 1974 *Bibliographia Semiotica*, numéro spécial de *VS*, 8-9.

WEINREICH, Uriel: 1965 *Explorations in semantics theory*, dans *Current trends in linguistics*, éd. par T.A. Sebeok, Den Han., Mouton, vol. 3: 395-477.

-1980 *On Semantics*, Philadelphia, University of Pennsylvania Press.

WHORF, Benjamin Lee : 1956 *Language, thought and reality. Selected writings*, Cambridge, M.I.T. Press (= Technology press books in the Social sciences). Voir *Linguistique et anthropologie*, Paris, Denoël, 1969.

WILSON, N.L. : 1967 *«Linguistic Butter and Philosophical Parsnips» The journal of Philosophy*, 64.

WINSTON, Patrick H. : 1977 *Artificial intelligence*, Massachussets Addison-Wesley.

WITTGENSTEIN, Ludwig: 1922 *Tractatus Logico-Philosophicus*, suivi de *Investigations philosophiques* (orig. de 1953), Paris, Gallimard, 1961 (= Bibliotheque des idées).




تليجرام
هنا
سور الأزبكية

أمبرتو إيكو

# العلامة

لا يقدم هذا الكتاب تاريخا خاصا بالنظريات السيميائية التي عرفتها الأزمنة المعاصرة، ولا يحدثنا عن المردودية التحليلية للمنهج السيميائي، ولا يحدثنا عن الأسماء الكبيرة التي صنعت مجد السيميائيات الحديثة وشهرتها. إنه يكتفي بتأمل تجربة إنسانية شاملة: محاولات الإنسان المضنية من أجل التخلص من براثن طبيعة هوجاء لا ترحم لكي يحتمي بعالم ثقافي يمنحه الدفء والطمأنينة ويوفر له التفاسير المكنة للظواهر الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. إنه مقاربة سيميائية تحترم استقلال مفهوم "العلامة" المعرفي كحقل دراسي، وفي الوقت نفسه عرض لأصوله اللسانية واللغويّة. واستكشاف لأشكال التصنيف السيميائي، ولأنماط الإنتاج السيميائي، وللقضايا الفلسفية التي يختزنها مفهوم العلامة.

إنه تأريخ لرحلة الإنسان مع الرموز وأشكالها المتعددة، وللرؤى الدينية والفلسفية والاجتماعية التي رأت في عناصر الوجود رموزا تنوب عن قوى أخرى غير مرئية، أو " الصوت الذي يحدثنا الله عبره عن قدرته " كما هو شائع في كل الديانات.





المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت: ص.ب 113/5158
www.ccaedition.com
markaz@wanadoo.net.ma





9 789953 681931

تصميم الغلاف: عبد الحكيم صالح